

CDIP/11/9

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 18 نوفمبر 2013

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من 13 إلى 17 مايو 2013

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة

1. عقدت الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الفترة من 13 إلى 17 مايو 2013.
2. وحضر الدورة ممثلون للدول التالية: ألبانيا، الجزائر، وأنغولا، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وبلجيكا، وبنن، وبوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، والبوسنة والهرسك، وبوتسوانا، والبرازيل، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والكونغو، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدانمرك، وجيبوتي، والجمهورية الدومينيكية، ومصر، والسلفادور، وإستونيا، وإثيوبيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، والأردن، وكينيا، وليتوانيا، ومدغشقر، وماليزيا، وموريتانيا، والمكسيك، وموناكو، والمغرب، وميانمار، ونيبال، وهولندا، ونيكاراغوا، ونيجيريا، والنرويج، وعمان، وباكستان، وبنما، وباراغواي، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، والسودان، والسويد، وسويسرا، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، واليمن، وزامبيا، وزمبابوي (95).
3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقبين: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، ومنظمة دول شرقي الكاريبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومركز الجنوب، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية (12).

4. وشارك ممثلون للمنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقبين: مركز جامعة أفق للأبحاث المعني بحقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، والمؤسسة المعنية بالعلامات، والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية، والجمعية الأوروبية لطلاب الحقوق، وبرنامج الصحة والبيئة، والاتحاد الأمريكي اللاتيني الإيبيري لفناني الأداء، وجمعية مهندسي العالم، ومعهد الملكية الفكرية والعدالة الاجتماعية، والجمعية الدولية لتنمية الملكية الفكرية، والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية، وجمعية كومانيا الدولية المعنية بالملك العام، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، وغرفة التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام، والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيديين، والمعهد الدولي للملكية الفكرية، والجمعية الدولية للناشرين، والرابطة الدولية للعلامات التجارية، والاتحاد الدولي للفيديو، والمؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية، وجمعية أطباء بلا حدود، ومؤسسة مجموعة براءات الأدوية، وشبكة العالم الثالث، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (24).

5. وتولى رئاسة الدورة السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب المدير العام بالوفود في الدورة. وأكد أن جدول أعمال التنمية ما زال يرشد عمل المنظمة ويفيد كنقطة مرجعية في الطريق الذي تسلكه، لا سيما في التعاون من أجل التنمية مع الدول الأعضاء. وقد تم تنفيذ معظم المسائل الموضوعية في التوصيات الخمس والأربعين من جدول أعمال التنمية كأشطة أو مشاريع. وتم تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة بشأن تلك الأنشطة والمشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقييم كل مشاريع جدول أعمال التنمية المكتملة وتم تقديم تقارير التقييم إلى اللجنة لتنظر فيها. وأبلغ المدير العام اللجنة بأن مشروع البرنامج والميزانية للشائبة 2014-2015 سيتم نشره قريبا. وتماشيا مع التماسات وتوصيات الدول الأعضاء، تم تعميم عمل جدول أعمال التنمية مرة أخرى في مشروع البرنامج والميزانية. وسوف تراجع اللجنة أثناء الدورة العرض الشامل الذي قدمته الأمانة عن عمل المنظمة خلال عام 2012 فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية. وأعرب المدير العام عن تطلعه لتلقي آراء الوفود في هذا الصدد. ثم انتقل إلى البند 2 من جدول الأعمال المتعلق بانتخاب أعضاء المكتب.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

7. تحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، فرشح السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي، ليتم انتخابه رئيسا مرة أخرى.

8. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، فأيد هذا الترشيح.

9. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، فرشح السيدة إيكاترينا إغوتيا، نائبة رئيس المركز الوطني للملكية الفكرية في جورجيا، ليتم انتخابها نائبة للرئيس.

10. وأيد وفد الصين كلا الترشيحين.

11. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، فأعرب أيضا عن تأييده للترشيحين.

12. وأعلن المدير العام عن انتخاب السفير محمد سياد دواليه مرة أخرى رئيسا وانتخاب السيدة إيكاترينا إغوتيا نائبة للرئيس، نظرا إلى عدم وجود اعتراضات. ودعا السفير دواليه ليتأسس الدورة.

13. وناشد الرئيس الوفود أن تتعاون في جو من النوايا الحسنة كي يسير الاجتماع على نحو بناء دون إهدار للوقت مع التأكيد على بناء توافق الآراء. وقال إن منسقي المجموعات الإقليمية هم وحدهم الذين ستوجه إليهم الدعوة لإلقاء بيانات عامة.

أما الوفود الوطنية فلها أن تقدم بياناتها كتابة إلى الأمانة لتدرجها ضمن تقرير الدورة. وقد كان جدول عمل الدورة، والذي خضع للمناقشة في الاجتماع الإعلامي غير الرسمي يوم 9 أبريل، متاحا لمن يريد الاطلاع عليه. وذكر الرئيس أن منهجية إعداد ملخص الرئيس ستكون نفس المنهجية التي اتبعت في الدورة السابقة. وإن هذا الملخص يجب أن يكون موجزا وفي صميم الموضوع. وفي هذا الصدد، التمس الرئيس من الدول الأعضاء أن تتجنب أن تدرج في الملخص عناصر جديدة ليست شديدة الأهمية. وانتقل الرئيس إلى البند 3 من جدول الأعمال والمتعلق باعتماد جدول الأعمال.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

14. أعلن الرئيس جدول الأعمال على النحو الذي تم اعتماده به نظرا إلى عدم وجود أية تعليقات عليه. ثم دعا اللجنة إلى الانتقال إلى البند 4 من جدول الأعمال والمتعلق باعتماد مشروع تقرير الدورة العاشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة العاشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

النظر في الوثيقة CDIP/10/18 Prov. – مشروع التقرير

15. قال الرئيس إن مشروع التقرير صدر في 21 مارس 2013. وأحاط اللجنة علما بأن الأمانة لم تتلق أية تعليقات من الدول الأعضاء ودعا اللجنة إلى اعتماد التقرير. وتم اعتماد التقرير نظرا إلى عدم وجود أية اعتراضات. ثم انتقل إلى البند 5 من جدول الأعمال والمتعلق بالبيانات العامة.

البند 5 من جدول الأعمال: بيانات عامة

16. دعا الرئيس منسقي المجموعات الإقليمية إلى إلقاء البيانات العامة.

17. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، فأكد التزامها بالعمل على نحو بنّاء خلال الدورة. وقال إن المجموعة أُنشئت عام 2010 بهدف متابعة التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. وشدد على أن اللجنة تلعب دورا محميا في تنسيق عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية والنهوض بها ورصدها. ورغم أن تنفيذ جدول أعمال التنمية لم يكن قاصرا على عمل اللجنة ولا ينبغي أن يكون قاصرا عليه، فقد ساعدت اللجنة على مواصلة المناقشات رفيعة المستوى بشأن التوصيات الخمس والأربعين التي اعتمدها الجمعية العامة في 2007. وترى المجموعة أن اعتماد جدول أعمال التنمية يشكل حدثا فارقا في سبيل تحقيق تطورات البلدان النامية إلى نظام دولي للملكية الفكرية يلبي احتياجاتها. ويقر جدول أعمال التنمية بضرورة أن تراجع الويبو عملها وتعيد توجيهه لكي تضمن أن يكون نظام الملكية الفكرية أكثر شمولاً وتوجُّهاً نحو التنمية. إلا أن هذه العملية ستحتاج إلى بعض الوقت وتتطلب تغييرا ثقافيا في المنظمة. وقال الوفد إن المجموعة كانت تبدأ بياناتها العامة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية عادة بالإعراب عن تقديرها للتقدم الذي حققته الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية. إلا أنها رغم اعترافها بأنه تم تحقيق تقدم كبير خلال السنوات الست الأخيرة، أعربت عن قلقها لأن الدول الأعضاء قد لا تكون باقية على نفس المستوى من الالتزام بالتنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. وقد لعبت اللجنة دورا مركزيا في التنفيذ. إلا أنه كان من الصعب بصفة عامة اتخاذ قرارات بشأن المسائل التي تواجهها اللجنة. بل إن مباشرة اللجنة لولايتها كانت في حد ذاتها تعتبر مسألة صعبة في بعض الأحيان، وذلك رغم أنها أُنشئت بقرار من الجمعية العامة. وأشارت المجموعة إلى المناقشات المتعلقة باقتراحها إدراج بند دائم جديد في جدول الأعمال بشأن المسائل المتصلة بالتنمية والملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/6/12 Rev). وقالت إنها تجد صعوبة في فهم السبب الكامن وراء إصرار بعض الدول الأعضاء على معارضة الاقتراح. ثم أشارت إلى آلية التنسيق التي اعتمدها الجمعية العامة أيضا في 2010. وأكدت أن الآلية لا يجري تنفيذها كما ينبغي وأعربت عن أملها في أن يتم التصدي لهذه المسألة على نحو بنّاء خلال الدورة. كما أعربت المجموعة عن أملها في أن تحوّل الدول الأعضاء مناقشات هادفة ومثمرة بشأن المسائل التي تواجهها اللجنة. وفي هذا الصدد، أكدت المجموعة على

ضرورة أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لقبول الحلول الوسط. وأعربت عن استعدادها للعمل على نحو بئء مع كل الدول الأعضاء للتوصل إلى حلول واقعية واتخاذ قرارات بشأن المسائل التي تواجهها اللجنة وحثت كل الدول الأعضاء على المشاركة وابداء المرونة عند الضرورة. وأشارت المجموعة إلى البند 6 من جدول الأعمال، "رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه"، وتقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعربت عن أسفها لأن تقرير المدير العام هو الوثيقة الوحيدة المتاحة للمناقشة في هذا البند من جدول الأعمال. فالدول الأعضاء تحتاج إلى معلومات كافية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشارت المجموعة إلى البند 7 من جدول الأعمال والمتعلق بالنظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة، وأعربت عن تطلعها إلى المساهمة في المناقشات المتعلقة بكل وثائق العمل المقدمة من الأمانة. وختاماً، أبرزت المجموعة المساعدة التقنية والمراجعة المستقلة لجدول أعمال التنمية كمسألتين تحتاجان إلى قرارات عاجلة من الدول الأعضاء.

18. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، فأشار إلى أن العادة جرت على وضع جدول أعمال كامل يضم الكثير من المسائل المهمة لتناقش في كل دورة للجنة. وتود المجموعة أن يتم النظر في جعل برنامج العمل في الدورات المقبلة أكثر تركيزاً كي يتوفر الوقت الكافي لمناقشة كل المسائل المهمة وتجنب المناقشات المفاهيمية المتكررة. وتفضل المجموعة أن تكون العروض التقديمية والمناقشات متعلقة بالمشايخ والأششطة الجارية أو التي بلغت مراحلها النهائية. ورحبت بمساهمة الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية من خلال مراجعة أنشطتها استجابة لتعميم مبادئ جدول أعمال التنمية وتوصياته. وأعربت المجموعة عن التزامها بالمشاركة في المناقشات المتعلقة بمسائل مثل المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية؛ واقترح المشروع الذي تقدمت به جمهورية كوريا بشأن الملكية الفكرية ووضع التصاميم من أجل تطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً؛ والنظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة. وأعربت عن تطلعها إلى أسبوع من العمل المثمر ومشاركة بئءة من كل أصحاب المصالح، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات.

19. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، فأعرب عن تقديرها لإتاحة الوثائق. لكن رغم تقدير المجموعة للتحديات التي تواجه إدارة الوثائق، فإن إتاحة الوثائق لا تعني إتاحتها من الناحية الإجرائية في الوقت المناسب فحسب، بل تتطلب أيضاً إتاحة الوثائق بكل لغات الويبو الرسمية. وتدرك المجموعة أنه تم تحقيق تقدم وهي تتطلع إلى مزيد من التحسينات في هذا المجال. وقد رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية وأعربت عن تطلعها إلى إجراء مزيد من المناقشات في هذا الشأن. وأبدت المجموعة سعادتها إزاء تدشين 27 مشروعاً. وثمة إحدى وثلاثين (31) توصية تم تنفيذها أو يجري العمل على تنفيذها. وأعربت المجموعة عن استعدادها للمساهمة في العملية الجارية للنظر فيما تقوم به الويبو في مجالي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في مضار التعاون من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، أعربت المجموعة عن تطلعها لإجراء مناقشة أخرى تكفل وجود قدر أكبر من الشفافية وتساعد على تعميق المساءلة في كل مجالات التخطيط للمساعدة التقنية وتنفيذها. وحثت المجموعة الأمانة على وضع مزيد من الإجراءات للرقابة والمراجعة في هذا المضار. ورحبت بأن كثيراً من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات تم تنفيذها أو يجري العمل على تنفيذها. وأعربت عن ثقها بأن اللجنة ستتمكن من إنهاء عملية النظر في ضوء التقدم المحرز وعمل الويبو المتواصل في مجالي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وختاماً، أكدت المجموعة للرئيس أنه يستطيع الاعتماد على دعم وفودها وروحها البناءة أثناء الدورة.

20. وتحدث وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فأعرب عن أسف المجموعة لعدم توفر كل الوثائق مسبقاً باللغة الإسبانية، بما فيها مشروع تقرير الدورة السابقة (الوثيقة CDIP/10/18). وأكدت المجموعة أنه لا يمكن القبول بذلك نظراً إلى أنه أدى إلى عدم توفر الوقت الكافي للنظر في الوثيقة. وقالت إنها تود أن يتم تصحيح هذه الممارسة. وستواصل المجموعة المشاركة مع كل الدول الأعضاء في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وذكرت المجموعة أن التوصيات الخمس والأربعين ما هي إلا نقطة البداية لإعداد مبادرات لتعزيز المساواة بين الدول الأعضاء. وهكذا فإن ثمة حاجة إلى تركيز المناقشات على تنفيذ التوصيات وعلى تعزيز المبادرات لتحسين المساعدة التقنية ولتحسين العمل في مجالات معينة في الملكية الفكرية. وشددت المجموعة على ضرورة أن تتضح مبادئ جدول أعمال التنمية أيضاً في الأنشطة، بما فيها تلك التي

تجري في إقليمها. وحث الويبو على مواصلة إعداد الدراسات بشأن مواطن مرونة الملكية الفكرية الموضحة في الوثيقة CDIP/10/11 المتعلقة بالعمل المقبل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف. فقد ساعدت الدراسات الدول الأعضاء على مواجهة التحديات في مجالات مختلفة. وأشارت المجموعة إلى اجتماع الويبو الأقليمي الثاني بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات البراءات والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية والتصاميم الصناعية والإنفاذ، والذي عقد في مصر قبل أسبوع. وتود المجموعة أن تفحص نتائج الاجتماع وتوصياته. حيث إنها يمكن أن تثير المناقشات في هذه المجالات. وقد أولت المجموعة اهتماما خاصا لتبادل الخبرات بشأن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية نظرا إلى أنه يتعلق بمشروع داخل إقليمها ويساهم في تطوير بعض القطاعات في بلدانها. وأشارت إلى الدراسات الاقتصادية التي كانت تجري في بعض البلدان داخل إقليمها وذكرت أنه يمكن إجراء مزيد من الدراسات استنادا إلى نتائج الدراسات.

21. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فحث الأمانة على أن تضمن إتاحة كل الوثائق وترجمتها إلى كل اللغات الرسمية للأمم المتحدة قبل شهرين من الاجتماع. وقال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إن جدول الأعمال الكبير سيحتاج إلى عمل مكثف وتعاون ومرونة في سبيل إتمام المناقشات مع الالتزام بالقيود الزمنية المحددة. وفي هذا السياق، دعا الاتحاد وأعضاؤه الرئيس إلى أن يضمن إتمام العمل في غضون الإطار الزمني المخطط له. وأكدوا التزامهم بمواصلة العمل على نحو إيجابي وتعاوني. وأعربوا عن تطلعهم إلى إجراء مناقشة بناءة حول تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، وهي المناقشة التي كان من المقرر بصفة مؤقتة أن تجرى يوم الثلاثاء. ومن شأن الدروس المستخلصة من الأمثلة العملية أن تساعد الجهود المبذولة في تقديم المساعدة التقنية وفي إرساء أفضل الممارسات. أما فيما يتعلق بالعمل المقبل، فقد أعربوا عن استعدادهم لحوض مناقشة بناءة حول السبل الممكنة لتحسين عمل اللجنة من أجل مصلحة جميع الوفود.

22. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، فأشار إلى الجهود المستمرة والتقدم المحرز في سبيل ضمان أن يكون عمل الويبو أكثر توجهًا نحو التنمية. وأعربت المجموعة عن سعادتها إزاء التطورات الإيجابية، ولكنها شددت على ضرورة بذل المزيد لكي تصبح اعتبارات التنمية جزءا لا يتجزأ من عمل الويبو. وذكرت المجموعة أن اعتماد الجمعية العامة لجدول أعمال التنمية في 2007 كان الخطوة الأولى نحو نموذج جديد لا يُنظر فيه لحماية الملكية الفكرية باعتبارها غاية، بل باعتبارها وسيلة تنفيذ في تحقيق أهداف عامة أكبر. وفي حين يمثل تدشين جدول أعمال التنمية حدا فاصلا من حيث إعادة توازن المنظور العالمي للملكية الفكرية، فإن تعميم توصياته وتنفيذها يمثلان تحديا جسيما. ويجب اتباع نهج مستدام ومتعدد الأوجه في أنشطة الويبو. ويتطلب ذلك وجود قيادة استباقية، والتزام مستمر، وتعاون، ومشاركة من جميع الأطراف، وإحداث تحول ثقافي مستدام داعم للتنمية داخل الأمانة، وعملا مشتركا مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني. وترى المجموعة أن المسائل المؤسسية المتعلقة بأداء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تتطلب اهتماما، ويجب حلها لكي تتمكن الدول الأعضاء من تقديم مساعدة فعلية في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وترى المجموعة أن اللجنة يجب أن تتفق على هيئات الويبو المعنية التي يجب أن ترفع تقارير إلى الجمعية العامة من أجل غرض آلية التنسيق. ويجب تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة لكي يتم تنفيذ ولايتها كاملة. وأكدت المجموعة دعمها لإدراج بند جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. فمن شأن هذا البند أن يفسح المجال لمناقشات حول الصلات المهمة بين الملكية الفكرية والتنمية، بما فيها المناقشات المتعلقة بمسائل مثل الكيفية التي يمكن بها للويبو أن تعزز تعاونها بشأن المسائل المتصلة بالملكية الفكرية مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها. وبالإشارة إلى تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، لاحظت المجموعة أن التقرير يهدف إلى عرض تقييم كلي المستوى للعمل الذي تم في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشارت إلى أن معظم المشاريع الجارية تتقدم على نحو جيد. حيث إنها ساهمت مساهمة ملموسة في تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي يعتبر عملا طويل الأجل قيد التنفيذ وبقية تحديات مهمة. فهناك حاجة إلى إعادة النظر في نظام الملكية الفكرية لكي يعكس كل المصالح. حيث يجب أن يكون النظام متوازنا ويجب أن يعزز الابتكار والنفذ إلى المعارف. ويتطلب تنفيذ جدول أعمال التنمية التزام جميع الدول الأعضاء وإحداث تغيير ثقافي في النهج الذي تتبعه الويبو في

عملها. وقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من المشاريع لتعزيز دمج الأبعاد الإنمائية في عمل المنظمة. وترى المجموعة أيضا أن المسائل المتعلقة بالمساعدة التقنية، ودمج الأهداف الإنمائية للألفية في عمل الويبو، وبرنامج العمل المعني بمواطن المرونة، والمراجعة المستقلة لتنفيذ جدول أعمال التنمية هي مسائل ذات أهمية قصوى. وهكذا، فإنه يجب تخصيص وقت كاف لهذه المسائل لكي تناقش بعمق. وأخيرا، لاحظت المجموعة أنه تم إحراز تقدم كبير منذ اعتماد جدول أعمال التنمية في 2007. ويجب المحافظة على ذلك التقدم وقياس النتائج بدقة. وسوف تمد المجموعة يدها إلى كل الشركاء وتعمل مع الأمانة من أجل تحقيق الرؤية المشتركة لنظام الملكية الفكرية موجه نحو التنمية، يشجع الإبداع والابتكار والانتفاع بما في الملكية الفكرية من مواطن المرونة واستثناءات وتقييدات لخدمة أهداف السياسة العامة.

23. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، فأشار إلى تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية (الوثيقة CDIP/11/2) قائلاً إنه وسيلة مهمة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية من خلال المشاريع ومساهمتها في التوصل إلى نظام متوازن للملكية الفكرية في سياق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وأيضا تأثير ذلك على المنظمة. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى إجراء مناقشة بناءة حول هذا التقرير. أما فيما يتعلق باقتراح إدراج بند جديد في جدول الأعمال بشأن التنمية والملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/6/12 Rev.)، فإن بعض أعضاء المجموعة يشعرون بالقلق إزاء عدم تنفيذ جميع الأركان الثلاثة لولاية اللجنة كما ينبغي. وكانت الدول الأعضاء قد اتفقت على أن الملكية الفكرية تكون مفيدة عندما تعمل كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وأنها ينبغي أن تصمّم بحيث تلائم الاحتياجات الخاصة لكل بلد ووضعه الخاص. ويرى بعض الأعضاء أن آلية التنسيق يجب أن تتولى تنفيذها هيئات معنية أخرى نظرا إلى أن الغرض منها هو تعزيز التنسيق بين مختلف لجان الويبو فيما يتعلق بأنشطة التنمية. وأعربت المجموعة عن استعدادها للمشاركة في المداولات، بما فيها تلك المتعلقة ببرنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة، وتنفيذ بعض توصيات تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، ودراسة جدوى إدراج الاحتياجات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار المنظمة لنتائج الشائبة، وتحديد مؤشرات معينة لقياس مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية.

24. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، التي شددت على الحاجة إلى المشاركة البناءة من قبل جميع الوفود أثناء الدورة. وقالت المجموعة إنه من الأهمية بمكان أن تتم ترجمة كل الوثائق إلى لغات العمل. وأعربت عن ثقتها أنه رغم تعقد المسائل يمكن تحقيق تقدم كبير أثناء الدورة. وأكدت التزامها بالعمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

25. وتحدث وفد بنين باسم مجموعة البلدان الأقل نموا، فقال إن المجموعة ملتزمة بالتنمية، بما في ذلك من خلال السياسات الوطنية لتعزيز وإدارة الابتكار والإبداع من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها. وأشارت المجموعة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول البلدان الأقل نموا الذي عقد في اسطنبول عام 2011. وكان من المتفق عليه أن مجالات العمل الرئيسية للبلدان الأقل نموا تشمل تحسين القدرات التقنية وتعزيز النفاذ إلى المعارف وتطوير البنية التحتية. وأعربت المجموعة عن التزامها بتنفيذ جدول أعمال التنمية. ويتصل جدول أعمال التنمية ومساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية بالعمل الذي تضطلع به الويبو في الملكية الفكرية والتنمية. وأعربت المجموعة عن سعادتها إزاء الجهود التي تبذلها المنظمة لكي تضمن أن يعبر عملها عن اعتبارات التنمية بالقدر الكافي. ومع ذلك، فقد أكدت المجموعة أن البلدان الأقل نموا تحتاج إلى مزيد من المساعدة التقنية في إطار جدول أعمال التنمية، وذلك بغية تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، وتعزيز النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا، ودعم إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وتطوير السياسات الوطنية للملكية الفكرية. وتود المجموعة أن تبدي الويبو اهتماما أكبر بمصالحها. وقالت المجموعة إنها تأمل أن تعتمد اللجنة التوصيات لتعزيز مشاريع المساعدة التقنية ومساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة، ولا سيما في معالجة الفقر المدقع وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز الشركات الدولية من أجل التنمية. إلا أنه يجب توفير مزيد من الدعم لتعزيز التنمية في البلدان الأقل نموا ولتهيئة ظروف معيشة أفضل لسكانها. ورغم تحقيق تقدم في التحضيرات لعقد المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية،

فإن المجموعة تأمل أن تساهم المناقشات أثناء هذه الدورة في إنجاح المؤتمر. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى نتائج المؤتمر. وختاماً، أكدت المجموعة التزامها بالعمل البناء لتحقيق تقدم في عمل اللجنة.

26. وقال وفد الصين إن الوبو بذلت جهوداً خارقة لتعميم جدول أعمال التنمية في عملها وتم تحقيق نتائج طيبة. وقد تمت الموافقة على سبعة وعشرين (27) مشروعاً فيما يتصل بإحدى وثلاثين (31) توصية من توصيات جدول أعمال التنمية. ولعبت الصين دوراً فعالاً في تنفيذ التوصيات؛ حيث شاركت على سبيل المثال في الدراسة التي أجريت حول الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وفي نوفمبر 2012، اشتركت الوبو والمكتب الحكومي للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية في استضافة ندوة إقليمية عن حماية التصاميم الصناعية ونظام التسجيل الدولي. وقد أقيمت هذه الندوة في الصين وشارك فيها ممثلون من 13 بلداً نامياً في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. ورغم أنه تم تحقيق تقدم في مجال الملكية الفكرية من أجل التنمية، فإنه ما زال يجب فعل الكثير وبذل المزيد من الجهود المشتركة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تبدي الوفود مرونة وتتعاون جميعاً في المناقشات. وأكد الوفد التزامه بالعمل الجاد مع جميع الوفود لتحقيق نتائج إيجابية أثناء الدورة.

27. وقال وفد باكستان إنه سيقدم بياناً عاماً مكتوباً إلى الأمانة. وأشار إلى التعليقات التي أدلت بها وفود عديدة والمدير العام والتي مفادها أنه تم تنفيذ عدد من التوصيات. ورغم تقديره للعمل الذي تم إنجازه، أكد الوفد أن تنفيذ التوصيات عملية مستمرة، بصرف النظر عما إذا كان تم تنفيذ أحد المشاريع فيما يتعلق بإحدى التوصيات أم لا. وكان هذا فهماً مشتركاً. وأعرب الوفد عن تطلعه لاستمرار العمل المتعلق بالتوصيات.

28. وأيد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) البيانين اللذين ألقاهما وفدا البرازيل والهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الآسيوية على التوالي. وقال الوفد إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تلعب دوراً حاسماً في النهوض بنهج متوازن لحماية الملكية الفكرية. إلا أن ثمة تحديات كبيرة تواجه اللجنة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى مفاوضات جدول أعمال التنمية ومدى تطبيق الولاية المتفق عليها للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الواقع العملي. ولاحظ أن الجزء الأول فقط من الولاية تم تنفيذه. ولم تكن اللجنة قادرة على التنسيق مع هيئات الوبو المعنية بشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة. ولا تعمل آلية التنسيق كما ينبغي نظراً إلى أن الدول الأعضاء لم تتمكن من الاتفاق على منهجية لرفع التقارير. وحث الوفد المدير العام ورئيس الجمعيات العامة على مواصلة بذل الجهود لإعادة إحياء آلية التنسيق. فهي تساعد على إزالة الازدواج في عمل المنظمة. وأوضح الوفد أيضاً أن اللجنة لم تجر أية مناقشات حول وضع القواعد والمعايير فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية وأن الجمعية العامة لم تكن قادرة على أن تعهد إلى اللجنة بهذه المناقشات. كما لاحظ أن اللجنة كان من المفترض أن ترفع توصيات سنوية إلى الجمعية العامة، لكن رغم ذلك لم يتم رفع أية توصيات. وذكر الوفد أن البلدان النامية كانت تأمل عند إنشاء اللجنة أن تنفذ هذه الأخيرة في تعزيز وتنسيق أنشطة لوضع القواعد والمعايير تتسم بأنها مواتية للتنمية وترفع توصيات إلى الجمعية العامة في هذا الشأن. إلا أنها الآن تبدو أشبه بمعهد لأبحاث التنمية. لذلك فإن الوفد، رغم تقديره للجهود المبذولة والنتائج الإيجابية، يشدد على أن التوقعات التي نتجت عن إنشاء اللجنة لم تتحقق. ومن ثم، ينبغي إحداث تغيير جذري في عمل اللجنة ونهجها. وحث الوفد المدير العام أيضاً على المحافظة على التوازن بين الموظفين من البلدان المتقدمة والنامية عند تخصيص مناصب الإدارة في الوبو. وقال إن الوضع لم يكن يسير على هذا النحو في السنوات الأخيرة. وشدد الوفد على أن خبراء البلدان النامية يعرفون أفضل من غيرهم الاحتياجات والأولويات في بلدانهم وأقاليمهم. وأعرب عن أمله في إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة. وختاماً، أعرب الوفد عن تقديره للمدير العام وفريقه لجهودهم المتواصلة التي يبذلونها من أجل دمج جدول أعمال التنمية ومبادئه في عمل المنظمة.

29. وطلب وفد موناكو توضيحاً بشأن ما إذا كانت مجموعة جدول أعمال التنمية تعتبر مجموعة إقليمية نظراً إلى أن الرئيس بدأ بإفصاح المجال لوفد البرازيل ليبدلي بيان باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال الوفد إنه كان يفهم أن مجموعة جدول أعمال التنمية ليست مجموعة إقليمية. فرغم أنها تلعب دوراً فعالاً في المناقشات وغالباً ما يكون ذلك على نحو بناء، إلا أنها مجموعة غير رسمية وليس لها وضع رسمي. وقال الوفد أيضاً إنه يرى أن الرئيس يجب عليه أولاً في المناقشات المتعلقة بمسائل أخرى أن

يمنح الكلمة للمجموعات الإقليمية المشكّلة بشكل رسمي قبل منح الكلمة لأي وفد آخر. وأعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وذكر أنه يشعر بالرضا إزاء التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية وأقر بالجهود التي تبذلها الأمانة في هذا الصدد. ويجري تنفيذ معظم التوصيات من خلال مشاريع اعتمدها اللجنة. وتشمل هذه المشاريع أنشطة التدريب وتكوين الكفاءات التي تجربها الويبو، وقاعدة بيانات تحتفظ بها الويبو، وأنشطة بحثية معينة. وقد تم تخصيص موارد مالية كبيرة لهذه الأنشطة. وأشار الوفد إلى المناقشات المتعلقة بالمساعدة التقنية وأعرب عن سعادته إزاء ملاحظة أن كثيرا من التوصيات في تقرير دير- روكا تم تنفيذها بالفعل أو يجري تنفيذها من قبل الأمانة. وحث الوفد الأمانة على مواصلة بذل الجهود لتحسين الشفافية في تخطيط المساعدة التقنية وتنفيذها. وبالإشارة إلى اقتراح إدراج بند دائم جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية، أكد الوفد أنه لا يزال لا يفهم الغرض من هذا البند نظرا إلى أنه يتسم بالعمومية إلى درجة كبيرة يغطي معها كل ولاية اللجنة. ومع ذلك، فقد أعرب الوفد عن استعداده لمناقشة هذه المسألة والتوصل إلى إجماع بشأنها.

30. وأحاط وفد جمهورية كوريا للجنة علما بأن هناك مؤتمرا حول الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأنشطة التجارية والمجتمع المحلي عُقد بنجاح في سيول خلال الشهر الماضي. وقد شاركت الدول الأعضاء في المؤتمر مشاركة فعالة. وأقر الوفد بالتقدم الكبير الذي تم تحقيقه في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن هناك حاجة إلى النظر في الوضع الخاص للبلدان المعنية في تنفيذ المشاريع. وأكد الوفد على أن تنفيذ جدول أعمال التنمية لا ينتهي باستكمال مشاريع معينة. وشدد أيضا على أن التنمية ينبغي ألا تقتصر على تعزيز الاقتصاد، بل أيضا ظروف السكان كما يتضح من الدراسات الإفرادية الأخيرة. وأشار الوفد إلى المناقشات القادمة بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية وحث على اتباع نهج متوازن وبناء. وقال إن أفضل الممارسات المتبعة في تقديم المساعدة التقنية يجب أن يتم تبادلها والتعلم منها. وأخيرا، شدد الوفد على أهمية المساعدة التقنية في مجال التصاميم الصناعية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى اقتراح المشروع الذي تقدم به والمتعلق بالملكية الفكرية ووضع التصاميم من أجل تطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأعرب عن أمله في اعتماد الاقتراح بعد أن تنظر فيه اللجنة.

31. وأشار وفد فنزويلا إلى التعليق الذي أدلى به وفد موناكو بشأن مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه رغم أنه ليس جزءا من مجموعة جدول أعمال التنمية، فإن المجموعة حاضرة بالفعل وتلعب دورا مهما في المناقشات.

32. ودعا الرئيس المدير العام إلى الرد على التعليقات.

33. وأشار المدير العام إلى مسألة اللغات. حيث لاحظ أنها أثرت من قبل المجموعة باء والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. واعتذر المدير العام عن وجود أية تأخيرات في توفر الوثائق المترجمة. وأحاط اللجنة علما بأن لديه قائمة الوثائق وتاريخ نشر كل وثيقة بكل لغة. وأشار إلى أن مشروع تقرير الدورة السابقة يتألف من 223 صفحة واعتذر عن عدم توفره في الوقت المناسب بكل اللغات. وقال المدير العام إنه رغم أن الوثائق الأخرى لم يراع فيها مدة الشهرين التي أشار إليها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلا إنها أُنِيحت قبل الاجتماع بوقت كاف. والوثائق تتاح عادة قبل شهر واحد وأحيانا قبل شهرين. وأشار إلى سياسة الويبو المتعلقة باللغات وذكر بأنها كانت موضع نقاش مطول في السنوات الأخيرة. حيث كانت سياسة المنظمة في السابق أن تتاح الوثائق بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية فقط. وجرت مراجعة تلك السياسة في مستهل الثنائية الحالية فيما يتعلق بالوثائق التي يجب أن تتاح بصفة عامة بكل لغات الأمم المتحدة في كل اللجان الدائمة، بما فيها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وذكر المدير العام بأنه تم الاتفاق أيضا على عدم ترجمة الوثائق إذا كانت طويلة على أن يتم توفير ملخص لها. فمثلا، كانت الدراسة الإفرادية القطرية لكل من البرازيل وشيلي تبلغ 78 صفحة و84 صفحة طولاً على التوالي. وهكذا تمت ترجمة الملخصين وأتيحا وفقا لسياسة اللغات المتفق عليها. ويسري ذلك على الوثائق الطويلة الأخرى، بما فيها الدراسة المفاهيمية ومشروع تقرير الدورة الأخيرة والذي بلغ طوله 223 صفحة. وأوضح المدير العام أن الدول الأعضاء هي التي يبيدها أن تقرر ما إذا كان يجب إدخال تغييرات على سياسة اللغات. وسوف تثار المسألة في سياق

مشروع البرنامج والميزانية للشائبة 2014-2015 الذي سيخضع للمناقشة في لجنة البرنامج والميزانية. ويجب اتخاذ قرار في تلك اللجنة نظرا إلى أنها مسألة خطيرة تؤثر على كل اللجان وليس على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وحدها. وحاليا، يمكن إتاحة الوثيقة بكل لغات الأمم المتحدة إذا كان طولها يبلغ 20 صفحة. ويجب اتخاذ قرار بشأن الوثائق الأطول من ذلك. أما فيما يتعلق بتقارير الاجتماعات، فيرى المدير العام أن ثمة حلا التمس من الدول الأعضاء أن تنظر فيه في الماضي. وقال إن كل اجتماع للجنة يذاع عبر الإنترنت، ويوجد أيضا تسجيل سمعي بصري متاح على موقع الويبو الإلكتروني. كما يمكن الاطلاع أيضا على النسخ النصية لما قيل أثناء كل اجتماع. وهكذا، فإنه يرى أنه ليس هناك ما يبرر نشر تقرير كامل أيضا. فهذا يعتبر إهدارا للموارد. ويرى المدير العام أنه يجب أن يتم إعداد تقرير موجز يتضمن كل القرارات الرئيسية وملخص للبنود المختلفة. إلا أن الدول الأعضاء هي التي لها أن تتخذ قرارا بهذا الشأن. وأكد المدير العام على الفهم المشترك لحقيقة أن تعدد اللغات هو السياسة والسبيل الأفضل للمضي قدما. وتبقى فقط مسألة كيفية تنفيذ ذلك. ثم أشار إلى التعليق الذي أدلى به وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) بشأن التوازن الجغرافي وأكد مراعاة ذلك التوازن والالتزام به في السنوات الأخيرة. وفي الواقع، فإن عدد الجنسيات الممثلة قد زاد من 103 إلى 109. وقد كانت هذه المسألة موضع نقاش دائم بين الدول الأعضاء. وأوضح أن المنظمة تواجه اختلالا تاريخيا في التوازن. إلا أن الدول الأعضاء يجب أن تفهم أن فرصة التصدي لهذا الاختلال في التوازن محدودة إلى أقصى درجة نظرا إلى ضالة عدد الأشخاص المتقاعدين من المنظمة، والبالغ 11 في 2013 و 25 في 2014. وتلتزم الويبو بمبدأ التوازن الجغرافي بغية التوصل إلى توازن وتمثيل جغرافي أفضل داخل الأمانة. ثم انتقل المدير العام إلى المسألة التي أثارها وفد موناكو فيما يتعلق بمجموعات البلدان. فذكر أنها مسألة تبت فيها الدول الأعضاء وليس الأمانة. وما يهم الأمانة هو أن الدول الأعضاء لها الحق في تنظيم نفسها في أية مجموعات تريدها. فهو قرار تتخذه الدول الأعضاء وتحترمه الأمانة. وأشار المدير العام إلى أن المجموعات تطورت في السنوات الأخيرة. وهناك دائما سبع مجموعات إقليمية، هي المجموعة باء، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومجموعة البلدان الأفريقية، ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، ومجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، والصين. إلا أن هناك مجموعات أخرى، مثل مجموعة البلدان الآسيوية، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والبلدان الأقل نموا، ومجموعة جدول أعمال التنمية، تشارك أيضا في إلقاء البيانات والتعليقات. وأكد المدير العام أن الدول الأعضاء هي التي لها أن تبت في كيفية التعامل مع هذه المسألة. إلا أن وفد موناكو كان محقا في أن ثمة ترتيبا معينا يتبع عادة في منح الأسبقية للمتحدثين من المجموعات الإقليمية السبع قبل الانتقال إلى المجموعات الأخرى. وهذا هو ما تفعله الهيئات الإدارية في المنظمة كممارسة تتبعها عادة. إلا أن الدول الأعضاء هي التي لها أن تقرر ما إذا كان ينبغي إتاحة الفرصة للبعض للتحدث أكثر من مرة.

34. وتحدث وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فأكد أن النسخة الإسبانية من مشروع تقرير الدورة الأخيرة (الوثيقة CDIP/10/18) لم تصبح متاحة إلا يوم الأربعاء الماضي. ولما كان الخميس والجمعة عطلة رسمية، لم تتمكن عواصم بلدان المجموعة من فحص الوثيقة. وشددت المجموعة على أنها لا تطلب غير تحقيق التوازن. فينبغي إتاحة الوثائق بالإسبانية في نفس وقت إتاحة الوثائق باللغات الأخرى. لأن هذا من شأنه أن يتيح لعواصم بلدان المجموعة فرصة فحص الوثيقة لكي تشارك الوفود بفعالية في العمل والمناقشات في المنظمة.

35. وأوضح وفد موناكو أن الغرض من تعليقاته لم يكن الخط من شأن أية وفود قد تكون شكلت مجموعة، بل لفت انتباه المدير العام إلى ممارسة راسخة تقضي بأن الكلمة يجب أن تعطى أولا للمجموعات الإقليمية الرسمية. وليست مجموعة جدول أعمال التنمية من هذه المجموعات، وكان الغرض من التعليق هو مجرد تجنب أي لبس فيما يتعلق بوضعها. فالوفد لا يرغب في حرمان أية مجموعة من الفرصة للتحدث في الجلسة العامة.

36. واختتم الرئيس المناقشات نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الوفود. ودعا اللجنة إلى الانتقال إلى البند 6 من جدول الأعمال، "رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه".

37. وقدم ممثل المعهد الدولي للملكية الفكرية بيانا عاما مكتوبا نصه كما يلي:

"يسعدني أن أحضر هذا الاجتماع بصفتي نائب رئيس المعهد الدولي للملكية الفكرية. لقد أنشئ المعهد الدولي للملكية الفكرية عام 1998 بهدف تزويد المخترعين والمبدعين في جميع البلدان بإمكانية النفاذ إلى الموارد اللازمة لتحويل صناعتها ونموها الاقتصادي.

"ونحن نعمل حاليا مع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الفلبيني للملكية الفكرية من أجل تعزيز "فرص الابتكار" في جامعات الفلبين. وقد قمنا بتشكيل فريق من خبراء إدارة التكنولوجيا وتسويقها، يعملون مع الجامعات المختارة بشكل مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عملنا مع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية لإقامة حلقات عمل تدريبية إقليمية للفنانين التقليديين حول استخدام حقوق الملكية الفكرية في حماية الفنون والحرف والنهوض بها. وتساعد هذه البرامج وغيرها من برامج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مواعيدها.

"ونحن نرحب بجهود الدول الأعضاء لتحسين النفاذ - بما في ذلك نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة - إلى الإبداعات الثقافية. إلا أننا يجب أن نتقدم بحذر عند التفكير في تقييدات واستثناءات حق المؤلف ونضمن التحديد الدقيق لأيّة تقييدات واستثناءات جديدة بغية تلبية الاحتياجات المعنية.

"ونحن واثقون من أن الدول الأعضاء ستبقى على إقرارها بأهمية المبدعين وحقوقهم، وتتمنى لكم جميعا النجاح في الاجتماع المقبل. فرغم أننا قد نختلف بشأن بعض المسائل، إلا أننا لا يمكن أن نسمح للاختلاف أن يقضي على مصالحتنا العامة المشتركة في منظومة الملكية الفكرية."

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه

النظر في الوثيقة CDIP/11/2 - تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية

38. ذكّر الرئيس بأن المدير العام كان قد وافق في الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على تزويد اللجنة بتقرير سنوي عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقد ورد التقرير السنوي الرابع للمدير العام في الوثيقة CDIP/11/2. ويقدم التقرير عرضا واسع النطاق للتوجه الاستراتيجي والإنجازات التي تحققت في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ودعا الرئيس المدير العام إلى عرض التقرير.

39. عرض المدير العام ثلاث نقاط رئيسية. فأعرب أولا عن أمله في أن يكون التقرير قد أوضح أن الجهود استمرت من أجل إتاحة الأمانة بأكملها والمنظمة للتنفيذ الكامل لتوصيات جدول أعمال التنمية. وقد تحقق هذا جزئيا من خلال تعميم أنشطة الويبو الإنمائية التي نظرت من خلالها جميع الوحدات داخل الأمانة في الأسلوب الذي يمكن أن تنفذ به عملها مع مراعاة الرغبة في أن تعزز المنظمة قدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على استخدام نظام الملكية الفكرية. وأعرب المدير العام عن أمله في أن يكون من الواضح أن المنظمة بأكملها تشارك في بذل ذلك الجهد. وثانيا، ذكر المدير العام أن بعض عناصر جدول أعمال التنمية وتوصياته تتناول بدرجة أقل موضوع الملكية الفكرية وبدرجة أكبر الطريقة التي تقدم بها الأمانة المساعدة التقنية. فمثلا، توجد توصيات تتعلق بدعم الإدارة والتسيير، والشفافية، والأخلاقيات، والإدارة القائمة على النتائج، وغير ذلك. ويرى المدير العام أن معظم هذه المسائل، إن لم تكن كلها، تم تنفيذها إما بشكل مباشر فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية أو من خلال برنامج التقييم الاستراتيجي. وأخيرا، أكد المدير العام على أهمية اللجنة كمنتدى لمناقشة تنسيق العمل المتصل بجدول أعمال التنمية وتطويره وتنفيذه.

40. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، فأكد أن الوثيقة CDIP/11/2 هي الوثيقة الوحيدة المقدمة لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال والمتصلة بألية التنسيق. وهذه واحدة من أهم المسائل بالنسبة للجنة المعنية بالتنمية

والملكية الفكرية. حيث يجب أن يتم تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات الكافية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ولاحظت المجموعة أن التقرير الرابع للمدير العام يرمي إلى عرض رؤية أوسع نطاقاً لأنشطة الويبو المتصلة بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وهذا شيء مفيد جداً، ولا سيما لأغراض التقييم. ويبرز التقرير بعض الأنشطة التي ترى المجموعة أيضاً أنها أنشطة ضرورية من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. وتشمل هذه الأنشطة المساعدة التقنية والتشريعية؛ وتعاون الويبو مع غيرها من المنظمات الدولية؛ ومشاركة المجتمع المدني في أنشطة الويبو؛ وعمل أكاديمية الويبو؛ والمبادرات الرامية إلى ضمان الحياد في عمل الأمانة؛ وقيام هيئات الويبو الأخرى بتعميم جدول أعمال التنمية. ورغم أن التقرير يغطي مجموعة واسعة النطاق من المبادرات، فإن المجموعة ترغب في الحصول على مزيد من التفاصيل أو المراجع بشأن الأنشطة، بما فيها تعاون الويبو مع غيرها من المنظمات الدولية ومبادرات الأمم المتحدة. ولاحظت المجموعة أن المنظمة تريد من شركاتها مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة، فمثلاً، انضمت المنظمة، وفقاً للتوصيات 22 و30 و40، إلى فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وشاركت في العملية التي أجريت بين وكالات الأمم المتحدة بشأن إطار التنمية فيما بعد 2015. كما شاركت في كثير من المبادرات الأخرى للأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Rio+20). وسيكون من دواعي سرور المجموعة أن يتم توفير مزيد من المعلومات عن مشاركة الويبو في هذه الأنشطة. وإذا تم تقديم تقرير عن مساهمة الويبو في هذه الأنشطة، فإن ذلك يمكن أن يفي بالغرض ويفيد كأداة دائمة للاتصال بين الأمانة والدول الأعضاء. فهو بالإضافة إلى ضمان وجود مزيد من الشفافية والمساءلة سيسمح للدول الأعضاء بالمساهمة فيما تشارك به الويبو في هذه المبادرات. وقالت المجموعة إن تقرير المدير العام ينبغي ألا يقتصر على المعلومات الواقعية. بل ينبغي أن يشمل أيضاً تقييماً لأثر الأنشطة على تنفيذ جدول أعمال التنمية. ثم ذكرت المجموعة تعليقات على عناصر معينة من التقرير. فأشارت إلى الفقرة الخامسة، التي وصفت فيها الخطط القطرية بأنها أداة "تضمن قدراً أكبر من الشفافية والتنسيق الأفقي فيما يخص تقديم الويبو للمساعدة التقنية". ولما كان هذا واحداً من العناصر الرئيسية في جدول أعمال التنمية، وفي ضوء المناقشة المتعلقة بمراجعة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، التمسّت المجموعة من الأمانة أن تعد وثيقة للدورة التالية تعرض فيها مزيداً من المعلومات حول كيفية تنفيذ الخطط القطرية. وينبغي أن يتضمن التقرير معلومات عن البلدان التي تم إعداد خطط قطرية لها، والمسار المتبع في إعداد هذه الخطط، ونموذج إطار المساعدة. وسوف يسمح هذا بإجراء تقييم شامل المدى توجه الأطر نحو التنمية. وأشارت المجموعة إلى الفقرة السادسة، حيث لاحظت أنها تقدم عرضاً للتطورات الأخيرة في الدورات التي تقدمها أكاديمية الويبو. وأعربت عن تقديرها لتضمين وحدات جدول أعمال التنمية في بعض الدورات. إلا أنه من الأهمية بمكان أن يتم تضمين هذه الوحدات في كل الدورات نظراً إلى أن جدول أعمال التنمية يعتبر مسألة شاملة وواسعة النطاق. ويمكن أن تساعد الدورات في إذكاء الوعي بين الموظفين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصالح. وأشارت المجموعة إلى الفقرة التاسعة والمتعلقة بمنصة WIPO Re:Search والتمست الحصول على مزيد من المعلومات بشأنه في الدورة المقبلة. وأشارت المجموعة إلى الفقرة 10 ولاحظت أنها تتضمن تعليقا عاماً على المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو ولكنها لا تتضمن أية تفاصيل أخرى في هذا الصدد. وقالت المجموعة إن هذه المسألة في غاية الحساسية والأهمية بالنسبة لجدول أعمال التنمية. ولم يتم إجراء تقييم واسع النطاق لأنشطة المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو. وترى المجموعة أن هذا هو الوقت المناسب للنظر في إمكانية إجراء تقييم مستقل في هذا الصدد. وأشارت المجموعة إلى الفقرة 17 والمتعلقة بالبرنامج التدريبي على مستوى المنظمة في مجال الأخلاقيات والنزاهة والذي هو برنامج إلزامي بالنسبة لجميع الموظفين وسياسة حماية المبلغين عن المخالفات. وقالت إن هذه المبادرات يمكن أن تساعد على تعزيز حياد الأمانة. وأبرزت المجموعة أهمية مدونة الأخلاقيات وقائمة الخبراء الاستشاريين كأداتين لضمان مزيد من الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، التمسّت تقديم إيضاح بشأن ما إذا كانت قائمة الخبراء الاستشاريين قد روجعت وفقاً للاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في دورات سابقة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتتضمن، مثلاً، معلومات عن جميع الخبراء الاستشاريين الذين تعيّنهم الويبو. وبالإشارة إلى الفقرات من 19 إلى 33 والمتعلقة بتعميم جدول أعمال التنمية في عمل هيئات الويبو الأخرى، لاحظت المجموعة أن التقرير يلخص النتائج الرئيسية لبعض هيئات الويبو ولكنه لا يوضح كيفية ارتباط النتائج بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وهذا شيء يجب أن تتضمنه التقارير المقبلة. كما التمسّت تقديم إيضاح بشأن سبب استبعاد لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو من التقرير. فهما تلعبان أدواراً مهمة في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وبالإشارة إلى الفقرة 38 والمتعلقة بالتقييمات الخارجية لبعض المشاريع المحتملة

والتي تم تقديمها إلى اللجنة، أكدت المجموعة تأييدها للتقييمات التي يمكن أن تساهم في تقييم المشاريع والمبادرات المقبلة الأخرى المعتمدة من قبل اللجنة.

41. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، فأشار إلى الترتيب الذي يجب إلقاء البيانات وفقا له معربا عن رغبة المجموعة في المحافظة على الممارسة المعمول بها. وذكرت المجموعة أيضا بأنه من المتفق عليه أن يتولى قراءة البيانات العامة منسقو المجموعات الإقليمية وحدهم دون غيرهم. ثم أشارت المجموعة إلى تقرير المدير العام ولاحظت أنه يعرض تقييما شاملا للعمل الذي أنجزته الويبو في 2012 فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. كما أحاطت علما بكل الأنشطة التي يتضمنها التقرير ورحبت بالجهود التي يبذلها المدير العام والأمانة في سبيل تنفيذ جدول أعمال التنمية وتوصياته. وأعربت عن سعادتها إزاء اكتمال تنفيذ الغالبية العظمى من التوصيات على نحو يتسم بالشمول والتعميم. وأكدت المجموعة، فيما يتعلق بمشاريع جدول أعمال التنمية المقبلة، أن عملية تقييم المشاريع المكتملة وتقديرها يجب أن تشمل أيضا أفضل الممارسات والدروس المستخلصة. وأخيرا، أعربت المجموعة عن تطلعها لاستمرار عمل اللجنة وغيرها من الهيئات المعنية بما يتماشى والهدف الرئيسي والمتمثل في حماية الملكية الفكرية.

42. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فأشار إلى أن تقرير المدير العام يعرض تقييما شاملا للعمل الذي أنجزته الويبو في 2012 فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأحاط الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه علما بكل الأنشطة التي يتضمنها التقرير. وأعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن سعادتهم إزاء موافقة الدول الأعضاء قبل نهاية عام 2012 على 27 مشروعا تتعلق بتنفيذ 31 توصية من توصيات جدول أعمال التنمية. ورغم أن المعلومات الواردة في التقرير عظيمة القيمة بالفعل، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يرون أن التقرير يفتقر إلى تحليل نقدي لتنفيذ بعض المشاريع. وكما اقترح بعض مقيمي المشاريع، قد يكون من المفيد أن يركز التقرير على كل من التجارب الإيجابية والسلبية في الموافقة على المشاريع وتنفيذها. وأكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على النقطة التي أبرزها التقرير فيما يتعلق بأن عملية تقييم المشاريع المكتملة يجب أن تنطوي على استخلاص الدروس وإرساء أفضل الممارسات وتوفير المعلومات التي تحتاج إليها الأنشطة الإنمائية المقبلة. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه العمل من أجل تعزيز دور جدول أعمال التنمية في سياق حماية الملكية الفكرية.

43. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، فأشار إلى تقرير المدير العام ورحب بالتقييم الإيجابي للعمل الذي أنجزته الويبو فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية وتوقع تحقيق مزيد من التقدم في تعميم التوصيات. وأيدت المجموعة الجهود المبذولة من أجل تعزيز تعاون الويبو مع وكالات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية من أجل مواجهة احتياجات التنمية بطريقة مشتركة ومنسقة. وتؤيد المجموعة أنشطة المساعدة التقنية القائمة على المتطلبات الخاصة والتقدم الذي تم تحقيقه في البلد المعني. وأعربت عن سعادتها إزاء انتهاء تنفيذ 30 مشروعا بنجاح وكفاءة. وسوف تواصل المجموعة المشاركة في تنفيذ المشاريع والتوصيات. وهي تتطلع لإجراء مراجعة كاملة للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ويجب في رأينا أن يتم تقديم تقرير مرحلي في الدورة المقبلة يغطي المشاريع التي وافقت عليها اللجنة، على أن يشمل ذلك معلومات حول نفقات الميزانية والنتائج وتقييما شاملا.

44. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، التي ذكرت أن التقرير يقدم عرضا لكيفية تغير أنشطة الويبو استجابة لتعميم مبادئ جدول أعمال التنمية وتوصياته. وأشارت إلى أنه تم تحقيق تقدم كبير. وقد اتخذت الدول الأعضاء والمدير العام وفريقه خطوات مهمة في سبيل زيادة دمج الأبعاد الإنمائية في أنشطة الويبو. وترى المجموعة أن التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية يتطلب خطوتين متوازيتين ومهمتين. وتتعلق الخطوة الأولى بالإجراءات التي تتخذها الأمانة لتحويل التوصيات إلى أنشطة وبرامج فعلية. أما الخطوة الثانية فتتعلق بالآلية التي تقوم الدول الأعضاء من خلالها بتقييم وتقدير عمل الأمانة وفقا لقرار الجمعية العامة فيما يتعلق بالآلية التنسيق. وأعربت المجموعة عن أسفها لعدم قيام لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو بتنفيذ القرار. وأبدت قلقها إزاء عدم الالتزام بالتنفيذ الكامل لآلية التنسيق. فهذا الوضع يثير

مخاوف شديدة حيال مستقبل جدول أعمال التنمية ككل. ولذلك، التمسّت المجموعة من المدير العام أن يتدخل بنفسه ليساعد الدول الأعضاء على التوصل إلى اتفاق بشأن القائمة التي تضم هيئات الويبو المعنية لأغراض آلية التنسيق. وفيما يتعلق بتقرير المدير العام، رحبت المجموعة بالجهود المبذولة لزيادة تعميم جدول أعمال التنمية وأحاطت علماً بأبرز معالم تنفيذ التوصيات وتعميمها في الأنشطة العادية للويبو. وقالت إن تعميم جدول أعمال التنمية هو عملية ديناميكية ومستمرة وطويلة الأجل يجب أن تستمر في كل المنظمة وعملها. لكن رغم أن التقدم يبعث على التفاؤل، قالت المجموعة إنه يجب توفير مزيد من المعلومات التفصيلية كي تتمكن الدول الأعضاء من تحديد ما إذا كان التنفيذ مرضياً أم لا. وذكرت تعليقات إضافية بشأن عناصر معينة في التقرير. فأشارت أولاً إلى أن الخطط القطرية، وفقاً للتقرير، تعد لكي توفر إطاراً شاملاً ومتكاملاً للمساعدة الإنمائية لكل بلد. ورغم أن المجموعة رحبت بالمبادرة، إلا أنها ترغب في الحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك معلومات عن عملية تطوير الخطط القطرية. فهذا من شأنه أن يسمح بتقييم مدى توجه الأطر نحو التنمية. وثانياً، ذكر التقرير أن المساعدة التشريعية الملائمة الموجهة نحو التنمية يتم تقديمها إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مع مراعاة مواطن المرونة التي تتمتع بها البلدان المتفاوتة من حيث مستوى التنمية. وذكرت المجموعة أن هذا ما هو إلا شهادة ذاتية، وأن هناك حاجة إلى تقييم مستقل للمساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو. وأشارت أيضاً إلى أن التقرير لم يتطرق إلى إصلاح الخطط الوطنية للملكية الفكرية. وثالثاً، رحبت المجموعة بمشاركة الويبو في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وعملية Rio+20، وآليات الأمم المتحدة الأخرى. إلا أن المجموعة طلبت توضيحاً بشأن العملية التي اعتمدها الأمانة للحصول على تفويض واضح من الدول الأعضاء بالمشاركة في تلك الآليات. وأكدت المجموعة أن الأمانة يجب أن تعبر عن آراء جميع الدول الأعضاء وتعمل على تعزيز نظام متوازن للملكية الفكرية. لذلك طلبت المجموعة مزيداً من المعلومات بشأن مشاركة الأمانة وأكدت على أهمية إجراء عملية تشاورية مفتوحة مع الدول الأعضاء في هذا الشأن. ورابعاً، فرغم أن التقرير يقول بأنه تم إطلاق برنامج على مستوى المنظمة للتدريب على الأخلاقيات والنزاهة، فإنه من الأهمية بمكان ضمان أن يهتم موظفو الويبو وخبرائها الاستشاريون أولاً بأفضل مصالح البلد المستفيد. والتوجه نحو التنمية شيء ضروري من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. وخامساً، لاحظت المجموعة أن التقرير التزم الصمت حيال تعميم ومتابعة المؤتمر المعني بحشد الموارد من أجل الملكية الفكرية والتنمية. وأخيراً، ترى المجموعة أن هناك خطوات مهمة اتخذت في تنفيذ جدول أعمال التنمية وأعربت عن أملها في التمسك بروح الالتزام من أجل تأكيد النتائج وتعزيزها. ويجب أن تهتم التقارير بالمستقبل. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد أن يتم تقديم خطة عمل الويبو وأولوياتها لعام المقبل. وأعربت المجموعة عن استعدادها للمساعدة في إرشاد الأمانة في هذا المضمار.

45. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، التي أحاطت علماً بالخطوات المهمة التي اتخذتها الدول الأعضاء والمدير العام وفريقه لتعميم جدول أعمال التنمية وضمان أن يكون عمل الويبو أكثر توجهاً نحو التنمية. وأشارت إلى أن تقرير المدير العام يشرح التطورات الرئيسية في تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية وتعميم جدول أعمال التنمية في مختلف البرامج وهيئات الويبو. وهي تطورات تشمل إعداد الخطط القطرية، وتعميم جدول أعمال التنمية في مختلف الدورات التي تقدمها أكاديمية الويبو، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية ومؤسساتها وتكوين الكفاءات بها، ومنصة WIPO Re:Search لتمكين مؤسسات البلدان المتقدمة من إشراك مؤسسات البلدان النامية معها في الملكية الفكرية، وتقديم المساعدة التشريعية التي تراعي مواطن المرونة التي يمكن تطبيقها والتي تتمتع بها البلدان المتفاوتة من حيث مستوى التنمية. وأشارت المجموعة إلى التوصية 22 وأحاطت علماً بالمعلومات المقدمة حول عمل الويبو فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ومشاركة المنظمة في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ومساهمتها في المناقشات المتعلقة بالإنفاذ إلى الأدوية وحقوق الملكية الفكرية. ولاحظت المجموعة أيضاً أن الويبو انضمت إلى العديد من الأفرقة العاملة التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة لتعنى بجدول أعمال التنمية الذي وضعته الأمم المتحدة لما بعد 2015، بما فيها الفريق العامل المعني بالشرائط العالمية لأغراض التنمية. وتود المجموعة أن تعرف المزيد عن مساهمات الويبو من منظور جدول أعمال التنمية. وأشارت المجموعة إلى العرض المقدم عن وضع جميع مشاريع جدول أعمال التنمية في مرفق الوثيقة وتقارير التقييم المستقل لاثني عشر مشروعاً تم تقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. والتمست من الأمانة توضيح التقدم المحرز في تعميم جدول أعمال التنمية عند

إعداد التقارير عن المشاريع وتقييمها. وأحاطت المجموعة علماً بتعميم جدول أعمال التنمية في عمل هيئات الويبو الأخرى والمعلومات المقدمة عن أنشطتها المتعلقة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. إلا أن المعلومات المقدمة يجب أن تتسم أكثر بالطابع التحليلي من حيث النتائج والمساهمة في التنفيذ. ويرى العديد من أعضاء المجموعة أن هناك أهمية بالغة لاتخاذ قرار بشأن آلية التنسيق فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو، وأن اتخاذ هذا القرار يمكن أن يساهم في تعزيز التنسيق بين هيئات الويبو المختلفة في تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد. وأحاطت المجموعة علماً بملاحظة المدير العام أن العمل المتعلق بتوصيات جدول أعمال التنمية سيتم تعميمه في وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 2014-2015. وقالت إن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لها أهمية في دفع عمل اللجنة إلى الأمام وفي مساعدة البلدان النامية على المشاركة على نحو فعال. وذكرت المجموعة أن عملية المراجعة الخارجية لجدول أعمال التنمية، والتي ستبدأ في وقت لاحق من هذا العام وتنتهي في 2014، ستتيح نظرة أعمق للتنفيذ في المستقبل. وأعربت عن استعدادها للعب دور بناء في المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة. وختاماً، أكدت المجموعة على أن تنفيذ توصيات معينة من جدول أعمال التنمية سيستمر رغم اكتمال المشاريع نظراً إلى أن جدول أعمال التنمية يمثل عملاً جارياً طويل الأجل وأن الهدف هو التوصل إلى نظام أكثر توازناً للملكية الفكرية.

46. ويرى وفد شيلي أن التقرير مفيد وشامل. وهو تقرير مهم نظراً إلى أنه يشرح مساهمة الجهات المعنية في تنفيذ جدول أعمال التنمية ويقدم عرضاً وتقييماً للعمل الذي أنجزته الويبو. وأكد الوفد أن تنفيذ جدول أعمال التنمية له أهمية وأشار إلى المبادرات المتعلقة بتعزيز الملك العام. وقال إن الملك العام يلعب دوراً رئيسياً في نشر المعلومات. وأشار الوفد إلى المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والملك العام والذي ساعد في تقديم معلومات عما يشكل ملكاً عاماً في الأنظمة القانونية المختلفة، والأدوات المتاحة للمساعدة في تحديد المادة التي تقع في الملك العام. وذكر أن المشروع سيساعد في إعداد المبادئ التوجيهية والأدوات اللازمة لتيسير تحديد مادة الملك العام والنفذ إليها.

47. وأعرب وفد مصر عن تأييده للبيانين اللذين ألقاهما وفدا الجزائر والبرازيل باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية على التوالي. وأشار الوفد إلى اجتماع الويبو الأقليمي الثاني بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات البراءات والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية والتصاميم الصناعية والإنفاذ الذي عقد للتو في القاهرة. وأكد على أهمية ضمان أن يدعم نظام الملكية الفكرية الأهداف الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شاركت البلدان النامية بفعالية في الاجتماع، ولا سيما في المناقشات المتعلقة بالأهداف الوطنية. وأشار الوفد إلى تقرير المدير العام ولاحظ أنه يتضمن ثلاث رسائل مهمة. الأولى هي أن تنفيذ جدول أعمال التنمية عملية ديناميكية وطويلة الأجل. والثانية، أن الويبو لديها خبرة ومعارف كبيرة جداً في تنفيذ المشاريع. وقد قدم التقرير عرضاً للمشاريع المنفذة. واستخلصت الدروس في التنفيذ، وستكون هذه الدروس مفيدة في المشاريع المقبلة. والتمس الوفد من المنظمة أن تتابع التوصيات التي رفعتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بإطارها المؤسسي. وقال الوفد إن اللجنة لم تناقش عدداً من توصيات جدول أعمال التنمية وإن هناك حاجة لفحص هذه التوصيات. كما أنه من الأهمية بمكان ضمان أن تساهم لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو في تنفيذ التوصيات. ويجب فحص الدور الذي تلعبه هاتان اللجنتان في هذا الصدد. وأخيراً، فإن التقرير يجب أن يهتم بالمستقبل. فينبغي ألا يقتصر فقط على تجميع ما قد حدث. ويمكن أن يتضمن التقرير الأنشطة التي يتم التخطيط لها للعام التالي ويمكن أن تخضع هذه الأنشطة لمناقشة الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن تطلعه لمزيد من التقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية خلال العام.

48. وأيد وفد باكستان البيان الذي ألقاه وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورغم أن الوفد أعرب عن تقديره للتقرير وأيد التقدم المحرز في 2012، فإنه يتفق مع كثير من الدول الأعضاء في مخاوفها من أن الويبو والدول الأعضاء فيها قد لا تحافظ على نفس القدر من الالتزام فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. حيث يجب العمل معاً بروح الالتزام والمرونة من أجل اتخاذ قرارات مهمة. وقال الوفد إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تلعب دوراً محورياً في تنسيق عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعزيزها ورصدها. وثمة حاجة إلى تعزيز عملها وأيضاً تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في المنظمة كلها. وأعرب الوفد عن تقديره للعرض واسع النطاق لتنفيذ جدول أعمال التنمية والمعلومات الواقعية المقدمة عن

الأنشطة في التقرير. إلا أن التقرير يجب أن يوضح أيضا أثر تلك الأنشطة على تنفيذ جدول أعمال التنمية. كما لاحظ الوفد أن التقرير يغطي مجموعة واسعة النطاق من المبادرات ويعطي منظورا كليا. ويرغب الوفد في الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن تلك المبادرات، بما فيها المساعدة التشريعية والخطط القطرية ومشاركة الويبو في عملية Rio+20 وأيضا فيما يتعلق باستخدام قاعدة بيانات الويبو للمساعدة في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD) وقاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية (IP-DMD). وأخيرا، أشار الوفد إلى المرفق الأول بالوثيقة والتمس من الأمانة أن توضح، إما من خلال حاشية أو إحالة، فهم أن تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية هو عملية مستمرة وليست شاملة.

49. ورحب وفد نيجيريا بالتقرير وذكر أن نيجيريا تستفيد من بعض أنشطة الويبو الموجهة نحو التنمية. وقد تمثل أحد هذه الأنشطة في إنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار في أبوجا في ديسمبر المنصرم. وأعرب عن رغبته في تحقيق مزيد من الشفافية وفي اتباع مسار شامل في إعداد التقارير المقبلة للمدير العام. وهو يرى أن هذا من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على تقييم ما إذا كانت أنشطة الويبو قد أدت إلى نتائج ملموسة في البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، أيد الوفد البيان الذي ألقاه وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأخيرا، حث الوفد الويبو والدول الأعضاء فيها على الوفاء بالتطلعات التي أدت إلى اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية. فالتنمية يجب أن تشكل أساس عمل الويبو. وذكر الوفد بأن الدول الأعضاء كانت قد اتفقت أيضا على دمج التوصيات في جميع لجان الويبو وهيئاتها وبرامجها وأنشطتها ورفع التقارير إلى الجمعية العامة بعد ذلك. ويجب أن تعمل الدول الأعضاء معا من أجل الوفاء بهذا الالتزام. وختاماً، أكد الوفد أن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية يمثل عملية مستمرة تتطلب اهتمام الجميع والتزامهم بشكل مستدام.

50. وأيد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) البيانين اللذين ألقاهما وفدا البرازيل والهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الآسيوية على التوالي. ولاحظ أن التقرير يقدم عرضا شاملا ومشجعا لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأن المدير العام وفريقه اتخذوا خطوات مهمة لضمان أن يكون عمل الويبو موجها نحو التنمية. كما تحقق تقدم ملموس في تعميم جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى المبادرات المختلفة، بما فيها إدراج وحدات جدول أعمال التنمية في بعض الدورات التي تقدمها أكاديمية الويبو، وتوفير أدوات للمساعدة في إدارة الملكية الفكرية، والمساعدة التشريعية، وتقديم خدمة معلومات البراءات، وبرنامج العمل المعني بمواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية. وأشار إلى التوصيتين 30 و40 اللتين تدعوان المنظمة لتعزيز تعاونها بشأن المسائل المتصلة بالملكية الفكرية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مع التأكيد على تنفيذ البرامج الإنمائية لصالح البلدان النامية. وفي هذا الصدد، التمس الوفد مزيدا من المعلومات بشأن البرامج الإنمائية التي أنشئت بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأكد الوفد أن الويبو يجب أن توضح وجهات نظر جميع الدول الأعضاء عند تقديم المشورة التقنية أثناء المفاوضات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمسائل المثيرة للجدل والمتعلقة بالملكية الفكرية والتحديات العالمية. ويجب أن تكون الدول الأعضاء على علم بالمشورة التي يتم تقديمها. وفي ضوء المقتضيات الإنمائية الكبرى، يجب مناقشة المسائل المتصلة بالملكية الفكرية والتحديات العالمية في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور قبل تقديم المشورة التقنية في إطار المفاوضات الدولية. وأشار الوفد إلى مسألة التوازن الجغرافي وعاد ليؤكد على أهمية معالجتها. وأبدى تقديره للالتزام المدير العام بمعالجة الوضع وأعرب عن تطلعه إلى تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب.

51. وأعرب وفد الصين عن سعادته إزاء التقدم الذي تحقق من خلال تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أن الويبو أصبحت تشارك الآن بدرجة أكبر في عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك المشاركة في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يرى الوفد أن المنظمة تستطيع أن تتعلم من خبرة الوكالات الأخرى وتقدم أيضا خبرتها في الملكية الفكرية.

52. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيانين اللذين ألقاهما وفدا البرازيل والجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية على التوالي. وأشار الوفد إلى مشاركة الويبو في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

والتمس مزيدا من المعلومات بشأن مساهماتها في فرقة العمل. كما طلب أيضا معلومات محددة عن مساهماتها في المحافل الأخرى، بما فيها مساهماتها في المناقشات المتعلقة بجدول أعمال التنمية الذي وضعتة الأمم المتحدة لما بعد 2015. وضم الوفد صوته إلى أصوات الوفود الأخرى المؤيدة لفكرة أن تنفيذ جدول أعمال التنمية عملية مستمرة وأنه يجب توضيح ذلك. وأعلن الوفد عن مخاوفه المتعلقة بآلية التنسيق. فالدول الأعضاء لم تتوصل بعد إلى قرار بشأن الهيئات التي يجب أن تشكل جزءا من آلية التنسيق. وهو يرى أن غياب اللجنة المعنية بمعايير الويبو ولجنة البرنامج والميزانية يثير مخاوف كبيرة، وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى حل بأسرع وقت ممكن.

53. وأيد وفد السنغال البيان الذي ألقاه وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب الوفد بالجهود التي تبذلها الويبو لدمج جدول أعمال التنمية في برامجها العادية، بما في ذلك من خلال إعداد الخطط القطرية لضمان وجود قدر أكبر من الشفافية والتنسيق الأفقي عند تقديم المساعدة التقنية. وقال إن هذه الخطط يجب أن يتم إعدادها لجميع البلدان النامية ومن يرغب من البلدان الأقل نموا. وأحاط الوفد علما أيضا بمبادرات أكاديمية الويبو، وتقديم خدمة معلومات البراءات، ومشاركة الويبو في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى. وأشار الوفد إلى الأنشطة المتعلقة بمواطن المرونة في الملكية الفكرية والتمس توفير مزيد من المعلومات في قاعدة البيانات. ورحب بالجهود التي تبذلها لجان الويبو في سبيل دمج جدول أعمال التنمية في عملها. ويرى الوفد أن جميع اللجان الدائمة يجب أن تشملها آلية التنسيق، بما فيها لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو. وختاما، رحب الوفد بالتقدم المحرز في 2012 في دمج توصيات جدول أعمال التنمية وتنفيذها. وقال إن تنفيذ جدول أعمال التنمية عملية ديناميكية تتطلب دعم جميع الدول الأعضاء.

54. وأعرب وفد سويسرا عن سعادته إزاء التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميمه في أنشطة الويبو. وأشار إلى المساعدة التشريعية ورحب باستمرار البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في طلب المساعدة في تنفيذ الالتزامات الدولية. وأعرب عن أمله في استمرار المساعدة والمحافظة على سرية كل المعلومات المقدمة. وقال إنه لا يرى ضرورة لتعيين خبير خارجي. وفيما يتعلق بدمج جدول أعمال التنمية وتعميمه في أنشطة الويبو، قال الوفد إن الهيئات المختلفة رفعت تقارير عن مساهماتها من خلال آلية التنسيق. وأكد موقفه الذي يرى فيه أن لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو ليستا هيئتين معنيتين في أغراض آلية التنسيق. ورحب بأن معظم التوصيات تم تنفيذها من خلال المشاريع والأنشطة. ويرى الوفد أنه يجب ألا تبدأ أية مشاريع جديدة إلا عند استكمال المشاريع الجارية وتوفر الموارد اللازمة لتنفيذ أي مشروع بفعالية.

55. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى المشروع المتعلق بالملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأنشطة التجارية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وكانت جمهورية كوريا قد اقترحت هذا المشروع في ديسمبر 2011. وأخطر الوفد اللجنة بأنه تم بنجاح في أبريل 2013 عقد مؤتمر للإعلام بنتائج المشروع. وشارك فيه 250 مشاركا من بينهم موظفون في الويبو وممثلون للبلدان النامية. وقد ناقش المؤتمر استراتيجيات التوسيم وإعداد دليل للمستخدم. ويرى الوفد أنه من الأهمية بمكان أن يتم إطلاع الغير على نتائج المشروع حتى بعد استكماله. وقد تكون هناك حاجة أيضا لتدابير للمتابعة. ثم أشار إلى المشروع المتعلق بتكوين الكفاءات في استعمال المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة حلا لتحديات إنمائية محددة. وذكر الوفد أنه كان من المفترض أن يتم تقديم تقرير للتقييم في هذه الدورة. لكن ذلك لم يحدث، وينبغي اتخاذ تدابير لمعالجة هذه المسألة. كما يجب أن تحل الأمانة والبلدان المستفيدة المسائل المالية. حيث يجب معالجة كل هذه المسائل واتخاذ تدابير للمتابعة أيضا في ضوء المنافع الناتجة عن المشروع.

56. وأيد وفد الكاميرون البيانين اللذين ألقاهما وفدا نيجيريا والسنغال. وقال إنه تم إنجاز الكثير في سبيل مساعدة البلدان الأقل نموا مثل الكاميرون. وأشار الوفد إلى أكاديمية الويبو وقال إن كثيرا من الكاميرونيين استفادوا من برامجها. وهو يود أن تُمنح الأولوية للمؤسسات العاملة في مجال البحث العلمي وأيضا الصناعات الثقافية عند مساعدة الدول الأعضاء على إعداد الاستراتيجيات الوطنية الملائمة للملكية الفكرية.

57. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن التقرير يبين بوضوح المدى الذي بلغته الويبو منذ اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية. ويبرز التقرير الكثير من التطورات الإيجابية في العام الماضي وهي تطورات يستحق العديد منها أن يُذكر بشكل خاص. ويمثل أول هذه التطورات في أنه خلال عام 2012 استمر تنفيذ عملية الخطط القطرية لأنشطة التعاون الإنمائي بين الويبو وكل بلد. وقد كانت هذه المبادرة مكملة لمشروع جدول أعمال التنمية المتعلق بإعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية وإطار الويبو المتعلق بمبادرة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية لأغراض التنمية، والذي من شأنه أن يوفر إطار سياسات كلي المستوى لربط استراتيجية الملكية الفكرية بالأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً. وأعرب الوفد عن سعادته بأن المبادرة زادت من الشفافية في تقديم المساعدة التقنية وضمنت قدراً أكبر من التعاون الأفقي في كل المنظمة. وفيما يتعلق بالمساعدة التشريعية والتقنية، يرى الوفد أن العملية تعتمد بدرجة كبيرة على التشاور وغالباً ما تنسم بالدقة. وأعرب عن تقديره لدقة عمل الويبو في الاتصال بكل دولة عضو بشأن خياراتها التشريعية وقال إنه لا يرغب في إحقاق اللجنة في هذه العملية السرية. فالدول الأعضاء يجب أن تظل قادرة على التشاور مع الويبو في إطار من السرية. ويرى الوفد أن الأمانة يجب أن تبقى محايدة وموضوعية وألا تعرض مشورة نمطية تلائم الجميع. واتفق الوفد مع التعليق الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية حين قال إن الويبو يجب أن تراعي أفضل مصالح الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة التقنية والتشريعية. وما من أحد يتمتع بالوضع الملائم لتحديد أفضل مصالحه مثل الدولة العضو نفسها. فالدول الأعضاء هي دول ذات سيادة ويجب أن تتخذ بنفسها قراراتها المتعلقة بالسياسات. ويمثل هذا عنصراً رئيسياً في النقد البتء الذي مفاده أن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو يجب أن تكون قائمة على الطلب. وفيما يتعلق برغبة اللجنة أن تكون على درجة أكبر من الاطلاع على المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو، اقترح الوفد أن تكفي المنظمة بإخطار اللجنة كل عام بقائمة الدول الأعضاء التي طلبت المساعدة التشريعية في ذلك العام. ويمكن أن يتضمن تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية قائمة بالدول الأعضاء التي تطلب مثل هذه المشورات مع توفير مزيد من التفاصيل بشرط موافقة الدول الأعضاء المعنية على إعفاء الويبو من الالتزام بالسرية. ولاحظ الوفد أن هناك تطوراً إيجابياً ثانياً ورد بالتفصيل في التقرير ويمثل في مجموعة من البرامج التي ساعدت البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على أن تصبح مبدعة ومالكة ومستخدمة ناجحة للملكية الفكرية. وتتطوي الأنشطة الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية والإدارة للجامعات والمعاهد البحثية العامة على أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نظراً إلى خبرتها في تقديم المساعدة التقنية، وقد وجد عدد من البلدان النامية أن هذه البرامج مفيدة ومثمرة بشكل خاص. وأعرب الوفد عن سعادته أيضاً بإزاء إعداد برنامج خاص بالويبو للأخلاقيات والنزاهة يشمل سياسة للإبلاغ عن المخالفات. فبدون حماية المبلغين عن المخالفات، يكون من غير المحتمل أن يتقدم الموظفون بتقارير عن التبذير أو الغش أو انتهاك سياسة الأخلاقيات. وقال الوفد إن التقرير أوضح أن اللجنة حققت تقدماً كبيراً منذ موافقة الجمعية العامة على إنشائها في أكتوبر 2007. فبعد خمسة أعوام، تمت الموافقة على 27 مشروعاً في جدول أعمال التنمية بميزانية تزيد على 25 مليون فرنك سويسري. وقال إن هذا يمثل إنجازاً يستطيع كل أعضاء اللجنة أن يفخروا به. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الاطلاع على التقارير المقبلة للمدير العام.

58. وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه تم تحقيق نتائج إيجابية في تنفيذ جدول أعمال التنمية. حيث تم تعميمه في عمل المنظمة وهيئاتها. وكانت تقييمات الخبراء المستقلين لتنفيذ مختلف المشاريع تقييمات إيجابية. وقال الوفد إنه يدعم الأنشطة التي تطلع بها الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية دعماً تاماً، ولا سيما المشروع المتعلق بالتنفيذ إلى قواعد البيانات المتخصصة، وإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وإعداد منصة لإدارة المعارف عبر الإنترنت.

59. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الوفود.

60. وأشارت الأمانة (السيد أونياما) إلى الملاحظة المتعلقة بأن تقرير المدير العام يجب أن يهتم أكثر بالمستقبل ويتسم أكثر بالطابع التحليلي. فذكرت الأمانة أن ذلك سوف يؤخذ في الحسبان وأن التقرير سيتسم بالطابع التحليلي بقدر الإمكان. وليس من الملائم في الواقع أن تتولى المنظمة تقييم عملها بنفسها. ولذلك يتولى هذه المهمة عادة خبراء مستقلون. إلا أنها مستعدة لجعل التقرير يتسم أكثر بالطابع التحليلي. وفيما يتعلق بالخطط القطرية، ذكرت الأمانة أنها ستعمل على إتاحة النموذج في

الدورة المقبلة وتقدم المنهجية العامة المطبقة. لكن يجب مع ذلك أن يوضع في الاعتبار أن إعداد الخطط القطرية ينطوي على عملية مستمرة بين الأمانة وكل بلد. فالخطة تأتي نتيجة لمدخلات البلد المستفيد. وفيما يتعلق بالمساعدة التشريعية، ذكرت الأمانة أن ثمة عملية جرت بينها وبين البلدان المعنية. وهي لا تستطيع أن تعطي تفاصيل المشورة التشريعية المقدمة إلى بلد بعينه بدون إذن من هذا البلد. وقالت إن كل بلد هو بلد ذو سيادة ويتوقع عند طلب المشورة بشأن مسائل حساسة أن تبقى المشورة أو المناقشات سرية. وكحل وسط، أشارت الأمانة إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية وذكرت أنها تستطيع أن تضع قائمة بالدول الأعضاء التي طلبت المساعدة التشريعية في سنة معينة. وفيما يتعلق بإدراج موضوعات جدول أعمال التنمية في وحدات أكاديمية الويبو، تستطيع الأمانة أن تستكشف جدوى إدراجها في كل الوحدات. وفيما يتعلق بمسألة Rio+20 وفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ذكرت أنها تشارك الأمم المتحدة في تلك المبادرات. وسوف تقدم الأمانة شرحاً أكثر تفصيلاً لمشاركة المنظمة في عمليات الأمم المتحدة هذه في التقرير المقبل. ويمكن أيضاً تقديم مزيد من المعلومات بشأن قاعدة بيانات WIPO Re:Search. وأشارت الأمانة (السيد راما راو) إلى مشاركة الويبو في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فقال إن مكتب الويبو في نيويورك شارك مؤخراً، عملاً بالولاية التي منحتها إيها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، في عمل فرقة العمل فيما يتعلق بالنفوذ إلى الأدوية. وقدمت الأمانة إلى فرقة العمل معلومات عن منصة WIPO Re:Search، ولا سيما فيما يتعلق بأمراض المناطق المدارية المهملة. كما تم تقديم معلومات بشأن الدراسة الثلاثية التي أعدتها الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية. وفي 24 أبريل، وعملاً بمبادرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، نظمت الويبو عيادة بشأن الشراكات الابتكارية للبحث في أمراض المناطق المدارية المهملة وطرق علاجها. وقد شارك قطاع القضايا العالمية في هذا الحدث مع زملاء من المشاركين في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات، وممثلين لصناعة المستحضرات الصيدلانية، والمجتمع المدني، والشبكة العالمية لأمراض المناطق المدارية المهملة، والشبكة الأفريقية المعنية بأمراض المناطق المدارية المهملة، وصندوق النهاية End Fund. وأحاطت الأمانة للجنة علماً بأنها تتابع أيضاً عن كتب عمل فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بمسألة RIO+20، ذكرت الأمانة أن مشاركة الويبو بدأت في المراحل التحضيرية للمؤتمر. وكانت مشاركة المنظمة تتعلق في معظمها بالمسائل المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد أحاطت الأمانة اللجنة علماً بأن رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة كان قد أجرى عملية تشاورية بشأن التنمية المستدامة والطاقة المستدامة في الأسبوع السابق. وقد طُرحت أسئلة فيما يتعلق بالملكية الفكرية ووردت بعض الإشارات إلى الويبو. وقدمت الأمانة معلومات عن مبادرات الويبو المعنية، بما فيها WIPO Green، للمساعدة في هذه العملية.

61. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، فأشار إلى مشاركة المنظمة في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من عمليات الأمم المتحدة. وقال إن المجموعة تفهم أن الويبو شاركت في مناقشات تقنية، تشمل تلك المتعلقة بالمستحضرات الصيدلانية والبراءات. وكان دور الأمانة في هذه المناقشات واضحاً. لكنها شاركت أيضاً في مناقشات حول مسائل أكثر عمومية تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة وغيرها. وقالت المجموعة إن الدول الأعضاء يجب أن تكون على علم بذلك ويجب أيضاً أن تقوم بإرشاد الأمانة في مشاركتها في مثل هذه المناقشات. وشددت على أنه لم يكن هناك أية مشاورات بين الأمانة والدول الأعضاء، وأعربت عن رغبتها في معرفة الكيفية التي ستعالج بها الأمانة هذه المسألة المهمة.

62. وقال وفد باكستان إنه يشترك مع وفد الجزائر في المخاوف التي أعرب عنها باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وطلب الوفد توضيحاً لدور مكتب الويبو في نيويورك في العملية التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة. وقال إنه يرغب في معرفة الكيفية التي يساهم بها المكتب في تلك المناقشة وإلى أي مدى يساهم فيها، لا سيما وأنها علمت عن طريق زميل في نيويورك أن الويبو كانت قد حلت مشكلة نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيا الخضراء. وسوف يكون من المفيد أن يتم تقديم معلومات عن النقاط التي جاء ذكرها في العملية. فالدول الأعضاء تحتاج إلى أن تحصل على معلومات عن مشاركة الويبو.

63. وأشار وفد البرازيل إلى مسألة السرية فيما يتعلق بالخطط القطرية. وقال إنه يرى أن المنظمات الدولية يجب ألا تفرض السرية مسبقاً. وأوضح أنه يفهم أن البيانات المتعلقة بالخطط القطرية يجب ألا تكون متاحة إذا طلب البلد المعني المحافظة على السرية. لكن رغم أن الأمانة هي التي تولت إعداد الخطط القطرية، فإن الدول الأعضاء لم تحط علماً بالمنهجية المطبقة في ذلك. ويرى الوفد أن هذا لا يتسق مع متطلبات جدول أعمال التنمية.

64. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على التعليقات.

65. وأشارت الأمانة (السيد أونياما) إلى ولاية الويبو في سياق مشاركتها في مبادرات الأمم المتحدة. وذكرت الأمانة أن رؤساء كل وكالات الأمم المتحدة شاركوا في مجلس تنفيذي ترأسه الأمين العام للأمم المتحدة. وقد اجتمع هذا المجلس مرتين في السنة. وقدم الأمين العام مبادرات عديدة، منها Rio+20 و جدول أعمال التنمية الذي وضعتة الأمم المتحدة لما بعد 2015. وقد طُلب إلى كل منظمة أن تنظر في الكيفية التي يمكن لخبرتها الخاصة أن تساهم بها في هذه المبادرات. وأوضحت الأمانة أن الدول الأعضاء حثت المنظمة أيضاً على المشاركة والعمل يداً واحدة مع الأمم المتحدة. وهي ترى أنها تستطيع أن تلعب دوراً ببناءً في مجالات مثل دور معلومات البراءات كمصدر للمعلومات التكنولوجية، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ. فمثلاً، يمكن أن تتاح للبلدان النامية أحدث تكنولوجيا تم التوصل إليها فيما يتعلق بالحد من وطأة تغير المناخ. وقد حاولت المنظمة أن تلعب دوراً ببناءً في مشاركتها. كما حثتها اللجنة على المشاركة بفعالية في تلك المبادرات. وفيما يتعلق بالسرية في موضوع الخطط القطرية، أكدت الأمانة أن المنهجية والنموذج ليسا سرين. وتساعد الخطط القطرية على ضمان أن يدعم تقديم المساعدة التقنية الأهداف الإنمائية في البلدان المعنية. كما أنها تساعد على ضمان الاتساق في عمل الأمانة. وقد تم إعداد نموذج ومنهجية. وتم دمجها في الخطط الاستراتيجية للملكية الفكرية في كل بلد. وكلاهما متاح. إلا أن الأمانة أكدت أنها لم تنفرد بإعداد أية خطة قطرية من جانب واحد. حيث تنطوي كل خطة على عملية مستمرة من المشاورات والمناقشات مع الدول الأعضاء المعنية. وتحتاج الخطة إلى أن تصدق عليها الدول الأعضاء وتتفق عليها وتلتزم بها. وإذا لم تطلب الدولة العضو إتاحة معلومات عن تلك المناقشات وعن البلد والخطط الاستراتيجية، لا تستطيع الأمانة أن تتيح هذه المعلومات. إلا أن المعلومات المتعلقة بالأنشطة المنفذة في مختلف البلدان يمكن العثور عليها في قاعدة بيانات المساعدة التقنية. وذكرت الأمانة (السيد راماروا) بأن الويبو انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة تبعاً لاتفاق أبرم عام 1974. وتستند مشاركتها بدرجة كبيرة على ذلك الاتفاق. وهي تعمل بصورة يومية مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة على مختلف المستويات. ومن ثم، فإن مشاركة الويبو ليست مترتبة فقط على الولاية الممنوحة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا الخضراء، فإن الأمانة ليس لديها علم بما ذكره وفد باكستان. وقد تدخلت عندما وردت بعض الإشارات إلى الويبو والملكية الفكرية أثناء العملية التشاورية. وهي إشارات تتعلق في معظمها بالبراءات. وقد جاءت التدخلات لحماية ولاية الويبو وساعدت على تحقيق العملية لهدف مشترك بداخل الأمم المتحدة.

66. وأكد وفد البرازيل أن كثيراً من البلدان النامية، بما فيها البرازيل، من مصلحتها أن تعرف المزيد عن الخطط القطرية وكيفية تنفيذها.

67. ورحب وفد بوليفيا بمشاركة الويبو في مبادرات الأمم المتحدة. وقال إن المسألة لا تكمن في مشاركة الويبو في تلك المبادرات، وإنما في طريقة مشاركتها. وفيما يتعلق بمساهمتها في عملية ريو 20+، أبدى الوفد قلقه من أن الويبو لا تشير إلا إلى الجوانب الإيجابية للملكية الفكرية في سياق نقل التكنولوجيا. وذكر أن الجميع يُقر بوجود جوانب إيجابية وسلبية لحماية الملكية الفكرية، ولذلك ينبغي ألا ينصب التركيز على أي من هذه الجوانب دون غيرها. وقال الوفد إنه يود أن تراعي المنظمة تحقيق توازن في مشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة؛ فإنه يجد في كثير من الأحيان أن ممثل الويبو لا يشير في المناقشات التي تدور في محافل أخرى إلا إلى فوائد الملكية الفكرية. وأضاف أنه يعتقد أن هذه هي الخلفية التي تستند إليها المخاوف التي أعرب عنها عددٌ من الوفود؛ فالوفود تشكك في أن ولاية الويبو تنص على تقديم عروض لا تعكس سوى فوائد الملكية الفكرية. وأيد

الوفد مشاركة المنظمة في المحافل الدولية، بما في ذلك أنشطة الأمم المتحدة، إلا أنه قال إن الويبو يجب أن تعكس وجهات نظر جميع الدول الأعضاء فيها، ويجب أن تُقدّم صورة متوازنة عن المسائل التي لا تحظى بتوافق.

68. وأعرب وفد باكستان عن تأييده للتعليق الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن الخطط القطرية. وقال إن من الواضح أن الأمانة ليست قادرة على مشاركة المعلومات الخاصة بالمشورة التشريعية التي تُقدّم إلى بلد معين إلا إذا طلب البلد نفسه منها أن تفعل ذلك. وبخصوص مشاركة الويبو في أنشطة الأمم المتحدة، ذكر الوفد أنه أيّد بشدة زيادة تعاون الويبو مع منظمات الأمم المتحدة، وأن جدول أعمال التنمية خطوة في هذا الاتجاه. ومضى يقول إن الوفود، كما ذكر وفد بوليفيا، لا تشير إلى الولاية من أجل مشاركة الويبو في عمليات الأمم المتحدة، وإنما جوهر مشاركتها. ورأى الوفد أن المسائل التي على غرار دور البراءات فيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية المستدامة والتكنولوجيات الخضراء معقدة وحساسة جداً، وأنه توجد حاجة إلى توخي الحذر عند تمثيل الويبو في مثل هذه المناقشات. وقال الوفد إن الدول الأعضاء لها الحق أيضاً في معرفة ما يُقال نيابةً عن المنظمة في المحافل الأخرى. ولذلك طلب إمداد الدول الأعضاء بالمعلومات من حين لآخر في المحفل المناسب لكي تكون على علم بما يُقال نيابةً عن الويبو.

69. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأوضح أنه لم يشكّك في أن ولاية الويبو تنص على مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة، بل إن المجموعة، على العكس من ذلك، دافعت دائماً عن فكرة كون الويبو عضواً في أسرة الأمم المتحدة. وذكرت المجموعة أن الآراء تختلف أحياناً بشأن المسائل الرئيسية، ولذلك تود المجموعة أن تعرف ما تقوله الويبو حينما تشارك في مناقشات مهمة مثل تلك المناقشات التي تتعلق بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 وريو+20. وتود المجموعة أن تقدم الأمانة مزيداً من المعلومات في هذا الصدد. وتريد المجموعة أيضاً أن تعرف إذا كان يمكن للأمانة أن تُنظّم جلسات إعلامية قبل مشاركتها في تلك المناقشات لإعطاء الدول الأعضاء فرصة لتقديم الإرشاد للأمانة بشأن جوهر مشاركتها. وقال الوفد إن ذلك سوف يسمح بحدوث مشاورات بين الأمانة والدول الأعضاء، ومن شأنه أن يُعزّز الشفافية، ويمنح الدول الأعضاء فرصة للمشاركة.

70. وشارك وفد الهند الوفود الأخرى في الإعراب عن مخاوفهم إزاء مضمون مشاركة الويبو في مداورات الأمم المتحدة. وذكر أن الأعضاء لهم الحق في تبليغهم مقدماً، وأنه يمكن أن تحدث عملية تشاورية قبل أن تصيغ المنظمة موقفها النهائي بشأن جوهر مشاركتها. وقال إن الأمانة ينبغي أيضاً أن تقدم إلى الدول الأعضاء تعقيبات بشأن مشاركتها.

71. ودعا الرئيس الأمانة إلى الردّ على التعليقات الإضافية.

72. وأشارت الأمانة (السيد أونياما) إلى تعليقات وفد البرازيل على الخطط القطرية، وأكّدت أنه سوف تتم إتاحة القالب والمنهجية. وقالت إن الخطة القطرية عمل جارٍ، وإنما تمثل طريقة جديدة للقيام بالأمور. وذكرت أنه من أجل تجنب تقديم مساعدات مخصّصة للبلدان، سوف تُوضَع خطة بالتعاون مع البلد المعني لتخطيط الأنشطة لمدة سنتين، مما سيتماشى أيضاً مع دورة البرنامج والميزانية لفترة السنتين في المنظمة، وسيستجيب للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وسيضمن الاتساق. وأوضحت الأمانة أنه يوجد أكثر من مائة بلد نامٍ، وأن موارد المكاتب الإقليمية محدودة. وأضافت أنه يلزم أيضاً بذل جهد كبير لكي يخطط البلد الأنشطة التي يود أن تحدث على المدى المتوسط، لا سيما أن مساهمات أصحاب المصلحة ضرورية في العملية. ومن ثمّ فإنه عمل جارٍ، والأمانة تبذل قصارى جهدها لضمان أن الخطط مدروسة جيداً. وأضافت الأمانة أنها رغم ذلك ستكون في غاية السعادة بإتاحة ما لديها فيما يخص القالب والمنهجية. ومضت تقول إن التنفيذ لا يزال جارياً. وفيما يتعلق بمشاركة الويبو مع الأمم المتحدة، قالت الأمانة إنها يمكن، من حيث المبدأ، أن تتخذ الترتيبات اللازمة لعقد جلسات إحاطة، إلا أنه يلزم إجراء مشاورات داخلية قبل أن تكون قادرة على تأكيد إمكانية عقد هذه الجلسات قبل الاجتماعات. وقالت إن مساهمات المنظمة، لا سيما ما يتعلق بريو+20، ليست موضع خلاف، وهي تتعلق بإدراك البلدان النامية لأحدث التكنولوجيات في التعامل مع قضايا مثل التخفيف والتكيف بالنسبة لتغير المناخ. ومضت تقول إن المنظمة تعتقد أن وثائق

البراءات من أهم مصادر المعلومات التكنولوجية، وأن الأمر يتعلق بإتاحة المعلومات الخاصة بأحدث التكنولوجيات للبلدان النامية. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أن المسألة ليست موضع خلاف. وقالت إن الويبو لم تنخرط في مجالات مثل إيجابيات الملكية الفكرية وسلبياتها أو فوائد نظام الملكية الفكرية مقارنة بأنظمة أخرى. ومع ذلك، سوف تحاول الأمانة أن تأتي بالقطاعات ذات الصلة لإطلاع اللجنة على طبيعة مشاركتها في هذه العملية ونطاق هذه المشاركة. وأحاطت الأمانة علماً بطلب الدول الأعضاء توخي الحذر في مشاركتها، وقالت إنها ستحاول قدر الإمكان إشراك الدول الأعضاء في العملية الجارية.

73. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأشار إلى الشفافية وقال إنه لا يؤيد التدخل في كل صغيرة وكبيرة من عمل الأمانة. وأبرزت المجموعة أن الوفود مشغولة بالفعل واجتماعات كثيرة. وبخصوص الخطط القطرية، ذكرت المجموعة أن الأمر ينبغي أن يُوكل حقاً إلى البلد المعني ليقرر: أينبغي إتاحة مزيد من المعلومات عن خطته أم لا.

74. واختم الرئيس المناقشات الخاصة بتقرير المدير العام نظراً لعدم وجود تعليقات أخرى من الوفود. ودعا اللجنة إلى الانتقال إلى الوثيقة CDIP/11/5 الخاصة بالمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة

النظر في الوثيقة CDIP/11/5 – المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية

75. ذكّر الرئيس بأنه قد عُقدت أربعة اجتماعات تشاورية. وقال إن الوثيقة CDIP/11/5 تقدم حصيلة تلك المشاورات. ودعا الأمانة إلى التقديم للوثيقة.

76. وذكّرت الأمانة (السيد بالوش) بأنه خلال الجلسة الأخيرة للجنة التنمية نُوقشت مسألة عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقالت إن الفقرة 10(ي) من ملخص الرئيس – المُستنسخ في الوثيقة CDIP/11/5 – تسجل القرارات التي أُخذت في ذلك الاجتماع، وإن التفاصيل مُدرجة في الفقرة 1 من الوثيقة. ومضت تقول إن الرئيس دعا إلى عقد أربعة اجتماعات غير رسمية أُخذت خلالها قرارات أخرى. واتفق – استناداً إلى ورقة مفاهيم أعدتها الأمانة – على أن المؤتمر سيعقد في يومي 14 و15 نوفمبر قبيل الدورة المقبلة للجنة التنمية. وتقرر أيضاً أن تُعدّ الأمانة تقريراً موجزاً عن المؤتمر، وسوف يُعرض على الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية. وصاغت الاجتماعات أيضاً أهداف المؤتمر في شكلها النهائي، وفوّضت الأمانة باختيار المتحدثين، مع مراعاة التوازن الجغرافي والخبرة المطلوبة لختلف المسائل التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وأبرزت الأمانة أن القرارات المتفق عليها استُنسخت جميعها في الوثيقة CDIP/11/5.

77. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وطلب أرقاماً تفصيلية فيما يخص الميزانية المقترحة للمؤتمر. وقال إن المجموعة ترحب دائماً بتقديم تصنيفات تفصيلية لميزانية هذه الأنشطة في الوقت المناسب من أجل ضمان وجود قدر أكبر من الشفافية وتعميق فهمها للجوانب المالية لهذه الأنشطة. وأخيراً، ذكر الوفد أن لجنة التنمية هي المحفل الرئيسي في الويبو لمناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، ومن ثمّ ينبغي أن تجرى داخل اللجنة أنشطة المتابعة التي تُقرّر خلال دورات اللجنة.

78. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وذكر أن المجموعة شاركت في المشاورات مشاركةً بقاءً، وأنها تتطلع إلى المشاركة في الاجتماعات التنسيقية المقبلة بشأن تنظيم الحدث. وقال إن المجموعة تؤيد اعتماد الوثيقة CDIP/11/5 بوصفها أساساً للعمل المستقبلي بشأن المؤتمر. وأضاف أن من المهم أن تُوضَع في الاعتبار الحاجة إلى اتباع نهج متوازن في المداولات الخاصة بمحتوى المواضيع، وكذلك في اختيار المتحدثين والمحاورين. وتطلع الوفد إلى أن تستشير الأمانة بشأن العناصر المُعلّقة بخصوص تنظيم هذا الحدث.

79. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأكد أهمية المؤتمر، وأعرب عن أمله في أن يساهم في المناقشات التي تُجرى في الويبو. وقال إن المجموعة تأمل أيضاً أن يكون المؤتمر منتدى تُناقش فيه بحرية المسائل المُختارة. وأضاف أن المجموعة

تُذكر بصعوبات تحديد المواضيع، وتطلب من الأمانة أن تتشاور مع المنسقين الإقليميين بشأن تفاصيل المواضيع. وذكر أن المجموعة تدرك أنه خلال المشاورات غير الرسمية ذُكر أن عدد الخبراء سوف يُناقش مع المنسقين الإقليميين، وأن المجموعة تود أن تتحقق من ذلك حيث إنه لم يُذكر في الوثيقة CDIP/11/5. وأضاف أن المجموعة تعتقد أنه تم الاتفاق على أن تبلغ الأمانة المنسقين الإقليميين بالقائمة الأولية للمتحدثين للتأكد من وجود توازن من حيث التوزيع الجغرافي والخبرات.

80. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/11/5 بشأن المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية. وقال إنهم يُرحّبون بتعهد الويبو بأن يكون اختيار المحاضرين بناءً على خبراتهم ومعارفهم بالملكية الفكرية وقضايا التنمية، والتوازن الجغرافي، وبعرض مجموعة متنوعة من وجهات النظر المختلفة بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية والملكية الفكرية. وأبرز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه ينبغي أن يوجد تصوّر واضح لتكلفة المؤتمر قبل انعقاده بوقت كافٍ. وأشاروا إلى الميزانية المصنفة التي قدّمتها الأمانة في وقت سابق من العام، وتطلّعت إلى تلقي مزيد من التفاصيل المالية، لا سيما بشأن التكاليف المرتبطة بالمتحدثين. وقال الوفد إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يريدون أن يكون تقرير الأمانة عن حقائق المؤتمر موجزاً ومُحكماً، وليس سرداً مستفيضاً للوقائع. وأضاف الوفد أن التقرير ينبغي أن يتضمن أيضاً سرداً للمبلغ الفعلي الذي أُنفق مقارنةً بالميزانية المقترحة، وينبغي أن يُوزّع التقرير المُوجز على لجنة التنمية بوصفه وثيقة معلومات. وقال إنهم يُرحّبون بكون ورقة المفاهيم الخاصة بالويبو تُبيّن أن باب المؤتمر سيكون مفتوحاً أمام الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني. وأضاف أنهم يودّون أيضاً أن يُدعى إلى الحضور الأكاديميون، لا سيما الاقتصاديون، وممثلو قطاع الأعمال التجارية. وأعرب الوفد عن ثقة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أن المؤتمر سوف يوفر فرصةً مثيرة للجميع للتفكير في كيفية تحسين النمو الاقتصادي والتنمية من خلال الملكية الفكرية. وأخيراً، أكد الوفد موقفهم الذي مفاده أن المناقشات خلال الأسبوع بشأن المؤتمر المعني بالملكية الفكرية والتنمية – على النحو المبين في جدول الرئيس للأعمال – منفصلةً عن مناقشات البند الجديد في جدول الأعمال الخاص بالملكية الفكرية والتنمية، ولا تُخلّ بالمناقشات والاستنتاجات الخاصة بالبند الجديد.

81. وأعرب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورحّب بعقد المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية في نوفمبر 2013، وأيد ذلك. وشدّد الوفد على أن المتحدثين والمحاضرين ينبغي أن يكونوا خبراء في مجال الملكية الفكرية والتنمية ويتمتعون بفهم جيد لتحديات التنمية التي تواجهها البلدان النامية. وقال إن اختيارهم ينبغي أن يكون بالتشاور مع الدول الأعضاء.

82. وقال وفد شيلي إن المؤتمر وثيق الصلة بتطوير أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية. وأكد الوفد أن التوازن الجغرافي مهم، لضمان أن المناقشات والنتائج متوازنة حتى يساهم المؤتمر في عمل المنظمة المستقبلية.

83. وتوجّه وفد السلفادور بالشكر للرئيس والأمانة على المشاورات التي أسفرت عن قرارات رئيسية تُتخذ بشأن المؤتمر.

84. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأشار إلى الصفحة الثالثة من الوثيقة CDIP/11/5 التي يرد فيها أن الأمانة تُطلب منها أن تختار المتحدثين على أساس التوازن الجغرافي والخبرة المناسبة والتوازن في الرؤى، وقال إن المجموعة بناءً على ذلك لا تظن أن من الضروري عقد مجموعة أخرى من الاجتماعات غير الرسمية لاختيار المتحدثين.

85. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه مُستعدٌّ للمشاركة البتاءة في مزيدٍ من المناقشات والمشاورات في أثناء الدورة وبعدها إذا لزم الأمر من أجل إقامة حدث مُثمر ومتوازن. وطلب الوفد مزيداً من التفاصيل بشأن تكلفة المؤتمر على أساس أنه سوف يُقام في حدود موارد الميزانية الحالية. وقال الوفد إنه يود أيضاً أن يتأكد أن الرابطة الصناعية ورابطات القطاع الخاص هي من بين المشاركين، كما هو موصَّح في الوثيقة CDIP/11/5.

86. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على التعليقات.

87. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى قائمة المُتحدِّثين، وذكَّرت بأن بعض الدول الأعضاء قالت في عملية التشاور إنها لا ترغب في التدخل في تفاصيل اختيار المُتحدِّثين، وإن الاختيار سوف يُعهد إلى الأمانة. وقالت الأمانة إن مبادئ توجيهية عامة قُدِّمت إليها، بما فيها التوازن الجغرافي للملأء، والخبرات المناسبة، والتوازن في الرؤى فيما يتعلق بكل موضوع. وذكَّرت أنها لن تكون لديها مشكلة في أن تُقدِّم إلى الدول الأعضاء قائمة مقترحة بالمُتحدِّثين إذا طُلب منها ذلك، إلا أن إجراء أي تغييرات سوف يُؤخَّر عملية الاختيار والإقرار، فضلاً عن الترتيبات المطلوبة. وتطلعت الأمانة إلى صدور قرار من اللجنة بشأن ضرورة إجراء جولة أخرى من المشاورات استناداً إلى قائمة المُتحدِّثين المقترحة أو عدم ضرورة ذلك. وفيما يتعلق بالجوانب المالية، ذكَّرت الأمانة بأنها نُوقِشت في الجلسات غير الرسمية. وقالت الأمانة (السيدة لونغكروفت) إن تقديرات الميزانية للمؤتمر أعدتها شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، وإن الأمانة تعمل على إعداد ميزانية للاجتماع الذي سيستغرق يومين وسيُعقد عقب دورة لجنة التنمية في شهر نوفمبر. وأضافت أن هذا يمثل ادخاراً كبيراً يبلغ 50 ألف فرنك سويسري تقريباً، وأن الميزانية المقترحة الحالية للمؤتمر الذي سيستغرق يومين تبلغ 165 194 فرنك سويسري، وهي على أساس عقد اجتماع لمدة يومين قبل انعقاد دورة لجنة التنمية مباشرة، ومن ثم توفر في تكاليف سفر المشاركين الذين تُموَّل نفقاتهم. ومضت تقول إن الأمانة قد خصَّصت مبلغاً في الميزانية يُدفع للمُتحدِّثين الاثني عشر لحضور الاجتماع، ويبلغ إجمالي هذا المبلغ 80 514 فرنك سويسري. وأفادت بأن التكلفة التقديرية لبدلات الإقامة اليومية للمشاركين الذين تُموَّل نفقاتهم تبلغ 38 480 فرنك سويسري، وبأن التكلفة التقديرية للترجمة الشفوية في اليومين تبلغ 43 200 فرنك سويسري، وبأن التكلفة التقديرية لعرض نص الحوار وتدوين الوقائع من خلال مُشغِّل تجاري تبلغ 3 000 فرنك سويسري، وبأن إجمالي هذه الأرقام يبلغ 165 194 فرنك سويسري. وقالت إنه يمكن أن يوجد اختلاف كبير بين هذا الرقم والرقم النهائي الذي سوف تُصدِّق عليه الدول الأعضاء كما طُلب في المناقشات السابقة. وأضافت أن وجود الاختلافات أمرٌ طبيعيٌّ عند تنظيم مثل هذه الاجتماعات، ويمكن أن يُعزى، على سبيل المثال، إلى اختلاف خطوط سير الرحلات أو اختلاف بلدان المُتحدِّثين؛ فتكلفة سفر مشارك من أوروبا تختلف اختلافاً كبيراً عن تكلفة سفر آخر من أفريقيا أو أستراليا. ومضت تقول إن هناك أيضاً متغيرات يمكن أن تُعزى، على سبيل المثال، إلى أقدمية المترجمين الشفويين الذين شاركوا في الترجمة وكانوا متوفرين في اليومين المشار إليهما. وكررت الأمانة (السيد بالوش) أن هذه تكاليف تقديرية، وأن التكاليف الفعلية يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً بناء على العوامل التي ذكَّرت. وأشارت الأمانة إلى التعليق الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشاركة قطاع الصناعة في المؤتمر، وذكَّرت بأن هذا الأمر نُوقِش وأدرج ضمن الإشارة إلى المجتمع المدني، ومع ذلك يمكن أيضاً أن يذكر قطاع الصناعة على وجه التحديد.

88. وذكر وفد الصين أن ترتيبات عقد المؤتمر تجري على قدم وساق. وأعرب عن تقديره للعمل المضطلع به للتحضير للمؤتمر، بما في ذلك على وجه التحديد مساهمات مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وقال الوفد إنه يعتقد أن المؤتمر سيكون علامةً فارقةً في تنفيذ جدول أعمال التنمية، وسوف يساعد في العمل المستقبلي. وأضاف أن المناقشات التي تدور حول دور الملكية الفكرية في التنمية سوف تساعد البلدان النامية على تحسين سياساتها في هذا المجال، وسوف تساعد المنظمة على زيادة دمج التنمية في عملها. وذكر أن الصين ستشارك بنشاط في المؤتمر.

89. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأكَّد أنه يلزم إجراء مزيد من المشاورات بشأن المُتحدِّثين. وقال إن المجموعة تدرك أن بعض الدول الأعضاء قد أعرب عن تفضيله لمشاركة بعض قطاعات المجتمع المدني في المؤتمر، ولكن بعض الدول الأعضاء الأخرى يرغب أيضاً في أن تُمثَّل قطاعات أخرى.

90. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تأييده لوجهة نظر المجموعة بآء التي مفادها أنه لا يلزم في هذه المرحلة عقد مزيد من اجتماعات ما بين الدورات لمناقشة موضوع متحدثي المؤتمر.

91. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة بآء، وأكَّد أن الدول الأعضاء ينبغي أن تحاول ألا تتدخل في كل صغيرة وكبيرة من عمل الأمانة. وقال إنه قد عُقدت بالفعل اجتماعات كثيرة. وذكر أن المجموعة تفضل الالتزام بالاتفاق الذي يقضي بأن الأمر

ينبغي أن يُترك للأمانة لتأتي بمجموعة متوازنة من المتحدثين، إلا أن المجموعة سوف تشارك إذا أصرت المجموعات الإقليمية الأخرى على إجراء مزيد من المشاورات، ولكن هذه المشاورات يمكن أن تكون أيضاً طويلة جداً، وهذا قد يؤثر في الميزانية، ولذلك تُكرّر المجموعة أن اختيار المتحدثين ينبغي أن يُترك للأمانة.

92. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأشار إلى المناقشة الخاصة بالتكاليف قائلاً إن المجموعة لا تطلب سوى إجراء حوار مع الأمانة. وأشار إلى اختيار المتحدث الرئيسي، وقال إنه يظن أن العملية نفسها سوف تُطبّق على اختيار المتحدثين الآخرين، وإن الأمانة سوف تستشير المجموعات الإقليمية بشأن وجود أي اعتراضات لديها على المتحدثين المذكورين في قائمة الأمانة.

93. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وكرر اقتراحه الداعي إلى إبلاغ الدول الأعضاء بقائمة المتحدثين من خلال مُنْتَقِها. وقال إن المجموعة لا ترى في ذلك أي شكل من أشكال التدخل في تفاصيل عمل الأمانة. وأبرزت المجموعة أنه تم الاتفاق على أن تُناقش قائمة المتحدثين مع المنسقين الإقليميين. وأضاف الوفد أنه يعتقد أن الوثيقة CDIP/11/5 يرد فيها أيضاً أن الأمانة سوف تُجري مشاورات غير رسمية بشأن الموضوعات. وذكر أنه يمكن مناقشة قائمة المتحدثين خلال تلك المشاورات، وبذلك لن يلزم إجراء مجموعة منفصلة من المشاورات في هذا الصدد.

94. ورأى وفد مصر أنه ينبغي اختيار المتحدثين على أساس خبراتهم ومعارفهم بقضايا الملكية الفكرية والتنمية. وذكر الوفد أن كل منطقة يمكن أن تقترح قائمة بالمتحدثين خلال المشاورات، ويمكن التوصل إلى اتفاق بشأن القائمة النهائية.

95. ورأى الرئيس أن الأمانة والدول الأعضاء أقاما بينهما علاقة ثقة في أثناء المشاورات غير الرسمية. ولذلك اقترح الرئيس أن تُعدّ الأمانة قائمة بالمتحدثين وأن تبدأ مشاورات غير رسمية مع المنسقين الإقليميين بشأن المتحدثين المقترحين.

96. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأكد أنه أثقّق على عدم التدخل في عمل الأمانة. وقال إن المجموعة سوف تحاول أن تكون حاضرة، مع مراعاة وجود العديد من الاجتماعات المقبلة أيضاً. وأشار إلى مداخلة وفد الجزائر، وقال إن الأمانة يمكن أن ترسل قائمة المتحدثين إلى المنسقين الإقليميين، إلا أن المجموعة لا تعتقد أنه توجد حاجة إلى الدخول في سلسلة طويلة من المشاورات الإعلامية بشأن هذا الموضوع.

97. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يعتقد أن مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية لا يطلبان سوى أن تلتبس الأمانة آراء الدول الأعضاء بشأن المتحدثين حين تحديدهم. وذكر الوفد أنه لا يعتقد أن هذا من شأنه أن يطيل أمد العملية أو يؤثر في الميزانية. وشدد على أن من المهم أيضاً أن ترجع الأمانة إلى الدول الأعضاء بشأن قائمة المتكلمين لضمان الشفافية.

98. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، وأعرب عن تأييده لاقتراح الرئيس، وقال إنه يرتاح لهذا الاقتراح.

99. وذكر وفد باكستان أنه ينبغي توضيح أن المحاضرين ينبغي أن تكون لديهم خبرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد أن ترسل المجموعات الإقليمية اقتراحاتها إلى الأمانة في غضون الأسبوع المقبل أو نحو ذلك إذا كان يوجد في تصور المجموعات الإقليمية متحدثون مُحدّدون. وقال إن الأمانة يمكن أن تُعدّ قائمة بالمتحدثين بناء على الاقتراحات وما تراه مناسباً، ويمكن توزيع هذه القائمة على المنسقين الإقليميين، ويمكن أن تُصاغ القائمة في شكلها النهائي في حالة عدم وجود أي اعتراضات.

100. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن تأييده لاقتراح الرئيس. وعلّق الوفد أهمية كبيرة على اختيار المتحدثين. ولذلك أيّد البيانات التي أدلت بها وفود جنوب أفريقيا، والهند، وباكستان.

101. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى المشاورات غير الرسمية، وذكر بأنه اتفق على أن تُترك التفاصيل للأمانة، لأنه تبين، بعد مناقشات مطولة، أن الأمانة هي الأكثر خبرة فيما يتعلق بتنظيم مثل هذه الأحداث. ولذلك رأى الوفد أن أفضل السبل للمضي قدماً هو أن تتولى الأمانة وضع التفاصيل النهائية. وقال إن القائمة وغيرها من المعلومات ينبغي أن تُوزَّع على المنسقين الإقليميين للتصديق عليها بعد ذلك. وأضاف أن هذا من شأنه تفادي إجراء مزيد من المناقشات المطولة.

102. وتوجه الرئيس بالشكر لوفد المملكة المتحدة على إعادة صياغة اقتراحه. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الاقتراح. وقد اعتمد الاقتراح نظراً لعدم وجود أي اعتراض من الوفود. واختتم الرئيس المناقشات بشأن هذا البند.

النظر في الوثيقة CDIP/11/7 – اقتراح مشروع من جمهورية كوريا حول الملكية الفكرية وإبداع التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

103. قدّم وفد جمهورية كوريا للوثيقة CDIP/11/7 الخاصة باقتراح مشروع مقدم من جمهورية كوريا حول الملكية الفكرية وإبداع التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وذكر الوفد أن المشروع يهدف إلى تناول التوصيتين الرابعة والعاشر من جدول أعمال التنمية. وقال إن مدة المشروع تبلغ أربعة وعشرين شهراً، وإن أهمية التصميم بوصفه حقاً من حقوق الملكية الفكرية تحظى باعتراف متزايد حيث يستمر اشتداد المنافسة في أسواق المنتجات، ومع ذلك تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تحديات عديدة في الحصول على ميزة نسبية من خلال تصميم المنتجات، نتيجة لعوامل مثل نقص الوعي والاستثمار. وذكر أن الويبو تقوم بمشاريع كثيرة لدعم البلدان النامية، إلا أنه لا يوجد شيء في الوقت الحاضر يدعم التصميم، وعدم وجود الدعم يمكن أن يعوق الاستثمارات في التصميم. وأضاف أن جمهورية كوريا، منذ عام 2010، ساعدت أكثر من 100 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في جهودها الرامية إلى ابتكار تصميم والحصول على حقوق التصميم. ومضى يقول إن معدل النجاح في تطوير التصميم في عام 2010 بلغ 90 بالمائة، وقد أُختيرت 131 شركة لتلقي الدعم في مجال التصميم في عام 2011، وازدادت طلبات التصميم بنسبة 78 بالمائة في السنة، وارتفعت مستويات الموظفين بنسبة 8 بالمائة، ومن ثمّ يمكن للتصميم أن تساهم في الاقتصاد. وذكر أن المشروع يتألف من مرحلتين، في المرحلة الأولى سوف يقوم بزيادة الوعي بقيمة المنتج من خلال تطوير التصميم أو تحسينه، وسوف تُقدّم المساعدة أيضاً طيلة العملية لاكتساب الحقوق، بدءاً من تقديم الطلب إلى التسجيل. وأضاف أن المشروع، بصرف النظر عن مساعدة الشركات، سوف يساهم في التنمية المستدامة في البلدان النامية من خلال زيادة الوعي بأهمية التصميم بوصفها حقاً من حقوق الملكية الفكرية. واستدرك قائلاً إنه سوف تُوضَّع في المرحلة الثانية مبادئ توجيهية على أساس الخبرات والمعرفة العملية المكتسبة في المرحلة الأولى. وذكر أن ذلك يمكن تطبيقه أيضاً في البلدان النامية الأخرى. وقال إن الحكومات المستفيدة سوف تعقد مؤتمرات وتبادل الخبرات مع الجهات المعنية لتعزيز خبراتها في مجال الملكية الفكرية ومسائل إدارة التصميم. وذكر أن الوثيقة CDIP/11/7 ترد فيها معلومات تفصيلية عن استراتيجيات التنفيذ. وأشار الوفد إلى أن المشروع لا يقتصر على تطوير التصميم، بل سوف يركز أيضاً على زيادة المعارف والقدرات فيما يتعلق بعملية تأمين حقوق التصميم. وأضاف أن البلدان النامية ستستفيد من زيادة الصادرات من خلال تحسين حماية التصميم وإدارتها، وأن البلدان المتقدمة ستستفيد أيضاً من زيادة قوة حماية تصميم منتجاتها، وبذلك يمكن أن يعود الاقتراح بالفائدة على جميع المشاركين.

104. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن الاقتراح مثير للاهتمام. وقال إنه يمكن أن يُسهّم في تكوين الكفاءات في البلدان النامية وأن يؤدي إلى فهم أفضل لفوائد وجود استراتيجية للتصميم. وذكر أنه رغم وجود حاجة إلى مزيد من التوضيح بشأن عملية التنفيذ، فإن المجموعة تؤيد نهجها العام وأهدافها.

105. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورأى أن استخدام التصميم يمكن أن يكون أداةً قويةً لإضافة قيمة إلى المنتج، ولزيادة الطلب في السوق، ولزيادة العوائد الاقتصادية للمنتجين في جميع البلدان. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤيدون الاقتراح من حيث المبدأ، إلا أنهم يعتقدون أنه سيكون من المفيد أن يُنظر

أولاً في أفضل الممارسات والدروس المستفادة من نهج الويبو في تقديم المساعدة التقنية. وأضاف أنهم يريدون أيضاً أن ينظروا في التكاليف والفوائد المحتملة لهذا المشروع قبل تقديم تأييدهم الكامل له.

106. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية، وأحاط علماً بأن المدة المقترحة للمشروع هي أربعة وعشرون شهراً مع استعراض في منتصف المدة بعد عام واحد من التنفيذ. وقال إن المشروع يهدف إلى المساهمة في تطوير أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتشجيع على الاستثمار في التصميم من خلال الاستخدام الاستراتيجي لحقوق الملكية الفكرية، ويهدف أيضاً إلى زيادة الوعي بأثر تصميم المنتجات في تطوير الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وذكر أن مكاتب الملكية الفكرية سوف تؤدي دوراً مهماً في تنفيذ المشروع. ومضى يقول إن المجموعة ترى أن الاقتراح مثير جداً للاهتمام، إلا أن الهيكل يتطلب تحسناً لضمان الامتثال لمتطلبات التوصيتين الرابعة والعاشر من جدول أعمال التنمية. وأفاد الوفد بأن التوصية الرابعة من جدول أعمال التنمية تتطلب التركيز على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في وضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة في مجال الملكية الفكرية، ومن ثم ينبغي ألا تُقدّم المساعدة إلا عندما يوجد طلب خاص من إحدى الدول الأعضاء. وأضاف أن احتياجات الدول ينبغي أن تُقيّم بعناية للتأكد من أن الاستراتيجيات مناسبة. وأشار الوفد إلى التوصية العاشرة، وذكر أن الهدف منها هو مساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتحسين القدرات المؤسسية الوطنية للملكية الفكرية من خلال مواصلة تطوير البنية التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وفي هذا الصدد، شدّد على ضرورة أن ينهض المشروع بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وقال إنه على استعداد للمساعدة في تحسين هيكل الاقتراح.

107. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وذكر أن الاقتراح يشمل وضع استراتيجيات وتقديم المساعدة للعملية برمتها بدءاً من الطلب إلى التسجيل. وقال إن المجموعة تؤيد الاقتراح، لأن المشروع يساهم في تطوير أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة بتشجيع الاستثمار في التصميم من خلال الاستخدام الاستراتيجي لحقوق الملكية الفكرية. وذكر أن هذا هو نوع المشاريع الذي ينبغي أن تنظر فيه لجنة التنمية. وأضاف أن المشروع، علاوة على ذلك، يهدف أيضاً إلى زيادة الوعي بأثر تصميم المنتجات على تطوير الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن مكاتب الملكية الفكرية سوف تؤدي دوراً مهماً في تنفيذ المشروع.

108. وقال وفد اليابان إن اقتراح جمهورية كوريا مهمّ لزيادة وعي البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بحماية التصميم من خلال وضع استراتيجيات التصميم. وأيدّ الوفد الاتجاه العام للاقتراح. وذكر أن تجارب البلدان يمكن إدراجها في قاعدة بيانات IP Advantage إذا كانت تلك التجارب ناجحة. واقترح تطوير قاعدة البيانات في الجلسة الثالثة للجنة. ومضى يقول إن قاعدة البيانات توفر بوابة موحدة للاطلاع على الدراسات الفردية التي تقدم رؤية ثابتة لكيفية عمل الملكية الفكرية على أرض الواقع، وكيف يمكن للاستغلال الناجح للملكية الفكرية أن يساهم في التنمية.

109. ورحب وفد السلفادور بالاقتراح. وأقرّ بأن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تواجه تحديات مُحدّدة في مجال حماية الرسوم والناذج الصناعية. وقال إن الصعوبات متشابهة في كثير من الحالات. وذكر الوفد أن المشروع سيُنقذ في بلدين أو ثلاثة بلدان بهدف وضع استراتيجية للتصاميم في كل منها. ومضى يقول إن اختيار البلدان سيتم بناءً على شروط معينة، وإن هذا يشير إلى أن المشروع سوف يضع في الاعتبار احتياجات البلد المُحدّدة. وأعرب الوفد عن رغبته في الاستمرار في تلقي معلومات عن المشروع. وقال إنه يؤيد المشروع لأن مكتب الملكية الفكرية الخاص به يمكن أن يستفيد من أي مبادرة تهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

110. ورأى وفد كندا أن المشروع مثالٌ تُرثى فعاليته لكيفية استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. وقال إنه يؤيد، على وجه الخصوص، الهدف المتمثل في زيادة وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بفوائد الإقرار بالملكية

الفكرية واستخدام إدارتها الاستراتيجية في إيجاد طلب في السوق وتحقيق منافع اقتصادية. وذكر أنه من أجل مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة المُبتكرة على أن تنمو وتصبح شركات منافسة أكبر، من الأهمية بمكان أن تتبع إجراءات معينة في إدارة ابتكاراتها بدءاً من الإعداد حتى التسويق. وأفاد الوفد بأن قيمة العديد من الشركات الكندية تعتمد بشكل متزايد على أصولها غير الملموسة، بما فيها براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف والتصاميم الصناعية. ومضى يقول إن سرعة نظام الملكية الفكرية الإداري وجودته وكفاءته وفعاليتها قد تؤثر في كون الأفكار تُسوّق أو تُقدّم إلى السوق بنجاح أم لا. ورأى الوفد أن الأفكار وتحويلها إلى ابتكارات تجارية سيكون ذا أهمية متزايدة في اقتصاد الغد. وقال إن مكتب الملكية الفكرية الكندي عقد في العام الماضي ما مجموعه ثمان وثلاثون مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة التي شارك فيها أكثر من مائة شركة كندية من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنما شدّدت على ضرورة زيادة وعيها بالملكية الفكرية. ومضى يقول إن كندا ملتزمة باستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد من خلال برامج الإرشاد والتوعية، وإن تلك البرامج تضمّنت نشر المعلومات ذات الصلة بالملكية الفكرية على الشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة وعيها وتمكينها من اتخاذ قرارات مبنية على معرفة أفضل بشأن مكان الإيداع وموعده والخيارات المتاحة. وذكر أن القدرة على حماية ابتكارات الشركة وعلاماتها التجارية الرسمية بسهولة في عدة بلدان تمثل عنصراً رئيسياً لأي شركة منافسة تسعى إلى التوسع في أسواق جديدة. وختاماً، أكّد الوفد أن الملكية الفكرية والابتكار مرتبطان بحيث تعزز أنظمة الملكية الفكرية الفعالة بيئات الاستثمار الأكثر جاذبية التي من شأنها أن تساهم في النمو العالمي المستقبلي وفي رخاء للجميع. وشدّد الوفد على أن مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار المستمر ستكون إحدى الأولويات المستمرة لحكومته. ومن هذا المنطلق، رَحّب الوفد بالاقترح المقدم من جمهورية كوريا.

111. وأيّد وفد الباكستان تأييداً كاملاً ما يبذله وفد جمهورية كوريا من جهود بخصوص الاقتراح. وطلب الوفد معلومات عن أنشطة الويبو الحارية للمساعدة التقنية بشأن وضع استراتيجيات التصاميم وتوسيم المنتجات. وأعرب عن رغبته في أن يعرف: هل يوجد أي تداخل مع الاقتراح أم لا. وبخصوص استراتيجية التنفيذ، أشار الوفد إلى وجود شروط مُحدّدة فيما يتعلق باختيار البلدان. ورأى الوفد أنه قد توجد حاجة إلى التعمق في شروط المشاركة لكي تكون أكثر تعدداً من أجل تنوع التجارب. وأخيراً، ذكر أن استراتيجية التنفيذ لزيادة الوعي تشمل تبادل الخبرات من خلال المؤتمرات. وقال إنه، في هذا الصدد، يود أن يعرف: هل تنوي جمهورية كوريا عقد مؤتمرات محددة كجزء من المشروع أم أن ذلك كان إشارة إلى مؤتمرات خُطّط لها بالفعل.

112. وأعرب وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) عن رغبته في أن يُقدّم وفد جمهورية كوريا تفاصيلاً عن تمويل المشروع.

113. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الاقتراح سيكون مفيداً لمُدعي التصاميم، وسوف يُعزّز فهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لفوائد حماية الملكية الفكرية. ولذلك أيّد الوفد الاقتراح. وقال إنه يود أيضاً مزيداً من التفاصيل بشأن الموارد المطلوبة وتكلفة المشروع.

114. وطلب وفد مصر توضيحاً يُبيّن كيف يمكن لبلد ما أن يستفيد من المشروع. وطلب معلومات عن كون المشروع يقتصر على بلد واحد أم بلدين. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح يهدف إلى دعم تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقال إنه لذلك يود أن يرى أن اختيار البلدان يستند إلى شروط معينة، مثل وجود إطار قانوني لحماية التصاميم؛ والدعم والالتزام الحكوميين؛ ومنتجات معينة أو مجموعات من المنتجات ذات خصائص مُحدّدة جيداً، وإمكانية حمايتها بحقوق الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن رغبته في مراجعة المشروع مع التركيز على تكوين الكفاءات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق باستخدام الرسوم والنماذج الصناعية للتشجيع على إبداع تصاميم جديدة.

115. وأيّد وفد جورجيا اقتراح المشروع. وذكر الوفد أنه سوف يتم اختيار بلدين أو ثلاثة بلدان لتنفيذه. وقال الوفد إنه يريد مزيداً من المعلومات عن شروط الاختيار، ويود أن يعرف: هل سيراعى التمثيل الجغرافي أم لا؟ وهل توجد شروط

إضافية؟ وأضاف أنه يعتقد أن الشروط المذكورة في الاقتراح يمكن أن تتوفر في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

116. ورحب وفد النزوح بمبادرة وفد جمهورية كوريا إلى تقديم مشروع يلي احتياجات مُحدّدة ويهدف إلى الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. ورأى الوفد أن المشروع قادر على تحقيق نتائج ملموسة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب عن أمله في أن يحظى المشروع بالدعم ويُنفذ بنجاح. وقال إن الخبرات الناتجة عنه يمكن أن تكون مفيدة جداً.

117. وقال وفد بوليفيا إن جدول أعمال التنمية يُشار إليه دائماً عند النظر في مقترحات المشاريع للتأكد من اتساقها معه. وذكر الوفد أن الاقتراح يشير إلى التوصيتين الرابعة والعاشر من جدول أعمال التنمية، حيث تتطلب التوصية الرابعة التأكيد على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن التوصية العاشرة تشير إلى النهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وقال إن من غير الواضح كيف سيلبي المشروع المقترح هذه المتطلبات. وأضاف أن الاقتراح يقوم على أساس أن تعزيز التصميم في البلدان النامية من شأنه أن يسهم في التنمية. ورأى أن المشروع ينبغي أولاً أن يُقيم احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، وأن الاقتراح ينبغي ألا يفترض أن المشروع من شأنه أن يدعم تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبخصوص التوصية العاشرة، طلب الوفد تقديم توضيح، حيث إن الاقتراح لا يشير إلى النهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة.

118. ودعا الرئيس وفد جمهورية كوريا إلى الرد على الأسئلة والتعليقات.

119. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى مسألة المستفيدين، وذكر أن الشركات ستكون المستفيد المباشر من المشروع. وقال إن الحكومة سوف تؤدي دوراً مهماً في ضمان استمرار الآثار بعد الانتهاء من المشروع، ولذلك ينبغي أن تُشرك في تنفيذ المشروع. ومضى يقول إن قدرة البلدان المستفيدة على تطوير ووضع سياسات بشأن التصميم للشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعزيزها أيضاً من خلال عقد المؤتمرات ووضع مبادئ توجيهية. وفيما يتعلق بالتوصية الرابعة، قال الوفد إنه يعتقد أن منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تعمل في مجال البحث العلمي والصناعات الثقافية يمكن أن تستفيد من التصميم وتحقق أرباحاً، ولذلك فإن هذه التوصية وثيقة الصلة. وذكر الوفد أن الميزانية سوف تُحدّد بالتشاور مع الأمانة، وأن العبء المالي يمكن تقاسمه بين الويبو والبلدان المستفيدة بعد مشاورات ثنائية. وأشار الوفد إلى السؤال الذي طرحه وفد باكستان بشأن مسألة المؤتمرات، وقال إن البلدان المستفيدة يمكن أن تعقد هذه المؤتمرات. وبخصوص معايير اختيار البلدان المستفيدة، أوضح أنه لم تُوضَع معايير مُحدّدة حتى الآن. وأضاف أن مزيداً من المعلومات التفصيلية عن المتطلبات سوف يُقدّم بعد إجراء مشاورات مع الأمانة.

120. وذكر ممثل المعهد الدولي للملكية الفكرية أن نظام الملكية الفكرية العالمي كثيراً ما يُنتقد لأن فوائده تُورّع على نحو غير مُتناسب، وفي هذا الصدد يمثل اقتراح جمهورية كوريا اعترافاً مهماً بأن احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لا يمكن تجاهلها، وأن الملكية الفكرية قيمةً ترويجيةً إضافةً إلى قيمتها في الحماية. وجدير بالذكر أنه يجمع المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات مع الوعي العام. وذكر الممثل أن الوعي العام مهمٌ لسببين، السبب الأول واضح، وهو أن أصحاب المصلحة يجب أن يكونوا على علم بوجود البرنامج قبل أن يتمكنوا من الاستفادة منه، أما السبب الثاني فهو أقل وضوحاً، ولكنه على القدر نفسه من الأهمية، وهو أن الجمهور يجب أن يدرك أن باستطاعته الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية مثله في ذلك مثل المخترعين والمبدعين في بلاده، وليس سكان البلدان المتقدمة فحسب. ومضى الممثل يقول إن هذا السبب الثاني المتعلق بالوعي العام غير مُعتبر في كثير من الأحيان. وقال إن معظم العداء المُوجّه نحو نظام الملكية الفكرية العالمي يرجع إلى عدم قدرة أنصاره على تثقيف الجمهور بشأن فوائده. وذكر الممثل أن المعهد الدولي للملكية الفكرية – بوصفه منظمة مكرسة للتشجيع على استخدام حقوق الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية في جميع البلدان – يسعى جاهداً إلى تقديم هذا التثقيف متى

أمكن. وقال إن المعهد يعتقد أن الإدراج المقترح لمؤتمرات أصحاب المصلحة يعطي فرصة لإثبات أن فوائد حقوق الملكية الفكرية يمكن أن تكون محلية. وأضاف أنه ينبغي الحرص على ضمان أنها ليست مجرد مواعظ للمهتمين بالفعل. واختتم قائلاً إن نجاح نظام الملكية الفكرية العالمي يعتمد، في مآل الأمر، على التعاون بين البلدان، وهذا يتطلب فهماً مشتركاً لأهمية النظام.

121. ودعا الرئيس وفد جمهورية كوريا إلى العمل بشكل وثيق مع الأمانة لإعداد وثيقة مشروع من مشروعات لجنة التنمية من أجل تقديمها في الدورة المقبلة للجنة. وقال إنها ينبغي أن تتضمن تفاصيلاً عن الميزانية، والموارد، ومعايير اختيار البلدان، والتوافق مع التوصيتين الرابعة والعاشر، وأن تضع في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الوفود التي تحدثت تأييداً لمقترح المشروع. وأتفق على هذا. واختتم الرئيس المناقشات بشأن هذا البند.

النظر في الوثائق:

CDIP/8/INF/1 – مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/14 – رد الإدارة على المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1)

CDIP/9/15 – تقرير الفريق العامل المخصص المعني بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/16 – اقتراح مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية بشأن المساعدة التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/11/4 - وضع تنفيذ بعض التوصيات المستخلصة من تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

122. طلب الرئيس اقتراحات الوفود وآراءهم بشأن أفضل سبل إجراء المناقشات الخاصة بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية.

123. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وقدم بعض الاقتراحات. فقال إن المجموعة تود إجراء مناقشة حرة ومركزة بشأن الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، حيث إنه مطروح منذ فترة طويلة. وذكر أنه ينبغي إيلاء الأولوية للمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء. واقترح البدء في إجراء مناقشة مع إشراك مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعات الإقليمية. وأفاد بأن المجموعة تدعو المجموعات الإقليمية، وخصوصاً المجموعة باء، إلى المشاركة في المناقشة بهدف تحديد التوصيات التي ستعتمد خلال الدورة للتنفيذ. ورأى أن التركيز ينبغي أن ينصب على الاقتراح المشترك، ويمكن أن تُوضع في الاعتبار الوثيقة التي أعدتها الأمانة بناء على طلب من الدول الأعضاء، إلا أن اللجنة ينبغي أن تركز على المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء.

124. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وقال إنه يعتقد أن الوثيقة CDIP/9/16 Rev هي الوثيقة الوحيدة المقدمة من الدول الأعضاء والمطروحة للنقاش. وذكر أن المجموعة تعتقد أيضاً أن العديد من التوصيات الواردة في الوثيقة جاهزة للتنفيذ، وأنها تحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تُقيم الوثيقة بنداً تلو الآخر، وتُصدّق عليها ككل، أو على الأجزاء الجاهزة للتنفيذ.

125. وأكّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه عند النظر في كيفية تنظيم المناقشات الخاصة بتقرير ديربي - روكا، وردّ الإدارة، ونتائج الفريق العامل المخصص، والوثيقة CDIP/11/4، ينبغي أن تُركّز اللجنة اهتمامها على توصيات الفئة باء من ردّ الإدارة. وقال إن هذه هي التوصيات التي ترى الأمانة أنها تستحق مزيداً من الدراسة، والتي يُرجّح أن يُحرز فيها التقدم الأكبر.

126. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وصرح من جديد برأيه بأن اللجنة ينبغي أن تركز على توصيات الفئة باء في ردّ الإدارة. وقال إن المناقشات يمكن أن تبدأ بعرض للوثيقة الجديدة التي أعدتها الأمانة (الوثيقة CDIP/11/4). وذكر أن الوثيقة تُبيّن أن أغلبية التوصيات إما تُقَدّت بالفعل أو جارٍ تنفيذها. وأشار الوفد إلى الاقتراح المشترك المُقدّم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، وذكر أن الكثير من التوصيات مُدرجٌ ومُحلّلٌ في الوثيقة CDIP/11/4، ومن ثمّ فإنه يعتقد أن اللجنة سوف تستفيد من نقاش يركّز على تلك الوثيقة وعلى توصيات الفئة باء من ردّ الإدارة.

127. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، وقال إن بإمكانه أن يكون مرناً في النظر في الوثائق. وذكر أن المناقشات يمكن أن تبدأ باقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، تليه الوثيقة CDIP/11/4 التي أعدتها الأمانة، وأنه يمكنها تقديم تلك الوثيقة للمناقشة. وقال الوفد إن المجموعة لا تتفق مع القول بأن المناقشة ينبغي أن يقتصر تركيزها على فئة التوصيات التي حددتها وأيدتها المجموعة باء ووفد الولايات المتحدة الأمريكية.

128. وأحاط وفد بوليفيا علماً باستعداد المجموعة باء للبدء في مناقشة التوصيات. ومع ذلك رأى الوفد أنه ينبغي مناقشة جميع التوصيات، وليس التوصيات التي ذكرتها المجموعة باء فقط، وذلك لأن التوصيات الأخرى قد يلزمها مزيد من المعلومات أو الإجراءات. وقال إنه رغم أن اللجنة ربما تشرع في مناقشات بشأن الفئة باء، ينبغي ألا تقتصر المناقشات على تلك الفئة. وأشار الوفد أيضاً إلى أن الاقتراح الوحيد المطروح للمناقشة هو اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، وأن جميع الوثائق الأخرى وثائق إعلامية لدعم المناقشة، ومن ثمّ ينبغي إيلاء اهتمام لهذا الاقتراح المُقدّم من الدول الأعضاء. وذكر أنه يرى أن المناقشة السابقة مفيدة جداً، إلا أنه توجد حاجة إلى اتخاذ قرارات ملموسة في هذه الدورة كي لا تذهب المعلومات سُدى.

129. وأيّد وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) البيانات التي أدلت بها وفود الجزائر والبرازيل والهند وبوليفيا بشأن تركيز المناقشات على اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، وهو الوثيقة الوحيدة المطروحة المُقدّمة من الدول الأعضاء. وقال إن من المهم أن تُدرس التوصيات المُقدّمة في جميع فئات ردّ الإدارة، ويمكن اتخاذ قرارات وإجراءات متباعدة بشأن التوصيات الواردة في جميع الفئات.

130. وذكر وفد باكستان أن من المهم اتخاذ إجراءات ملموسة خلال الدورة. وقال إنه، بوصفه عضواً في مجموعة جدول أعمال التنمية، يُفضّل البدء بالاقتراح المشترك الذي تقدمت به الدول الأعضاء. وذكر أن الوثيقة التي أعدتها الأمانة مهمة أيضاً، وأن اللجنة ينبغي أن تدرس الإجراءات التي اتخذتها الأمانة بشأن توصيات الفئة ألف. ومضى يقول إن الرئيس يمكن أن يقرر كيفية المضي قدماً في ذلك، ولكن من المهم أن تتخذ إجراء بشأن التوصيات. وأضاف أنه تلزم مناقشة جميع التوصيات، وأنه لا يمكن اتخاذ إجراء دون موافقة الدول الأعضاء، ومن ثمّ يجب على جميع الوفود أن تبدي مرونة والتزاماً فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات.

131. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تأييده لرأي المجموعة باء بتركيز المناقشات على الوثيقة CDIP/11/4. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعتقدون أن توصيات الفئة باء الواردة في ردّ الإدارة تستدعي مواصلة النظر فيها، وينبغي أن تكون محور مناقشات اللجنة.

132. وذكر الرئيس أن وجهات النظر لا تزال تتباعد بشأن هذه المسألة. ولذلك اقترح عقد مشاورات غير رسمية في صباح اليوم التالي. وأتفق على ذلك.

البند 8 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

133. دعا الرئيس الأمانة إلى تلاوة مشروع ملخصات البنود التي تم تناولها حتى الآن.

134. فأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى البيانات العامة، وتلت مشروع الملخص كما يلي: "في إطار البند 5 من جدول الأعمال، استمعت اللجنة إلى بيانات عامة من المجموعات الإقليمية". وأشارت الأمانة إلى المناقشة الخاصة بتقرير المدير العام وتلت ما يلي: "في إطار البند 6 من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في الوثيقة CDIP/11/2. وقدم المدير العام تقريره عن تنفيذ جدول أعمال التنمية خلال سنة 2012. وأشادت الوفود بالترام المدير العام بتقديم تقارير سنوية. وأدلى عددٌ من الملاحظات على التقرير، وطُلبت توضيحات بشأنه، لا سيما فيما يخص الخطط القطرية، ومشاركة الويبو في مسار ريو+20 وفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. وردّ السيد جيفري أونياما - نائب المدير العام - والسيد راما راو - مدير مكتب الويبو في نيويورك - على الملاحظات، ووافقا على إدخال تحسيناتٍ على التقارير المقبلة". ثم أشارت الأمانة إلى المناقشة الخاصة بالاقترح المقدم من جمهورية كوريا وتلت ما يلي: "نظرت اللجنة في اقتراح مشروع من جمهورية كوريا حول الملكية الفكرية وإبداع التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (CDIP/11/7). وأعربت الوفود عن تقديرها للاقتراح وشكرت جمهورية كوريا على هذه المبادرة. والتُمس من جمهورية كوريا العمل مع الأمانة على مواصلة تطوير الاقتراح وتحويله إلى وثيقة مشروع من مشروعات اللجنة، مع مراعاة الملاحظات التي أدلى بها الحضور، وعرضها على اللجنة في دورتها القادمة كي تصدق عليها".

135. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وطلب من الأمانة أن تشير إلى الإحاطات التي سوف تُقدّم بشأن مشاركة الويبو في مسار ريو+20 وفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن المجموعة تُذكر بأنه يوجد قرارٌ بأن تقديم الإحاطات مشروط بتوفر الموظفين المعنيين.

136. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأشار إلى الخطط القطرية، وذكّر بأنه قد طلب تقديم مزيد من المعلومات في الدورة المقبلة. وقال إن المجموعة تود توضيح ذلك. وذكر أنه يعتقد أن الأمانة ستقدّم المزيد من المعلومات.

137. وأشار وفد باكستان إلى البيانات العامة، واقترح أن يُذكر أيضاً أن الدول الأعضاء مطالبةٌ بتقديم البيانات مكتوبةً. وقال الوفد إنه سيسحب اقتراحه في حالة وجود أي اعتراض عليه. وذكر أنه لم يدل ببيان لأن الوفود مطالبةٌ بتقديم بياناتها مكتوبةً.

138. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، ووافق على التعليق الذي أدلى به وفد الجزائر بشأن تقديم الأمانة لإحاطات بشأن أنشطتها في الأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية، وقال إن الملخص ينبغي أن يذكر أن المعلومات الخاصة بقائمة المتحدثين سوف يتم إطلاع الدول الأعضاء عليها.

139. وقال الرئيس إن مشروع ملخص المؤتمر الدولي سوف يُقدّم في اليوم التالي. وبخصوص مشروع ملخصات بنود جدول الأعمال الثلاثة الأخرى، اقترح أن تُذكر الملاحظات التي أبدتها وفدا البرازيل والجزائر، حسبما أيده وفد الهند.

140. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء قائلاً إنه لا يستطيع أن يُساير الرئيس في اقتراحه. وقال إن المجموعة سبق أن ذكرت أن اللجنة ينبغي ألا تحاول أن تتدخل في تفاصيل عمل الأمانة.

141. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وتساءل: هل تعترض المجموعة باء على الشفافية في هذه الأمور؟

142. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأكد أن جميع الوفود تؤيد الشفافية، إلا أن الأمر يرجع إلى الأمانة لكي تحدد النهج الصحيح. وقال إن المجموعة تثق في الأمانة.
143. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأيد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا باكستان والجزائر. وقال إن المجموعة تؤيد الشفافية.
144. ورأى وفد جنوب أفريقيا أن من حق الدول الأعضاء أن تختار المتحدثين الذين تحددهم الأمانة. ولذلك التمس من وفد بلجيكا أن يتحلى بالمرونة.
145. ورأى الرئيس أن المسألة تتعلق بتقديم الأمانة لجلسات إحاطة إعلامية قبل المشاركة في مناقشات مؤتمر ريو+20 وفريق العمل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية من عدمه.
146. وذكر وفد جنوب أفريقيا أنه يتفق مع رأي المجموعة الأفريقية في هذا الصدد. وقال إن الأمانة ينبغي أن تُقدّم جلسات إحاطة إعلامية قبل المشاركة في تلك المناقشات.
147. وذكر وفد باكستان بأن الأمانة قد أشارت إلى إمكانية تقديم إحاطات. وقال إن هذا ليس تدخلًا في تفاصيل عمل الأمانة، وإن الدول الأعضاء من حقها أن تعرف ما يُقال نيابة عنها. وذكر الوفد أنه لا يقصد أن الدول الأعضاء ينبغي أن تُصدّق على كل كلمة تُذكر في كل بيان لممثل الويبو قبل مشاركته في أي اجتماع. وأضاف أنه يثق في المنظمة وفي ممثليها. ومضى يقول إنه لا يطلب سوى أن يتم إبلاغه بما يقوله ممثلو الويبو نيابة عن الدول الأعضاء في المنظمات الأخرى.
148. وأعرب وفد بوليفيا أيضاً عن ثقته في الأمانة. وقال إن هذا يشمل قدرتها على أن تُحدّد الموعد المناسب لتنظيم جلسات إحاطة. ورأى أن الدول الأعضاء تتفق معه في ذلك، إلا أن ملخص الرئيس ينبغي أن يذكر أنه سوف تُنظّم جلسات إحاطة. وذكر الوفد أنه لا يعتبر هذا تدخلًا في تفاصيل عمل الأمانة.
149. وأيد وفد بولندا ما أدلى به وفدا بوليفيا وبلجيكا من بيانات بشأن التدخل في تفاصيل عمل المنظمة.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (مُستأنف)

مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (تابع)

150. أبلغ الرئيس اللجنة بأن مشاوراته غير الرسمية مع المجموعات الإقليمية أسفرت عن التوصل إلى اتفاق بشأن منهجية مناقشة الوثائق.
151. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وقال إنه يظن أن جميع الوثائق المطروحة سوف تُناقش، بما فيها الاقتراح المشترك المُقدّم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية.
152. وذكر الرئيس أنه تم الاتفاق على أن تبدأ المناقشات بالوثيقة CDIP/11/4، وأن تنتقل اللجنة بعد ذلك إلى النظر في الاقتراح المشترك وردّ الإدارة. وقال إن الهدف، وفقاً لما أثنق عليه، هو تحديد توصيات من أجل تنفيذها. وأشار الرئيس إلى التطورات التي أدت إلى المناقشة. فقال إنه قد أُجريت مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية في سياق مشروع جدول أعمال التنمية بشأن تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج بغية دعم عملية الرصد والتقييم للأنشطة الإنمائية. ومضى يقول إن نتائج المراجعة الخارجية (الوثيقة CDIP/8/INF/1) عُرضت في الدورة الثامنة للجنة، وقد شكّل فريق عملٍ مُخصّص لتحديد التوصيات الزائدة عن الحاجة في التقرير. وأضاف أن تقرير الفريق العامل (الوثيقة CDIP/9/15) قُدّم في الدورة التاسعة للجنة، وأن الأمانة قدّمت ردّاً إدارياً على المراجعة الخارجية

(الوثيقة CDIP/9/14)، تلبيةً لطلبها، وأن مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية قدّمتا أيضاً اقتراحاً مشتركاً (الوثيقة CDIP/9/16) لتنظر فيه اللجنة. وفي الدورة الأخيرة، طلبت اللجنة من الأمانة أن تُعدّ وثيقةً تُحدّد التوصيات الجاري تنفيذها وتقريراً عن التقدم المحرز فيها (الوثيقة CDIP/11/4)، وقرّرت أيضاً مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع في الدورة الحالية. ودعا الرئيس الأمانة إلى التقديم للوثيقة CDIP/11/4.

153. وذكّرت الأمانة (السيد بالوش) بأن اللجنة في دورتها الأخيرة قد طلبت من الأمانة أن تُعدّ وثيقةً تُحدّد التوصيات الجاري تنفيذها وتقريراً عن وضع التنفيذ. وقالت إن توصيات المراجعة الخارجية تتضمن معظم أعمال المنظمة، وأن شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية نسّقت الردود المُقدّمة من جميع القطاعات المعنية في المنظمة، وأدرجت مدخلاتها في الوثيقة. وفي أثناء القيام بذلك، أدركت الأمانة أيضاً أن التوصيات التي أدرجتها في وقت سابق في الفئة ألف تلزم مراجعتها. وقد مضى وقت طويل، وبدأت المنظمة في بعض الحالات تنفذ تلك التوصيات من خلال برنامجها الخاص بالتقويم الاستراتيجي أو الأنشطة العادية في إطار وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة. ولذلك فإن الوثيقة، رغم استنادها إلى توصيات الفئة ألف، لا تتطابق تماماً مع ما سبق وصفه في تلك الفئة في ردّ الإدارة.

154. ودعا الرئيس اللجنة إلى دراسة التوصيات فئة تلو أخرى.

155. وتوجّه وفد السلفادور بالشكر للأمانة على الوثيقة وكذلك على بعض المبادرات التي تُقدّت أو التي قيد التنفيذ.

156. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في التوصية الأولى الواردة في الصفحة الثالثة من الوثيقة.

157. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأدلى ببيان عام، واحتفظ بحقه في الإدلاء ببيانات أكثر تحديداً حينما تُناقش الوثائق الأخرى. وقال إن المجموعة تقترح البدء في مناقشة الفئات واحدة تلو الأخرى بعد هذا التبادل الأولي للآراء استناداً إلى جميع الوثائق المطروحة للنقاش. وذكر بأنه قد نُوقِشت في الدورة العاشرة للجنة تقارير عديدة بشأن المساعدة التقنية التي تقدّمها الويبو، منها تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدّمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، وردّ الإدارة على المراجعة الخارجية، وتقرير الفريق العامل المُخصّص المعني بالمراجعة الخارجية، والاقتراح المشترك المُقدّم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بشأن المساعدة التقنية التي تقدّمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وقال إن المجموعة، في تلك الدورة، قد اقترحت أن يُخصّص يومٌ كاملٌ في الدورة الحالية للكيانات التي تقدم مساعدة تقنية في مجال الملكية الفكرية من أجل تبادل المعلومات بشأن خبراتها. واستطرد قائلاً إن الفكرة هي تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بالإضافة إلى تجنب التكرار. ورحب بآليات الرقابة والمراجعة العامة. وقال إن الوثيقة CDIP/11/4 تشير إلى أن معظم التوصيات الواردة في مقترحات سابقة إما نُقدت أو جار تنفيذها. وذكّر الوفد بأن اللجنة قد شرعت بالفعل في نقاش مُطوّل بشأن تقرير ديري - روكا. وقال إن حوارات ومناقشات مثمرة قد جرت داخل الفريق العامل المخصص. وأضاف أن الأمانة قد حدّدت أيضاً توصيات تقرير ديري - روكا القابلة للتنفيذ، وهذه التوصيات وُضعت في الفئة باء في ردّ الإدارة (الوثيقة CDIP/9/14). وقال إن المجموعة تتوجه بالشكر للمجموعات على إعداد مقترحات مثيرة للاهتمام، إلا أن من المهم الاستماع إلى جميع المجموعات والدول الأعضاء. وذكر أن المجموعة لا تزال مقتنعة بأنه قد يكون من المفيد مناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ومضى يقول إن هذا يتماشى تماماً مع تقرير ديري - روكا وردّ الإدارة، ويُحقّق أيضاً أهدافاً عديدة للاقتراح المشترك؛ فتبادل الخبرات العملية في تقديم المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية يمكن أن يوفر بعض الممارسات الفضلى والدروس المستفادة. وأضاف أن المناقشة يمكن أن تستفيد من جميع المدخلات. وأخيراً أشار الوفد إلى أن سنوات عديدة قد انقضت منذ أن شاركت اللجنة لأول مرة في هذه المناقشة. وقال إنه سعيد بأن أغلبية توصيات ديري - روكا يجري تنفيذها على نحوٍ متواصل.

158. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أنه نظر في الوثيقة CDIP/11/4، ويرحب بكون معظم التوصيات المشار إليها في الوثيقة قد نُقدت أو جار تنفيذها. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد

أعربوا في الدورة العاشرة للجنة عن اعتقادهم أن توصيات الفئة باء الواردة في ردّ الإدارة تستدعي مزيداً من النظر فيها وينبغي أن تركز عليها اللجنة. وقال إن شغلهم الشاغل، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، هو الاستمرار في إجراء نقاش ذي جودة فائقة، ولذلك فإنهم يعتقدون أن لجنة التنمية سوف تستفيد من استعراض أفضل الممارسات ومناقشتها داخل المجال الأعم للمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، على النحو المقترح في تقرير ديري - روكا. وأضاف أن النقاش ينبغي أن يركز على تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة مما تقدمه الويبو وغيرها من مساعدة تقنية، وأنه ينبغي أيضاً أن يتيح الفرصة للبلدان النامية والمتقدمة لتقديم عروض عن المشاريع التقنية، بغض النظر عن كون المساعدة التقنية تُقدّم بطريقة متعددة الأطراف أو ثنائية. ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يتطلعون إلى إجراء نقاش آخر من شأنه أن يضمن وجود قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في جميع مجالات التخطيط للمساعدة التقنية وتقديمها. وذكر أنهم يشجعون الأمانة على مواصلة تطوير آليات الرقابة والمراجعة لمشاريع الصناديق الاستئمانية.

159. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورحب بالوثيقة CDIP/11/4. وقال إن المجموعة كانت قد أيدت بوجه عام في الدورة الماضية تخصيص يوم كامل لمناقشة المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية خلال الدورة الحالية. وأضاف أنها أيدت أيضاً الاقتراح الذي قدّمه بعض الوفود لمناقشة الإطار الأعم للمساعدة التقنية ولإتاحة الفرص لتقديم عروض عن أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها كلٌّ من الويبو وغير الويبو مع التركيز على أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وذكر أن المجموعة لا تزال تعتقد أنه بعد مناقشة معمقة على مستوى الخبراء، كما حدث مع تقرير ديري - روكا، فإن اللجنة الآن في وضع أفضل يسمح لها باستنتاج النتائج الضرورية للمستقبل. ومضى يقول إن اللجنة، بعد فترة من التفكير، يمكن أن توافق على اتخاذ بعض التدابير الملموسة لتحسين نظام التخطيط والتقييم للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، وذلك بالتعاون مع الأمانة.

160. ودعا الرئيس اللجنة مرة أخرى إلى النظر في كل توصية على حدة، بدءاً بالتوصية 1.

161. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأشار إلى المشاورات غير الرسمية، ودكر بقرار بدء المناقشات بعرض لأحدث تقرير صادر عن الأمانة. ولما كان ذلك قد حدث، فإن المجموعة تقترح أن تُجري اللجنة الآن مناقشة استناداً إلى جميع الوثائق الأخرى المطروحة للنقاش، على النحو المتفق عليه. وأضاف أن اللجنة يمكن أن تناقش الاقتراح المشترك ورد الإدارة وأن تنطلق من تلك النقطة.

162. واستوضح وفد البرازيل متسائلاً: هل ستناقش التوصيات جميعها الواردة في الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بنداً بنداً؟

163. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وذكر أن جميع الوثائق المطروحة للنقاش ينبغي أن تُناقش الآن، وأن اللجنة يمكنها أن تحاول منح الأولوية لبعض التوصيات لأن النقاش مهم جداً. وقال إن المجموعة تلاحظ أن بعض الوثائق قدّم إلى حد ما. وأضاف أن أحدث وثيقة صادرة عن الأمانة تشير إلى أي مدى تم تنفيذ بعض التوصيات.

164. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، وذكر أنه لا يفهم ما تحاول المجموعة باء أن تقترحه. وذكر الوفد أنه من المعروف أن المناقشات ستبدأ بالوثيقة CDIP/11/4، وأن تلك الوثيقة تقدمها الأمانة، ولذلك ينبغي أن تبدأ المناقشات الخاصة بالوثيقة. ومضى يقول إن المناقشة يمكن أن تنتقل بعد ذلك إلى الاقتراح المشترك وغيره من الوثائق. وأعرب عن رغبة المجموعة في مناقشة الوثيقة CDIP/11/4 بالطريقة التي اقترحتها الرئيس. وطلب من جميع الوفود أن تبدأ المناقشة بحسن نية.

165. وأشار الرئيس إلى اقتراحه، إلا أنه ذكر أن وفد بلجيكا قد اقترح مسار عمل آخر ولا يوجد أي اعتراض عليه من الحضور.

166. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وقال إنه يدرك أنه تم التوصل إلى حل وسط في الصباح بأن تبدأ المناقشة بعرض من الأمانة للوثيقة الجديدة. ولما كان ذلك قد حدث، فإن جميع الوثائق يمكن أن تُناقش الآن، دون الإخلال بالتوصيات الواردة في الوثائق.
167. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، وطلب من وفد بلجيكا أن يذكر بوضوح أن الوثائق جميعها سوف تُناقش، وأن يشير إلى الوثيقة التي يُفَضَّل أن يبدأ بها.
168. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وقال إنه يعتقد أن مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية يفضلان البدء بالاقتراح المشترك. وذكر أن المجموعة تفضل البدء بتقرير الإدارة، ولذلك اتفق في الصباح على أن تُناقش كلتا الوثيقتين في الوقت نفسه.
169. وقال وفد جورجيا إنه يظن أن المناقشات ستبدأ بالوثيقة CDIP/11/4. وتساءل: هل سيتم تخطي هذه الوثيقة أم لا، حيث إن لديه تعليقات عليها.
170. وذكر الرئيس أن وفد جورجيا على حق. وقال إن ما اتفق عليه في الصباح هو أن تُدرس الوثيقة CDIP/11/4 أولاً قبل الانتقال إلى الاقتراح المشترك وردّ الإدارة.
171. وأشار وفد جورجيا إلى التوصية رقم 1 في الوثيقة CDIP/11/4. وقال إن هذه الوثيقة تُبَيِّن أن الويبو تقدم مساعدة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعارف. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء البطء الشديد في الاستجابة لطلباته من جانب شعبة الابتكار في الويبو. وذكر أنه لم تُجرِ أنشطة مُحدَّدة في هذا الصدد في جورجيا أو البلدان المجاورة في المنطقة. وأضاف أن مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار يتقدم ببطء أيضاً، فهو لا يقدم سوى نشاطاً واحداً في السنة، ويُقدِّم التدريب مرةً واحدةً فقط في السنة، وهذا لا يكفي. وأبدى الوفد رغبته في معرفة المزيد عن تجربة البلدان المستفيدة الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بمشروع مكتب نقل التكنولوجيا في المنطقة العربية. وقال إنه يود أن يعرف نتائج هذا المشروع. وأضاف أنه قد طلب مساعدة ماثلة لكن لم يتلقَ أي مساعدة. وأبدى رغبته أيضاً في معرفة المزيد عن برامج تكوين الكفاءات التي قامت بها شعبة الابتكار. وأعرب الوفد عن اهتمامه أيضاً بآراء المستفيدين. وذكر أن الوثيقة تشير إلى هذه البرامج، ومع ذلك لم تستفد جورجيا منها. وأشار الوفد إلى أن جورجيا والبلدان المجاورة لها تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
172. وأشار وفد الفلبين إلى التعليقات التي أدلى بها وفد جورجيا، وذكر أنه يوجد خارج القاعة كُتَيْب عن المعهد الدولي للملكية الفكرية، وأن المعهد له مشروع مشترك مع مكتب الملكية الفكرية فيما يتعلق ببرنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقال إن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار معتمدة في 63 جامعة ومعهداً في الفلبين. وأضاف أن هذه المراكز قدّمت في العام الماضي 23 طلب تسجيل براءة اختراع، وهذا مُشجِّع جداً. ومضى يقول إن هذه المراكز البالغ عددها 63 مركزاً في الجامعات والمعاهد أنشئت من خلال المساعدة المُقدَّمة من برنامج الويبو لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأفاد بأن مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية والمعهد الدولي للملكية الفكرية يُقدِّمان المساعدة أيضاً.
173. وأشار وفد السلفادور إلى طلب وفد جورجيا، وتحدث عن تجربة السلفادور مع مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. فقال إن سلطاتها تعاونت تعاوناً وثيقاً مع الأمانة في تنفيذ هذا المشروع. وذكر أن السلفادور جزءٌ من إحدى شبكات أمريكا الوسطى التي تشمل هندوراس، وأن هذا مشروع جديد للبلد. وأعرب الوفد عن أمله في أن تبدأ الشبكة عملها في شهر يوليو داخل الحكومة مع التركيز على الجامعات. وأضاف أن مكتب الملكية الصناعية سوف يشارك أيضاً. وقال إن خبراء وطنيين تلقوا تدريباً عبر شبكة الإنترنت وفي الموقع، وإن الجمهورية الدومينيكية قدمت يد المساعدة للسلفادور ودعمتها في تنفيذ المشروع. وذكر أن هذا مثالٌ على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن المشروع الذي ينطوي على زيادة الوعي ونشر المعلومات يُنفَّذ حالياً في السلفادور بدعم من الأمانة.

174. وأشار وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) إلى أن التوصية الأولى تناسب نطاق أنشطة الويبو وكثافتها بالنسبة لقضايا السياسات العامة العالمية. وقال إن المعلومات المقدّمة تشمل إشارة إلى مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO Green)، ونقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يُقدّم مزيداً من الأمثلة إضافة إلى معلومات عن حالة تنفيذ هذه التوصية.

175. وتحدث وفد الجمهورية الدومينيكية عن تجربته مع مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، فقال إنه كما هو الحال بالنسبة للسلفادور، فإنّ الجمهورية الدومينيكية لم تذهب بعيداً، إلا أن جهوداً كبيرة بُذلت لإنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار في البلد، ولإقامة تعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أنه قد أحرز قدرٌ من التقدم، وأنشئ مركزٌ لدعم التكنولوجيا والابتكار في عام 2011. ومضى يقول إن مراكز البحوث الجامعية تعمل على أهمية المعلومات المتعلقة بالبراءات ومتطلبات الأهلية للحماية بموجب براءة، وإن 15 منظمة تتعاون فيما بينها، منها وكالات حكومية وجامعات ومراكز بحوث. وأضاف أنه تُوضَع برامج تدريبية لتلبية طلبات مُحدّدة، ويُحرز تقدم بالتعاون مع الويبو. وأعرب الوفد عن رغبته في الاستمرار في تلقي الدعم، لأنه مفيدٌ جداً. وقال إن من دواعي سروره أن يلبى طلبات الحصول على معلومات عن هذا المشروع وعن أي مشروع آخر تشارك فيه الجمهورية الدومينيكية.

176. وأشار وفد أوروغواي إلى مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وذكر أنّه مرّ بتجربة مماثلة. وقال إن هناك توقعات في جميع المجالات التي تنطوي على بحوث وكذلك في القطاعات الاقتصادية. وذكر أن هناك إقبالاً كئيفاً على دورات الويبو التي تُقدّم عبر الإنترنت، فهذه الدورات تحظى بقبول جيد. ومضى يقول إن السلطات تحاول تدريب مجموعة كافية من ممثني الملكية الفكرية للحفاظ على استمرار المشروع. وأضاف أن المساعدة التي تقدمها الويبو مهمة جداً، وأن الدورات التدريبية التي تقدمها أكاديمية الويبو جيدة، وأن الدورات التدريبية التي تُنظّم مع الأمانة فعالة جداً. وقال إن السلطات تسعى إلى مواصلة العمل على المراكز. وأفاد بأنه قد أنشئت بالفعل ثلاثة مراكز. وقال إن نجاح المشروع يعتمد على المساعدة المقدّمة من الويبو بالإضافة إلى مساهمات أوروغواي وخبرائها.

177. وقال وفد بوليفيا إن الوثيقة تشير إلى أنه سيكون من الصعب الاقتصار على مناقشة توصيات الفئة باء الواردة في ردّ الإدارة، حيث إن بعض التوصيات قد أعيد تصنيفها. وذكر الوفد أيضاً أن جميع التوصيات الواردة في الوثيقة إما نُقّدت أو جار تنفيذها أو قيد التنفيذ المستمر، وهكذا يبدو أن عمليةً قد بدأت وأنه يجري إحراز تقدم. ورأى الوفد أنه لم تُنقذ بعد أي توصية تنفيذياً كاملاً. وقال إن بعض الأنشطة لم يُنقذ، وإنه يلزم وجود معلومات إضافية لكي يُوضَع هذا في الاعتبار في المناقشة. وأشار الوفد إلى بعض عناصر الوثيقة، وقال إن الفقرة 21 تشير إلى فهرس بأنشطة المساعدة التقنية، وتُبيّن أن التوصية قيد التنفيذ المستمر. ولذلك رأى أنه لا يمكن أن يُقال إن التوصية نُقّدت تنفيذياً كاملاً. وأضاف أنه جاء في تقرير ديري - روكا أن الفهرس ينبغي أن يتضمن تفاصيلاً عن: أنواع الأنشطة المتوفرة حسب المنطقة أو البرنامج؛ وإجراءات طلب المساعدة؛ والإطار الزمني لتلقي المساعدة المطلوبة؛ وطرق التعاون الممكنة؛ ونقط التنسيق داخل الويبو؛ وإن كانت المساعدة ستقدم على الصعيد الإقليمي أو الوطني أو على مستوى المحافظات أو المدن، إلخ. وقال إن بعض المعلومات المطلوبة لم يُدرج، ومن ثمّ لا يمكن استنتاج أن التوصية نُقّدت تنفيذياً كاملاً، رغم اتخاذ الخطوة الأولى، وإنه يلزم تبادل وجهات النظر في هذا الصدد. وطلب الوفد أيضاً توضيحاً. وقال إنه لا يبدو أن قائمة الأنشطة كاملة؛ فحق المؤلف، على سبيل المثال، غير مُدرج ضمن المساعدة التشريعية. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يعرف إن كان هذا يعني أن الويبو لا تقدم هذه المساعدة أم أن المساعدة لم تُقدّم في هذا المجال. وأضاف أن السؤال نفسه ينطبق على حماية الأصناف النباتية. والتفت إلى الموارد البشرية قائلاً إن الفقرة 36 من الوثيقة يرد فيها أن التوصية يجري تنفيذها باستمرار، وإن تقرير ديري - روكا يوصي بإجراء تحليل للثغرات المتعلقة بمهارات الموظفين وكفاءاتهم لإدراك المواطن التي تنقص فيها الخبرة اللازمة لتحسين توجّه أنشطة التعاون الإنمائي ووقعها وإدارتها. وذكر الوفد أن الوثيقة لا تتضمن معلومات عن تحليل للثغرات. وأعرب عن رغبته في أن يعرف إن كان ذلك قد نُقذ أم من المقرر تنفيذه في المستقبل. وذكر الوفد أن مدونة الأخلاقيات يجري تنفيذها على نحو متواصل. وأضاف أنه لا يمكن القول بأن التوصية نُقّدت تنفيذياً كاملاً، رغم إحراز تقدم، لا سيما وأنه يرد في تقرير ديري - روكا

أن المدونة ينبغي أن تتضمن إشارة إلى جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يعرف هل أُدرجت هذه الإشارة أم لا. وأخيراً، أشار الوفد إلى الفقرة 50 الخاصة بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وقال إن الأمانة قد جعلت الأدوات اللازمة لوضع هذه الاستراتيجيات متاحة للجمهور على موقع الويبو الإلكتروني، وذلك تلبيةً لطلب اللجنة في الدورة الماضية. وقال الوفد إنه لم يدرس الأدوات بالتفصيل حتى الآن، إلا أنه يرد في الوثيقة CDIP/11/4 أن هذه الأدوات قد خضعت لمراجعة شاملة، داخلياً وخارجياً على حدٍ سواء. وفي هذا الصدد، أبدى الوفد رغبته في أن يعرف هل يمكن للأمانة أن تقدم مزيداً من المعلومات عن التحليل الذي أُجري ومنهجية القيام بذلك. وبعد دراسته للوثيقة، كان لديه أيضاً بعض المخاوف فيما يتعلق بالأدوات. فقال على سبيل المثال إن القسم الخاص بحق المؤلف لا يذكر التقييدات والاستثناءات على الرغم من أنها مهمة للبلدان النامية. وأضاف أنه فيما يتعلق بحماية الأصناف النباتية، لا تشير الوثيقة إلا إلى الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة من النباتات، إلا أن الأصناف النباتية يمكن حمايتها أيضاً من خلال أنظمة أخرى. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في أن يعرف إن كان هذا خطأ في الصياغة أم أن الويبو لا تقدم المساعدة إلا فيما يتعلق بوثيقة 1991 لاتفاقية الأوبوف. وبخصوص الإنفاذ، ذكر أن التوصية 45 من جدول أعمال التنمية غير مذكورة في الوثيقة. وقال إن من المهم أن تُناقش الأدوات اللازمة لوضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية نظراً لتأثيرها على البلدان النامية. واقترح الوفد أن تُدعى الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقاتها واقتراحاتها لتحسين الوثيقة.

178. ووافق وفد الولايات المتحدة الأمريكية وفود جورجيا والسلفادور والجمهورية الدومينيكية وأوروغواي والفلبين على أهمية المساعدة التقنية في مجال نقل التكنولوجيا. وقال إن وفد الفلبين قد توّه بأحد برامج في هذا المجال. وذكر أنه إذا كان أعضاء اللجنة مهتمين بمعرفة المزيد عن أنشطة مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية وأنشطة الحكومة ككل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تُقدّم مزيداً من التفاصيل عن أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية والتدريب ونقل التكنولوجيا في مجال الملكية الفكرية، وذلك في تقارير مجلس تريبس عن الأنشطة المُنفّذة فيما يتعلق بالمادتين 66.2 و67 من اتفاق تريبس. وضرب الوفد أمثلة قليلة، فقال إن المكتب ينظم برامج إقليمية وثنائية لنقل التكنولوجيا في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جميع أنحاء العالم. وأضاف أنه بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومبادرة الموارد العامة للملكية الفكرية لأغراض الزراعة (PIPRA) ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المنظمات والوكالات، شارك المكتب في استضافة العديد من حلقات العمل المعنية بنقل التكنولوجيا وتسويقها، وهذا يشمل برنامجاً في مدينة كييف بأوكرانيا وسلسلةً من البرامج الثنائية في فييت نام. ومضى يقول إن برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة قد أُجرى عدداً من الحلقات الدراسية عن نقل التكنولوجيا في جورجيا وأرمينيا والفلبين وباكستان بالتعاون مع مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية. وأضاف أن المكتب قد أجرى أيضاً حلقات عمل عديدة في الفلبين، وبرنامجاً إقليمياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبرنامجاً لنقل التكنولوجيا لباكستان، وبرنامج عالمية في أكاديميته العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج عن نقل التكنولوجيا لجامعات في موسكو وسانت بطرسبرغ بالتعاون مع الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية والبراءات والعلامات التجارية (ROSPATENT)، وحلقات عمل عن نقل التكنولوجيا في الصين، والعديد من البرامج الإقليمية في جنوب شرق آسيا بما في ذلك بانكوك وكوالالمبور، وحلقة دراسية عن نقل التكنولوجيا وتسويق الملكية الفكرية لفريق خبراء حقوق الملكية التابع لبرنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC-IPEG) والتي عقدت في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا في سبتمبر 2011. وكرر الوفد أن هذه مجرد أمثلة قليلة. وحثّ الويبو على أن تواصل عملها في هذا المجال وتوسّع نطاقه.

179. وأشار وفد السلفادور إلى التعليقات التي أدلى بها وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) عن مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO Green) ومشروع الويبو المتعلق بالبحث (WIPO Re:Search). وقال إن هاتين المبادرتين قدمتهما الويبو بالتعاون مع منظمات أخرى، وإنهما توفران منصات مفيدة لتبادل المعلومات وتشجيعاً على الابتكار في مجالات مثل أمراض المناطق المدارية المهملة. وذكر الوفد أنه يعتقد أن المبادرتين أُطلقتا في عام 2011. وقال إنه قد تعرّف على المبادرتين من خلال مناقشات مع الفريق التقني في الأمانة، وإن أعضاء الفريق سوف يزورون عاصمة السلفادور ليلتقوا

بالمسؤولين الحكوميين المعنيين بهذه القضايا. وأضاف أن الحكومة سوف تتخذ القرارات بناءً على ما يُقدّم من مشورة. ورأى الوفد أن تبادل المعلومات سيكون مهمّاً جداً. وأفاد بمشاركة مكتب الملكية الفكرية، ووزارة الصحة، والوكالات الحكومية، ومؤسسات البحوث، والجامعات. واقترح الوفد على وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) أن يعتمد على الويبو في الحصول على المعلومات والمساعدة وفقاً لاحتياجاتهم.

180. وأشار وفد جورجيا إلى التوصية الثانية الخاصة بالأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تضيق الفجوة المعرفية. وقال الوفد إنه مهمٌّ على وجه الخصوص بمشروع مكاتب نقل التكنولوجيا، بما في ذلك تجارب المستفيدين منه مثل تلك البلدان الموجودة في المنطقة العربية. وذكر أن جورجيا قد قرّرت منذ أكثر من عام أن تُنشئ مكتباً لنقل التكنولوجيا، وأن شعبة الابتكار في الويبو تعهّدت بتقديم الدعم، إلا أن استجابتها كانت بطيئة، ولذلك قرّرت السلطات إنشاء المكتب بمساعدة وزارة التجارة الأمريكية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). ومضى يقول إن استجابة هاتين الوكالتين كانت سريعةً ووافيةً، ولم يكن دور الويبو في دعم إنشاء مكتب نقل التكنولوجيا إلا دوراً رمزياً. وأعرب الوفد عن أمله في أن يُقدّم مزيداً من التدريب، بما في ذلك التدريب المتعلق بتقييم الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا. وقال إن هذه الأمور المذكورة في الوثيقة، وإنه مهمٌّ بهذه البرامج. وأضاف الوفد أنه مهمٌّ أيضاً بالتعرف على تجارب البلدان في هذا الصدد.

181. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة والتعليقات المُقدّمة من الحضور.

182. وأحاطت الأمانة (السيد أونياما) علماً بجميع النقاط المطروحة. واقترحت الأمانة تناول تلك النقاط تناوياً منهجياً في فترة ما بعد الظُّهر. وقالت إن الزملاء المعنيين سيقدمون ردوداً على جميع الأسئلة المطروحة.

183. ودعا الرئيس اللجنة إلى الانتقال إلى الاقتراح المشترك المُقدّم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، بالإضافة إلى ردّ الإدارة، نظراً لعدم وجود أي تعليقات أخرى من الحضور.

184. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وقدم لاقتراحه المشترك مع المجموعة الأفريقية. وقال إن الوثيقة معروفةٌ جيداً، وهي تُحدّد مقترحات مُعيّنة تهدف إلى تحسين أنشطة الويبو للتعاون الإنمائي، وتقديم مزيداً من التفاصيل عن هذه المقترحات. وذكر أن من هذه المقترحات ما يتعلق بالوجاهة والتوجه؛ والبرنامج والميزانية؛ والموارد الخارجة عن الميزانية؛ والموارد البشرية؛ والخبراء والاستشاريين؛ والشفافية والتواصل؛ وقاعدة بيانات المساعدة التقنية؛ وتقييم الأثر، والرصد، والتقييم؛ وسياسات الملكية الفكرية واستراتيجياتها؛ والمساعدة التشريعية والتنظيمية؛ وتحديث مكاتب الملكية الفكرية، والتدريب، وتكوين الكفاءات؛ وأنظمة دعم المستخدمين؛ والتنسيق؛ وأنشطة المتابعة. وأضاف أن المقترحات تشمل وضع دليل ومبادئ توجيهية للمساعدة التقنية. وقال إن الوثيقة قدّمت في الدورة الماضية للجنة التنمية. وذكر أن المجموعة تقترح فحص التوصيات بنداً بنداً مع وضع الوثيقة CDIP/11/4 في الاعتبار.

185. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وذكر أن أغلبية التوصيات الخاصة بالمساعدة التقنية أو تكوين الكفاءات إما اكتمل تنفيذها أو أوشك على الاكتمال أو يجري تنفيذها على نحو متواصل. وقال إن المجموعة سعيدةٌ بإحراز الأمانة لتقدم كبيرٍ في التنفيذ. وأبدى الوفد بعض التعليقات المُحدّدة بشأن المساعدة التقنية، فقال أولاً إن تقرير ديرري - روكا وردّ الإدارة يشيران إلى الحاجة إلى أن يكون جميع الموظفين والاستشاريين المشاركين في أنشطة التعاون الإنمائي على علم بما تتبناه المنظمات الدولية الأخرى من مبادئ وممارسات مقبولة على نطاق واسع في مجال التعاون الإنمائي. وذكر أن التوصية مُدرّجة أيضاً في الاقتراح المشترك المُقدّم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. ومضى يقول إن العديد من أعضاء المجموعة سوف يُسلّطون الضوء على أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي يمكن أن تُؤخذ بعين الاعتبار. وذكر أن العديد من أعضاء المجموعة يُركّزون، بالفعل، على أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يخص تخطيط المساعدة التقنية وتنفيذها ومتابعتها. وقال إن المجموعة محتمة بأن تعرف كيف يمكن لأفضل الممارسات والدروس المستفادة أن تُدمج في أنشطة الويبو المذكورة في الوثيقة CDIP/11/4. واسترسل قائلاً إن تقرير ديرري - روكا وردّ الإدارة يشيران أيضاً إلى الحاجة إلى

تحسين التنسيق الداخلي والخارجي فيما يتعلق بتخطيط المساعدة التقنية وتقديمها وتقييمها وتكوين الكفاءات. وذكر أن هذه التوصية مُدرجة أيضاً في الاقتراح المشترك المُقدّم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وأضاف أن المجموعة محمّمة بأن تعرف كيف تم التعامل مع الحاجة إلى تحسين التنسيق الداخلي والخارجي في تخطيط المساعدة التقنية وتقديمها وتقييمها وتكوين الكفاءات.

186. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وقال إنه يود أن يعرف إن كان يمكن للجنة أن تناقش الاقتراح المشترك فئةً تلو الأخرى. وقال إن المجموعة لا ترغب في الدخول في مناقشة تتطلب منها إعادة عرض الوثيقة، فقد عُرضت الوثيقة منذ عام مضى.

187. واقترح الرئيس أن تُناقش الوثيقة فئةً تلو الأخرى.

188. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى الفئة ألف الخاصة بالوجاهة والتوجه. وقال في هذا الصدد إن الاقتراح المشترك يشتمل على ثلاث توصيات محمّمة من تقرير ديرى - روكا، وهي إعداد مبادئ توجيهية بشأن كيفية تخطيط وتنفيذ مساعدة أكثر توجهاً نحو التنمية؛ ودليل عن تقديم المساعدة التقنية؛ ومشروع سياسة عامة عن الطريقة التي ينبغي للويبو اتباعها لتخطيط وتنظيم الأنشطة والفعاليات التدريبية. وقال إن الأمانة بحثت هذه التوصيات إما في ردّ الإدارة أو في أحدث وثيقة لها، إلا أن المجموعة غير راضية عن ردود الأمانة. واستطرد قائلاً إن الاستنتاجات عامة جداً ولا تسمح للدول الأعضاء بفهم الكيفية التي تخطط بها الويبو لوضع مبادئ توجيهية، وكيفية وضع دليل، والعناصر التي يتعين إدراجها في مشروع السياسة. وذكر أن المجموعة في هذا الصدد تود من الأمانة أن تقدم مزيداً من المعلومات الإضافية الأكثر تحديداً.

189. ووافق وفد باكستان على اقتراح الرئيس الداعي إلى مناقشة الاقتراح المشترك المُقدّم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية مناقشةً منهجيةً. وأشار الوفد إلى القسم الأول الخاص بالوجاهة والتوجه. وقال إنه لا يريد أن يتوسع في تفاصيل هذا القسم حيث إن ذلك حدث بالفعل. ورأى الوفد أنه إذا تمكّن الأعضاء من الاتفاق على الخطوط العريضة المذكورة في الاقتراح المشترك في إطار هذا القسم، فإن اللجنة يمكن أن تصدق عليها وتنتقل إلى القسم التالي.

190. وأيّد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن سروره بحدوث تحسن مُطرّد في أنشطة الويبو للمساعدة التقنية. وأشار إلى توصيات تحسين الشفافية والكفاءة، وذكر أنه يتفق مع توجّه التوصيات، إلا أنها ينبغي أن تُنفذ بالتدرّج في ضوء التقدم المحرز والإصلاحات الجارية. وبخصوص اقتراح تقاسم أفضل الممارسات، أيّد الوفد التعليقات التي أدلى بها وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وأقرّ الوفد بأن تقاسم أفضل الممارسات سيُفيد المناقشات الخاصة بمختلف التوصيات الواردة في تقرير ديرى - روكا، وفي ردّ الإدارة، وفي الاقتراح المشترك. وقال إن اليابان تقوم بمشاريع متنوعة للمساعدة التقنية من أجل مساعدة البلدان النامية على إنشاء أنظمة ملكية فكرية وتشجيعها على تطوير مزيد من المبادرات المستمرة الذاتية الاستدامة فيما يتعلق بذلك الأمر. وأعرب الوفد عن استعداده للمساهمة في المناقشة بالتحدث عن خبراته. وأشار إلى بعض الأنشطة التي تُقدّم مؤخراً من خلال صندوق اليابان الاستئماني. فذكر أنه في فبراير 2012 عُقد اجتماع بشأن الابتكار وقدرة قطاع الأعمال على المنافسة، وتوصّل المشاركون إلى فهم مشترك بشأن أهمية تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية، والتعاون بين المنظمات، وصياغة استراتيجيات الملكية الفكرية وسياساتها من أجل الانتفاع بالملكية الفكرية على نحو فعال. وأضاف أن اجتماعاً بشأن تطوير سياسة الملكية الفكرية في أفريقيا عُقد في تنزانيا في شهر مارس 2013، وأن مناقشة بناءة جرت حول الأهمية الاستراتيجية لسياسات الملكية الفكرية للتشجيع على الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية. واسترسل قائلاً إن الرئيس التنزاني أشار خلال الاجتماع إلى أهمية الملكية الفكرية في التشجيع على الابتكار. وأضاف الوفد أنه نُظمت أيضاً بالتعاون مع الويبو دورات تدريبية تناسب خبرات المتدربين وقدراتهم. وأشار الوفد إلى شتى مراحل المساعدة التقنية، أي التخطيط والتنفيذ والتقييم. وقال إن مرحلة التقييم تكتسب أهمية متزايدة نتيجة لأسباب شتى، منها الشفافية وقيود الموارد. وقال إن التقييم الفعال أمرٌ حاسمٌ أيضاً بالنسبة لمراحل التخطيط الأخرى،

ولذلك يُعقد مرّة كل عام اجتماعٌ وجماعاً لوجه مع الويبو بشأن التخطيط والتقييم فيما يتعلق بصندوق اليابان الاستئماني، وتُرسل السلطات اليابانية أيضاً بعثات متنوعة إلى البلدان المستفيدة وتموّل السلطات هذه البعثات من خلال ميزانية مستقلة. وذكر أن البعثات وسيلةٌ مُجدية جدّاً للحصول على معلومات قيمة من المستفيدين، وأنه من خلال البعثات يستطيع المستفيدون أيضاً أن يُقيموا بأنفسهم كيف تُستخدم الدروس المستفادة من خلال التدريب استخداماً عملياً في مواقف العمل الفعلية. ومضى يقول إن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاستبيانات التي تُجرى في نهاية النشاط التدريبي على سبيل المثال. وقال الوفد إنه يعتقد بشدة أن مثل هذه التقييمات يمكن أن يُقدّم أفكاراً لمزيد من التحسين. وذكر أنه من أجل تعزيز استدامة النتائج، تُبدّل جهوداً أيضاً لتنظيم حلقات دراسية دورية للمتابعة في كل بلد مستفيد للمشاركين السابقين من أجل تحقيق الترابط والتواصل والاستمرار في تبادل وجهات النظر بين المستفيدين والمُخبرين. وأضاف أن الحلقات الدراسية تساهم في إيجاد فهم مشترك وثقة متبادلة، وهذا أمر مهم من أجل استمرار التعاون. وأخيراً، أكّد الوفد التزامه الشديد بتقديم المساعدة التقنية الفعالة، على النحو المذكور في ترتيبات صندوق اليابان الاستئماني لهذه السنة المالية رغم صعوبة الوضع الاقتصادي الحالي، وأكّد استعداده للإسهاب في شرح التجارب من أجل أن تناقشها اللجنة كأساس لتنفيذ التوصيات المفيدة تنفيذاً فعالاً.

191. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أهمية المناقشة، وقال إن بإمكانهم دعم طلبات معينة عملاً بمقترح المجموعة بآء المتعلق بالمساعدة التقنية. أولاً: طُلب إلى الأمانة تزويد اللجنة بتجميع لأفضل ممارسات المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو ومنظمات أخرى غير الويبو من أجل المساعدة في تنفيذ التوصيات التي تستحق مزيداً من النظر. وثانياً: طُلب إلى الأمانة تقديم معلومات مفصلة بشأن التدابير المتخذة لتحسين التنسيق على المستويين الداخلي والدولي. وثالثاً: طُلب إلى الأمانة تقديم معلومات إضافية بشأن الخطوات الملموسة المتخذة لتنفيذ التوصيات وبشأن التدابير التي تحقق أفضل نسبة لفعالية التكلفة مثل تحقيق وفورات وفعالية في استخدام التكنولوجيا والتنسيق الفعال فضلاً عن الوفورات والفعالية في أنشطة التدريب التي تقدمها الويبو. وأضاف أن الاتحاد يرى أن هذه الطلبات المتعلقة بمشاريع المساعدة التقنية التي تظلم بها الويبو ومنظمات أخرى غير الويبو ستكون مفيدة في رسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتخطيط أنشطة المساعدة التقنية وتنفيذها ومتابعتها.

192. وأيد وفد إسبانيا البيانات التي أدلت بها المجموعة بآء والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقال الوفد إن إسبانيا تقدم المساعدة التقنية من خلال مكتبها للبراءات والعلامات التجارية. وقد تركزت المساعدة على التعاون مع البلدان الأيبيرية الأمريكية نظراً إلى روابطها التاريخية مع إسبانيا. وأضاف أن معظم أنشطة المساعدة قد نُفذت عن طريق صندوق إسبانيا الاستئماني، وأنشئ الصندوق عام 2004 بموجب مذكرة بين الويبو وإسبانيا. وتضمنت الأنشطة تدريب قضاة ونواب عموم ومساعدة مكاتب الملكية الصناعية وغيرها. وقد أُجري تحليل للأنشطة التي نُفذت وتم تقييمها لتفادي تكرار الأخطاء وتعزيز استدامة المشاريع. ومن الضروري أن تكون النتائج مستدامة لكي يكون التعاون الإنمائي مفيداً. كما سُلمت استبيانات للمشاركين لتقييم نقاط القوة والضعف للنشاط. وتمكنت السلطات من خلال هذه الاستبيانات من تحسين البرامج المستقبلية ومواءمتها مع الاحتياجات المتغيرة لبلد ما. ومن الأهمية بمكان تقليل المخاطر والتكاليف إلى الحد الأدنى وأيضاً تعظيم الفوائد؛ لذلك يسعى مكتب البراءات والعلامات التجارية إلى عقد شركات مع منظمات أخرى وطنية ودولية لخلق أنشطة جديدة. وعقدت مشاورات بين كيانات عامة وخاصة لتقييم القدرات. ومضى الوفد قائلاً إنه قد روعي عند تنظيم عدة دورات عن البراءات والعلامات التجارية أن يكون لكل دورة توجه مختلف لتفادي الازدواجية. وتشمل الدورات التي نُظمت دورة عن إدارة البراءات ودورة على الإنترنت بشأن العلامات التجارية بالتعاون مع منظمة حكومية إسبانية. ونُظمت الدورات على الإنترنت لتقليل التكاليف وزيادة عدد المشاركين. كما أُنشئت شبكة من خبراء أمريكا اللاتينية تضم حالياً 35 عضواً يمكنهم تعزيز نشر المعرفة وتقديم أفضل الممارسات في دورات أخرى؛ وهذا من شأنه أن يُسهم في تحقيق الاستدامة. وأيضاً تضمنت الأنشطة التي نُظمت بالاشتراك مع منظمات أخرى عقد 19 دورة تدريبية مع وكالة إسبانية للتنمية، كما نُظمت أنشطة بمشاركة الويبو شملت دورة للقضاة ونواب العموم. ونظّم مكتب البراءات والعلامات التجارية عدة دورات تدريبية

لفاحصي البراءات. وقدم المكتب تدريبا على البحث عن المعلومات التكنولوجية. واستمرت دورة فاحصي البراءات في أمريكا الأيبيرية من ستة أسابيع إلى سنة واحدة بهدف تزويد الفاحصين بأدوات ومعارف يمكن استخدامها في مكاتبهم لدى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. واختتم الوفد قائلا إن هذه أمثلة للأنشطة التي ينفذها مكتب البراءات والعلامات التجارية بغية تقديم مساعدة مفيدة ومستدامة.

193. وتشارك وفد السويد مع الوفود بعض الممارسات والتجارب المتعلقة بالمساعدة التقنية. وقال إن المكتب السويدي للبراءات والتسجيل يقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات لما يزيد عن 30 سنة. وأشار إلى وجود عدة مجموعات مستهدفة وإلى استخدام طرائق مختلفة خلال ذلك الوقت. وأعرب الوفد عن اقتناعه الشديد بأن تحديد الاحتياجات إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات يجب أن ينبع من البلد المعني من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه، مشيرا إلى وجود عدد من الطرائق التي يمكن من خلالها بلوغ تلك الأهداف. وكمثل على كيفية تحقيق تلك الأهداف عرض الوفد هيكل أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تنفذها السويد. وقال إن المكتب السويدي للبراءات والتسجيل قدم، منذ عام 2004، بالاشتراك مع الويبو وتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى البلدان النامية وإلى أقل البلدان نموا في صورة برامج تدريب دولية. واشترك في تلك البرامج ما يقرب من 700 مشارك من أكثر من 40 بلدا. وتوجد ثلاثة برامج سنوية يغطي كل منها أحد المواضيع التالية وهي تحديدا: حقوق الملكية الصناعية في الاقتصاد العالمي وحقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة في الاقتصاد العالمي وحقوق الملكية الفكرية لأقل البلدان نموا. ويتكون كل برنامج من أربعة مراحل. المرحلة الأولى هي مرحلة تمهيدية وفيها يُعد المشاركون تقريرا قطريا من ثلاث أو أربع صفحات يتعلق بتحليل وضع حقوق الملكية الفكرية في بلدانهم واستعراضه، وفيما بعد يعرض المشاركون أثناء برنامج التدريب التقارير التي تكتسي قيمة كبيرة في إرساء أرضية مشتركة للمناقشات بشأن قانون الملكية الفكرية. كما يحدد المشاركون مشروعا ذا أهمية خاصة للبلاد. ويهدف المشروع إلى دعم عمليات التغيير في بلد/منظمة المشارك. وأشار الوفد إلى أن دعم منظمات المشاركين مطلوب لأن تمويل المشاريع يقع على عاتق المشاركين ومنظماتهم، وشدد على أن هذا جزء بالغ الأهمية وأساسي لبرامج التدريب. واستطرد قائلا إن المرحلة الثانية تتألف من تدريب لمدة ثلاثة أسابيع في استكهولم حيث تُقدم معلومات تُشكل أساسا للمناقشات بشأن الجوانب القانونية والعملية لقانون الملكية الفكرية، كما تُناقش تقارير المشاركين ومشروعاتهم. أما المرحلة الثالثة فتجري في بلدان المشاركين، حيث ينفذ المشاركون المشروع الذي اختاروه في المرحلة الأولى وعملوا عليه في المرحلة الثانية. ويتوافر أثناء تلك المرحلة دعم المعلمين السويديين عن طريق البريد الإلكتروني. أما المرحلة الرابعة فتتكون من اجتماع للمتابعة لكل المشاركين لمدة خمسة أيام. ثم يجري استعراض المشروع وخطة تطويره. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري لمشروع ما أن يكتمل في وقت المتابعة، إذ غالبا ما تستمر المشاريع لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. ولا شك أن المشروع القطري الذي أعده المشارك يُعد أهم جزء على الإطلاق في برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات التي ينفذها المكتب السويدي للبراءات والتسجيل. وغالبا يكون لدى المشاركين في برامج التدريب الدولية فهم عميق لقانون الملكية الفكرية ولأوجه المرونة في القانون الدولي وآثاره على التنمية الاقتصادية للبلد؛ لذلك ارتأى الوفد، كطريقة للمضي قدما، نهجا لا يقدم المنظمون فيه التدريب العادي فحسب لكنهم يقدمون أيضا منتدى للتشارك في الخبرات وتقديم المشورة في سياق إنمائي تدعمه الخبرات في مختلف مجالات قانون الملكية الفكرية. وأشار إلى أن السنوات التي قدم فيها المكتب السويدي للبراءات والتسجيل المساعدة التقنية وبناء القدرات بالاشتراك مع الويبو وتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية شهدت نجاح المشاريع القطرية في مجالات مثل إعداد الاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية وحملات التوعية والتشريعات والسياسات العامة في مجال الملكية الفكرية والمناهج الجامعية. وأضاف أن تقييم التدريب مهم أيضا. وقد أُجريت خمس عمليات تقييم في شكل استبيانات أثناء كل برنامج، ثلاثة قام بها المكتب السويدي واثنان قامت بهما الوكالة السويدية للتنمية الدولية. كما أُجري تقييم مستمر في إطار الحوار مع المشاركين أثناء تنفيذ البرامج. ولفت الانتباه إلى أن هذه التقييمات بالغة الأهمية من أجل تعديل البرامج بما يلبي احتياجات المشاركين في سياق سريع التغيير. وأنشأ المنظمون عقب التقييمات قاعدة بيانات تسهل نفاذ المشاركين السابقين والحاليين إليها مزودة بمعلومات عن المشاريع القطرية المكتملة أو الجاري تنفيذها في البلدان المعنية. ورأى الوفد أن هذه طريقة فعالة لتكوين رصيد هائل من المعارف يمكن المشاركين السابقين والحاليين من العمل معا وتقاسم الخبرات من أجل مواصلة

تطوير نظام الملكية الفكرية بوصفه أداة للنمو الاقتصادي. وقال إن الوفد سيرحب بالأسئلة بشأن البرامج السويدية ويتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة حول سبل تحسين المساعدة التقنية وبناء القدرات أثناء الاجتماع.

194. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وأيد البيانات التي قدمها وفد باكستان ووفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وأشار الوفد إلى أنه طُلب إلى اللجنة النظر في التوصيات الواردة في الجزء ألف من المقترح المشترك ومحاولة البت في بعض الجوانب، على الأقل في الجوانب التي تعتبر قد نُفذت من جانب الأمانة. وأضاف أن المجموعة استفادت من المناقشة بشأن المقترح في الدورة الأخيرة للجنة التنمية. وأشار إلى العروض بشأن المساعدة التقنية التي قدمتها منظمات أخرى مثل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية USPTO ومكتب اليابان للبراءات (JPO)، وقال إنه يود معرفة ما إذا كان لدى الأمانة نظام لتقييم المساعدة التي قُدمت بالتعاون مع الويبو. وأشارت المجموعة إلى الحاجة إلى تجنب ازدواجية الأنشطة، كما أنها تود معرفة كيفية دمج أنشطة المنظمات الأخرى لتعزيز المناقشات المستمرة بشأن أنشطة الويبو للمساعدة التقنية وبناء القدرات.

195. وأعرب وفد بوليفيا عن قلقه إزاء عدم احترام الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الصباح. وقال إن الاتفاق لا يقضي بتبادل أفضل الممارسات بل بمناقشة الوثائق المعروضة أمامهم. ورغم أن المناقشة مثيرة للاهتمام فإنها شديدة العمومية لدرجة يتعذر معها على اللجنة تحقيق أي تقدم بشأن التوصيات واتخاذ قرارات في هذا الصدد؛ لذلك التمس الوفد من الرئيس تركيز المناقشات على الوثائق المطروحة للبحث حسبما أُنق. وقال إنه فهم أن الأمانة ستجيب على الأسئلة بشأن الوثيقة CDIP/11/4 في جلسة بعد الظهر؛ ومن ثمّ لن يكون هناك متسع من الوقت لاعتماد توصيات. وأشار الوفد إلى المقترح المشترك وصرح بأن التوصيات الثلاث في القسم ألف أدرجتها الأمانة في الفئتين ألف وباء. وشملت التوصيات إعداد مبادئ توجيهية ودليل عن المساعدة التقنية، ولن يكون من الصعب اعتماد هذه التوصيات نظرا إلى أن الأمانة تنفذها بالفعل، كما أن المجموعة باءت تعتبرها مثيرة للاهتمام. وأضاف أن هذا مثال على الاتفاقات التي يمكن التوصل إليها في جلسة بعد الظهر، وأنه على استعداد دائما لأن يقبل المقترح المتعلق بأفضل الممارسات. وقد طلب الوفد، في ثلاث مناسبات، تقديم أفضل الممارسات من أجل تقييمها، إلا أن شيئا لم يُقدم أثناء تلك الدورات الثلاث، ومن ثمّ لدى الوفد شواغل أيضا بهذا الخصوص.

196. وأكد الرئيس أنه أثنى في الصباح على الاضطلاع بمراجعة معمّقة للوثائق المطروحة من أجل تحديد التوصيات التي يمكن اعتمادها في جلسة بعد الظهر.

197. وأيد وفد أستراليا مقترح وفد بلجيكا والتعليقات التي أبدتها وفود أخرى بشأن تقاسم أفضل الممارسات لزيادة المعلومات وزيادة الفهم لمبادئ وممارسات مقبولة على واسع النطاق على النحو المشار إليه في تقرير ديربي - روكا وفي المقترح المشترك. وفي هذا السياق قدم الوفد نبذة عامة وجيزة للنهج الذي اتبعته أستراليا في تقديم أنشطة المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، وتبادل بعض الدروس المستفادة أثناء تقديم هذه الأنشطة. وأشار الوفد إلى أن مكتب أستراليا للملكية الفكرية هو الجهة الحكومية الأسترالية المسؤولة عن إدارة البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية وحقوق مستولدي النباتات، وأن قسم السياسات الدولية والتعاون في المكتب هو المكلف بتنسيق برنامج المنظمة للمساعدة التقنية. وأضاف أن القسم يضطلع ببرنامج متواضع يركز، في المقام الأول، على بناء القدرات وتقوية نظم إدارة حقوق الملكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وغالبا ما يسعى المكتب عند الاضطلاع بأنشطة إضافية هامة طويلة الأمد أو بأنشطة بحاجة إلى قدر كبير من الموارد إلى الشراكة مع منظمات أخرى كما يسعى إلى الحصول على تمويل خارجي لدعم إعداد هذه الأنشطة وتقديمها. وعلى سبيل المثال، اشترك المكتب وترأس في السنوات الأخيرة العديد من أنشطة الملكية الفكرية التي يمولها برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ APEC، وينفذ المكتب في الوقت الراهن برنامجين كبيرين للمساعدة التقنية، هما برنامج إنشاء صناديق استثمارية (FIT) أسترالية في الويبو الذي تحدث عنه الوفد في اجتماعات سابقة للجنة وبرنامج تدريب إقليمي لفحص البراءات أُطلق مؤخرا. وتُتاح معلومات عن برنامج التدريب على الموقع الإلكتروني للمكتب. وفي إطار البرنامج، تمكن المكتب من تنمية قدرات شاملة للتعلم عن بعد في مجال التدريب على بحث البراءات وفحصها. وقد أُنشئ

البرنامج استجابة للحوار المستمر مع مكاتب الملكية الفكرية لرابطة أم جنوب شرق آسيا ASEAN بشأن تعزيز الاستفادة من الموارد المحدودة المتاحة لفاحص البراءة، وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا في دعم هذه الأنشطة بالنظر إلى التباعد الجغرافي لمكاتب الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن برنامج التدريب الإقليمي لفحص البراءات (RPET) يقوم على تنمية الكفاءة. ويستند البرنامج إلى الإطار القائم الذي وضعه مكتب أستراليا للملكية الفكرية لتدريب فاحصي البراءات، كما يركز على البحث والفحص في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويجمع البرنامج بين فرص التعلم الإلكتروني والتعلم في فصول دراسية افتراضية آنية ومنتديات التعاون على الإنترنت، فضلاً عن فرص التدريب الحضوري. وما جعل البرنامج فريداً هو أن فاحصي البراءات ذوي الخبرة في مكتب أستراليا للملكية الفكرية قدموا على نحو مباشر توجيهها وتقييمها وتدريباً مكثفاً على أساس التفرغ لمدة تصل إلى العامين. وبدأ منذ أسابيع قليلة قبول الدورة الافتتاحية بالبرنامج بمشاركة ثمانية متدربين جُلهم من ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وكينيا ومكتب المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريو). وعُقدت الدورة الأولى كدورة ارتيادية. ويجري إعداد خطة للتقييم بمساعدة مكتب الخبير الاقتصادي في مكتب أستراليا للملكية الفكرية. ويهدف البرنامج إلى تزويد المتدربين بخبرة تدريبية رفيعة الجودة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة اتساق وجودة فحص البراءات في جميع أنحاء الإقليم/المنطقة، وقد تسنى ذلك بفضل الدعم الذي يقدمه برنامج عمل اتفاق التجارة الحرة للتعاون الاقتصادي بين رابطة أم جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا، وأشار إلى الدعم الذي قدمته الويبو أيضاً لمشاركة المكاتب الأفريقية في برنامج 2013. وتشاطر الوفد بعد ذلك بعض الدروس المستفادة من أنشطة المساعدة التقنية. أولاً: يشترك مكتب أستراليا للملكية الفكرية، متى أمكن، مع المكاتب الأخرى في تناول مسائل ومجالات مختلفة أو متى توافر لديه ما يمكنه التشارك فيه من الدراية والخبرة في أفضل الممارسات. وعلى سبيل المثال، في مجال إدارة الجودة استضاف المكتب زيارات في العام الماضي من البرازيل وجنوب أفريقيا لتقاسم خبرته في إنشاء نظم إدارة الجودة التي يفهم أنها أحد مجالات الاهتمام وموضع تركيز تلك المكاتب في الوقت الراهن. وأشار إلى مجال آخر للخبرة وهو عمله كسلطة دولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن المقرر أن يستقبل المكتب في وقت لاحق هذا العام، وفداً من مكتب مصر للبراءات كجزء من بدء عملها معاكسطة دولية. ولكي تنجح هذه الأنشطة يجب أن تكون قائمة على الطلب، وأن تلبى احتياجات المتلقين. وشدد على ضرورة أن تكون المكاتب في وضع يتيح لها العمل استناداً إلى المعارف المتبادلة وبناء القدرات الناجمة عن أنشطة المساعدة التقنية؛ بحيث تكون النتائج مستدامة ويمكن مواصلة البناء عليها. ومن الدروس الأخرى الاستفادة إرساء علاقات وطيدة. وأضاف أن الحفاظ على علاقات قوية داخل الويبو وأيضاً مع مكاتب أخرى مانحة ومتلقية من الأهمية بمكان، كما أن هذا الأمر، من خبرته، بالغ الأهمية لإعداد وتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية التي تستند إلى الفهم الصحيح للاحتياجات والموجهة نحو خبرة ومتطلبات المكاتب المشاركة، والتي تركز على الخطوات المقبلة وعلى الاستدامة. ومن شأن التنسيق الفعال على المستويين الداخلي والخارجي فيما يتعلق بتخطيط وتقديم وتقييم المساعدة التقنية وبناء القدرات أن يساعد في تقليص ازدواجية الجهود إلى أدنى حد ويحقق الاتساق بين أنشطة الويبو العديدة للمساعدة التقنية. وكثيراً ما أقر بمسألة تقليص ازدواجية الجهود إلى أدنى حد. وبغية الحد من ازدواجية الأنشطة في منطقته اشترك مكتب أستراليا للملكية الفكرية بنشاط مع مكاتب ومنظمات أخرى تقدم المساعدة التقنية إلى المنطقة، فعلى سبيل المثال تشاطر، من خلال علاقته الوطيدة واتصاله المنتظم مع المكتب الأوروبي للبراءات، معلومات بشأن أنشطة كل منها التي تركز على البراءات في المنطقة في محاولة ضمان أن تكون الأنشطة متكاملة لا متكررة. وأشار إلى أن قاعدة بيانات الويبو للمساعدة التقنية تُعد أيضاً أداة جيدة وأساساً لتقاسم المعلومات عن الأنشطة الماضية والمقبلة، ويمكن الاستفادة منها على نحو أفضل. واعترف الوفد بأن أنشطة أستراليا المتعلقة بقاعدة البيانات ليست على المستوى المطلوب، وقال إنه يعمل حالياً على معالجة هذا الأمر. وأخيراً نظراً إلى أن طلبات المساعدة التقنية تتسم بطابع مخصص في أغلب الأحيان، من المهم أن يعالج مكتب أستراليا هذه الطلبات على الصعيد المركزي، وأشار الوفد إلى أن المكتب يتبنى نهجاً يعم المنظمة بأسرها في الاستجابة لهذه الطلبات وفي التنسيق المطلوب والموارد المتاحة وتنفيذ البرامج. ويتضمن ذلك الاتصال مع أصحاب المصالح غير الحكوميين. ومن دواعي سرور الوفد أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن تجارب أستراليا ودروسها المستفادة في هذا الاجتماع أو في اجتماعات مستقبلية للجنة.

198. وشارك وفد كندا بعض المعلومات المتعلقة بتقديمه المساعدة التقنية إلى البلدان النامية وإلى أقل البلدان نمواً. وقال إن مكتب كندا للملكية الفكرية بالتعاون مع الويبو كان يقدم تدريباً متخصصاً للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لسنوات عديدة. وأن المكتب يقدم سنوياً، بالتعاون مع الويبو، ندوات شبيهة إقليمية عن معاهدة التعاون بشأن البراءات لبلدان منطقة الكاريبي. وأن ممثلين من بربادوس وبليرز وجمهورية الدومينيكان وغرناطة وهندوراس وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وترينيداد وتوباغو سيحضر هذه الندوات. وفي أول يونيو سيرحب المكتب أيضاً باثنتي عشرة مشاركة من زامبيا وزمبابوي وغانا وفييت نام واندونيسيا والفلبين وكمبوديا والصين والأرجنتين وشيلي والبرازيل وصرىيا للمشاركة في الدورة 16 من حلقة العمل التنفيذية المشتركة بين مكتب كندا والويبو بشأن تطبيق أساليب الإدارة في تقديم خدمات الملكية الفكرية. وجميع هذه الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والأنشطة الترويجية لها أهداف محددة وقائمة على الطلب. ويُن أن الطلب هو الأساس الذي يستند إليه المكتب في تقديم المساعدة التقنية. وقال إن المكتب يعمل على إعداد استبيانات للمشاركين المهتمين للوقوف على الاحتياجات والتحديات التي تواجه كلا منهم والأهداف التي يودون تحقيقها محلياً. ومن شأن ذلك أن ييسر، من المنظور الكندي والدروس المستفادة، إعداد خطة عمل فعالة وعملية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الفردية للبلد. إضافة إلى أنه في الوقت الذي يقدم فيه المكتب المساعدة التقنية سيتمكن من الاتصال بالمشاركين في إطار جهد يسعى إلى عملية التواصل بين البلدان التي تواجه قضايا مماثلة لكي تتشارك في الخبرات والتحديات والقضايا وقصص النجاح وتتعلم من بعضها البعض. وعقب تقديم الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية سيتابع المكتب أيضاً الأمر مع المشاركين لتحديد ما إذا كانوا قد نجحوا في تحقيق بعض الأهداف محلياً، فإن لم يحققوا تلك الأهداف، فما الذي حال بينهم وبين ذلك؟. ورأى المكتب أن هذا النوع من التواصل والمتابعة يمثلان عاملاً مهماً لتحقيق النجاح في مجال تقديم المساعدة التقنية القائمة على الطلب.

199. والتفت وفد مصر إلى عنوان الوثيقة CDIP/11/4 وقال إنه يُبين أن المنظمة اعتمدت التوصيات وأن عدداً كبيراً منها يجري تنفيذه، مشيراً إلى أن هذا أمر إيجابي للغاية. وأيد وفد مصر المقترحات والبيانات التي أدلت بها المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأضاف أنه يود أن يمضي قدماً بالتوصيات المدرجة تحت الفئة باء، كما يود أن تُجري الأمانة تقييماً للتوصيات المدرجة تحت الفئة جيم في رد الإدارة. ونظراً إلى تغير الظروف بصورة مستمرة فإن ثمة حاجة إلى تقييم الوضع من وقت لآخر فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات. وأشار الوفد إلى التوصيات بشأن المساعدة التي تقدمها الويبو فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية وأفاد بأنها درست من جانب المنظمة. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الطريقة التي تُقدم بها المساعدة، كما يود الوفد معرفة ما إذا كان الخبراء الاستشاريون الخارجيون يشاركون في وضع الاستراتيجيات، فإن كانوا كذلك، فإن الوفد يود معرفة ما إذا كان يُستعان دائماً بالخبير الاستشاري نفسه أم أن الاختيار يتوقف على المنطقة أو البلد المعني إذ لا يجب أن تستند الاستراتيجيات إلى نموذج واحد يناسب الجميع. وطلب الوفد أيضاً معرفة ما إذا كانت الأدوات والمنهجية التي تستخدمها الويبو في وضع الاستراتيجيات في مجال الملكية الفكرية وتنفيذها تستند إلى توصيات جدول أعمال التنمية، مؤكداً أن هذا الأمر من الأهمية بمكان لا سيما فيما يخص التوصية 12 بشأن إدراج الاعتبارات الإنمائية في أنشطة الويبو. وأشار الوفد إلى العروض عن التجارب الوطنية. وأعرب عن اعتقاده بأن المعلومات المقدمة ثانوية ذلك أن اللجنة ينبغي أن تعتمد التوصيات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وأضاف أنه يود أيضاً معرفة ما إذا كانت المساعدة تنسق مع الشروط الواردة في التقرير المعني بالمراجعة الخارجية. وشدد الوفد على ضرورة تجنب أي ازدواجية في المساعدة التي تقدمها الويبو ومنظمات أخرى، وعلى ضرورة أن تكون المساعدة تكميلية. وأعرب الوفد عن قناعته بأن اللجنة يمكنها اعتماد التوصيات والمقترحات المتعلقة بالمساعدة التقنية بما في ذلك التوصيات والمقترحات بشأن الاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية، إذ من شأن ذلك أن يحقق تقدماً.

200. وصرح وفد البرازيل أن بعض الوفود فقط أعربت عن تفضيلها إدراج أفضل الممارسات بدلاً من مناقشة إعداد مبادئ توجيهية ودليل عن المساعدة التقنية. وكما ذكر بعض أعضاء المجموعة باء فإن تبادل المعلومات قد يكون مفيداً للمخين ولوكالات أخرى للتعاون، إلا أن هذا ليس الغرض الرئيسي للجنة. وأضاف أن المقترح المشترك يتضمن توصية بإعداد مبادئ

توجيهية ودليل عن المساعدة التقنية لكي يُستخدم ليس من جانب الأمانة فحسب لكن أيضا من جانب البلدان النامية المهتمة بتلقي المساعدة، مشيرا إلى أن إعداد هذه المبادئ وهذا الدليل يمكن أن يُعزز التعاون القائم على الطلب؛ وعلى هذا حث الوفود على تركيز المناقشة على القسم ألف من المقترح المشترك.

201. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وصرح بأنه يود المضي قدما، وأن هناك حاجة إلى تحديد الأولويات. وأعربت المجموعة عن قناعتها بأن جميع الوفود اتفقت على ذلك. وأشارت المجموعة إلى نقطتين محددتين يمكن مواصلة مناقشتها. الأولى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ويمكن مواصلة النقاش بصدد هذا. والثانية أن المجموعة تود الحصول على مزيد من الإيضاح بشأن التنسيق على المستويين الداخلي والخارجي بما في ذلك الكيفية التي تحسّن بها. وكانت المجموعة بتاء للغاية في تقديم توصيات ترى أنها استشرافية وبتاء وعملية. وأشارت المجموعة إلى النقاش الدائر بشأن صلة تلك التوصيات والوثائق المطروحة أمامهم، وذكرت بأنه اتفق في المشاورات غير الرسمية على إجراء مناقشة بشأن المقترح المشترك ورد الإدارة. وأشارت إلى التوصيات الواردة تحت الفئة باء في رد الإدارة، وقالت إن العروض التي قدمتها وفود الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسويد وإسبانيا وأستراليا وكندا ترتبط، تحديدا، بالتوصية بوضع خريطة لمبادرات حكومية دولية أخرى وجهود غير حكومية لتعزيز الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا والنفوذ إلى المعرفة. كما توجد أيضا توصية تحت الفئة باء بضرورة تجنب الازدواجية في أنشطة التدريب التي تنفذها الويبو. ورأت المجموعة ضرورة الأخذ ببعض أفضل الممارسات والدروس المستفادة الواردة في العروض في هذا الشأن، كما أعربت عن اعتقادها بوجود توصية تحت الفئة باء للاضطلاع بمراجعة معمّقة ونقدية للوضع الاستراتيجي لأنشطة الويبو التدريبية، ويجب في هذا الصدد مراعاة أنشطة التدريب المنفذة على المستوى الشبائي.

202. وأكد وفد البرازيل مجددا ضرورة تركيز المناقشات على الوثائق الثلاث المطروحة حسبما اتفق عليه. وقال إنهم بدأوا بمناقشة الوثيقة CDIP/11/4 كما اتفق. وتجري الآن مناقشة الوثيقة CDIP/9/16. وعلى هذا، حث الوفد المجموعة باء على الالتزام بما اتفق عليه في جلسة الصباح.

203. وطلب وفد باكستان من الرئيس أن يبلغ اللجنة ما يتعين عليها فعله فيما يتعلق بمناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

204. ورأى الرئيس أنه تم التوصل في جلسة الصباح إلى تفاهم بشأن هيكل المناقشات ومنهجيتها، لكن يبدو أن هناك تباينا في تفسير ذلك. وطلب من الوفود النظر فيما تود تحقيقه في الجلسة بشأن هذا البند الذي ظل مطروحا على المائة لمدة سنتين.

205. ورأى وفد باكستان أن مداخلات الوفود مفيدة. وأشار إلى أن العديد من الوفود طرحت أسئلة على الأمانة، وأنه فهم أن الإجابات ستقدم في جلسة بعض الظهر، وبعدها ستقرر اللجنة ما إذا كانت ستعتمد توصيات معينة للتنفيذ أم لا. وقال إنه يود معرفة ما إذا كان فهمه صحيحا.

206. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأكد مجددا فهمه لما اتفق عليه في الصباح. وأشار إلى أن المقترح المشترك مثير للاهتمام لكن رد الإدارة أيضا مطروح للمناقشة، وأن المجموعة مهتمة للغاية بالتوصيات الواردة تحت الفئة باء. وقال إنه أبرز للتو عددا من توصيات الفئة باء، وإن العروض التي قدمها عدد من أعضاء المجموعة تتسق مع تلك التوصيات. وأضاف أن المجموعة قدمت توصيتين وأنها تتطلع إلى مناقشة مثيرة للاهتمام في جلسة بعد الظهر.

207. وقال وفد باكستان إنه متأكد من أن المجموعة باء تحاول المضي قدما بتوصيات معينة تراها ملائمة، بيد أنه يجب تحديد التوصيات بطريقة منظمة. وأشار إلى أنه غير مهتم في الوقت الراهن بطريقة تصنيف التوصيات. وأضاف أن المقترح المشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية قيد المناقشة وأنه يتعين الوصول إلى قرارات في هذا الشأن؛ لذلك اقترح

الوفد أن تعود اللجنة، عقب ردود الأمانة بعد الظهر، إلى المقترح المشترك وأن تتخذ قرارا بشأن التوصيات. وهو ما يتيح اتباع نهج منظم.

208. وأيد وفد بوليفيا مقترح وفد باكستان. ورأى أن ذلك النهج لن يحول دون تحديد التوصيات من جانب أي وفد. وأشار إلى أن المجموعة باء قد ذكرت للتو عددا قليلا من التوصيات للنظر فيها. وإن مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية قدمت توصيات للنظر فيها. وقد توجد أيضا توصيات أخرى ذات أهمية. وقال إن ثمة حاجة إلى اتباع نهج منظم للوصول إلى نتائج ملموسة؛ وهكذا يمكن للجنة أن تبدأ بالمقترح المشترك وتناقش التوصيات المدرجة تحت الفئتين ألف وباء، وبعد ذلك يمكن للجنة أن تناقش التوصيات التي تود المجموعة باء رؤيتها منفذة وتتخذ قرارا بشأنها. ويمكن للجنة أن تواصل العمل في المقترح المشترك بهذه الطريقة. وأضاف أنه من الضروري اتباع نهج منظم إذ لن يتم التوصل إلى اتفاق إذا استمرت المناقشة العامة.

209. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وقال إنه إذا كان المقصود هو مناقشة كل فقرة من فقرات المقترح المشترك، فإنه مستعد لذلك. وأكدت المجموعة أنها حددت بالفعل بعض أولويات التوصيات، وأعربت عن أملها في أن تتناول المجموعات الأخرى المناقشة بطريقة متوازنة.

210. وطلب الرئيس من وفد بلجيكا توضيح بيانه.

211. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأكد مجددا أنه لا يمانع في مناقشة المقترح المشترك في جلسة بعد الظهر، وأنه مهم جدا معرفة التطورات الجديدة المتعلقة بالوثيقة. وقال إنه يجب أيضا تحديد بعض الأولويات نظرا إلى أنها وثيقة طويلة جدا. وبما أنه من المرجح أن تطول المناقشات، فقد حثت المجموعة المجموعات الأخرى على توخي نفس القدر من الوضوح والدقة التي تحلت بها المجموعة عند تقديم المقترح.

212. ووافق وفد بوليفيا على أن المقترح المشترك طويل نوعا ما، وأن اقتراح تحديد الأولويات هو اقتراح وجيه. وأضاف أنه يمكن معالجة شواغل المجموعة باء عن طريق بدء العمل من جانب الأمانة بشأن التوصيات المدرجة تحت الفئتين ألف وباء، وأن تترك جانبا التوصيات الواردة تحت الفئة جيم. ويمكن للجنة أن تركز على تلك التوصيات في دورة مقبلة نظرا إلى تعذر وصولها إلى اتفاق على جميع التوصيات في هذه الدورة؛ لذا ينبغي تحديد الأولويات وإجراء مناقشة التوصيات الأكثر صعوبة إلى الدورة المقبلة.

213. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، ووافق على اقتراح وفد بوليفيا بمناقشة توصيات الفئة جيم في المستقبل، على الأقل حتى انتهاء المناقشات المتعلقة بتوصيات الفئتين ألف وباء.

214. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأكد مجددا رغبته في بحث المقترح المشترك في جلسة بعد الظهر. وأشار إلى أن المجموعة تفهم موقف بعض الوفود لا سيما المجموعة باء. واقترح الوفد دراسة كل عنصر من عناصر المقترح المشترك، وأن تقدم المجموعة باء ووفود أخرى توضيحا موجزا بشأن ما إذا كان بند معين يمثل أولوية بالنسبة لهم، وإذا لم يكن كذلك يمكن مناقشته في الدورة القادمة للجنة.

215. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأشار إلى المقترح الذي يقضي بترك توصيات الفئة جيم جانبا، وقال إنه اقتراح ممتاز. وفيما يتعلق بتقديم توضيح بشأن كل بند قال إن المجموعة قد حددت بوضوح أولوياتها؛ لذا فإن الأمر متروك لفرادى الأعضاء لتحديد ما إذا كانوا يرغبون في التعليق على توصية ما. وأكدت المجموعة مرة أخرى أنه ينبغي للمجموعات الأخرى أن تكون واضحة ومحددة لأن المقترح المشترك طويل للغاية. وذكرت بأن رد الإدارة يشمل أيضا توصيات الفئة باء، مشيرة إلى أن المناقشة بشأن تلك الوثيقة يمكن أن تمتد لفترة طويلة جدا.

216. واستأنف الرئيس المناقشات في جلسة بعد الظهر، ودعا الأمانة إلى الرد على التعليقات بشأن الوثيقة CDIP/11/4.

217. وأشارت الأمانة (ممثلة في السيد أونياما) إلى الأسئلة التي طرحها وفد بوليفيا بشأن الاستراتيجيات في مجال الملكية الفكرية. وقالت إن الخبراء الوطنيين والدوليين الذين يعملون على وضع الاستراتيجيات يشاركون أيضا في عملية تحليل وتقييم الاستراتيجيات. وأجرى الخبراء استعراضا للأقران في البلدان المختلفة التي نُفذ فيها المشروع الرائد. كما عُقد في العام الماضي اجتماع للخبراء في جنيف للتحقق من صحة المنهجية المتفق عليها فيما بينهم. وقد اُتفق على المنهجية النهائية بعد عملية التحقق. علما بأن الأوبوف يحدِّث أيضا منهجيته المتعلقة بحقوق مستولدي النباتات. تلك هي الإجراءات المعتمدة لتقييم المنهجية. وأشارت الأمانة إلى التعليق الذي أبداه وفد بوليفيا بشأن خلو الاستراتيجيات من أي إشارة إلى حق المؤلف، وبخاصة فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، وأوضحت أن ذلك ليس صحيحا، وأنها ستلقي مزيدا من الضوء على الإشارة إلى حق المؤلف. وبشأن طلب وفد بوليفيا أيضا معرفة ما إذا كان يجري الدفع بنموذج الأوبوف لحماية أصناف النباتات في الاستراتيجيات صرحت الأمانة بأن هذا ليس صحيحا إذ تشير الاستراتيجيات إلى الحماية بصفة عامة وليس إلى وثيقة 1991 للاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة فحسب. كما أن الاستراتيجية تضمنت سلسلة من المسائل والأسئلة. ويُدعى أصحاب المصالح في أي بلد يرغب في الانتفاع بالاستراتيجية إلى تناول هذه المسائل على نحو شامل قدر الإمكان. وتضمنت الاستراتيجية إشارات إلى الأوبوف دون ذكر إجراء معين، كما تضمنت إشارات إلى نظام الملكية الفكرية الذي سيكون نظاما فعالا إذا طابع خاص على نحو ما يقتضيه اتفاق تريبس. ولم يشر اتفاق تريبس بصورة محددة إلى نموذج الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة من النباتات (الأوبوف) في هذا الشأن. واستطردت قائلة إن وفد بوليفيا نبه أيضا إلى خلو الاستراتيجية من إشارات محددة إلى الإنفاذ على النحو الوارد في التوصية 45 من توصيات جدول أعمال التنمية، وأقرت بهذا وقالت إنها ستُدْرَج شيئا محددًا بهذا الشأن، لكنها أعادت التأكيد على أن المنهجية المستخدمة في إعداد استراتيجيات الملكية الفكرية تتطلب تحديد جميع المسائل التي ينبغي أخذها في الاعتبار في بلد ما وأن هذه عملية ذات اتجاهين. ويشتمل جزء من المنهجية على مشاركة كل أصحاب المصالح في بلد ما؛ ومن ثمَّ من الطبيعي أن يُدرج أصحاب المصالح الذين شاركوا في عملية إعداد استراتيجية الملكية الفكرية مسائل مثل الإنفاذ وحماية الأصناف النباتية. وأشارت الأمانة إلى التعليقات التي أبداه وفد البرازيل بشأن الدليل والمبادئ التوجيهية، وأكدت مجددا أن كثالوغا أُعد عن المساعدة التقنية وأنه مُتاح من جانب المنظمة. وبشأن طلب بعض البلدان إدراج مزيد من التفاصيل ذُكرت الأمانة بأنه لم يتم التوصل في الدورة الأخيرة إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدما في إعداد المبادئ التوجيهية أو دليل عن عملية طلب المساعدة التقنية واستخدام الخدمات المتاحة في المنظمة، ومع ذلك أعدت الأمانة كثالوغا أو قائمة بالأنشطة القائمة في المنظمة. وأشارت الأمانة إلى النقطة التي أثارها وفد بلجيكا بشأن ضرورة إطلاع جميع الموظفين والخبراء الاستشاريين المشاركين في إعداد أنشطة التعاون الإنمائي على المبادئ والممارسات المقبولة على نطاق واسع في مجال التعاون الإنمائي التي اعتمدها منظمات دولية أخرى، وأفادت بأن ذلك يتم من خلال برنامجها لتنمية الموارد البشرية وأيضا من خلال أكاديمية الويبو حيث يجري إعداد برامج تدريب منهجية ومتناسكة للموظفين في المنظمة، وبأن هذا الإجراء يأخذ الطابع المؤسسي، مشيرة إلى أن إدارة الموارد البشرية تمثل جهة الاتصال وأن الإدارة تعمل مع مديري البرامج لتحديد برامج التدريب المناسبة بما يكفل إحاطة الموظفين بأخر المستجدات وبخاصة في مجال تقديم المساعدة التقنية. وفيما يتعلق بإدخال تحسينات على التنسيق الداخلي والخارجي لبناء القدرات، لفتت الأمانة الانتباه إلى أن ذلك يجري في إطار نظام الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وأن مؤشرات الأداء والنتائج المرتقبة لجميع برامج المساعدة التقنية قد أُدرجت، مما يؤكد أن جميع البرامج موجهة نحو تحقيق نتائج محددة مرتقبة وأن الجميع يعمل نحو تحقيق الغايات والأهداف ذاتها. وأشارت الأمانة إلى الأسئلة التي أثارها وفد الجزائر عن الدليل وإلى تعليقه بأن المعلومات الواردة في الكثالوغ شديدة الغموض، وكررت الإشارة إلى أن برامج المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة تقوم على الطلب، وأكدت أنه لم يُفرض أي شيء على أي بلد؛ وهكذا يجب على البلدان تحديد احتياجاتها قبل طلب المساعدة. وقد جرى ترشيح هذه الإجراءات من خلال إعداد الاستراتيجيات. واشتركت المنظمة مع البلدان في إعداد استراتيجية تستند إلى أهدافها الإنمائية. كما بُدلت جهود لضمان إمام موظفي البرامج المسؤولين في كل بلد بأهداف البلد الإنمائية وأولوياته. وشددت الأمانة على أهمية ذلك لكي يتمكنوا من العمل مع البلدان على وضع خطة استراتيجية ملائمة للغرض المتوخى في مجال الملكية الفكرية ولكي

تمكنوا في إطار تلك الخطة من تناول المجالات الرئيسية التي تُشكل الأساس لبرنامج المنظمة. وتضمنت هذه البرامج وضع إطار تشريعي وتنظيمي مناسب وبناء المؤسسات ووضع هيكل أساسية وبناء القدرات. وهكذا سوف تستند الطلبات إلى احتياجات محددة وإلى خطة معدة. وأكدت الأمانة مجدداً أن المكاتب الإقليمية تحتفظ بالخطة الرئيسية للبلدان النامية في المنظمة، وأن لدى المكاتب رؤية شاملة لاحتياجات البلدان النامية وتشترك معها في وضع الاستراتيجية. كما تعمل أيضاً كنقاط اتصال بين البلدان والأقسام المتخصصة في المنظمة. وتُعالج الطلبات من خلال المكاتب الإقليمية التي تشترك عندئذ مع القطاعات المعنية في المنظمة لتلبية الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية للبلدان المعنية. وأضافت أن اشتراك المكاتب وسائر القطاعات في المنظمة مع البلدان النامية يجري بصورة دائمة ومستمرة، وأن البلدان النامية هي التي تملك البرامج وهي المسؤولة في نهاية المطاف عن استخدام نظام الملكية الفكرية لتلبية احتياجاتها الإنمائية، وأن المنظمة موجودة لتقديم المساعدة لكنها يجب أن تعمل بتوجيه من البلدان.

218. وأشارت الأمانة ممثلة في السيد سباسيك إلى تعليق وفد جورجيا بشأن بطء استجابة الويبو لدعم إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا TTO في جورجيا، وإلى طلب الوفد معلومات بشأن مشروع مكاتب نقل التكنولوجيا في المنطقة العربية، وبرامج بناء القدرات في مجال تسويق الملكية الفكرية، وقالت الأمانة إن المشروع يجري تنفيذه في خمسة بلدان في المنطقة العربية. وأكدت التزامها القوي بدعم نظام نقل التكنولوجيا في جورجيا. وقد سُكِّلت في عام 2011 لجنة لتقصي الحقائق. وأجري تقييم للاحتياجات فيما يتعلق بمكاتب نقل التكنولوجيا وإنشاء وحدة لإدارة التكنولوجيا. واقترحت الأمانة، كخطوة أولى، إنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار وقد تم ذلك في عام 2012. بيد أن إنشاء مشروع مكاتب نقل التكنولوجيا مرهون بتوافر موارد خارجة عن الميزانية. وعرضت الأمانة المساعدة في جمع أموال من خلال الدول الأعضاء. ورغم عدم مشاركة الأمانة بصورة مباشرة في إنشاء هذه المكاتب في جورجيا فإنها مشتركة في مشروع يشمل قسماً مسؤولاً عن برنامج نقل التكنولوجيا. ونظراً إلى محدودية مواردها البشرية والمالية اقترحت الأمانة إنشاء مجموعة تُعنى بنقل التكنولوجيا لتلبية احتياجات أصحاب المصالح ومستخدمي نظام نقل التكنولوجيا في بلد معين. ويمكن تيسير ذلك بإنشاء برامج لبناء القدرات في الموقع. وأجرت الأمانة اتصالاً مع مكتب نقل التكنولوجيا في جورجيا لتكثيف أنشطة التدريب حسب احتياجات البلد. وأرسل استبيان لتقييم الاحتياجات وتنتظر الأمانة الرد. وستقترح الأمانة عقب تقييم الاحتياجات خطة عمل لفترة زمنية أطول بغية تحقيق نتائج مستدامة. وفيما يتعلق بحصول البلدان على هذه البرامج وعلى برامج أخرى لبناء القدرات، أكدت الأمانة أن معظم البلدان تُنشئ مشاريع مع المنظمة استناداً إلى خطط عملها مع المكاتب الإقليمية. وقدمت شعبة الابتكار خدماتها إلى جميع البلدان والمناطق بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، كما أعدت خطط عمل الشعبة بالتعاون مع هذه المكاتب. ورغم اكتمال خطة عمل الشعبة لهذا العام وتخصيص الموارد بالفعل فإنها لا تزال تحاول تقديم المساعدة من خلال المؤتمرات بغية الاستجابة للطلبات القائمة. وأشارت الأمانة إلى أنه يمكن في الغد تنظيم اجتماع لمناقشة برامج بناء القدرات بالتفصيل، تُعنى البرامج بتوظيف الملكية الفكرية تجارياً. وعلى سبيل المثال، قدمت المنظمة تدريباً على إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا ووضع السياسات المؤسسية وصياغة اتفاقات نموذجية وطلبات البراءة وتسويق التكنولوجيا، والتفاوض بشأن اتفاقات نقل التكنولوجيا وجوانب أخرى للتسويق في مجال الملكية الفكرية.

219. وأكدت الأمانة ممثلة في السيد باشتولد، ما ذكرته سابقاً بخصوص الإشارة إلى الأوبوف، وقالت إنه من المفهوم أن الأوبوف ليس النظام الوحيد الذي يمكنه أن يقدم نظاماً فريداً وفعالاً وفقاً لما يقتضيه اتفاق تريبس، كما أنه تمت الإشارة في المشورة المقدمة بشأن قوانين البراءات إلى المرونة المتاحة بموجب اتفاق تريبس لتطبيق نظم أخرى للحماية، مع أن الأوبوف هو الذي قدم المشورة بشأن قوانين حماية أصناف النباتات .

220. وأشارت الأمانة ممثلة في السيد فون دير روب إلى السؤال الذي أثاره وفد إيران عن أنشطة الويبو في مجال قضايا السياسات العامة العالمية، وقالت إنها أبلغت اللجنة بأن الحدث المشار إليه سيقام في اليوم التالي لتقديم معلومات بشأن قاعدتي البيانات WIPO Green و WIPO Re:Search. وسيتيح الحدث أيضاً فرصة لطرح مزيد من الأسئلة. وتمثل قاعدة بيانات WIPO Green منبرا للموامة بين الأطراف مصمم لتسريع وتيرة تطوير ونشر التكنولوجيات المراعية للبيئة

بغية التصدي للتحديات البيئية. وأضافت أن المشروع حاليا في المرحلة التجريبية ومن المعتم إطلاقه بشكل كامل في خريف 2013. ويتألف المشروع من عنصرين، ويتضمن قاعدة بيانات حيث يمكن إدراج الاحتياجات والتكنولوجيات فضلا عن شبكة للحصول على المشورة والخدمات اللازمة للمساعدة في إنجاز المعاملات والاتصال بالخبراء في جميع أنحاء العالم. وقد تركزت الأنشطة حتى الآن على إعداد قاعدة بيانات متاحة حاليا. وتشمل القاعدة حاليا معلومات عن بعض التكنولوجيات والاحتياجات ودراسات إفرادية توضح النجاح في نقل التكنولوجيا ومشاريع التعاون علاوة على حلقتي عمل عن بناء القدرات جرى تنظيمها بالتعاون مع شركاء في فييت نام وسري لانكا. ومن المعتم في عام 2013 تنظيم حلقات عمل أخرى في كينيا والبرازيل. ويجري التركيز في الوقت الراهن على تعزيز التحالفات والتوسع في أنواع التكنولوجيات والاحتياجات المتاحة على قاعدة البيانات واستكشاف سبل دمجها مع منابر أخرى والانتقال من المرحلة التجريبية إلى الإطلاق الكامل لقاعدة البيانات.

221. وأشارت الأمانة ممثلة في السيدة فان جرونن إلى إنفاذ الملكية الفكرية وذكرت بأنها استجابت بالفعل للتعليق الذي أبداه وفد بوليفيا بشأن عدم الإشارة إلى التوصية 45 من توصيات جدول الأعمال في إعداد الاستراتيجيات. وأنها ستولى اهتماما خاصا لهذه المسألة. وأشارت إلى زيادة عدد طلبات المساعدة لإعداد استراتيجيات تهدف إلى زيادة الوعي بخصوص التوصية 45. وأكدت الأمانة للوفود أنه سيتم تناول التوصية في إطار التفاوض مع الدول الأعضاء وعند تقديم المساعدة بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة فضلا عن تقديم أنشطة لإذكاء الوعي.

222. وأشارت الأمانة ممثلة في السيد بيشوب إلى الأسئلة التي أثارها وفد بوليفيا بشأن مدونة الأخلاقيات. وقالت إن تقرير ديربي- روكا تضمن توصية بضرورة وضع الويو مدونة الأخلاقيات للموظفين والخبراء الاستشاريين تعكس مبادئ جدول أعمال التنمية وتتضمن أحكاما بشأن تضارب المصالح. وقدمت مدونة أخلاقيات الويو في فبراير 2011، وتضمنت إشارات إلى الحيادية والمساءلة وتضارب المصالح. وتعكس المدونة مضمون التوصية 6 من توصيات جدول الأعمال رغم عدم ذكر جدول الأعمال في النص. كما أدمجت معايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية عن طريق الإشارة إليها في نظام موظفي المنظمة ولائحته في يناير 2013. وتشير هذه المعايير إلى مبادئ مثل النزاهة والمساءلة وتضارب المصالح. وأخيرا، أعربت الأمانة عن اعتقادها بأن فكرة الحيادية في التوصية 6 من توصيات جدول الأعمال تشمل كذلك النزاهة.

223. وأشارت الأمانة ممثلة في السيدة باربير إلى السؤال بشأن ما إذا كان قد أُجري تحليل للثغرات المتعلقة بمهارات الموظفين وكفاءاتهم لتحديد أوجه القصور في الخبرة اللازمة لإعداد أنشطة التعاون. وقالت إن هناك صعوبات تحول دون تطبيق نظام واحد على جميع الموظفين، وأن المنظمة تعكف حاليا على تطوير إطار يقوم على الكفاءة في نظام تخطيط الموارد في المؤسسات، وسيطبق ذلك في المرحلة الثانية. وفيما يتعلق بمهارات الموظفين وكفاءاتهم يوجد بالفعل في المنظمة نموذج لجمع البيانات في سياق توصيف الوظائف. وسعت المنظمة إلى الاستفادة من هذا النموذج في المستقبل عن طريق وضع نظام يضطلع آليا بتحليل الفجوات في إطار عام بدلا من إعداد نظام محدد يُطبق على مجالات بعينها. وتطبق المنظمة نظاما أطلقت عليه اسم PeopleSoft ولديها وحدة مكرسة تحديدا للمهارات والكفاءات. وتقوم المنظمة في هذه المرحلة بجمع البيانات عن الكفاءات. ورغم أن النظام الآلي لتحليل الثغرات لم ينشأ حتى الآن فإن هناك قاعدة بيانات عامة عن المهارات المطلوبة لمختلف الأدوار في المنظمة.

224. وقالت الأمانة ممثلة في السيد بالوش إن توصيات المراجعة الخارجية غالبا ما تصف طريقة بلوغ هدف ما. ومع ذلك أثناء إعداد الوثيقة CDIP/11/4 لوحظ أن المنظمة في العديد من الحالات تكون إما في عملية تنفيذ أو قد نفذت الأهداف نفسها عن طريق هيكلها وأنظمتها القائمة، وفي هذه الحالة أشار معدو التقرير إلى ضرورة إجراء تحليل للثغرات. ومع ذلك، وكما ذكر سابقا لدى المنظمة أنظمة قائمة تتحقق من خلالها الأهداف نفسها. وأكدت الأمانة مجددا أن الوثيقة CDIP/11/4 تبين أن المنظمة ربما لم تتبع في العديد من المجالات المنهجية المقترحة من معدو التقرير ومع ذلك فقد تحققت الأهداف نفسها أو يجري تحقيقها من خلال الأنظمة القائمة للمنظمة.

225. وطلب الرئيس من اللجنة استئناف المناقشات بشأن الوثائق المدرجة تحت هذا البند من جدول الأعمال. وعلى غرار الوثيقة CDIP/11/4، اقترح الرئيس أن تناول اللجنة كل مقترح ورد في المقترح المشترك المقدم من مجموعة جدول الأعمال والمجموعة الأفريقية وأيضا من رد الإدارة.

226. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وقال إنه يود المضي قدما ويحاول إحراز نتيجة. وأضاف أن المجموعة مستعدة لتناول التوصيات واحدة تلو الأخرى، إلا أن تناولها قسما بعد قسم قد يكون أكثر فعالية، إذ قد يستغرق تناول كل مقترح بجميع مكوناته وقتا أطول.

227. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شعوره بالحيرة إلى حد ما. وفيما يتعلق بالمقترح المشترك، أعرب الوفد عن تقديره للجهود التي تبذلها مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية ووفد بوليفيا لإيجاد سبيل إلى تنفيذ التوصيات المتفق عليها في تقرير ديربي-روكا. وكما لوحظ سابقا نهضت اللجنة بأعباء جدول مثقل طوال عدة دورات ماضية وقد تأخر العمل قليلا في التوصيات بشأن المساعدة التقنية. ومع ذلك أشار الوفد إلى أنه في الوقت الذي تحول فيه اهتمام هذه اللجنة إلى مجالات أخرى، ركزت الأمانة على اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ التوصيات حتى قبل أن توافق اللجنة على أنها قابلة للتنفيذ، وشكر الأمانة على حمدها المضي، وقال إن الوثيقة CDIP/11/4 تناول معظم التوصيات المتفق عليها في المقترح المشترك فضلا عن العديد من التوصيات التي لم يُنطرق إليها من قبل في المقترح المشترك. وشددت الأمانة مرارا على رغبتها في تجنب الازدواجية والتداخل في تقديم المساعدة التقنية. ويبدو من الغريب في ظل الموارد المحدودة أن يُطلب إلى الأمانة اتخاذ إجراءات جديدة لتنفيذ التوصيات التي نُفذت بالفعل. وأثنى الوفد على تحول الأمانة. وأشار إلى أنه ربما يكون من الأفضل أو من الحكمة المؤيدي المقترح المشترك في هذا الوقت أن يحددوا أي التوصيات الأساسية المدرجة في مقترحهم يرون أن الأمانة لم تُطبّقها بعد. واستعرض الوفد بعناية المقترح المشترك لكنه لم يتمكن من إيجاد فروق كبيرة في تنفيذ الويبو للتوصيات نفسها. ومع أن الأمانة ربما لم تناول التوصيات المدرجة تحت الفئتين ألف وباء تماما بنفس الطريقة التي تناولت بها توصيات المقترح المشترك فلا ينبغي أن تكون وسائل التنفيذ مناط التركيز هنا، وكما أشارت الأمانة للتو، لم تختلف النتائج النهائية. وعلى سبيل المثال أوصى تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو بإعداد قائمة أو دليل عن أنشطة التعاون الإنمائي التي تقدمها الويبو. وقد أعدت الأمانة دليلا متاحا على الإنترنت وفي نسخ مطبوعة، وهذا يعني أن الأمانة قد نفذت تلك التوصية تحديدا، ومن غير المبرر الآن الضغط لإعداد دليل سوف يتضمن جزءا يسعى إلى تحقيق الهدف نفسه. واستطرد قائلا إن وفد الجزائر قد أشار إلى عدم رضا المجموعة الأفريقية عن تنفيذ التوصيات المدرجة في المقترح المشترك تحت عنوان "الوجاهة والتوجه"، إلا أن اللجنة بأكملها هي التي يجب أن تقرر ذلك في النهاية. وفيما يتعلق بكل توصية فرعية وردت تحت عنوان "الوجاهة والتوجه"، أشار الوفد إلى أن كل توصية من التوصيات المحددة قد تحققت. وأضاف أن المقترح المشترك دعا الويبو إلى تكليف مجموعة من الخبراء بإعداد مبادئ توجيهية بشأن كيفية تخطيط وتنفيذ مساعدة ذات توجه إنمائي أكبر من حيث كل من المضمون والإجراء. ولا شك أن الدول الأعضاء نفسها، لا الخبراء الخارجيين، هي التي توجه عمل الويبو، ومع ذلك رأى الوفد أن العديد من الوثائق المعروضة على اللجنة لاستعراض المساعدة التقنية تمثل التوجيهات اللازمة لعمل المنظمة. وتقدم الوثيقة CDIP/8/INF/I المعروفة باسم تقرير ديربي-روكا (Deere-Roca) هذه المبادئ مع فرق وحيد في العنوان "توصيات" بدلا من "مبادئ توجيهية". ولفت الوفد الانتباه أيضا إلى أنها مجرد توصيات أعدتها أكاديميات خارجية، ولجنة أن تحدد ما إذا كان يجب تنفيذ هذه التوصيات أم لا. وأخيرا وكما ذُكرت الأمانة آنفا يجب أن تكون أنشطة الويبو للمساعدة التقنية في مجال التعاون الإنمائي قائمة على الطلب. ويبدو أن اعتماد منظور المبادئ التوجيهية التي تناسب الجميع يؤدي إلى نتائج عكسية إذا ما أرادت الدول الأعضاء أن تعهد إلى موظفي الويبو العمل بطريقة تفاعلية مع فرادى الدول الأعضاء التي تطلب مساعدة تقنية مصممة خصيصا لتتماشى مع الأهداف الوطنية. ثم تناول الوفد المقترح المشترك وقال إن المقترح أشار إلى إعداد قائمة أو دليل لأنشطة التعاون الإنمائي. وكما سبقت الإشارة فإن ذلك قد حدث بالفعل. وأشار المقترح إلى ضرورة تحديد نقاط اتصال في الويبو لكل نشاط من الأنشطة، وقد تم ذلك من خلال المكاتب الإقليمية. وطلب المقترح توضيحا بشأن الجهة التي ينبغي للدولة العضو الاتصال بها فيما يتعلق بإجراءات طلب المساعدة، ويمكن للدول الأعضاء في

هذا السياق أن تتصل بالمكتب الإقليمي المعني لمناقشة الإجراءات، بما في ذلك الإطار الزمني لتلقي المساعدة المطلوبة. وتشمل الكتلوغات طرق التعاون الممكنة وقواعد البيانات التي أعدها الويبو. كما أن المنظمة لديها أيضا إجراءات لإشراك مقدمي خدمات وخبراء آخرين في الأنشطة. وقد أمضت اللجنة وقتا طويلا في مناقشة العمليات الإنمائية للويبو وأدواتها لرصد الأنشطة وتقييمها بما في ذلك إجراءات تقديم الشكاوى بشأن المساعدة التقنية المتلقاة. وناقشت الأمانة كيف يمكن لعمليات التخطيط القطرية وأدوات أخرى أن تراعي اعتبارات تتعلق بمدى استعداد بلد ما مثل القدرة الاستيعابية والمخاطر ومواءمة الموارد المطلوبة. وقد استُحدثت إجراءات التخطيط القطري أيضا من أجل توجيه الدول الأعضاء في التخطيط العام لأنشطة التعاون وتحديد أولوياتها. وعرضت الويبو على اللجنة سياساتها ومبادئها وتوصياتها التي اعتمدها الأمانة ويمكن تطبيقها على تقديم المساعدة التقنية بما في ذلك مدونة الأخلاقيات أو مدونة قواعد السلوك كي يسترشد بها الموظفون والخبراء في تقديم المساعدة التقنية. وحددت لجنة البرنامج والميزانية بما في ذلك جميع الدول الأعضاء الممثلة في اللجنة أولويات فترة السنتين المعنية على النحو المحدد في وثيقة البرنامج والميزانية المعنية. ولدى الأمانة قائمة كاملة ونسخ/روابط إلكترونية لجميع الأدوات وسائر الوثائق المعنية المستخدمة في تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بكل نشاط من أنشطة التعاون الإنمائي، كما قدمت بالفعل ملخص لإجراءات وضع خطط المساعدة القطرية والاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية. ومن الواضح أن موظفي الويبو يستخدمون هذه الاستراتيجيات والخطط القطرية للبت في الطلبات التي تقبلها وتلك التي ترفضها. وأشار الوفد إلى أن البنود المدرجة تحت العناوين "باء. البرنامج والميزانية" و "جيم. موارد خارج الميزانية" تقع ضمن اختصاص لجنة الميزانية والبرنامج وليس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويمكن للدول الأعضاء إثارة تلك المسائل في تلك اللجنة. وأشارت الوثيقة CDIP/11/4 أيضا إلى حالة التنفيذ للتوصيات المصنفة تحت "دال. الموارد البشرية" و "هاء. الخبراء العاديين والاستشاريين" و "واو. الشفافية والاتصال" و "زاي. قاعدة بيانات المساعدة التقنية" و "حاء. تقييم الأثر والرصد والتقييم" و "طاء. سياسات واستراتيجيات الملكية الفكرية" و "ياء. المساعدة التشريعية والتنظيمية" و "كاف. تحديث مكاتب الملكية الفكرية والتدريب وبناء القدرات والأنظمة الداعمة للمستخدم" و "لام. التنسيق" و "ميم. المتابعة". وكما أشار سابقا وقد بلجيكا باسم المجموعة باء، اتفقت المجموعة مع تقييم تقرير الإدارة على أن التوصيات المصنفة في الفئة باء في تقرير الإدارة هي فقط التي تستحق مزيدا من الدراسة اعتبارا من تاريخ ذلك التقرير. ومنذ ذلك الوقت وكما ورد في الوثيقة CDIP/11/4 نقلت الأمانة عددا كبيرا من توصيات الفئة باء إلى الفئة ألف. وهذا يعني أن هذه التوصيات نُفذت أو في سبيلها إلى التنفيذ. وفي حالة عدم تنفيذ أي توصية من توصيات الفئة باء بعد، فإن الوفد يرحب بإجراء اللجنة مزيدا من المناقشات بشأن ما إذا كان ينبغي تنفيذ تلك التوصيات المتبقية في الفئة باء في هذا الوقت أم لا.

228. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية واتفق جزئيا مع ما ذكره وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ورأى أن المقترح المشترك مقترح معقول، وقال إن المجموعة تتفهم أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به من أجل تنفيذ المقترح المشترك، وبخاصة فيما يتعلق بإعداد دليل عن المساعدة التقنية. وأشار إلى أن كلمتي الكتالوغ والدليل ليستا مترادفتين. وتهدف المجموعة إلى تزويد اللجنة والويبو بأدوات تجعل أنشطة المنظمة بأكملها قائمة على الطلب بدرجة أكبر. ورغم أن بعض البنود يجري تنفيذها بالفعل فإنه لا يزال هناك حاجة إلى بذل جهود لتحسين التنفيذ. وفي ضوء الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الصباح بشأن دراسة جميع الوثائق المدرجة تحت هذا البند من جدول الأعمال، رأت المجموعة أن الدول الأعضاء مطالبة على الأقل بالنظر في البنود التي يُعتقد أنها نُفذت بالفعل والموافقة على تنفيذها. وطلب الوفد من الرئيس تنظيم المناقشة وفقا لطرائق العمل المتفق عليها في الصباح.

229. وأشار وفد بوليفيا إلى التعليقات التي أبدتها وفد الولايات المتحدة بشأن القسم ألف من التقرير المشترك، ورأى الوفد أنه من المهم أن تعتمد اللجنة التوصيات، بما في ذلك تلك التوصيات الجاري تنفيذها. وأضاف أن هذا مهم من حيث المتابعة. وقال إنه ليس من الملائم للأمانة أن تفسر توصيات تقرير ديري - روكا وتنفذها دون أي مبادئ توجيهية أو توجيه من الدول الأعضاء؛ لذا رأى الوفد أنه ينبغي للجنة أن تبدأ في إجراءات اعتماد التوصيات. ثم أشار الوفد إلى توصيات محددة في المقترح المشترك، ونبه إلى أن التوصية ألف.1 بشأن إعداد مبادئ توجيهية قد أثارت صعوبات وأن اللجنة لن تتمكن من اعتماد

التوصية على ما هي عليه ذلك المساء؛ لهذا ربما ينبغي التوصل إلى حل يعالج شواغل وفد الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة تحقيق ذلك في المستقبل. وأشار الوفد إلى التعليقات التي أبدتها وفد الولايات المتحدة بشأن إعداد كتالوغ عن المساعدة التقنية. كما أشار وفد الولايات المتحدة إلى أن الأمانة قدمت، في عدة مناسبات، معلومات بشأن نقاط وردت في المقترح المشترك تتعلق بإعداد دليل عن المساعدة التقنية. وصرح الوفد بأنه رغم توافر المعلومات، فإن المقترح المشترك طلب إدراج جميع المعلومات في دليل. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة من اعتماد التوصية ألف.2 بشأن إعداد دليل من أجل منح الأمانة ولاية واضحة في هذا الشأن، ولاحظ الوفد أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية لم يأت على ذكر التوصية ألف.3؛ ومن ثمّ قد تتمكن اللجنة من اعتماد التوصية على ما هي عليه. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن وضع مشروع سياسة عامة توضح الكيفية التي ينبغي للويو أن تخطط وتنظم بها أنشطة التدريب من شأنه أن يضمن أن تكون تلك الأنشطة على أعلى مستوى ومتاحة للجميع. وينبغي أن تغطي السياسة العامة أيضا جوانب عدة من بينها مبادئ توجيهية لتحسين التوازن والتنوع في اختيار المتحدثين. وتقتصر التوصية ألف.3 أن تتولى الأمانة إعداد مشروع السياسة العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء، كما تقدم تفاصيل العناصر التي ينبغي إدراجها. ورأى الوفد أنه يمكن للجنة اعتماد التوصية وأن الأمانة ستتمكن من تنفيذها بسرعة دون تكبد تكاليف إضافية.

230. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى التعليقات المفصلة التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المقترح المشترك، وصرح بأن هذا بالضبط هو ما يأمله أعضاء المجموعة من حيث الممارسة، وأن المجموعة التمس آراء الدول الأعضاء بشأن العناصر المختلفة للمقترح المشترك، لا سيما البنود التي ترى الدول الأعضاء أنها إما الأكثر أهمية أو الأقل أهمية. وأكد الوفد التعليق الذي أبداه وفدا البرازيل وبوليفيا بشأن التوصيات التي يعتبرها وفد الولايات المتحدة بالفعل قيد التنفيذ. ورأت المجموعة أن هذه التعليقات لم تنفذ إلا جزئيا. وأشار الوفد في هذا الشأن إلى إعداد دليل عن المساعدة التقنية. ونبه إلى أن الكتالوغ الذي أعدته الأمانة لم يُدرج كل العناصر المشار إليها في المقترح المشترك بشأن المعلومات التي يجب إدراجها في الدليل، مثل المعلومات المتعلقة بأشكال التعاون الممكنة وكيفية تقييم الأمانة للمساعدة التقنية التي تقدمها. وبما أن الأمانة تنفذ بالفعل هذه التوصية رأت المجموعة أنه يمكن للجنة اعتمادها، مشيرة إلى أن ذلك يسهل عمل الأمانة في هذا المجال، كما ستتمكن الدول الأعضاء من توجيه الأمانة في عملها.

231. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأشار إلى التعليقات المفصلة التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي توضح أن معظم التوصيات دخلت إلى حيز التنفيذ. وقال إن المجموعة قدمت بعض التعليقات الإضافية بشأن التوصيات الواردة في المقترح المشترك. وفيما يتعلق بالتوصية ألف.1، ذكر الوفد بأنه عند مناقشتها في إطار الفريق العامل المخصص أُشير أيضا إلى التوصية الواردة في تقرير ديري - روكا التي تنص على أنه يمكن إعداد المبادئ التوجيهية استنادا إلى مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وذكر بأن هذا الاقتراح لم يلق قبولا لدى المجموعات الأخرى. ورأت المجموعة أن اتباع نهج واحد للجميع غير مجد. وفيما يتعلق بالتوصية ألف.2 بشأن إعداد دليل، أكدت الوثيقة CDIP/11/4 أن الأمانة أعدت بالفعل كتالوغا، ورأت المجموعة أن هذه التوصية مدرجة أيضا تحت الفئة باء في الإدارة. ولاحظت المجموعة أيضا أن التوصية مدرجة الآن تحت الفئة ألف مما يعني أنها قد نُفذت؛ لذا إذا تقرر مواصلة بلورة التوصية يمكن النظر في إدراج بعض العناصر الإضافية. وأخيرا فيما يتعلق بالتوصية ألف.3، أفاد الوفد بأن الأمانة أكدت أنه تم بالفعل الاهتمام بطلب "متابعة التوصية".

232. وذكر وفد باكستان بأنه كثيرا ما قيل في المناقشات السابقة إن التوصيات محل المناقشة قُدمت من جانب الخبراء الخارجيين، أي معدي تقرير ديري - روكا، وإن الدول الأعضاء تعكف في الوقت الراهن على النظر في اعتمادها. ولدى التوصل إلى اتفاق ستطلب اللجنة من الأمانة تنفيذ التوصية، فإذا كانت التوصية قيد التنفيذ بالفعل يمكن تعزيز تنفيذ التوصية. وأكد الوفد التعليقات التي أدلت بها وفود بوليفيا والبرازيل والجزائر بشأن القسم ألف من المقترح المشترك. وفيما يتعلق بالتوصية ألف.1، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المبادئ التوجيهية مهمة لمقدمي المساعدة التقنية، بمن فيهم الخبراء الاستشاريين الخارجيين وموظفي الويو، ومهمة أيضا فيما يتعلق بمختلف جوانب تقديم المساعدة التقنية، مثل تحديث مكاتب

الملكية الفكرية، تقديم بعض التوجيهات بشأن النهج الذي قد ينجح والنهج الذي قد يفشل بناء على قدرة مكتب محدد. وفيما يتعلق بالمساعدة التشريعية يمكن تقديم توجيهات عامة بشأن العناصر الأساسية التي ينبغي أن تشكل الأساس لمساعدة البلدان في مستويات مختلفة من التنمية. وأشار إلى أن هذه التوصية لم تُعالج بصورة مباشرة في الوثيقة CDIP/11/4، وأن الأمانة أشارت بصفة عامة إلى التحسينات على أساس أفضل الممارسات. ورأى الوفد أن التوصية مهمة، وأنه لا بد من التوصل إلى توافق الآراء قبل المضي قدماً في اعتمادها. وفيما يتعلق بالدليل، لاحظ الوفد أنه لا توجد معارضة تُذكر لإعداده. ورأى الوفد أن الكتلوغ الذي أعدته الويبو لا يحتوي إلا على قائمة بالأنشطة التي اضطلعت بها الويبو. وأن هناك حاجة إلى إدراج مزيد من المعلومات التفصيلية. وأشار الوفد إلى التوصية ألف.3، ورأى أنه يمكن للجنة أن تعتمد عليها.

233. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأشار إلى التوصية ألف.2، وقال إن توصيات الفئة باء في رد الإدارة تتضمن إشارة إلى إعداد قائمة أو كتالوغ. وذكرت المجموعة بأنها لم تقبل، عندما نوقش هذا الأمر، مواصلة تنفيذ التوصية. وقالت إنه يجري بالفعل تنفيذها. وأضافت أن المجموعة لم توافق على المضي قدماً فيما يتعلق بعدد من الفقرات الفرعية في المقترح المشترك، وأن هناك فقرات فرعية معينة يمكن مواصلة مناقشتها إذ لا يوجد اتفاق على المضي قدماً في مناقشة كل واحدة منها.

234. وقال وفد بوليفيا إنه سيكون من الجيد الحصول على فكرة عن المقترحات المحددة التي تقبلها المجموعة باء حيث إن المناقشة قد تستمر طوال فترة بعد الظهر. وأشار الوفد إلى أنه ظل يستمع إلى اعتراضات، لكن إذا كان الغرض هو اعتماد توصية أو اثنتين على الأقل، فيمكن للمجموعة باء أن تحدد التوصيات التي تعتبرها مقبولة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون مخططاً لكنه يعتقد بأنه لا توجد أي مقترحات مقبولة لدى المجموعة، وعلى أية حال ستواجه اللجنة مشكلة تتعلق بأسلوب العمل في جلسة بعد الظهر.

235. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأشار إلى المناقشة بشأن توصيات الفئة باء في رد الإدارة، وقال إنه يبدو أنه لا يوجد سوى بعض النقاط التي تتفق مع الفقرات الفرعية المدرجة تحت التوصية ألف.2 من المقترح المشترك. وهي النقاط المتعلقة بنشر الأنشطة التي تم الاضطلاع بها على الموقع الإلكتروني للويبو. وأضاف أن وفد الولايات المتحدة أبرز أيضاً بعض الفقرات الفرعية في المقترح المشترك التي يجري بالفعل تنفيذها.

236. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأيد مداخلة وفد بوليفيا بخصوص التوصية ألف.1. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يرى أنه من غير الضروري مواصلة مناقشة تلك التوصية ما دامت اللجنة لا تستطيع التوصل إلى اتفاق في الآراء. ولاحظ الاتحاد أن التوصية ألف.3 قد نُقلت من الفئة باء إلى الفئة ألف؛ وعلى هذا تُعتبر قد نُفذت. وكرر الاتحاد المقترح الذي قدمه في الصباح والذي يقضي بضرورة تجميع الأمانة لأفضل الممارسات للمساعدات التقنية التي تقدمها الويبو ومنظمات أخرى غير الويبو بغية المساعدة في تنفيذ تلك التوصيات التي تستحق مزيداً من النظر. وأضاف أنه ينبغي للأمانة أن تقدم معلومات تفصيلية بشأن التدابير المتخذة لتحسين التنسيق على المستويين الداخلي والخارجي، كما يتعين عليها تقديم معلومات إضافية عن الخطوات الملموسة المتخذة لتناول التوصيات ذات الصلة بمردودية التكلفة مثل تحقيق الوفورات والفعالية في استخدام التكنولوجيا، والتنسيق الفعال علاوة على الوفورات والفعالية في أنشطة التدريب التي تقدمها الويبو.

237. ودعا الرئيس اللجنة إلى مواصلة استعراض الوثائق مع الأخذ في الاعتبار تعليق وفد الولايات المتحدة بأن التوصيات التي تتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية وبالبرنامج والميزانية تتبع لجنة أخرى. وأشار إلى ضرورة التعامل مع الموارد البشرية في إطار الأقسام دال وهاء و واو.

238. وأشار وفد بوليفيا إلى القسم دال المتعلق بالموارد البشرية، وقال إنه نوقش بالفعل في إطار الوثيقة CDIP/11/4. أما التوصية دال.1 فتتعلق بمدونة الأخلاقيات. وأشار إلى الاقتراح بمراجعة المدونة لإدراج عناصر معينة مثل إشارة إلى الاتفاق

بين الويبو والأم المتحدة فضلا عن إشارة إلى جدول أعمال التنمية. وينبغي أيضا مراجعة المدونة بحيث لا تُطبق إلا على الموظفين. وأحاط الوفد علما بالمعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن الإجراءات التي يجري اتخاذها في هذا الشأن، وبأن الأمانة تُنفذ جزءا من التوصية. ونوه إلى أنه لا يزال من الضروري بحث كيف يمكن مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ديري-روكا. ورأى الوفد أنه يمكن للجنة اعتماد التوصية دال.1 دون أي تعديلات إذ لم تكن التوصية مثار جدل بصورة خاصة. وأشار إلى التوصية دال.2 بشأن إجراء تحليل الثغرات المتعلقة بمهارات الموظفين وكفاءاتهم. وأحاط الوفد علما بالمعلومات التي قدمتها الأمانة آنفا. وقال إن هذه التوصية قد تتطلب مراجعة لكي تأخذ في اعتبارها المعلومات التي قدمتها الأمانة للوصول إلى مقترح مقبول من كل من الأمانة والدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى التوصية دال.3 بشأن الخطوات التي يجب على الأمانة اتخاذها لدمج توصيات جدول أعمال التنمية في إجراءات التعيين وفي نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين في الويبو، وأشار إلى أن جهودا تُبذل لتنفيذ هذه التوصية، إلا أنه لا يجري تنفيذ سوى بعض العناصر في الوقت الراهن. وأضاف أنه سيكون من الملائم للجنة اعتماد هذه التوصية من أجل تزويد الأمانة بمبادئ توجيهية واضحة في هذا الشأن.

239. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى أن القسم المتعلق بالموارد البشرية هو أحد أهم الأقسام في المقترح المشترك؛ وذلك لأن أنشطة المساعدة التقنية لن تكون ذات جدوى إذا لم يقدمها الأشخاص المناسبون، مشيرا إلى أن الموارد البشرية عنصر بالغ الأهمية في تقديم المساعدة لغرض التنمية. وأضاف أن الغرض من توصيات هذا القسم هو توفير الضمانات اللازمة في هذا الشأن، وضمان مراعاة المشاركين في تقديم المساعدة التقنية توصيات جدول أعمال التنمية. وأعربت المجموعة عن سعادتها بإعداد الأمانة مدونة الأخلاقيات، ورأت أنه يمكن بسهولة اعتماد التوصية دال.1 بشأن مدونة الأخلاقيات نظرا لأن الأمانة تقوم بتنفيذها. وأشارت إلى ضرورة اتباع نهج رسمي أكثر في هذا الشأن، وإلى إجراء تعديلات من قبيل الإشارة بوضوح إلى جدول أعمال التنمية وإلى اتفاق الويبو والأم المتحدة. ورأت المجموعة أن هذه العناصر لا تمثل مشكلة، وأنه يمكن بسهولة اعتماد التوصية دال.1. ويمكن قول الشيء نفسه عن التوصية دال.3 التي تطالب الأمانة عموما باتخاذ خطوات لدمج توصيات جدول أعمال التنمية في إجراءات التعيين ونظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين في الويبو، وبعبارة أخرى لا ينبغي للويبو أن تدرب موظفيها الحاليين فحسب، بل أيضا ضمان أن الموظفين المعيّنين لتقديم أنشطة التعاون لغرض التنمية على دراية تامة بمبادئ جدول أعمال التنمية. ورأت المجموعة أن هذه توصية سهلة إلى حد كبير ويمكن اعتمادها. وفيما يتعلق بالتوصية دال.2 صرحت المجموعة بأن هذه التوصية ستساعد الأمانة في دراسة الثغرات في الموارد البشرية من أجل أن تكون المساعدة لغرض التنمية أكثر فعالية. وأعرب عن اعتقاده بأن التوصية في صالح الأمانة وأنها لا تثير المشاكل بصورة خاصة.

240. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأيد البيانات التي أدلى بها وفدا بوليفيا والجزائر. ورأت المجموعة أنه ينبغي، فيما يتعلق بالموارد البشرية، اعتماد التوصيتين دال.1 ودال.3.

241. وأعرب وفد باكستان عن اعتقاده بأن الموارد البشرية هي الأساس الذي تبني عليه أي منظمة هيكلها بأكملها. وأشار إلى أن هذا مهم خصوصا في حالة تقديم المساعدة التقنية. وقال إنه لا يود الخوض في تفاصيل ذكرتها بالفعل وفود أخرى. وأوصى الوفد باعتماد التوصيتين دال.1 ودال.3.

242. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وذكر بأنه تم مناقشة التوصيات دال.1 ودال.2 ودال.3 في سياق الوثيقة CDIP/11/4، كما نوقش تنفيذ تلك التوصيات في صفحة 25 من الوثيقة. إضافة إلى أن الأمانة قدمت بعض التعليقات المفيدة عن كيفية تنفيذ تلك التوصيات بالفعل؛ لهذا لا ترى المجموعة السبب الذي يدعو اللجنة إلى اعتمادها.

243. وأشار وفد بوليفيا إلى أن الأمانة اعتبرت توصيات القسم دال ضمن الفئتين ألف وباء؛ ومن ثم لن يكون هناك مشكلة في تنفيذها، بل إن بعضها يُنفذ بالفعل. ولا يرى الوفد سببا لعدم اعتمادها. وأشار الوفد إلى ما قيل بالفعل في عدة مناسبات من أن هناك جهودا تُبذل لتنفيذ التوصيات في بعض الحالات، ومع ذلك لا تزال هناك مشكلات في بحث

التوصيات التي نُفذت بالفعل، كما أن الأمانة لا تنظر إلى التوصيات الواردة تحت الفئة باء على أنها تمثل مشكلة. وقد صرحت المجموعة باء في الدورات الثلاث الأخيرة بأنه لا مانع لديها من مناقشة التوصيات الواردة تحت الفئة باء. ورأى الوفد أن الوقت قد حان لإظهار بعض المرونة واعتماد التوصيات التي لا تمثل مشكلة والتي يجري في العديد من الحالات تنفيذها بالفعل.

244. وأشار وفد باكستان إلى مداخلة وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وكرر مرة أخرى السؤال الذي طرحه سابقا وفد بوليفيا. وقال إنه يود أن يوضح منسق المجموعة باء ما إذا كانت المجموعة مستعدة للنظر في اعتماد أي توصيات في المقترح المشترك أم لا.

245. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن الوقت قد شارف على السادسة مساءً، وأن اللجنة أجرت مناقشة جيدة ومثيرة جدا للاهتمام. وأشار أيضا إلى أن الدليل جزء من توصيات الفئة باء؛ لذا اقترحت المجموعة إجراء مناقشة قصيرة في الغد بشأن إمكانية مواصلة العمل على هذه المسألة. وأن هذا ما يمكن للجنة أن تتجزه في ذلك اليوم.

246. وصرح وفد الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالتوصيات دال 1 ودال 2 ودال 3 في المقترح المشترك، بأنه يدعم البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وفيما يتعلق بالمناقشة التي أجرتها اللجنة للتو، أشار الوفد مرة أخرى إلى أن اللجنة لم تحقق توافقا في الآراء بشأن أي توصية من توصيات تقرير ديرري - روكا، ناهيك عن التوافق بشأن وضع منهجيات لتنفيذ تلك التوصيات. كما أن اللجنة لم توافق قط على تبني كل تفاصيل المقترح المشترك. ورغم أن الوفد وافق على العديد من المبادئ المبينة في توصيات ديرري - روكا، لكنها ليست سوى توصيات قدمها خبراء خارجيون، واللجنة غير مضطرة إلى قبولها جميعا. ومع ذلك أخذت الأمانة على عاتقها بطريقة استباقية تنفيذ توصيات معينة. وأبدى الوفد ارتياحه إزاء تنفيذها بصورة كاملة لكن من الواضح أن بعض الدول الأعضاء ليست كذلك، فقامت بتفسير هذه التوصيات لإملاء إجراءات معينة. ومن ناحية أخرى أعرب الوفد عن ثقته في أن الأمانة ستتوخى في تفسير التوصيات الواردة في تقرير ديرري - روكا أكثر السبل ملائمة ومعقولة وفعالية. ورأى أنه لا ينبغي أن يغيب عن ذهن اللجنة الهدف الرئيسي لمناقشات اليوم، وهو تحسين أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، كما لا ينبغي لهذا الهدف أن يغيب عن بالنا بالانغماس في تفاصيل دقيقة. ورغم أن الوفد مستعد لقبول فكرة الموافقة على بعض التوصيات الواردة في تقرير ديرري- روكا فإن القلق يمتد الآن من أن موافقته على هذه التوصيات لن تُنهي النقاش. كما أن لديه شواغل من اتجاه اللجنة إلى المشاركة في الإدارة الجزئية. وبات من الواضح أكثر في مناقشات ذلك اليوم أنه حتى إن وافق الوفد على توصيات معينة سيظل الخلاف بشأن إجراءات محددة مطلوبة لتنفيذ هذه التوصيات العامة قائما في اللجنة. وقال الوفد إنه كان يود أن تركز المناقشات على توصيات محددة لم تدخل بعد إلى حيز التنفيذ، ورأى ضرورة أن تكون تلك التوصيات من الفئة باء في رد الإدارة. وطلب من دول أعضاء أخرى المساعدة في تحديد توصيات محددة ترى هذه الدول أنها لم تُنفذ بعد. بيد أنه إذا لم تستطع هذه الدول مجرد الاتفاق على التوصيات التي يجب تنفيذها، فإن الوفد يقترح أن تركز اللجنة بدلا من ذلك على أنشطة محددة تهدف إلى تنفيذ هذه التوصيات. فلعله من الأسر على اللجنة أن تصل إلى إجماع بشأن هذه الإجراءات المحددة. وعلى سبيل المثال، يبدو أن هناك اتفاقا واسع النطاق على ضرورة أن تُجمع الويبو كل العناصر اللازمة لإعداد الدليل الموصوف بالبند ألف 2 في المقترح المشترك. وقد نوقش هذا الأمر مع الأمانة ويبدو أن معظم البنود الفرعية المدرجة كجزء من الدليل قد أُجرت فيما عدا ربما إجراءات الشكاوى الرسمية. وأضاف أن اللجنة قد تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجميع الأمانة لتلك المواد المكتملة في شكل دليل. وقال إنه يمكن أن يوافق مبدئيا على أن تواصل الويبو تحسين موقعها الإلكتروني على النحو الذي جرت مناقشته في إطار البند واو 1 في المقترح المشترك. وإضافة إلى أن البند زاي 1 من المقترح المشترك أشار إلى قاعدة بيانات المساعدة التقنية إذا كان هناك مسائل معينة يجب معالجتها.

247. وقال وفد الفلبين إنه في حيرة من أمره لأن الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة في الفلبين تحقق نجاحا باهرا. وأشار إلى أنه لا توجد شكاوى فيما يتعلق بمستوى جودة الموظفين الذين أرسلوا إلى بلده، وأن العمل الإضافي مثل إعداد دليل سيأخذ

وقتنا طويلا من الأمانة. وأعرب عن اعتقاده بأن إعداد دليل سيسغرق وقتا طويلا وليس من الإنصاف أن تتأثر بعض الدول الأعضاء المستفيدة من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وأشار إلى أن العمل قد بدأ في بعض البرامج قبل إعداد التقرير بوقت طويل، وجرى تقديم برامج جديدة بعد التقرير، ويجري تنفيذ العديد من البرامج في الفلبين؛ ومن ثم فإن مطالبة الأمانة بمزيد من العمل لن يكون مجحفا لأولئك الذين ينعمون بمنافع عمل جيد فحسب بل للأمانة أيضا. وقال الوفد إنه لن يقدم أي مقترح، وسيكفي بإدراج حاشية لبقية الدورة.

248. وقال وفد إيرلندا متحدئا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إنه لا يرى أي مقترح من المقترحات المتعلقة بالموارد البشرية مناسب للجنة، مشيرا إلى أن مثل هذه المقترحات أكثر ملاءمة للجنة التنسيق أو للجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أن الاتحاد لن يدعم التوصيات المدرجة تحت هذا العنوان، وأعرب عن ثقته في أن تنفذ الأمانة المقترحات دون حاجة إلى إدارة جزئية من اللجنة.

249. وأشار وفد بوليفيا إلى إمكانية اعتماد توصيات معينة. وأضاف أن الوصول إلى قرار بشأن الدليل سيكون أمرا جيدا، لكنه لن يكون كافيا الوصول إلى اتفاق بشأن محتويات الدليل فحسب نظرا إلى أن التقرير المشترك يتجاوز العشرين صفحة وقد جرت مناقشة هذا البند من جدول الأعمال مطولا في الدورات الثلاث الأخيرة؛ لذا يرحب الوفد بإمكانية العمل على توصيات محددة في المقترح المشترك، وربما تكون هناك حاجة إلى شكل مختلف لتحديد كيف ومتى ستتمكن اللجنة من مناقشة هذا البند بعمق أكبر وكيف يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن تفاصيل هذه التوصيات.

250. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأكد مجددا أن ثمة حاجة ملحة إلى تحسين عمل اللجنة والمنظمة ككل. وقال إن وفد الفلبين أشار إلى أن المقترح المشترك قد يخلق عملا غير ضروري للأمانة. وأوضح أن المجموعة لا تشاركه ذلك الرأي. وقال إنه يفهم أنه يجري بالفعل تنفيذ جوانب معينة من التوصيات الواردة في القسم دال من المقترح المشترك، وأن اعتماد هذه التوصيات سيوسع نطاق الولاية المخولة للأمانة لتنفيذ توصيات جدول الأعمال. وحثت المجموعة الأعضاء الموافقة على التوصيتين دال1. ودال3. وأشارت إلى البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة، وقالت إنه أظهر بعض المرونة وأنها تقدر ذلك، لكن المجموعة تتفق على أن ذلك غير كاف.

251. وأشار وفد الجزائر إلى التعليق الذي مفاده أن اللجنة تحاول الإدارة بصورة جزئية. وقال إن الولاية المخولة إلى اللجنة تتطلب منها النظر في المساعدة لغرض التنمية. وصرحت المجموعة بأن الولايات المتحدة هي المتحدث الرسمي للملكية الفكرية وأنه دُهِش من تعليق الوفد عن الإدارة الجزئية. وأشارت إلى أن المجموعة باء دأبت على تذكير اللجنة بالتزامها بالفعالية وإحراز نتائج، وعدم إهدار الأموال. ويجب في هذا الشأن أن نضع نصب أعيننا كم الأموال المنفقة على المراجعة الخارجية وعلى العمل الذي تضطلع به الأمانة لتقديم وثائق تتعلق بالتوصيات بناء على طلب اللجنة، وبعد مرور عامين ناقشت اللجنة إمكانية تنفيذ توصية من بين مئتي توصية. وأعربت المجموعة عن قناعتها بأن اللجنة تتصرف بسوء نية. وأنه لا توجد مساءلة أو تحمل للمسؤولية. وقالت إنها تدعو جميع الوفود إلى النظر يامعان في هذا الأمر. لقد بذلت الويبو جهودا مضيئة وحُصصت أموال طائلة لهذا الأمر. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بأن اللجنة يجب أن تعتمد أكثر بكثير من مجرد توصية أو توصيتين.

252. واقترح الرئيس أن تعود اللجنة إلى المناقشة بشأن المراجعة الخارجية في اليوم التالي عقب مناقشة تقييم جدوى إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويبو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف لتعزيز النفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية والعمل المقبل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف. ويمكن تخصيص مزيد من الوقت للمشاورات غير الرسمية إذا اقتضى الأمر.

253. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وصرح بأن جدول الأعمال المقترح من الرئيس يمثل طريقا جيدا للمضي قدما. وأشارت المجموعة إلى التعليقات التي أبدتها وفد الجزائر وقالت إن العديد من أعضائها شارك بنية حسنة وقدم إسهامات

لملوسة. ورأت أن مقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالتركيز على ثلاث توصيات محددة يُظهر بعض المرونة. ورغم الحاجة إلى مواصلة المناقشة داخل المجموعة فإنها وسيلة جيدة للتحرك إلى الأمام. وقالت إن المجموعة ستعود إلى المقترح.

254. وأشار وفد باكستان إلى البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وقال إنه لا يود في تلك اللحظة التعليق على المقترح لأنه بحاجة إلى استيعابه أولاً. ومع ذلك يتفق الوفد مع الرئيس في أن اللجنة بحاجة إلى العودة إلى هذه المسألة، وربما تتمكن اللجنة عند نقطة ما من النظر في إيقاف المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة لكي تتخذ إجراءات ملموسة في الجلسة العامة.

النظر في الوثيقة CDIP/11/6 - تقييم الجدوى بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويبو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية

255. افتتح الرئيس المناقشات بشأن تقييم الجدوى بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويبو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية (الوثيقة CDIP/11/6). ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

256. وذكرت الأمانة ممثلة في السيد لانتيري بأن عنصر حق المؤلف في المشروع المتعلق بالملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهوية الرقمية والحصول على المعارف له هدفان مختلفان. الهدف الأول هو جمع معلومات واستكشاف إمكانيات نظام حق المؤلف ومواطن المرونة فيه والنماذج المختلفة لإدارة حق المؤلف لتعزيز النفاذ إلى المعارف، مع التركيز بصورة خاصة على ما يلي: التعليم والبحث؛ وممارسات تطوير البرمجيات، بما في ذلك البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر؛ وخدمات المعلومات الإلكترونية (مثل الجرائد الإلكترونية والخدمات الإعلامية للقطاع العام). ويمثل الهدف الثاني في إجراء تقييم متعدد التخصصات للفرص المتاحة أمام الويبو في إطار اختصاصاتها بغية الإقبال على أنشطة جديدة ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية وذلك من خلال تعزيز النفاذ إلى المعارف. لتلبية الهدف الأول، أعدت دراسة بشأن استخدام حق المؤلف في تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية (الوثيقة CDIP/9/INF/3) وقُدمت في الدورة التاسعة للجنة في مايو 2012 ونوقشت في الدورة العاشرة في نوفمبر 2012. وعقب المناقشة ومع أخذ الهدف الثاني لعنصر حق المؤلف للمشروع في الاعتبار، وافقت الدول الأعضاء على "مراعاة إرشادات الدول الأعضاء، الترتيبات اللازمة بغية إعداد تقييم لجدوى شروع الويبو، ضمن ولايتها، في أنشطة جديدة من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية، على أن يُعرض ذلك التقييم على الدورة القادمة للجنة". (ملخص الرئيس الفقرة 10(ز)). وأدرج تقييم الجدوى في الوثيقة CDIP/11/6. وتضمن قائمة بالأنشطة أو المبادرات المناسبة المحتملة التي يمكن للويبو تنفيذها فيما يتعلق بمجال التعليم والبحث وتطوير البرمجيات وخدمات القطاع العام الإعلامية. وأعد التقييم الخبير الاستشاري الخارجي السيد سيسول موسونغو، رئيس منظمة IQsensato، في جنيف، الذي لم يتمكن من حضور الدورة لتقديم تقييمه نتيجة التزامات مسبقة. ولفتت الأمانة الانتباه إلى أن وجهات النظر والآراء الواردة في الوثيقة هي لمعد التقرير. ويقدم تقييم الجدوى معلومات مهمة ومقترحات عملية تمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن ما إذا كان هناك مبادرات محددة يمكن للويبو أن تضطلع بها كي تسهم إسهاماً حقيقياً في تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية. ويتطلب تنفيذ هذه الأنشطة توافر موارد بشرية ومالية. كما أنه من الضروري إجراء مشاورات داخلية لتحديد الموارد، وقد طُلب إلى اللجنة تقديم التوجيه بشأن أي المقترحات الواردة في الوثيقة، إن وُجدت، ينبغي إدراجها في أنشطة الويبو.

257. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأحاط علماً بالوثيقة CDIP/11/6. وسبق للمجموعة أن ذكرت ضرورة أن تنظر الويبو في إدراج موضوعات ترخيص المصدر المفتوح وحقوق الملكية الفكرية لأجل زيادة المعرفة والوعي بين الدول الأعضاء في تدرجاتها التقنية، كما أنها أيدت بشدة المقترح الذي يقضي بتناول الويبو ترخيص المصدر المفتوح في مناقشاتها للمصدر المفتوح وحقوق الملكية الفكرية؛ ومن ثم أعربت المجموعة عن سرورها باقتراح الدراسة ستة أنشطة محددة يمكن أن تضطلع المنظمة بها للإسهام بقدر أكبر في تعزيز النفاذ إلى المعارف وردم الهوية الرقمية وتعزيز استخدام الملكية الفكرية

للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو والتنمية. وتتضمن هذه الأنشطة تطوير نموذج للتدريب على الترخيص وبرمجيات المصدر المفتوح فضلا عن إدماج ترخيص المصادر المفتوحة في دورات الويبو المتعلقة بحق المؤلف وبرامج التدريب. ومع ذلك لاحظت المجموعة نقص التفاصيل المتعلقة بالتأثير على الميزانية. وطلبت المجموعة إلى الأمانة تقديم إيضاح بهذا الشأن.

258. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه تابع المناقشات بشأن استخدام التراخيص المفتوحة كأداة لتعزيز النفاذ القانوني إلى المعلومات والمواد الإبداعية باهتمام. وأعربت المجموعة عن رضاها عن الوثيقتين CDIP/9/INF/3 و CDIP/11/6، وأيدت تنفيذ المقترحات الواردة في الوثيقة CDIP/11/6؛ إذ يمكن لهذه المقترحات أن تشكل نقطة انطلاق لتطوير العمل الذي تقوم به الويبو بشأن مسائل تتعلق بالتراخيص المفتوحة. وأشارت المجموعة إلى أن الأنشطة لا تغطي جميع التوصيات الواردة في الوثيقة CDIP/9/INF/3. ومع ذلك فإنها تقدم أساسا جيدا للمناقشة. ومن الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع المدني في الأنشطة المقترحة، إذ إن معظم المبادرات المتعلقة بالتراخيص المفتوحة قدمتها وأدارتها منظمات غير حكومية وجامعات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى. وتعد مشاركة المجتمع المدني مهمة بصورة خاصة فيما يتعلق بالأنشطة 3 و4 و5 التي يوصى فيها بشدة بالاستعانة بخبراء. وفيما يتعلق بالنشاط 4، اقترحت المجموعة إدراج مسائل أخرى تتعلق بالتراخيص المفتوحة في دورات وبرامج الويبو التدريبية بشأن حق المؤلف، وتتضمن هذه المسائل النفاذ المفتوح وموارد تعليمية مفتوحة. وتتيح الدورات فرصا لإذكاء الوعي بين أصحاب المصالح في الويبو بشأن المنافع المحتملة لاستخدام التراخيص المفتوحة وتعزيز بناء القدرات في هذا الشأن.

259. وتحدث وفد إيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وأحاط بالوثيقة CDIP/11/6. واشتملت الدراسة على قائمة بستة أنشطة أو مبادرات التي يحتمل أن يلائم الويبو الاضطلاع بها فيما يتعلق بالتعليم والبحث وتطوير البرمجيات ومعلومات القطاع العام. وهي تتراوح بين المساعدة التقنية إلى بناء القدرات وأنشطة التوعية وأنشطة التنظيم والإدارة الداخلية. والتمس الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المزيد من المعلومات المالية التفصيلية بشأن المتطلبات الخاصة بالموارد الضرورية للأنشطة 1 و2 و3 و6 قبل تكوين رأيه فيما يخص جدوى هذه الاقتراحات. وإذا تبين أن الأنشطة المقترحة سوف تستغل الموارد بكفاءة فمن الممكن أن تنظر الويبو فيها بوصفها وسيلة لإذكاء الوعي وفهم الاحتمالات الممكنة والمزايا المتأتية من هذه الموضوعات. ويمكن استغلال الدروس والخبرات المستفادة من هذه الأنشطة في استنباط أفضل الممارسات وفي تعزيز إسهام الويبو في رفع الوعي والمعارف وسد الفجوة الرقمية واستخدام الملكية الفكرية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو والتنمية. وكرر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء نصيحة الخبير الخارجي القائلة بضرورة نظر الدول الأعضاء في مدى ارتباط كل نشاط أو مبادرة من الأنشطة أو المبادرات المقترحة بأي عمل جارٍ بحيث لا يتطلب الأمر سوى الحد الأدنى من الموارد أو كونه نشاط جديد سيتطلب تخصيص موارد بشرية ومالية جديدة.

260. وتحدث وفد نيجيريا نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية وأحاط بأن دراسة الجدوى أجريت بغية المساعدة في تنفيذ التوصيات 19 و24 و27 من جدول أعمال التنمية. وأقر المشروع بأهمية دور نظام حق المؤلف في تحقيق تعميم التكنولوجيا الرقمية وإتاحة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وتشمل الأهداف وراء إعداد الوثيقة CDIP/11/6 والوثيقة CDIP/INF/3 عناصر ذات أهمية قصوى في التوصل إلى حلول لاحتياجات التنمية في العديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وشدد التقرير التقييمي على اعتماد أثر المشروع واستدامته اعتمادا كبيرا على اهتمام الدول الأعضاء ودعمها لتطوير أنشطة جديدة للويبو في هذا المجال. ومن بين أهداف مكون حق المؤلف في المشروع جمع المعلومات واستكشاف إمكانيات نظام حق المؤلف ومواطن المرونة فيه ومختلف النماذج لإدارة حق المؤلف من أجل تعزيز النفاذ إلى المعارف، مع التركيز بصورة خاصة على المجالات الثلاثة التالية: التعليم والبحث، وممارسات تطوير البرمجيات بما فيها البرمجيات المجانية ومفتوحة المصدر، والإعلام الإلكتروني (مثل الجرائد الإلكترونية ومعلومات القطاع العام). وحددت الدراسة أساليب حميدة يمكن من خلالها استخدام نظام حق المؤلف في تعزيز النفاذ إلى المعارف في هذه المجالات علاوة على الطريقة التي يمكن للويبو أن تساعد بها في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذه الوثيقة مساهمة

موفقة في المناقشات الدائرة بشأن الأساليب المناسبة لتنفيذ المشروع وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة بحق المؤلف التي تنفذها اللجنة. وأكدت المجموعة أن الهدف الأساسي المتعلق بحق المؤلف في جدول أعمال التنمية وبجميع الأنشطة المدرجة تحته هو تيسير نشر المعارف والتكنولوجيا في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً ومساعدتها على ردم الهوة الرقمية واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تميمتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبذلك رأى الوفد الاقتراح من منظور مدى المساعدة التي يمكن أن تقدمها الويبو إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لتحقيق هذه الطموحات. واعتبر الوفد أن تقييم الجدوى لا يتناول بقدر مناسب المقاييس الضرورية لتحقيق هذه الأهداف المهمة ولا الاحتياجات الهيكلية لدى هذه البلدان فيما يتعلق بنقل المعارف ونشرها. ولم تُحلل جدوى تنفيذ الأنشطة المقترحة. ولم تقدم الوثيقة تفاصيل بشأن عناصر كل نشاط ولا بشأن الشروط الخاصة بالموظفين ولا الميزانية ولا مكان التنفيذ ولا مدة الأنشطة ولا عملية الاختيار ولا التقييم إلخ... وكل هذه الأمور ضرورية لفهم كيفية تنفيذ الأنشطة المقترحة. وتصورت المجموعة اقتراحاً من شأنه أن يعزز نقل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف من الشمال إلى الجنوب بغية تلبية احتياجات التنمية. والتبس على الوفد كيفية تيسير الهدف تيسيراً مناسباً من خلال تجميع المواد والمعلومات فيما يخص النفاذ المفتوح وموارد التعليم والبحث ذات الصلة بالملكية الفكرية. ولم يحدد تقييم الجدوى بوضوح أنواع المواد والمعلومات التي سوف تشملها قاعدة البيانات المقترحة. ولكن افترض أن تكون قاعدة البيانات مفيدة وخصوصاً في تعزيز النفاذ للأفراد والمؤسسات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً للمواد التعليمية والبحثية وفي تقوية بُنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان. والهدف الأول للنشاط (2) هو تحسين الوعي بالترخيص المفتوح، بما في ذلك مقاربات النفاذ المفتوح، وفهمه ضمن المنظمات الدولية. وأحاطت المجموعة أن استخدام المعلومات والموارد التي تنتجها المنظمات الدولية لدعم الاحتياجات ذات الصلة بالتعليم والبحث في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً استخداماً محدوداً. وأضاف أن نسبة يعتقد بها من هذه المواد متاحة بالفعل إلكترونياً على أساس النفاذ المفتوح من خلال بوابات طورت على وجه الخصوص للبلدان النامية. ولكن القيود التكنولوجية وسرعة الاتصال ومحدودية النفاذ إلى المحتوى المحمي بموجب حق المؤلف جعلت استغلال هذه البوابات في الكثير من الأحيان أمراً صعباً. ولذا أعربت المجموعة عن اعتقادها أن فائدة هذا النشاط وأثره مشكوك في أمرهما نتيجة لغياب المقاييس الضرورية للتعامل مع المشاكل الهيكلية ذات الصلة بحق المؤلف وغياب قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. والنشاطان 3 و4 وثيقا الصلة. وأعربت المجموعة عن اعتقادها أن التدريب الخاص بتطوير البرمجيات مفتوحة المصدر وإصدار تراخيصها سيتيح أمام البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ولكن لا بد أن ينصب التركيز على الموضوعات التي تعبر تعبيراً وثيقاً على ظروف هذه البلدان وخصوصاً على العوائق التي تواجه تشجيع النفاذ إلى المعارف. وتشمل العقبات الافتقار إلى نماذج لتراخيص حق المؤلف يسهل الوصول إليها؛ والوضع المتنازع عليه الخاص بحماية حق المؤلف بالنسبة إلى البرمجيات؛ وغياب سياسات خاصة بحق المؤلف في المؤسسات الأكاديمية والبحثية بما في ذلك الجامعات أو عدم مناسبتها؛ والتعامل مع المسائل التي تتعلق بالتسويق وغير ذلك من المسائل الأخرى. وأما بالنسبة للنشاط 5 فعلى الرغم من إدراك المجموعة أهمية هذا المجال، فإنها ترى توافراً الكثير من المعلومات بخصوص المقاربات المتنوعة للنفاذ للمعلومات العامة. ويمكن للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً النظر فيها مع مراعاة الشروط المحلية. ورحبت المجموعة بالاقتراح المقدم بخصوص النشاط 6. ولكن المجموعة التمسست توضيحاً بشأن طريقة تمويل المؤتمر المقترح. وأعربت المجموعة عن تقديرها للاقتراحات التي ضمتها دراسة الجدوى. واسترشد الوفد في تعليقاته بالتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى الاقتراحات المقدمة في مواجهة المستوى الأدنى من المثالي للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من بين أوجه القصور التنموية الأخرى. وأقرت المجموعة بأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية عملية متواصلة وهي لذلك تسعى إلى فهم استدامة الاقتراحات المقدمة. وأخيراً أكد الوفد على أهمية العمل بغية توفير النفاذ لا إلى مكاتب الملكية الفكرية الرسمية بل إلى ما وراءها. فالنفاذ إلى المعرفة يمتد إلى ما وراء القراءة عبر الحواسيب أو قراءة المراجع في الفصول الدراسية. ورحب الوفد بالاقتراحات الكتابية وشجع إجراء تقييم للجدوى على أساس تجريبي اتسم بقدر أكبر من المتانة يعبر عن الظروف القائمة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياسات حق المؤلف في تيسير النفاذ إلى المعرفة؛ وإمكانه الوفاء بأولويات التنمية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بإحداث أثر قابل للقياس وزيادة مستدامة في نتائج الرعاية الاجتماعية؛ واستخدام أساليب تحسن من تماسك استخدام أشكال جديدة للنشر بغية النفاذ إلى المعرفة وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بدرجة فاعلة في البنية التحتية لحق المؤلف في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأبدت المجموعة استعدادها للمشاركة في هذه المسألة.

261. وأحاط وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتوافر عدد من الخيارات أمام اللجنة في الوقت الحالي للنظر فيها والاختيار من بينها. وأضاف الوفد أنه فيما يخص جميع الاقتراحات لا يتوافر سوى قدر محدود من المعلومات المتوافرة بشأن التكلفة المحتملة للأنشطة المقترحة. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على المزيد من المعلومات من الأمانة بشأن الميزانيات التقديرية لأي اقتراح تود اللجنة أن تناوله. ورأى الاقتراح بالنسبة لواحد من الأنشطة ضرورة تعيين منسق متفرغ للمشروع. وأبدى الوفد اعتقاده ضرورة فحص الأمانة الموارد المتاحة في الويبو أولاً لكي تقرر مدى وجود فجوة لا يمكن للموظفين الحاليين ملؤها بالفعل. وقال الوفد إن النشاطين الأولين المقترحين بينهما الكثير من المشتركات. وقد يكون من الممكن صياغة نشاط يجمع بين أفضل الجوانب لكلا الاقتراحين مع الحفاظ على الموارد المحدودة. ورحب الوفد ودعم توضيح سياسة حق المؤلف التي تنتهجها منظمة الويبو ذاتها ويقدر أكبر من النفاذ إلى المواد التي تنتجها. وعلى الرغم من ذلك ففيما يخص المواد المتعلقة بالملكية الفكرية التي تصدر عن مؤسسات أخرى قد يكون من غير المناسب أن تصدر منظمة الويبو أحكاماً قيمة سواء على جودة المواد الصادرة عن المؤسسات الأخرى أو على سياسات إدارة حقوق المؤلف لديها. واقترح الوفد إمكانية قيام المنظمة بدور أشبه بغرفة المقاصة باستقبالها المواد دون استنفاد المزيد من الموارد على بحث التعليم المتعلق بالملكية الفكرية والمواد البحثية ذات الصلة أو على سياسات حق المؤلف ذات الصلة. وعوضاً عن ذلك قد يكون من المناسب أن تكون المنظمة قدوة للمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وخصوصاً بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. ونادت التوصية 40 من جدول أعمال التنمية منظمة الويبو بتكثيف تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد ربما توضح منظمة الويبو سياستها أولاً ثم بعد ذلك تكون فريقاً عاملاً من الوكالات التابعة للأمم المتحدة المهمة بزيادة النفاذ إلى المواد التي أصدرتها ومولتها. وأحاط الوفد بالنسبة للنشاطين 3 و4 المقترحين بالسياسة القديمة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع عن تفضيل البرمجيات الخاصة على البرمجيات مفتوحة المصدر والعكس صحيح عند اتخاذ قرارات بالتوريد. وبدلاً من ذلك تشترط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الوكالات عند التوريد أن تحلل جميع البدائل المناسبة بما في ذلك البرمجيات الخاصة ومفتوحة المصدر علاوة على التكنولوجيا مختلطة المصدر. وفي مداخلته في هذا الشأن أثناء انعقاد الدورة العاشرة للجنة أحاط الوفد بأن القسم المخصص لتطوير البرمجيات في الوثيقة CDIP/9/INF/3 قدم استقصاء مفيداً عن تطوير نماذج البرمجيات مفتوحة المصدر ومزاياها، ولكن الوفد رأي أن هذا القسم لم يناقش مناقشة وافية بعض عيوب البرمجيات مفتوحة المصدر. كما نوهت الدراسة الحالية عن المشكلات المحتملة التي قد تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالنسبة إلى استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر. وبإمكان الوفد دعم التدابير التي تتخذها الويبو بغية إدكاء الوعي بالتراخيص مفتوحة المصدر بوصفها مصدراً مهماً من مصادر الابتكار بما في ذلك التدريب التقني من خلال الويبو. ولكن لا بد أن تتسم أي معاملة للموضوع بالتوازن والموضوعية وعرض طيف الآراء المختلفة التي تشمل مناقشة المخاطر المحتملة عند استخدام البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً للبرمجيات مفتوحة المصدر. وفيما يخص النشاط المقترح 5 دعم الوفد من حيث المبدأ الاقتراح بتقديم الويبو معلومات إضافية إلى الدول الأعضاء فيما يخص كيفية تطبيق سياسات النفاذ إلى المعلومات المتاحة لدى القطاع العام. وأبرز الوفد التوصية 1 من جدول أعمال التنمية التي ذكرت ضرورة أن تقوم المساعدة التقنية على الطلب أو أن تقدم بناء على طلب من الدول الأعضاء. وسوف يدعم الوفد دعماً قوياً هذه المساعدة التقنية لأي من الدول الأعضاء المهمة بها ولكن الوفد طلب طمأنته بالضمانات بتوافر الطلب على هذا النشاط. وعلى الرغم من أن الاقتراح استعرض إنشاء مجموعة من الأحكام أو السياسات النموذجية اقترح الوفد إمكانية أن تعمل الويبو عوضاً عن ذلك على أساس تفاعلي مع الدول الأعضاء بغية دراسة الخيارات المتاحة أمامها وفقاً لكل حالة على حدة. وعند تقدير المتطلبات من الموارد المطلوبة لهذا التعهد ذكر الاقتراح الدول الأعضاء أن تطوير أحكام قانونية نموذجية قد تكون عملية معقدة وتستغرق الكثير من الوقت. وأبدى الوفد اعتقاده أن المسائل الجوهرية ذات الصلة بحق المؤلف لا بد من التعامل معها في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وعلاوة على ذلك اقترحت الدراسة التي أجريت على معلومات القطاع العام في الوثيقة CDIP/9/INF/3 عدم الاحتياج إلى أحكام نموذجية في هذا المجال إذ توافر بالفعل ثلاثة نماذج ممكنة لمعاملة حق المؤلف فيما يخص معلومات القطاع العام. وأبرزت هذه الدراسة البلدان

التي استثنت معلومات القطاع العام من الحماية بموجب حق المؤلف وجاءت الممارسات في الولايات المتحدة للدلالة عليها؛ وأبرزت البلدان التي ميزت بين معلومات القطاع العام المشمولة بالحماية ومعلومات القطاع العام في الملك العام كما هو الحال في فرنسا واليابان والمكسيك ونيوزيلندا وأوغندا؛ وأبرزت البلدان التي يغطي فيها قانون حق المؤلف مدى واسع من معلومات القطاع العام التي تشمل المملكة المتحدة ونيوزيلندا. ومن المفترض أن تكون هذه المقاربات الثلاث لمعلومات القطاع مفصلة تفصيلاً وافياً بحيث توفر للويو والدول الأعضاء المعنية النماذج المناسبة للتنفيذ على المستوى الوطني. وقد يكون عقد مؤتمر وفقاً للاقتراح المقدم في النشاط 6 أمر سابق لأوانه. فسوف تحتاج البلدان الأقل نمواً إلى أن تكون في وضع يسمح لها بتطبيق الأحكام أو السياسات الجديدة على معلومات القطاع العام كي تتمكن من الاستفادة القصوى من هذه النوعية من المؤتمرات. وستحقق الاستفادة للدول الأعضاء في الويو بدرجة أفضل إن قدمت الأمانة مساعدة على أساس الطلب وموجهة لكل دولة حسب احتياجاتها، على أن تكون المساعدة استشارية وتفاعلية.

262. وأعرب ممثل المعهد الدولي للملكية الفكرية (IPI) عن اعتقاده بأن جميع الحاضرين في القاعة يعلمون أن جميع البلدان بإمكانهم الاستفادة من المواطنين المبدعين والمبتكرين. وقد أوضحت دراسات الويو أن الصناعات المشمولة بحق المؤلف عبارة عن مصادر يعتد بها للثروة والتوظيف. والمنافع الاجتماعية مهمة بدورها حتى وإن كان من الصعب قياسها كميًا. ولكن هذه الحقيقة لا تحظى بتقدير على نطاق واسع. وعلى الرغم من توافر أبحاث ممتازة وبعض الأمثلة الجيدة لا يزال الكثيرون يظنون أن حق المؤلف وغيره من حقوق الملكية الفكرية تعود بالنفع فقط على سكان البلدان المتقدمة. واستمرت هذه المعتقدات الخاطئة جزئياً لأنه حتى في البلدان التي تمتلك صناعات كبرى لحق المؤلف لم يكن المبدعون على دراية جيدة بحقوقهم. ولم يعرفوا الفرص المتاحة لهم بناء على مشاركة بلدانهم في نظام حق المؤلف العالمي. ونتيجة لذلك فشلوا في الترويج لمصنفاتهم أو حمايتها بقدر مناسب. ومن الأهمية بما كان دعم هذه الصناعات بما أن العديد من المبدعين. وفي السنوات الأخيرة عقد المعهد الدولي للملكية الفكرية حلقات عمل إقليمية للفنانين في البلدان النامية مخصصة لتعليمهم كيفية استخدام حقوق الملكية الفكرية كي ينتفعوا انتفاعاً كاملاً من إبداعاتهم. وقد كانت الحماسة التي قوبلت بها حلقات العمل مشجعة وموحية بأن الجهود التي تأتي على هذه الشاكلة من الممكن أن تحقق نجاحاً في أماكن أخرى. ومن الممكن أن يكون حق المؤلف أداة للتنمية الاقتصادية ولكن هذا يعتمد على مدى التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وحظيت حلقات العمل التي نظمتها المعهد الدولي للملكية الفكرية (IPI) بدعم قوي من مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات (USPTO) ومنظمات أخرى. ورحب المعهد بالجهود المتواصلة للمنظمة المعنية ببناء شركات تعاونية، وتطلع إلى المزيد من الفرص للحوار. ولكن المعهد الدولي للملكية الفكرية رحب بالمزيد من المشاركة من جانب المنظمات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي الداخلي وبنك التنمية الآسيوي نتيجة للقيود التي قد تنشأ في المنظمة على مستوى الميزانية.

263. ودعم وفد جنوب أفريقيا البيانات المقدمة من وفدي البرازيل ونيجيريا نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية على التوالي. ودعم الأنشطة المقترحة في دراسة الجدوى.

264. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة والتعليقات الواردة من القاعة.

265. وقالت الأمانة إن الاقتراحات المقدمة في الوثيقة تتعلق على وجه الخصوص بمكون حق المؤلف في المشروع. وبعض المسائل التي أثيرت تجاوزت هذا المكون بل وفي الكثير من الحالات تجاوزت اختصاص الويو. ولكن الأمانة أقرت بأن الوثيقة لم تحتو على أية اقتراحات ذات علاقة بالميزانية. ولم يكن هذا الأمر من بين اختصاصات الخبير الخارجي. فقد كان اختصاصه إعداد دراسة نوعية مشفوعة باقتراحات لكي تنظر اللجنة فيها. وأدركت الأمانة أن بعض الوفود ترغب في الحصول على دراسة أكثر تفصيلاً تبرز الآثار المالية المترتبة على الاقتراحات، والمسائل التقنية المتعلقة بالتنفيذ والموارد البشرية الضرورية لتنفيذ الأنشطة المقترحة. وسوف يتم ذلك. وسوف تقدم الوثيقة إلى اللجنة للنظر فيها. وسوف تنظر الأمانة في التعليقات والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء على وجه الخصوص فيما يتعلق بطريقة تنفيذ الأنشطة؛ وفي ضرورة تطبيق نهج شامل للتنفيذ بما في ذلك مشاركة خبراء من المجتمع المدني؛ وفي ضرورة النظر في العمل الذي تقوم به الويو في الوقت

الحالي بغية تجنب أي تداخل؛ وفي ضمان الاستدامة عند تنفيذ هذه الأنشطة. وسوف تشمل الوثيقة المزمع تقديمها إلى اللجنة أرقاما محددة وغير ذلك من التفاصيل الضرورية المتعلقة بتنفيذ الأنشطة.

266. واختتم الرئيس المناقشات حيث لم تكن هناك أية تعليقات إضافية من الوفود. وانتقل الرئيس إلى بند جدول الأعمال المعني بالعمل المقبل في مجال مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف.

النظر في الوثيقة CDIP/10/11 Add. والوثيقة CDIP/10/11 - العمل المقبل في مجال مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف

267. ذكر الرئيس بمناقشة اللجنة في دورتها التاسعة الوثيقة CDIP/9/11. وكانت اللجنة قد التمسست من الأمانة فيما يخص الفقرة 2(ج) من هذه الوثيقة توفير المزيد من المعلومات بشأن الموضوعات الممكن تناولها في وثيقة مقبلة (الوثيقة CDIP/10/11) بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. ولم يكن بوسع اللجنة استكمال النقاش بشأن هذه الوثيقة في الدورة العاشرة. وتقرر إعادة فتح النقاش في الدورة الحالية. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

268. وذكرت الأمانة (السيد بيشتولد) بأن الوثيقة تتناول أربع مواطن للمرونة المتعلقة بالبراءات. وشملت مواطن المرونة هذه ما يلي نطاق استبعاد النباتات من إمكانية الحماية بالبراءة، ومواطن المرونة فيما يتعلق بإمكانية حماية الاختراعات المتعلقة بالبرمجيات ببراءة أو استبعادها من ذلك، ومواطن المرونة فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية في إنفاذ قانون البراءات، والإجراءات المتصلة بالأمن الوطني التي قد تؤدي إلى تقييدات للحقوق المشمولة بموجب البراءة. ونوقشت الوثيقة في الدورة السابقة. ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن أي من مواطن المرونة. ومن الممكن أن تسهم مواطن المرونة في إحداث التوازن بين حقوق مالكي البراءات ورفاه المجتمع وذلك وفقا للأوضاع القائمة في كل بلد على حدة. واستهدف عمل الأمانة توفير معلومات واقعية بشأن ما يتم بالفعل على المستوى الدولي. ولذا استخدمت منهجية في إعداد هذه الوثيقة. واحتوت هذه الوثائق على ملخص وافٍ لمواطن المرونة. كما تضمنت وصفا نظريا لمواطن المرونة بما في ذلك الإطار الدولي والتنفيذ على المستوى الوطني. وشملت الوثائق مرفقات وجداول تخص مواطن المرونة التي تتضمنها القوانين الوطنية. وبذلك لم تكن المعلومات الموجودة في الوثائق أكثر من مجرد تجميع للمعلومات الحكومية الغرض منها توفير معلومات واقعية لمساعدة البلدان على تشكيل نظام البراءات فيها، على وجه الخصوص من خلال تخطيط مواطن المرونة دوليا وتنفيذها.

269. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأكد على أهمية المسألة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الويبو وخصوصا البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وهكذا تنشأ ضرورة مواصلة العمل في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال برنامج عمل واضح وفعال. وقدمت العديد من البلدان المتقدمة والنامية تعليقاتها على تجاربها الوطنية واتضح الاحتياج إلى مواصلة برنامج عمل خاص بمواطن المرونة والتوسع فيه في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولم تحدث ازدواجية في العمل الذي تتعهد به اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في هذه المسألة. ومواطن المرونة جزء لا يتجزأ من نظم الملكية الفكرية الوطنية والدولية. ومن الصعب أن نجد أي قانون وطني أو معاهدة متعددة الأطراف المعنية بالملكية الفكرية لا تحتوي على أحكام خاصة بمواطن المرونة أو الاستثناءات والتقييدات. وفي الواقع جسدت مواطن المرونة الخاصة بالملكية الفكرية توافق الآراء العام بين جميع الدول الأعضاء في الويبو بغية ضمان تحقيق التوازن في نظام الملكية الفكرية بين الحقوق الاستثنائية بغية تحفيز الابتكار من ناحية وضمان تعزيز أهداف السياسات العامة واحترام أولويات التنمية الوطنية من الناحية الأخرى. وفي هذا الصدد ذكرت المجموعة بمواطن المرونة المتنوعة التي تشمل عليها اتفاق تريبس، واتفاقية برن، واتفاقية باريس، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، ومعاهدة قانون البراءات. وفي سبيل السير قدما ذكر الوفد بأن الوثيقة CDIP/9/11 واصلت تشكيل منطلق المناقشات بشأن برنامج العمل الخاص بمواطن المرونة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأما فيما يخص دراسة الأمانة بشأن مواطن المرونة الأربعة المتعلقة بالبراءات والتعليقات المقدمة عليها فينبغي أن يدور النقاش بشأن مواطن المرونة هذه داخل إطار العناصر المقترحة في الوثيقة CDIP/9/11.

وأحاطت المجموعة أيضا بأن مواطن المرونة هذه التي تحددت في الدورة العاشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ليست مجموعة حصرية بجميع مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. والوثيقة CDIP/9/11 ليست بدورها محدودة بمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات وعلى اللجنة أن تنظر بعين الاعتبار إلى مواطن المرونة الأخرى ذات الصلة بالملكية الفكرية. وفي الدورة الحالية من المهم بالنسبة للجنة أن تتخذ قرارا بشأن العناصر الأخرى من الوثيقة CDIP/9/11 التي تشمل مواطن المرونة المتعلقة بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وحق المؤلف. والمجموعة على أتم استعداد للمساهمة البناءة في هذا النقاش.

270. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأشار إلى البيان السابق وأكد على العمل الموضوعي الذي تم بالفعل فيما يتعلق بنطاق استبعاد النباتات من إمكانية الحماية بالبراءة بموجب المادة 27 من اتفاق ترييس، ومواطن المرونة فيما يتعلق بإمكانية حماية الاختراعات المتعلقة بالبرمجيات ببراءة أو استبعادها من ذلك بموجب المادة 27 من اتفاق ترييس. ونظرا لضرورة تجنب الازدواجية كلما أمكن لم تحسم المجموعة أمرها تجاه دعم المزيد من العمل فيما يتعلق بمواطني المرونة هذين. وعلاوة على ذلك تأتي المستويات المتدنية من الرد على الوثيقتين CDIP/9/11 و CDIP/10/11 على الأرجح دلالة على تدني مستوى الاهتمام بمتابعة المزيد من العمل على مواطن المرونة.

271. وتحدث وفد إيرلندا باسم وفد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ودعم التنفيذ الفعال للقواعد المبينة في اتفاق ترييس واستخدام مواطن المرونة المنصوص عليها فيه كلما دعت الضرورة وكان ذلك مناسبا. كما دعم الوفد دور منظمة الويبو في أن تضع "بتصرف البلدان النامية والبلدان الأقل نموا مشورتها بشأن تنفيذ الحقوق والالتزامات وإعمالها، وفهم مواطن المرونة في اتفاق ترييس" (التوصية 14 من جدول أعمال التنمية). ولاحظ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه بالنسبة للوثيقة CDIP/10/11 لم يصل للأمانة سوى عدد محدود من الردود. وشأنه شأن المجموعة باء أعرب الوفد عن اعتقاده أن قلة الردود هي على الأرجح دلالة على تدني مستوى الاهتمام بمتابعة المزيد من العمل على مواطن المرونة في اللجنة. وقد يرجع ذلك إلى أن الموضوع قد قُتل بحثا من خلال الخبراء في اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات ومن خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناد إلى حد ما، أو لأنه عولج معالجة أنسب في سياق منظمة التجارة العالمية.

272. وأعرب وفد شيلي عن اعتقاده أن العمل على مواطن المرونة سوف يسهم في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وسوف يدعم عمل الويبو الخاص بمواطن المرونة في مجال الملكية الفكرية بل ويوجهه. وسوف يمكن العمل على مواطن المرونة الدول الأعضاء من تطوير نظم الملكية الفكرية لديهم بأسلوب متوازن. وكرر الوفد اهتمامه بالعمل على مواطن المرونة. ودعم استخدام مواطن المرونة في نظم الملكية الفكرية إذ أسهم ذلك في توازن نظام الملكية الفكرية الهادف إلى رفع مستوى المعيشة، ودعم الابتكار، وتوفير المعرفة.

273. وأشار وفد الأرجنتين إلى مواطن المرونة فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية في إفناد قانون البراءات أو عدم إفنادها (المادة 61 من اتفاق ترييس)، وأوضح خلو اتفاق ترييس من أي التزام بإفناد العقوبات الجنائية في حالة التعدي على البراءات. وينبغي اقتران قراءة المادة 61 من اتفاق ترييس بقراءة الفقرات 1 و 2 و 5 من المادة 41 من الاتفاق. أما بالنسبة إلى الإجراءات المتصلة بالأمن الوطني التي قد تؤدي إلى تقييدات للحقوق المشمولة بموجب البراءة (المادة 73 من اتفاق ترييس)، فاقترح الوفد إمكانية فحص اللجنة لمواطن المرونة الأخرى التي قد تؤثر تأثيرا مباشرا على عمليات الابتكار مثل تلك العمليات ذات الصلة بالغذاء والصحة. ويمكنها أن تساعد في تطوير نظم مناسبة ومتوازنة للملكية الفكرية تدعم الابتكار وتعزز استخدام الاختراعات القائمة بالفعل. ومواطن المرونة المذكورة في الوثيقة ليست قائمة حصرية بمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. فلا بد من دراسة مواطن مرونة أخرى. وعلى سبيل المثال يمكن القيام بالمزيد من العمل بشأن شروط نشر الاختراعات. وأخيرا أعرب الوفد عن رغبته في اعتماد نهج أكثر شمولية فيما يتعلق بالعمل على استبعاد النباتات من إمكانية الحماية بالبراءة. وأكد على ضرورة إحراز تقدم في هذا الموضوع. ومن الضروري دراسة إمكانية حماية الخلايا المعدلة وغير المعدلة بالبراءة.

274. وأعرب وفد باكستان عن اعتقاده بأهمية هذا الجانب من عمل اللجنة وبضرورة التركيز على طريقة دفعه قدماً. وأكتسى ذلك بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ولم ير الوفد جدوى مناقشة استبعاد النباتات من إمكانية الحماية بالبراءة عند النظر إلى نطاق استبعاد النباتات من إمكانية الحماية بالبراءة. وينبغي أن يتضمن المزيد من العمل على هذه المسألة جميع جوانب المادة 3.27(ب) من اتفاق ترييس. وسوف يكون من المفيد التخطيط لتنفيذ هذه الأحكام على المستويين الوطني والإقليمي على الرغم من توافر بعض المواد بالفعل. ولا بد من توفير المعلومات التي تتعلق بالتشريع الخاص بالمادة 3.27(ب) بل ومعلومات عن المبادئ التوجيهية للفحص والقرارات القضائية وتفسيراتها علاوة على القرارات التي تتخذها السلطات الإدارية. وبالنسبة إلى مواطن المرونة فيما يتعلق بإمكانية حماية الاختراعات المتعلقة بالبرمجيات ببراءة أو استبعادها من ذلك، من المسائل المهمة التي ينبغي التصدي لها هي الطريقة التي يسهم بها استبعاد الاختراعات المتعلقة بالبرمجيات من الحماية بالبراءة في تطوير صناعة البرمجيات في البلدان المختلفة. أما فيما يتعلق بالمرونة في العقوبات الجنائية في إنفاذ قانون البراءات، أبرز الوفد عدم وجود التزام بموجب اتفاق ترييس لتطبيق العقوبات الجنائية في حالات التعدي على البراءات، حيث اشترطت المادة 61 من الاتفاق تطبيق إجراءات وعقوبات جنائية على الأقل في حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية وممارسة القرصنة ضد حق المؤلف على نطاق تجاري. وقد تجاوز تطبيق العقوبات الجنائية عند إنفاذ قانون البراءات الحد الأدنى من الشروط التي نص عليها اتفاق ترييس. ولم يُنظر إلى العقوبات باعتبارها أحد مواطن المرونة في العديد من البلدان النامية. وبالنسبة للإجراءات المتصلة بالأمن الوطني التي قد تؤدي إلى تقييمات للحقوق المشمولة بموجب البراءة أحاط الوفد بأن الغرض من الموضوع هو توفير توضيح للآليات المختلفة التي نفذتها الدول الأعضاء لاستيعاب مصالحتها الخاصة بالأمن الوطني داخل إطار نظام البراءات وتحليل مواطن المرونة المتاحة في النظام متعدد الأطراف الذي يتيح تنفيذ هذه السياسات على المستويين الوطني والإقليمي. وعلى الرغم من أن الأمن الوطني أمر مهم ووثيق الصلة بالموضوع فالأهم مناقشة مواطن المرونة التي كان لها أثر مباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد آن الأوان لاستكشاف مواطن المرونة الأخرى ذات الصلة بالملكية الفكرية بما في ذلك تلك المتعلقة بالعلامات التجارية، والتصميمات الصناعية وحق المؤلف إلخ. والمستوى المتدني للاستبيان المقدم من الأمانة مثال على مستوى المعلومات المتاحة للبلدان النامية بشأن مواطن المرونة وأسلوب استخدامها. ولذا من المطلوب المزيد من العمل داخل اللجنة على هذه المسألة.

275. وكرر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اثنين من مواطن المرونة الأربعة، وهما استبعاد النباتات من إمكانية الحماية بالبراءة، ومواطن المرونة فيما يتعلق باستبعاد حماية الاختراعات المتعلقة بالبرمجيات ببراءة، خضعا للدراسة المكثفة والمطولة من خلال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وتناولت دراسات هذه اللجنة أشكال الاستبعاد من منظور أهداف سياساتها ودورها ومن منظور الإطار القانوني الدولي والأحكام المتضمنة في القوانين الوطنية والإقليمية. وإمكان الدول الأعضاء استخلاص استنتاجاتها الخاصة بشأن استخدام مواطن المرونة هذه وفقا لاحتياجاتها الوطنية. ولذا لن يدعم الوفد أية دراسات إضافية أخرى بشأن هذين الاستثناءين. وكما قيل من قبل وحسبما ورد في التعليقات مال الوفد صوب تنظيم الدراسات والموارد المتاحة عن مواطن المرونة في الويبو مع جعلها متاحة بدرجة أكبر. وشجع الوفد الأمانة على نقل هذه الدراسات إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. كما شجع الأمانة على مشاركة الدول الأعضاء في المعلومات التي جمعتها منظمة التجارة العالمية بشأن مسألة مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وأشار الوفد إلى الاقتراح المقدم من وفد باكستان إلى اللجنة لتحليل الطريقة التي يسهم بها استبعاد الاختراعات المتعلقة بالبرمجيات من الحماية بالبراءة في تطوير صناعة البرمجيات في البلدان المختلفة. وكما قيل من قبل، الحجة التي يستند إليها هذا الاقتراح معيبة بل وتستنبق النتائج. ومن بين مشكلات هذه الحجة القول بأن صناعة البرمجيات هي الصناعة الوحيدة التي تستند إلى براءات البرمجيات. وتعتمد صناعة البرمجيات في الأساس على حماية حق المؤلف. وللبراءات ذات الصلة بالبرمجيات العديد من التطبيقات على سبيل المثال في مجال صناعات السيارات والصناعات الطبية والاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات الأخرى. وعلى ذلك فإن صناعة البرمجيات ليست بالصناعة الوحيدة المتأثرة بالاختراعات المتعلقة بالبرمجيات. وكما ذكر من قبل ليس بوسع الوفد دعم المزيد من الدراسات المتعلقة بمواطن المرونة هذه. وباختصار لم يتغير موقف الوفد. وسوف يعارض الوفد أي عمل لا يتوافق مع النطاق الكامل للتوصية 14، أي العمل الذي ينقل التوازن تجاه مواطن المرونة على حساب الحقوق والالتزامات؛ أو أي عمل من شأنه المخاطرة

بجاء الأمانة وموضوعيتها أو سيادة الدول الأعضاء؛ أو أي عمل من شأنه وضع الويبو في موقف انتقاد الاتفاقات الدولية الأخرى على أساس تقييدها استخدام مواطن المرونة المنصوص عليها في اتفاق التريبس؛ أو أي عمل مزدوج ولا يحترم خبرات اللجان الأخرى.

276. وذكر وفد كولومبيا ضرورة مواصلة إعداد الدراسات عن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف ضرورة قصوى. وعلى اللجنة أن تخصص الوقت لوضع توصيات خاصة لمساعدة البلدان في مساعيها لتنفيذ مواطن المرونة. وعلى الدراسات أن تعبر عن سلوكيات مودعي طلبات البراءة فيما يتعلق بمواطن المرونة القابلة للتطبيق في البلدان المختلفة. فعلى سبيل المثال عندما لا تفي حماية حق المؤلف في مجال تكنولوجيا المعلومات ينبغي أن تحدد الدراسات عدد طلبات البراءة التي يتعين إيداعها. وبناء على هذه الدراسات يمكن لبلدان مثل كولومبيا أن تحلل مدى استجابة التشريعات إلى التغييرات التكنولوجية. وكرر الوفد اهتمامه بمواصلة الدراسات المتعلقة بمواطن المرونة ذات الصلة بالملكية الفكرية.

277. وأعرب وفد الصين عن اعتقاده أن المزيد من المناقشات والدراسات عن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف سوف تسهم في تطوير نظام دولي متوازن للملكية الفكرية، وسوف تساعد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على استخدام الملكية الفكرية بوصفها أداة للتنمية. وعلى ذلك سوف يشارك وفد الصين مشاركة فعالة في مداورات اللجنة بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات.

278. وذكر وفد البرازيل أن موقفه بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات معروف. ودعم الوفد التعليق المقدم من وفد الأرجنتين بشأن أهمية التعهد بإجراء دراسة أكثر تعمقا تتعلق بمواطن المرونة. ومن الضروري التوصل إلى فهم واضح لمواطن المرونة المتاحة بغية تطوير سياسات وطنية للملكية الفكرية.

279. ودعم وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) البيان المقدم من وفد البرازيل. ومن الأهمية بمكان تحقيق الاستخدام الفعال لمواطن المرونة عند تصميم نظام متوازن للبراءات بغية الوفاء بأهداف السياسة العامة. وعلى الرغم من دعم الوفد للعمل على مواطن المرونة المذكورة فمن الضروري دراسة مواطن المرونة الأخرى التي يمكن أن تضمن الأمن الغذائي والنفاذ إلى الأدوية ميسورة التكلفة.

280. ودعم وفد فنزويلا كل العمل الذي تم في هذا المجال إذ تمثل مواطن المرونة الوسيلة الوحيدة لتحقيق توازن مناسب في نظام الملكية الفكرية.

281. ودعم وفد أوروغواي العمل القائم بغية تعميق تحليل مواطن المرونة في الإطار القانوني متعدد الأطراف.

282. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) أن مواطن المرونة لها آثار مباشرة تنعكس على التنمية وخصوصاً بالنسبة لوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها في سياق حقوق الإنسان. وتشمل هذه الحق في الصحة والحق في الغذاء والحق في التعليم والحق في التمتع بتقدم العلوم والتكنولوجيا. وقد تركزت الأبحاث في الأساس على مواطن المرونة المتعلقة ببراءات المستحضرات الصيدلانية. ولكن الإصدارات البحثية المعنية بمواطن المرونة المتعلقة بإمكانية حماية النباتات والبذور والجينات والكائنات الدقيقة بالبراءة غير موجودة. ولذا فمن الضروري وضع برنامج عمل لتجنب الاستخدام الأدنى من الأمثل لمواطن المرونة من جانب البلدان وخصوصاً النامية منها فيما يتعلق بإمكانية حماية النباتات والجينات والبذور والكائنات الدقيقة بالبراءة. وينبغي ألا تتضمن مواطن المرونة حرية رفع مستوى الحماية. وعلى ذلك يجب ألا تُصنف حرية فرض عقوبات جنائية داخل سياق التعدي على البراءات بوصفها موطن من مواطن المرونة.

283. وقال وفد غواتيمالا إن هذا موضوع مهم للغاية بالنسبة للبلدان النامية. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة الدراسات عن هذا الموضوع. فالنفاذ إلى الأدوية مهم للغاية بالنسبة لبلاده.

284. وذكر وفد نيبال أن الوثيقة قد تساعد البلدان النامية والأقل نمواً على الانتفاع بقدر أكبر من نظام البراءات.

285. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة والتعليقات الواردة من القاعة.

286. وكررت الأمانة (السيد بيشتولد) قولها إن العمل مستمر وإن مواطن المرونة التي قدمت ما هي إلا اقتراح. والأمانة على أتم استعداد لتحليل مواطن المرونة التي ترغب اللجنة في فحصها. وأشارت العديد من الوفود إلى مواطن المرونة المتعلقة بإنفاذ أو عدم إنفاذ العقوبات الجنائية في حالة التعدي على البراءات. ولم يشمل بالفعل اتفاق تريبس التزاماً لتقديم العقوبات الجنائية عند إنفاذ البراءات. وذكر هذا بوضوح في الوثيقة. ولكن عدداً كبيراً من البلدان بما في ذلك البلدان النامية لديها أحكام تنص على عقوبات جنائية. ويمكن لهذه البلدان أن تراجع المعلومات المدرجة في الوثيقة في هذا الصدد. وبالنسبة إلى الإشارات إلى منظمة التجارة العالمية كررت الأمانة أنها تفسر بالفعل المعاهدات التي لا تشرف عليها الويبو. غير أن المنظمة أبرمت اتفاقاً مع منظمة التجارة العالمية لتقديم المشورة التشريعية للبلدان بما في ذلك المشورة الخاصة بمواطن المرونة. وقدمت الأمانة معلومات واقعية بدون تفسيرها. وأخيراً بينت الوثيقة بوضوح أنه بالنسبة إلى موطني المرونة الأولين أُجري بعض العمل بالفعل في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ولكن العمل الذي تم ليس متطابقاً. وعلى هذا على الرغم من بعض التداخل لم يتم التعامل مع مواطن المرونة هذه تعاملًا كاملاً في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. فعلى سبيل المثال فُحصت إمكانية حماية النباتات بالبراءة إلى حد ما ولكنها لم تتم كاملة.

287. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وكرر موقفه المعروف جيداً ألا وهو ضرورة التعامل مع الإنفاذ في هذه الدراسة. وهناك مواطن أخرى للمرونة ذات أهمية بالنسبة للتنمية. ولكن الأمر يتطلب دراسة أشمل وأعمق عن مواطن المرونة بغية تحقيق الفائدة للتنمية وينبغي ألا تتناول هذه الدراسة الإنفاذ.

288. وأعرب وفد باكستان عن اعتقاده في أهمية التركيز على التوازن. وعلى الرغم من غياب التوازن فلا بد من إحداثه. ومعرفة مواطن المرونة مهمة في هذا الشأن. وذكرت الأمانة أن العمل أجرته اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ولكن لا تزال هناك مساحة متاحة للعمل الذي سوف تجريه اللجنة. وعلى هذا دعم الوفد المزيد من العمل على مواطن المرونة بشكل عام. ولا بد من التوسع في الدراسات.

289. وأحاط الرئيس باستمرار الاختلافات واقترح إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية. وهذه الدراسات سوف تتولى الأمانة تسييرها. وسوف يحدد جدول زمني للمشاورات. واتفق على ذلك. ودعا الرئيس اللجنة للنظر في الدراسات الفردية للبلدان المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

النظر في الوثيقة CDIP/11/INF/2 والوثيقة CDIP/11/INF/3 والوثيقة CDIP/11/INF/4 - الدراسات الفردية الخاصة بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

290. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثائق.

291. وعرضت الأمانة (السيد رافو) المجموعة الأولى من الدراسات المتعلقة بالمشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (الوثيقة CDIP/5/7 Rev.). وقد تضمنتها الوثائق CDIP/11/INF/2 و3 و4. ولم تمثل الوثائق الثلاث الدراسات الفردية الكاملة التي أجريت في أوروغواي والبرازيل وشيلي. وقد كانت هذه الوثائق جزءاً من مجموعة من الدراسات القطرية. وعزمت الأمانة على عرض تقرير كامل أثناء انعقاد الاجتماعين القادمين للجنة التنمية والملكية الفكرية. وقد تم قدر كبير من العمل نحو إعداد البيانات وجمعها في هذه البلدان. وأعربت الأمانة عن امتنانها للوكالات الحكومية التي قدمت الدعم في هذا الصدد. وفي اجتماعات لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبلة من المزمع عرض نتائج الدراسات القطرية الثلاث التي أجريت في مصر وتايلند والصين. وقد أحرز تقدم كبير في هذه البلدان. وتناولت الدراسات الثلاث المعروضة

على اللجنة السؤال الشامل الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفقا لما اشترطه المشروع علاوة على بعض الأسئلة الوطنية المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بالملكية الفكرية والخاصة بالبلدان المعنية. وقُدمت البيانات ذات الصلة بالنتائج. واستُخدمت مناهج متنوعة عند إعداد الدراسات. وأجريت العديد من المقابلات الشخصية في حالة الأبحاث في أوروغواي وشكل ذلك تحدياً كبيراً. وفي شيلي بُذلت جهود فائقة لتحسين البيانات الجزئية المتاحة لمكتب الملكية الفكرية بغية توفير تحليل وصفي لاستخدام الملكية الفكرية في شيلي. وفي البرازيل استخدمت الاستقصاءات الصناعية لتشمل استقصاء للابتكار لتقييم استخدام الملكية الفكرية وخصوصاً من جانب الشركات المشاركة في الابتكار. وتكرر العمل الذي أجري في شيلي في البرازيل أيضاً. وأعربت الأمانة عن أملها في عرض النتائج أثناء الاجتماع المقبل.

292. وشدد وفد أوروغواي على أهمية الدراسة التي نُفذت في أوروغواي بوصفها جزءاً من المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أجريت على الأثر المحتمل على حقوق الملكية الفكرية للسلسلة الحرجية في أوروغواي. وسعت الحكومة إلى تطوير أدوات طويلة الأجل في صناعات زراعية متنوعة تشمل قطاع الحراجة للمساعدة على تنمية هذه الصناعات. وخضع تشغيل سلسلة القيمة العالمية للإنتاج الحرجي للدراسة بغية تقييم المجال والأسلوب الذي تؤثر به حقوق الملكية الفكرية على تنميته الحالية وعلى إمكاناته المقبلة. وتعاونت الحكومة تعاوناً وثيقاً مع الويبو بغية إجراء الدراسة. واستمر الحوار بين الويبو والخبراء الوطنيين. وعُرضت نتائج هذه الدراسة عرضاً موسعاً على كل من شارك فيها. وأقرت الحكومة النتائج التي توصلت إليها.

293. وأبرز وفد شيلي أهمية الدراسة التي نُفذت في شيلي وأثرها. وتعاونت الحكومة تعاوناً وثيقاً مع خبراء الملكية الفكرية لوضع الدراسة. ونتج عن العمل الذي نُفذ نتائج مثيرة للاهتمام ومن شأنه أن يساهم في وضع دراسات أخرى في مجال الملكية الفكرية. ونتج عن العمل بالفعل بعض النتائج المفيدة بالنسبة لشيلي وبعض البلدان الأخرى. وتناولت الدراسة التي أجريت استخدام الملكية الفكرية في شيلي. وقدمت لمحات مفيدة عن دور الملكية الفكرية في اقتصاد شيلي. ولا بدّ من إجراء تحليل أعمق على أساس البنية التحتية الجديدة للبيانات المتاحة. ونذكر في هذا الصدد دراستين تحليليتين يجري إعدادهما عن موضوع آثار "السطو على العلامات التجارية" وموضوع دور البراءات في قطاع الصناعة الدوائية المحلية.

294. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وأحاط بالمعلومات المقدمة في الوثائق CDIP/11/INF2 و3 و4. ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ضمان تحقق الاعتماد المسبق لمعايير الاختيار الخاصة بالدراسات/المشروعات والأقطار المختارة لهذه الدراسات والمؤلفين الذين سيجرون هذه الدراسات، وأن تتم هذه العملية بشفافية أمام اللجنة عقب إجراء نقاش مفتوح بشأن الموضوع. وفي هذا الصدد لا بد من تضمين المعايير السابق ذكرها الخاصة باختيار مؤلفي التقارير في خطط المشروع إذ إنها نقطة البداية الضرورية لإقرار المشروعات وتنفيذها.

295. وذكر وفد البرازيل دعمه الدائم لاعتماد المشروع الموصوف في الوثيقة CDIP/5/7Rev وتنفيذه. والدراسات القطرية أدوات مهمة لتحسين المعرفة المتعلقة بأثر نظام الملكية الفكرية وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وسوف تساعد هذه المعلومات البلدان على حسن اتخاذ القرار على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. وخضعت المنهجية التي يمكن تطبيقها في البلدان الأخرى للتطوير من خلال الدراسات القطرية التي نُفذت في ظل المشروع. وأعربت الحكومة عن بالغ تقديرها للعمل الذي نفذته الويبو بموجب الدراسة التعاونية. وكانت المناقشات الخاصة باختصاصات ممثلي الويبو مفتوحة وتتسم بالشمول والشفافية. وأتيحت للسلطات الوطنية أكثر من فرصة لتقديم الاقتراحات والتعليقات على أهداف الدراسة كما أُشركت في إجراء البحث. وأنتج استخدام قواعد بيانات الملكية الفكرية والابتكار الوطنية معلومات سوف تعود بالنفع على للمبادرات المقبلة ولأغراض أخرى. واستقبلت السلطات جميع نسخ الدراسة سلفاً. وقدمت تعليقاتها والمزيد من المعلومات للمساهمة في رفع جودتها. وخلاصة القول قدمت الدراسة معلومات قيمة عن بيئة الملكية الفكرية والابتكار في البرازيل. وشكلت الدراسة مساهمة مفيدة في تطوير الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. وقد جرت مناقشات بالفعل تتعلق باستخدام البنية التحتية التكنولوجية التي وضعت بموجب الدراسة لاستكشاف مجالات بحثية جديدة تتعلق بالأثر

- الاجتماعي والاقتصادي للملكية الفكرية في البلد. والمبادرة وسيلة مهمة لتعزيز نقاش مُركز وجوهري بشأن الملكية الفكرية والتنمية وفقا لجدول أعمال التنمية واختصاصات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. واقترح الوفد أن تؤسس اللجنة بندا جديدا دائما على جدول الأعمال يخص الدراسات القطرية. ويمكن مناقشة الدراسات الفردية الأخرى التي نُفذت وفقا للمشروع بموجب هذا البند الدائم الجديد على جدول الأعمال. ويمكن للجنة أن تعرف المجالات والمسارات البحثية الأخرى باستخدام المنهجية ذاتها بموجب البند الدائم الجديد على جدول الأعمال. وساهمت المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في التوسع في الدراسات القطرية مساهمة كبيرة في جودة الدراسات التي عبرت بقدر مناسب عن الأهداف والسمات المتعلقة بنظام الملكية الفكرية الوطني وذلك في الإطار الأوسع للسياسات الوطنية الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
296. وذكر وفد الجمهورية الدومينيكية أن المبادرة مبتكرة. وانطوت الدراسات على استكشاف متعمق لما يتم إنجازه في البلدان المختلفة فيما يخص الملكية الفكرية. وبإمكانها أن توفر مساهمة قيمة للسياسات العامة في هذه البلدان. وأعرب الوفد عن تطلعه للنتائج. وسعيا لإجراء المزيد من الدراسات، ذكر الوفد رغبته في نظر اللجنة والمنظمة في الالتماسات المقدمة من البلدان لإجراء دراسات في بلدانهم المعنية.
297. ودعا الرئيس الأمانة للرد على التعليقات الواردة من القاعة.
298. وذكرت الأمانة (السيد رافو) أن التعليقات مفيدة. وسوف تناقشها داخليا قبل رفع تقارير بها إلى اللجنة.
- النظر في الوثيقة CDIP/11/INF/5 - دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي
299. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي.
300. وكرر وفد البرازيل اقتراحه بإدراج بند دائم جديد على جدول الأعمال بخصوص الدراسات الفردية.
301. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأعرب عن اعتقاده أن اللجنة عليها المحاولة دائما أن تنجز جدولا محمدا للأعمال. ولن يلبي البند الدائم الجديد المقترح التماس بعض الدول الأعضاء جدولا محمدا للأعمال.
302. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سمع بهذا الاقتراح للمرة الأولى. ولم ير ضرورة لتأسيس بند دائم على جدول الأعمال. وكما قيل من قبل سوف تُجرى دراسات فردية إضافية بموجب هذا المشروع بعينه. وعلاوة على ذلك سوف تُجرى دراسات فردية أخرى من خلال مشروع الاقتصاد غير الرسمي والمشروعات الأخرى الجارية. وعلى هذا لا يرى الوفد ضرورة إدراج بند دائم على جدول الأعمال.
303. وذكر وفد إيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن موقفه مشابه لذلك. وبما أن الدراسات مستمرة فسوف تُناقش بالقطع من خلال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وناقشت اللجنة لتوها ثلاث دراسات دون وجود أي بند دائم على جدول الأعمال بهذا الخصوص. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن اعتقاده أن اللجنة سوف تواصل هذا العمل في المستقبل دون حشو جدول الأعمال الرسمي للجنة.
304. واختتم الرئيس المناقشات حول البند حيث لم تكن هناك أية تعليقات إضافية من الوفود. ودعا الرئيس اللجنة إلى الانتقال إلى مناقشة دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي.
305. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP/11/INF/5.
306. وذكرت الأمانة (السيد فونش - فينسنت) بالتمهيد للمشروع. وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد غير الرسمي فلا يُعرف سوى القدر اليسير عن الابتكار ودور الملكية الفكرية في هذا القطاع. ولذا يهدف هذا المشروع إلى التوصل لفهم أفضل عن

كيفية تحقق الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي وعن حلقة الوصل بين الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي بغية تقديم مشورة مفيدة للسياسات في هذا الصدد. وسوف يصدر عن المشروع وفقا لما أقرته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في مايو 2012 دراسة تصورية واحدة وثلاث دراسات إفرادية عن كيفية حدوث الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي ودور حقوق الملكية الفكرية في العملية. وأجريت الدراسات الإفرادية الثلاث عن الطب بالأعشاب في غانا، وصناعة المعادن في كينيا وقطاع الكيماويات في جنوب أفريقيا. وأتيحت الدراسة التصورية للوفود. ويشمل الاقتصاد غير الرسمي طائفة عريضة من القطاعات التي تقدم السلع، وخاصة من خلال أنشطة التصنيع والزراعة، والخدمات، التي تتراوح ما بين تجارة التجزئة وخدمات الأسر المعيشية، على حد سواء. ويتقاطع الاقتصاد غير الرسمي أيضا مع جوانب الصناعات الإبداعية، وكذلك الجماعات الأصلية والمحلية، لكن هذه القطاعات ليست محل تركيز الدراسة. وللإقتصاد غير الرسمي بعد اجتماعي قوي للغاية. وللإقتصاد غير الرسمي حصة كبيرة من الحصائل وفرص العمل في العديد من البلدان النامية. وتخطى أفريقيا جنوب الصحراء بنصيب الأسد من تقديرات مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الإجمالي المحلي. وفُدر نصيب الإقتصاد غير الرسمي بزهاء الثلثين من الناتج الإجمالي المحلي. وتشير الإحصاءات الوصفية إلى أن نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي ترتبط بعلاقة سلبية بالناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة. كما ترتبط العمالة في القطاع غير الرسمي بعلاقة إيجابية بانتشار الفقر عبر البلدان. لكن لا من دليل يبرهن على أن العمالة غير الرسمية تتسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع معدلات الفقر، أو على أن السمة غير الرسمية سوف تتلاشى مع التنمية الاقتصادية. فقد لوحظت في الواقع في الأقاليم التي خضعت للدراسة زيادة في معدلات العمالة غير الرسمية مع تسارع النمو الاقتصادي. والآراء الاقتصادية الخاصة بدور الإقتصاد غير الرسمي آخذة في التطور. فمن ناحية كانت الفكرة القائلة بأن الإقتصاد غير الرسمي ليست له علاقة فعلية بأي نشاط غير رسمي. فسوف ينحسر بالتدرج واستهدفت السياسة اقتلعه. ولكن معظم خبراء الإقتصاد مقتنعون الآن أن هذا القطاع يظل مصدرا مهما للمعيشة وإيجاد فرص العمل في معظم البلدان النامية وأن الفصل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي غير قائم بالفعل. فالكثيرون يشاركون في القطاعين. والإقتصاد غير الرسمي بالفعل هو المورد الأساسي للإقتصاد الرسمي. وعلى ذلك تقوم روابط مهمة فيما بينهما. ووفقا لما ذكر آنفا أوضحت البيانات دون لبس أن الإقتصاد غير الرسمي قد توسع في الأغلب مع مرور الوقت. وكانت وجهات النظر متعددة. وعلاوة على ذلك تنوعت مصادر المعرفة التي تشكل الأنشطة غير الرسمية والابتكار التي تنطوي عليه بالقدر ذاته. وتبين الدراسات الاستقصائية والدراسات الإفرادية الخاصة بصغار المقاولين والمتركة على قطاعات خاصة ظهور منتجات جديدة، وتحسين منتجات أخرى وتحسين طرق الصنع واستخدام أدوات جديدة. وما اتسم به هذا النوع من الابتكار هو "الاستجابة السريعة للعرض والطلب في السوق"، ما حل مشاكل وأدى إلى التغلب على أوجه العجز في الإقتصاد الرسمي وتكييف المنتجات الأجنبية مع الظروف المحلية أو كلاهما. وتميل الشركات في الإقتصاد غير الرسمي عادة إلى العمل في مجموعات ما يسر انتقال المعارف والتكنولوجيا داخل القطاع. وتشير الأدلة التاريخية إلى انتشار المعلومات بجرية ملحوظة. ويعمل العديد من الشركات البالغة الصغر في الإقتصاد غير الرسمي برأس مال منخفض ويواجه قيودا من حيث تحديث التقنيات وقلة المهارات. وتؤدي التفاعلات بين العرض والطلب دورا مهما في رسم ملامح عمليتي التعليم والابتكار في شركات الإقتصاد غير الرسمي. وتكتسب المهارات من التعليم الرسمي المبكر والتعلم العملي من خلال خبرات العمل والتعلم بالتدريب عبر التدريبات. وتشير البحوث القائمة إلى اللجوء بشكل أكبر إلى التكييف والتقليد في الإقتصاد غير الرسمي عن الاختراع أصلا. ووصفت الدراسة بعض العراقيل التي تواجه الابتكار. وتشمل هذه العقبات نقص البنية التحتية والقيود على المهارات علاوة على المعوقات الاجتماعية والمؤسسية. وترمي جميع الشركات التي تستثمر في الابتكار إلى حصد عوائد ابتكاراتها بالإبقاء على نوع من الحصرية على درايته المتعلقة بطرق الصنع أو المنتجات الجديدة أو باختيار سبل أخرى لاكتساب الميزة النسبية. وبأخذ ذلك من السمة الرسمية وتطبيقه على السمة غير الرسمية التي تميز الإقتصاد غير الرسمي عموما، تُستخدم طائفة من آليات التملك الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية لتملك الابتكار. وتتخذ آليات التملك الرسمية شكل حقوق الملكية الفكرية. وتشمل سبل التملك شبه الرسمية السرية والنشر وبنود الإحجام عن التنافس واتفاقات عدم الكشف والعقود وغير ذلك. أما أشكال التملك غير الرسمية فقد تشمل الفترة الزمنية والتعقيد في التصميم أو في التكنولوجيا وخدمات ما بعد البيع وغيرها من الخدمات وولاء الزبون. وفي الإقتصاد الرسمي أيضا، تستخدم مختلف الشركات استراتيجيات متنوعة للاستفادة من عوائد الابتكار. ومن تلخيص للبحوث القائمة، ربما لا يوجد ما يبعث على الدهشة في أن أغلبية آليات تملك الابتكار في الإقتصاد

غير الرسمي لها طبيعة غير رسمية، بحيث إن آليات المهلة الزمنية وجهود البيع أو الخدمة وولاء الزبون وخدمات ما بعد البيع هي أهم الآليات المستخدمة. ويؤكد القليل من الدراسات أن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي تحاول تملك ابتكاراتها باستخدام آليات شبه رسمية من قبيل السرية. ولم تتوافر أية دراسة تشير إلى استخدام آليات الملكية الفكرية الرسمية في سياق الاقتصاد غير الرسمي استخداماً منهجياً. ويبدو من المعقول افتراض أن سبل استخدام آليات الملكية الفكرية الرسمية المسجلة وإنفاذها، سواء كانت البراءات أو العلامات التجارية أو التصميمات الصناعية أو غير ذلك، هي أقرب ما تكون للعدم. وتتوصل هذه الدراسات إلى عدة افتراضات بالنسبة إلى غياب آليات الملكية الفكرية الرسمية. أحدها أن الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي لا تستوفي الحد الضروري لتكون مؤهلة للحماية بموجب آليات الملكية الفكرية الرسمية، نظراً لأن العديد من هذه الابتكارات يستند إلى تقليد منتجات موجودة وتكييفها. وثمة افتراض آخر بأن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي لم تسمع بالملكية الفكرية وتفتقر إلى الوعي اللازم بنظام الملكية الفكرية الرسمي وما يخصه من مهارات ولا يمكنها النفاذ إليه. وثمة افتراض آخر بأن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي لم تسمع بالملكية الفكرية وتفتقر إلى الوعي اللازم بنظام الملكية الفكرية الرسمي وما يخصه من مهارات ولا يمكنها النفاذ إليه. ومع ذلك ثمة افتراض آخر بأن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي لا يجدونها التفاؤل بشأن قدرتها على تسجيل حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها وإنفاذها. واستبعدت الدراسة المعارف التقليدية والمجتمعات المحلية في البداية إذ دخلت في نطاق لجنة أخرى من اللجان التابعة لليويو. ولكن تبين استحالة هذا الاستبعاد نظراً إلى علاقتها بقطاعات بعينها مثل الطب بالأعشاب. وعلى ذلك تعين فحصها. وتبين أن الشعوب الأصلية والجماعات المحلية تبنت نهجاً مميزة عند توريث المعارف والحفاظ على سريتها، واعتمدت في معظم الأحيان على السرية وعلى رموز معينة عند نقل المعارف أو على نقل التقنيات والمهارات شفاهة دون تصنيف أو تدوين أي نظماً ضمنية للمعرفة. وسعياً إلى سد الثغرات في المعارف والأدلة التي حددتها الدراسة التصورية، حسّن المشروع التساؤلين الباحثين التاليين اللذين يتعين تناولهما بمزيد من البحوث في شكل دراسات إفرادية: إلى أي مدى تعزز أنظمة التملك في الاقتصاد غير الرسمي الابتكار وتعميم المعارف؟ وإلى أي مدى يضر غياب أنظمة التملك في قدرة الابتكار على التكيف والانتشار والتأثير في الاقتصاد غير الرسمي؟ وإلى أي مدى يضر غياب أنظمة التملك في قدرة الابتكار على التكيف والانتشار والتأثير في الاقتصاد غير الرسمي؟ ويمكن الجدل من ناحية بأن غياب أشكال التملك الرسمية والعمل الجماعي من مكان قوة نظام الابتكار. ومن هذا المنطلق يستند نظام الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي كثيراً إلى "خبرات التعلم الجماعية" التي تقوم على قلة العراقل أمام دخول السوق وتدفع المعارف بحرية. ومن ناحية أخرى وعلى النقيض من وجهة النظر المذكورة أعلاه، هناك من جادل بأن التقليد الدائم وغياب آليات التملك هي عراقيل تعيق تزايد أنشطة الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي. وسوف تبحث الدراسات الإفرادية الخاصة بالمشروع هذين السؤالين بتمحيص أكثر. ولا تقترح الوثائق السياسية والأدبيات الأكاديمية الراهنة إطاراً سياسياً موحداً متفقاً عليه يستهدف الاقتصاد غير الرسمي. وبينت الدراسة أن النهج السياسية التي تتبعها البلدان النامية استهدفت في العادة القطاع الرسمي. وفضلاً عن ذلك توصف القوانين والسياسات القائمة التي تستهدف الاقتصاد غير الرسمي على أنها مخصصة ولا تقوم على هيكل ولا تنسيق بين الوزارات والمؤسسات ومختلف مستويات الحكومة. ومن مشاكل الاتساق السياسي العادية أن موارد التنمية الاقتصادية تتركز على المستوى الوطني وفي أفضل الظروف على المستوى البلدي، لكن المسؤولية عن إدارة الاقتصاد غير الرسمي وتنظيمه تتركز على مستوى الحكومة المحلية. وبين استعراض النهج السابقة والحالية أن أغلب النهج السياسية ليس مصمماً لتعزيز الابتكار والملكية الفكرية في الاقتصاد غير الرسمي. وعلى الرغم من ذلك عكفت العديد من البلدان مثل جنوب أفريقيا وكينيا فضلاً عن عدد من البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية على وضع سياسات متكاملة للعديد من السنوات فيما يخص الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك فإن النهج السياسية المتبعة تجاه الاقتصاد غير الرسمي حديثة العهد ولا تزال قيد التطوير. وأعدت هذه الدراسة إطاراً سياسياً مبدئياً لتعزيز الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي. وتضمن الإطار تحسين البنية التحتية وتيسير النفاذ إلى الأسواق وتوفير النفاذ إلى التمويل فضلاً عن تعزيز نظام الابتكار وتحسين القدرة على الابتكار. وفي العديد من البلدان النامية يتولى البحث والتطوير في الأغلب معاهد الأبحاث الحكومية. ومن الممكن أن يستفيد الاقتصاد غير الرسمي من البحث بما في ذلك البحوث التي تُجرى بالمشاركة مع القطاع الرسمي. وأخيراً ظهرت الحاجة إلى تقييم مدى ارتباط الاقتصاد غير الرسمي بالآليات الملكية الفكرية وشكل هذا الارتباط. وسوف يتم ذلك من خلال الدراسات الإفرادية. ومن الضروري أيضاً التعامل مع العقبات التي تواجه

نظام الملكية الفكرية. والمجال مفتوح أمام مساعدة الجهات الفاعلة المحلية على النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية بل وعلى الانتقال إلى بُنى للعمل تنسجم بقدر أكبر من الرسمية داخل الاقتصاد الرسمي. وشملت الدراسة أيضا بعض الأفكار مثل تصور مجموعة من القواعد أو النظم "غير الرسمية" في مجال الملكية الفكرية لتمديد الحماية بموجب الملكية الفكرية إلى الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي ولكنها تتطلب المزيد من الفحص. وسوف تُعد الدراسات الفردية قبل حلول فصل الصيف. وسوف تراجع الدراسة التصورية بحيث تراعي النتائج التي تتوصل إليها الدراسات والتعليقات المقدمة من الدول الأعضاء. وسوف تُعرض أثناء انعقاد الدورة القادمة للجنة في شهر نوفمبر. وسوف تعد الأمانة تقريرا شاملا عن نتائج المشروع لكي تنظر اللجنة فيه.

307. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لعمل المؤلفين على إتمام دراسة تصورية اعتبرها مفيدة للغاية ومتعمقة، وموضحة للعديد من المسائل الملحة وأثارت العديد من الأسئلة ونقاط المناقشة حول مسألة آليات الملكية الفكرية الشائكة والابتكار والاقتصاد غير الرسمي. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الدراسة التصورية سوف تكون أساسا مفيدا للمرحلة المقبلة من المشروع وللدراسات الفردية المحددة. وتطلع الوفد إلى معرفة المزيد عن المرحلة القادمة. وأشار الوفد إلى اهتمامه على وجه الخصوص بمعرفة المزيد عن مسار الدراسات الفردية، بما في ذلك الميزانية التقديرية، والأطر الزمنية، والمؤلفين فضلا عن الجهات الحكومية وأصحاب المصالح في البلدان التي تُجرى الدراسات الفردية عنها.

308. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وأحاط بالمعلومات المقدمة في الوثيقة CDIP/11/INF/5. وأحاط باستهداف الدراسة مساعدة صناع السياسات على تقدير الإجراءات المناسبة ووضعها التي تنطوي على سياسات الملكية الفكرية التي عززت الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي، ووسعت الإنتاج الاقتصادي وزادت العمالة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الحصول على إطار معدل يضم الدراسات الفردية التي تجرى في البلدان الثلاثة في غانا وكينيا وجنوب أفريقيا.

309. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن ترقبه لانتهاج من الدراسات الفردية وخصوصا في قطاع الكيماويات في جنوب أفريقيا.

310. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وذكر أن الدراسة التصورية أبرزت أوجه التقاطع بين ثلاثة عناصر ألا وهي الابتكار وآليات الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي. وقدمت الدراسة نقطة بداية لاستكشاف بعض مجالات البحث التي لم تكن مرتبطة ببعضها البعض في ما مضى. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى مناقشة الدراسات الفردية التي ستكمل الدراسة التصورية. ومن الممكن استكشاف الموضوع لاحقا في مجالات أخرى مثل الصناعات الثقافية حسبما اقترحت الدراسة. وأحاطت المجموعة بانشغال بالتعليقات التي تضمنتها الدراسة فيما يخص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. فلم تشارك المجموعة الدراسة الرأي بأن آليات التملك غير الرسمية عبارة عن بدائل مناسبة للحماية الرسمية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ففي الواقع اعتمدت الجماعات المحلية والشعوب الأصلية تاريخيا على آليات التملك غير الرسمية نتيجة للافتقار إلى حماية فعالة لمعارفهم وثقافتهم. وفي غياب نظام خاص للحماية، وهو نظام قيد التفاوض في منظمة الويبو، استندت الجماعات إلى آليات أخرى لا تنسجم بالكفاءة في منع التملك غير المشروع للمعارف وأشكال التعبير الثقافي.

311. ودعا نائب الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة والتعليقات الواردة من القاعة.

312. وأشارت الأمانة (السيد فونش - فينسنت) إلى خطوات إضافية وذكرت أن المشروع اشتمل على مرحلتين وفقا لمقترح المشروع الأصلي. وشاركت اللجنة والأمانة في مشاورات مكثفة بشأن اختيار القطاعات. وحُصصت الميزانية منذ فترة طويلة. وأُنفقت الأموال على الخبراء وعلى حلقة العمل التي انعقدت في جنوب أفريقيا في السنة الماضية. وعُرض المنطق الموجه لاختيار القطاعات على اللجنة من قبل. وسوف تُعرض نتائج الدراسات أثناء انعقاد الدورة المقبلة. وبالنسبة للتفاعل مع الحكومات عملت الأمانة مع البعثات الدائمة في جنيف ومع أعضاء اللجنة على اختيار الخبراء والقطاعات. وأما فيما يخص

اختيار القطاعات، اشتمل النهج، كما شُرح في الدورة السابقة، على اختيار ثلاثة قطاعات في مجال التصنيع من بلدان لا تتجاور جغرافيا مع بعضها البعض. والإقليم الذي وقع عليه الاختيار هو أفريقيا. وأشارت الأمانة إلى التعليقات المقدمة من وفد البرازيل بخصوص خلو الدراسة من إشارة إلى ما يجب على قطاع المعارف التقليدية فعله أو الامتناع عنه. ومن الضروري ألا تشكل الدراسة أي تأثير كان على المسار المتعلق بمعاودة المعارف التقليدية. وأوضحت الجماعات المحلية التي خضعت للدراسة والأدبيات المتاحة أن الجماعات لديها سبل غير رسمية في تمكك المعارف، ولا يرجع ذلك بالضرورة إلى غياب وسائل أخرى. بل يتعلق بالأسلوب الذي تطورت به هذه الجماعات المحلية مع مرور الزمن، فضلا عن الأسباب التاريخية الجيدة لذلك. وسوف تكون الأمانة ممتنة للاجتماع مع مجموعة جدول أعمال التنمية لإجراء المزيد من المناقشات بخصوص المسألة، وعند مراجعتها الدراسة سوف تراعي التعليقات.

تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

313. استأنف الرئيس المناقشات المتعلقة بتقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية.

314. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى التوصيات الثلاث التي حددها في اليوم الماضي وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدليل وقاعدة البيانات والموقع. وذكر أن هذه خطوة جيدة للأمام وأعرب عن استعداده للعمل على هذه التوصيات. والتمست المجموعة من اللجنة فحص التوصيات الأخرى والموافقة عليها وخصوصا التوصية هاء.3 بخصوص تحسين قائمة الخبراء الاستشاريين؛ والتوصية واو.1 بخصوص تحديث موقع الويبو؛ والتوصية واو.4 بخصوص دور البعثات إلى جنيف في المساعدة التقنية؛ والتوصيتين زاي.1 وزاي.2 بخصوص قاعدة بيانات المساعدة التقنية؛ والتوصية طاء.1 بخصوص سياسات الملكية الفكرية واستراتيجياتها؛ والتوصية باء.1 بخصوص المساعدة التشريعية والتنفيذية؛ والتوصية كاف.3 بخصوص أكاديمية الويبو؛ والتوصية لام.1 بخصوص التنسيق.

315. ودعم وفد بوليفيا البيان المقدم من وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأكد على ضرورة استفادة اللجنة من الاقتراح المقدم من المجموعة باء بخصوص ثلاث توصيات محددة. فقد يؤدي ذلك إلى اتفاق. وعلى اللجنة أن تعمل على هذه التوصيات. وعقب ذلك بإمكانها أن تنظر إلى توصيات أخرى. وأعرب الوفد عن تشككه في إمكانية التوصل إلى اتفاق بخصوص جميع التوصيات التي ذكرها وفد البرازيل. ولكن قد يكون ممكنا التوصل إلى اتفاق بشأن بعضها. وعلى ذلك اقترح الوفد ضرورة مناقشة اللجنة هذه الأمور أثناء انعقاد الجلسة العامة. وكرر الوفد استعداده للعمل على أساس الاقتراح المقدم والتزامه بالتوصل إلى اتفاق بخصوص بعض المجالات لتنفيذ التوصيات الخاصة بالمساعدة التقنية.

316. وتحدث وفد الجزائر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وذكر تشابهه بمقارنته مع مقارنة مجموعة جدول أعمال التنمية. وعكفت المجموعة على التعاون الوثيق مع مجموعة جدول أعمال في هذه المسألة. وأقر الوفد قائمة التوصيات المقدمة من وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن استعداده لفحص التوصيات ألف.1 وألف.2 وهاء.3 وواو.1 وواو.4 وزاي.1 وزاي.2 وباء.1 وكاف.1. وذكرت المجموعة أن لهذه التوصيات الأولوية وأعربت عن أملها أن تتمكن اللجنة من اعتمادها.

317. وذكر وفد باكستان أن جميع التوصيات الواردة في التقرير الذي وضعه ديري - روكا مهمة. وأضاف أن الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية تستند إليها. والتوصيات في كل من هاتين الوثيقتين لها قيمتها. وعلى الدول الأعضاء مسؤولية النظر فيها كلها. ولكن على عاتقها أيضا مسؤولية دراسة ما يمكن تنفيذه. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في السير قدما بالنسبة إلى بعض التوصيات. وهذه خطوة إيجابية. ويمكن أن تحدد اللجنة بعض التوصيات بغية البدء في العمل. وأيد الوفد السير قدما على صعيد جميع التوصيات، وخصوصا تلك التي ذكرها وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية.

318. ودعم وفد مصر الاقتراح المقدم من وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والاقتراح المقدم من وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية بشأن التوصيات التي سوف تنظرها اللجنة وتعمدها. وكما قيل من قبل لجمع التوصيات أهميتها بالنسبة لعمل المنظمة وخصوصا فيما يتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التوصيات الخاصة بالاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية مهمة للغاية. ولهذا السبب يود الوفد أن تعمل الويبو على هذه التوصيات في أقرب فرصة ممكنة. واستحسن الوفد تنفيذ المنظمة عددا من التوصيات الواردة في تقرير دييري - روكا. وأعرب الوفد عن أمله في مواصلة ذلك. وفي هذا الصدد ذكر الوفد ضرورة تقديم آخر المستجدات إلى الدول الأعضاء بانتظام.

319. وتابع وفد أوروغواي النقاش بشغف شديد. وأعرب عن ضرورة توحيد العمل بغية استمراره بأسلوب بناء. وعلى هذا دعم الوفد الاقتراحات المقدمة من الوفود في فترة بعد الظهر.

320. ودعم وفد جنوب أفريقيا البيانات المقدمة من وفدي البرازيل والجزائر نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية على التوالي. وذكر إمكانية مواصلة اللجنة النظر في التوصيات التي حصرتها المجموعتان. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن جميع التوصيات الواردة في التقرير الذي وضعه دييري - روكا مهمة. ولكنه حصر التوصيات في عدد أقل لإبداء المرونة. وإمكان اللجنة أن ترتب هذه التوصيات حسب الأولوية دون أن تهجر التوصيات الأخرى. وأبدى الوفد اعتقاده أن هذه خطوة إلى الأمام وناشد الوفود الأخرى إبداء نفس القدر من المرونة.

321. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأحاط بتقلص القائمة بعض الشيء وأن هذه إنما هي خطوة في الاتجاه السليم. ولكن معظم التوصيات حددتها الأمانة لتنفيذها أو هي بالفعل قيد التنفيذ. وقد حدد بعض أعضاء المجموعة مجالات محتملة للعمل المقبل وإمكان اللجنة النظر بتعمق أكبر في التفاصيل. واحتفظت المجموعة بحقها في العودة إلى هذه المسألة.

322. وذكر وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) أن الاقتراح المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية طريقة مناسبة فيما يخص العمل على التوصيات. وقدمت نقطة انطلاق جيدة. وإمكان اللجنة العودة إلى التوصيات الأخرى في دوراتها المقبلة.

323. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى المبادئ التوجيهية والدليل الخاص بالمساعدة التقنية. وأضاف ضرورة مشاركة الخبراء الذين يمتلكون الخبرة الضرورية وممثلي القطاعات المتنوعة الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في وضع المبادئ التوجيهية والدليل كي تكون النتائج موضوعية وبناءة. وبالنسبة إلى موارد التمويل من خارج الميزانية مثل الصناديق الاستثنائية، أبرز الوفد السمة التكميلية لهذه الموارد وضرورة احترام نوايا موفري هذا التمويل. وعلى هذا التمس من الدول الأعضاء المؤيدين لاستخدام موارد التمويل من خارج الميزانية مراعاة هذه المسألة. وسوف يتعاون الوفد مع مجموعة البلدان الآسيوية في محاولة ترتيب التوصيات حسب الأولوية.

324. وذكر وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ضرورة الاعتراف بأن الغالبية العظمى من التوصيات نُفذت وفقا لما ذكرته المجموعة باء. وسوف يكون اعتمادها إجراء شكلي غير ضروري بل وازدواجية للعمل الجاري للأمانة. ولم يشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بعض الوفود الأخرى الرأي بأن توصيات المراجعة الخارجية تتطلب اعتمادها كما هي في اللجنة. وعلى النقاش أن يراعي جميع التطورات ذات الصلة بما في ذلك آخر التطورات التي أوصحتها الوثيقة CDIP/11/4 والمداخلات المتعددة من الأمانة. ولا بد أن تسير المناقشات قدما بالنظر في هذه المستجدات. ورحب الوفد بالبيانات المقدمة من مجموعات عديدة في فترة بعد الظهر وسوف يتدبرها. وكرر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الاقتراحات الملموسة الثلاثة التي قدمها اليوم الماضي وأنها سوف توزع في صيغة مكتوبة إن لزم الأمر. أولا بإمكان الأمانة أن تقدم إلى اللجنة مجموعة من أفضل الممارسات في شأن المساعدة التقنية المقدمة من داخل الويبو ومن خارجها بغية المساعدة في تنفيذ التوصيات التي تستحق المزيد من النظر. ورأى الوفد أن هذا يتطابق مع التوصية باء.3 من رد الإدارة والتوصية ألف.3 من الاقتراح

المشترك. ثانياً، من الممكن أن تقدم الأمانة معلومات تفصيلية عن الإجراءات المتخذة لتحسين التنسيق الداخلي والدولي أو تخصصها. ورأى الوفد تطابق هذا الأمر مع التوصيتين باء.1 وباء.3 من رد الإدارة والتوصية لام.1(ب) من الاقتراح المشترك. ثالثاً، بإمكان الأمانة تقديم معلومات إضافية وخطوات واضحة للتعامل مع التوصيات المتعلقة بتدابير فعالية التكلفة مثل الوفورات والفعالية من خلال استخدام التكنولوجيا والتنسيق المحسن، والوفورات والفعالية في مجال التدريب في الويبو. ورأى الوفد أن هذا يتطابق مع التوصيتين باء.9 وباء.3 من رد الإدارة. وأعرب الوفد عن ظنه أنه من المفيد توضيح الاقتراحات الثلاثة وربطها بالتوصيات لبيان أن هذه التوصيات لم تنشأ من نوع من العدم. بل هي وثيقة الصلة وترتبط ارتباطاً قوياً بما تم من قبل.

325. وأعرب وفد باكستان عن رغبته في الحصول على الاقتراحات المقدمة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كتابة.

326. وتحدث وفد إيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وقبل الطلب.

327. وأحاط الرئيس باستهداف عدد من التوصيات. وعلى اللجنة أن تحاول أن تجد طريقة لتوحيد القائمة بها. واقترح انعقاد مشاورات غير رسمية الآن. ولكن الوفود قد ترغب في مواصلة النقاش في الجلسة العامة.

328. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وذكر استحسانه لمواصلة النقاش. وبإمكان الوفود أن تشرح أسباب الاستمرار في تنفيذ الأولويات المحددة. وبإمكان اللجنة بعد ذلك مناقشة بنود أخرى إن تبقى وقت في فترة بعد الظهر. ويمكن أن يتم التنسيق صباح غد قبل استئناف النقاش.

329. ووافق وفد بوليفيا على فكرة ضرورة استمرار العمل في الجلسة العامة. وإن هذه الطريقة في التعامل مع هذه المسائل تتسم بقدر أكبر من الشفافية. وبإمكان اللجنة أن تحاول العمل على هذه الاقتراحات الثلاثة التي حددها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم السابق. وعلى اللجنة أن تحاول التوصل إلى اتفاق بشأنها. وإن أتيح وقت في فترة بعد الظهر من الممكن مناقشة وجود توصيات أخرى يمكن العمل بشأنها ألا وهي التوصيات التي حددتها مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية.

330. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وذكر أن هذا الاقتراح مقبول.

331. وذكر وفد باكستان أن اللجنة بإمكانها مواصلة مناقشة هذه التوصيات. وفي الوقت ذاته يمكنها أن تقرر التوقيت المناسب لتغيير أسلوب النقاش إن دعت الضرورة لذلك.

332. وذكر الرئيس وجود اهتمام واضح بالسير قدماً بشأن بعض التوصيات المحددة مع اقتراح العمل على التوصيات الثلاث التي حددها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ودعا الوفد إلى إعادة طرح التوصيات المقدمة في اليوم السابق.

333. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة تدوين جميع البنود المقدمة فردياً التي يرغب بعض المؤيدين في رؤيتها منفذة. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على الاقتراحات المقدمة كتابة. وفيما يتعلق بالتوصيات المحددة التي رأى أنها تقدم سبيلاً سهلاً للسير قدماً أو التي يمكن للجنة على الأقل مناقشتها للسير قدماً، اشتمل الاقتراح المشترك على هذه التوصيات. وبالنسبة إلى البند ألف، الواجهة والتوجه، لم يسر الوفد قدماً بشأن المبادئ التوجيهية بخصوص المساعدة التقنية. ولكن البند ألف.2 الخاص بالدليل المتعلق بتقديم المساعدة التقنية فيبدو قابلاً للتنفيذ. وعند مناقشة الأمانة أحاط الوفد بأن البنود الفرعية المنفصلة المدرجة بوصفها أجزاء من الدليل قد أعدتها الأمانة بالفعل مع احتمال استثناء آلية الشكوى الرسمية فيما يخص المساعدة التقنية التي لم تكن مرضية بعض الشيء بالنسبة للمتلقين. ولكن الوفد لم ير سبيلاً للمضي قدماً فيما يخص الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من البند ألف.2. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة أن تضع اللجنة ثقتها في قدرة الأمانة على تجميع هذه المواد وتوفيرها إلى الدول الأعضاء، كما فعلت من قبل. وفيما يخص اعتماد اللجنة فعلياً لكل هذه المواد، يبدو أن ذلك

خارج نطاق عمل اللجنة. وفيما يخص البندين باء وجم رأى الوفد أنه لم يكن بند البرنامج والميزانية وموارد التمويل من خارج الميزانية داخل نطاق اللجنة. وفيما يخص البند دال، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه أنجز بالفعل. وفيما يخص البند هاء المتعلق بالخبراء والاستشاريين فقد تناولته الأمانة وناقشته مع الدول الأعضاء. وفيما يخص البند واو، المتعلق بالشفافية والاتصال، وافق الوفد على جدوى استمرار النظر في موقع الويبو. وواجه الوفد صعوبة في بعض الأحيان في العثور على بنود محددة على الموقع. ومن الممكن أن يفيد قدر ضئيل من الشفافية في هذا الصدد الدول الأعضاء. وفيما يخص البند واو، المتعلق بالشفافية والاتصال، رأى الوفد ذلك مجالا جيدا للسير قدما. وفيما يتعلق بالبند زاي، المتعلق بالمساعدة التقنية وقاعدة البيانات، على الرغم من اعتقاد الوفد أن الأمانة أنشأت قاعدة البيانات بالفعل، يبدو أن التوسع في المجتمعات التي تشملهم قاعدة البيانات مع زيادة المعلومات سيفيد الدول الأعضاء، وهذا مجال يحتمل أن تحقق اللجنة توافق في الآراء حوله. وفيما يتعلق بالعناوين الفرعية المتبقية فقد حققت الأمانة هذه الأهداف بالفعل. ولا يراها الوفد بوصفها مجالات للمزيد من العمل من جانب اللجنة.

334. وأشار وفد بوليفيا إلى الدليل وتساءل إن كانت القائمة الكاملة المقترحة بموجب البند ألف.2(أ) مقبولة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب الوفد عن تفهمه لوجود مشكلة في البندين (ب) و(ج) من الفئة ألف.2. وأبدى الوفد اهتمامه بالفئتين (واو) و(زاي). وأعرب الوفد عن أمله في توصل اللجنة إلى اتفاق بشأنها. وفي هذا السياق عبر الوفد عن رغبته في معرفة مدى قبول المشروع الراهن أو الاحتياج إلى المزيد من العمل.

335. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى البند ألف.2(أ). وكما أحيط من قبل في المناقشات مع الأمانة، بدأ وأن الأمانة قد أنجزت جميع أهدافها بطريقة أو بأخرى. ولذا لم يجد الوفد مشكلة فيما يخص جمع الأمانة للمواد الموجودة بالفعل على هيئة دليل. ولكن قد يوجد سوء فهم جماعي فيما يتعلق ببعض البنود الفرعية. فعلى سبيل المثال طالبت النقطة الثانية أعلى صفحة 2 من الوثيقة CDIP/9/16 بمسارات تتمكن من خلالها الدول الأعضاء بتوجيه التخطيط العام وتحديد الأولويات الخاصة بأنشطة التعاون الإنمائي. ورأى الوفد أن هذه المسارات قائمة بالفعل في الأمانة وبين لجان الويبو المختلفة. ولذا لم يعتبر الوفد هذا مجال يحتاج بالفعل إلى وثائق جديدة، سوى الرجوع على سبيل المثال إلى لجنة البرنامج والميزانية أو إلى الحوارات التي دارت في اللجنة. وفيما يتعلق بالفئتين (واو) و(زاي) أعرب الوفد عن اعتقاده أن اللجنة عليها إتاحة إقامة الحوار بشأن البند ألف.2(أ) بما أن ذلك هو البند الذي يعكس أكبر قدر من توافق الآراء في الوقت الحالي. وسوف تنتقل اللجنة إلى الفئتين (واو) و(زاي).

336. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشار إلى الفئتين (واو) و(زاي). وأعرب عن رغبة المجموعة في معرفة إمكانية تقديم وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح بأي لغة أو تحديد التوصيات التي تغطي بقبول الوفد في هاتين الفئتين. ومن ثم يمكن للجنة أن تحاول العمل على إعادة الصياغة.

337. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في الاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن هذين البندين. وفي هذه النقطة ليس لديه أي لغة محددة فيما يتعلق بالبندين (واو) و(زاي). وأعرب الوفد عن رغبته في توفير هذه اللغة، بل ربما في الوقت البيئي قبل استئناف المناقشات في هذا الموضوع.

338. وأعرب وفد أستراليا عن رغبته في الحصول على الاقتراحات المقدمة من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية كتابة. ودعم الوفد مناقشة ألف.2(أ). ويمكن للجنة أن تسير قدما إلى البندين (واو) و(زاي) بدلا من مناقشة البنود الثلاثة في وقت واحد. وبالنسبة إلى البند ألف.2(أ) فدم تحسين الشفافية والنفاذ إلى المعلومات بشأن تقديم المساعدة التقنية من جانب الويبو. وسوف يساعد ذلك الدول الأعضاء والويبو على العمل بقدر أكبر من الكفاءة والتعاون في مجال تخطيط الأنشطة المتفق عليها وتسليمها ومتابعتها وتقييمها. ومثله مثل وفد الولايات المتحدة الأمريكية ذكر الوفد فهمه من التقارير المقدمة من الأمانة أن النقاط المدرجة تحت البند ألف.2(أ) متاحة بالفعل باستثناء إجراءات رفع الشكاوى. وفهم أن الوفود أقرت هذا الأمر أثناء المناقشات. وأثبتت تجربة الوفد السابقة أن إنشاء وثائق مستقلة عن المعلومات المتاحة يؤدي

إلى الازدواجية بل والاستخدام غير الكفء للموارد المحدودة. وتتطلب هذه الموارد مراجعة وصيانة منتظمة لضمان تحديثها. وقد يحدث بعض الالتباس والأخطاء إن لم تُحدث الوثائق. وعلى هذا من المحتمل أن تعرقل هذه النتائج الدول الأعضاء المعنية بدلا من مساعدتها، وأن يعيق بناء الأمانة على العمل الجيد بالتعاون والمشاركة، وأن تعرقل المسارات والممارسات الراسخة لتقديم المساعدة التقنية. وأما النتيجة المناسبة بدرجة أكبر التي يحتمل أن تكون مؤثرة وسهلة الاستخدام لهذه التوصية بعينها اقترح الوفد إتاحة دليل مرجعي بدلا من الدليل من خلال صفحة الملكية الفكرية من أجل التنمية على موقع الويبو على شبكة الإنترنت. وتتوافر على هذه الصفحة مصادر أخرى مثل قاعدة بيانات المساعدة التقنية وقاعدة بيانات للتنسيق بين الاحتياجات والإمكانيات. ومن الممكن توفير روابط بالمعلومات التي وضعتها الأمانة بالفعل وتتوافر على موقع الويبو لكل نقطة من النقاط المدرجة تحت الفئة ألف.2(أ). ولا يسع الوفد دعم نتيجة تقيد النهج القائمة والناجحة للعمل مع الويبو وتقيد الدول الأعضاء الأخرى في تقديم المساعدة التقنية. وكما هو الحال في الفلبين كانت تجربة أستراليا إيجابية من حيث العمل مع الويبو والدول الأعضاء الأخرى بالنسبة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الآن.

339. وذكر الرئيس أنه التمس من الأمانة توفير قائمة بالتوصيات التي حددتها الوفود. ووافقت الأمانة على الطلب.

340. وأعرب وفد باكستان عن اعتقاده أن هذا التدريب جيد من حيث تحسين فهم وجهات النظر المتعددة بشأن السير قدما. وأما بالنسبة إلى الدليل أشار الوفد إلى التعليقات المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن تعرض الأمانة ما قامت به في هذا الشأن في الدورة المقبلة للجنة. وفيما يخص الجزأين باء وجيم من البرنامج والميزانية وموارد التمويل الخارجية، أعرب الوفد عن تطلعه إلى تعليقات الدول الأعضاء التي تثير هذه المسائل في الدورة القادمة من لجنة البرنامج والميزانية. فهذه المسائل يمكن مناقشتها من ذلك المنبر. كما أبرز الوفد بعض التوصيات التي اعتبرها حميدة وأضاف أن الأمانة بصددها تنفيذها بالفعل. فعلى سبيل المثال على الرغم من أن الهيكل التنظيمي للأمانة متوفر فمن الممكن تحسينه عما هو عليه. وكان ذلك مشموولا في التوصيات ومن الممكن إتمامه بسهولة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذه لن تكون مشكلة بالنسبة للأمانة. وفيما يتعلق بتسيير المعلومات من خلال البعثات الدائمة في جنيف، فإن ذلك قيد التنفيذ بالفعل. ولكن من الممكن تحسين هذه الممارسة. وبالنسبة للبند يا.1 ذكر الوفد بالمناقشات السابقة في هذا الشأن. وفهم الوفد أن الأمانة لا تعترض إن قامت واحدة من الدول الأعضاء طواعية بتحميل المشورة التشريعية التي تلقتها من الويبو وإتاحتها. وتطلع الوفد إلى تسلم تحديثات متواصلة من الأمانة بشأن التدابير التي اتخذت فيما يخص التوصيات في الاقتراح المشترك والتقارير الذي أعده ديري - روكا.

341. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء واحتفظ بموقف الاتحاد للوقت الراهن لحاجة الاتحاد إلى المزيد من التنسيق قبل النظر في أي من الاقتراحات المقدمة.

342. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأشار إلى المجالات الثلاثة التي حددها وفد الولايات المتحدة الأمريكية وذكر ضرورة المزيد من التنسيق داخل المجموعة. وبالنسبة للمسألة التي أثارها وفد الجزائر إن كان من الممكن أن تقبل المجموعة لغة الاقتراح المشترك، ذكر الوفد أهمية دراسة الطريقة التي نفذت الأمانة التوصيات بها أو التي تنفذها بها حاليا. ولذا من الضروري النظر في الإشارات إلى رد الإدارة وربما التخلص كلية من الإشارات إلى المراجعة الخارجية التي صاغها في نهاية المطاف خبير خارجي. ومن منطلق عملي يمكن أن تشرع اللجنة في التخلص من بعض الحواشي السفلية التي تشير إلى المراجعة الخارجية مع التركيز على المجالات الثلاثة التي حددها وفد الولايات المتحدة الأمريكية والمرتبطة برد الإدارة.

343. والتمس الرئيس من الأمانة تلاوة قائمة التوصيات.

344. وذكرت الأمانة أن القائمة اشتملت على التوصيات التي قرأها وفدا البرازيل والجزائر نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية على التوالي. وهذه التوصيات هي ألف.2 وهاء.3 وواو.1 وواو.4 وزاي.1 وزاي.2 ويا.1 وكاف.3 ولام.1.

345. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ودعم البيان المقدم من وفد باكستان. وذكر ضرورة تركيز اللجنة على البنود المقترحة من المجموعة باء ووفد الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بوجود أساس جيد للنقاش. وقبل الوفد بالبدء بألف.2 وفقا للاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

346. وشارك وفد سويسرا وحممة النظر المقدمة من مجموعة من الوفود القائلة بأن بعض التوصيات الواردة في التقرير الذي أعده ديري - روكا يستحق التنفيذ. ولم يشكك أحد في هذا أثناء المناقشات. وشدد الوفد على عمل الدول الأعضاء على التقرير لبعض الوقت في كل من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وفي الاجتماعات المنعقدة ما بين الدورات التي تشمل فريق عامل خاص. وأحاط الوفد أن معظم التوصيات نفذتها الأمانة بالفعل وذلك بموجب المعلومات المقدمة من الأمانة. وكان النقاش الدائر في جلسة بعد الظهر بقاء. وأضافت التوصيات التي حددتها مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية إلى التوصيات الثلاث التي تحددت اليوم السابق. وأبدى الوفد قبوله العمل على هذه التوصيات الثلاث. ودعم الوفد النهج المقترح من وفد أستراليا بالبدء بالعمل على التوصيات ألف.2(أ) وواو وزاي مع مراعاة اتفاق اللجنة على هذه التوصيات قبل مواصلة العمل. وبغية مواصلة النقاش أعرب الوفد عن اعتقاده بفائدة وصف مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية الجوانب المحددة التي لم يجر تنفيذها بعد من منطلق التوصيات التي وضعوا قائمة بها.

347. والتمس وفد البرازيل من الأمانة تحليل ألف.2(أ) لتحديد ما يمكن القيام به لتنفيذ الاقتراح. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مادة من الأمانة بخصوص تنفيذ اقتراح إعداد دليل عن المساعدة التقنية، كما ورد في الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية وأيده وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

348. وأحاطت الأمانة (السيد أونياما) أن وفد الولايات المتحدة ذكر تنفيذ معظم الأنشطة بالفعل. وبدأت المسألة الأساسية تجميع الأجزاء المختلفة. وذكرت الأمانة أن النقاط الفرعية المدرجة تنفذها المنظمة. ولا تزيد المسألة عن تجميعها على هيئة دليل. وذكر وفد أستراليا أن هذا الإجراء ربما يكون عديم القيمة بل ومضية للوقت. واقترح الوفد أنه قد يكون من الأفضل إتاحة المعلومات الخاصة بالمساعدة التقنية عبر الصفحة على الإنترنت مع توفير روابط تصل بالمواقع التي يمكن العثور على المعلومات من خلالها. وأوضح وفد الفلبين أن الوضع الراهن لا بأس به. وهذا ما أيدته وفد أستراليا. وهكذا لم تقدم اللجنة إلى الأمانة توجيه لا لبس فيه فيما يتعلق بالدليل. وكررت الأمانة أنها أعدت منفردة فهرس أو قائمة بالأنشطة وأتاحها. ولكن الدول الأعضاء ذكرت أن هذا لا يفي بالغرض نتيجة للاحتياج إلى المزيد من المعلومات. والأمر متروك للجنة لتزويد الأمانة بتوجيه لا لبس فيه فيما يتعلق بالدليل.

349. وأحاط وفد البرازيل بعدم الحاجة إلى موارد إضافية لتنفيذ البند ألف.2(أ). وتضمن الاقتراح المشترك توصيات بتحديث موقع الويبو بغية تعزيز الشفافية. وسوف يناقش ذلك تحت بند منفصل.

350. وأوضحت الأمانة (السيد أونياما) أنها لم تذكر عدم الحاجة إلى موارد إضافية لإعداد الدليل. فالموارد سوف تكون ضرورية وخصوصا في حالة تضمين جميع التفاصيل المطلوبة. وسوف يتطلب الأمر وقت إضافي من وقت الموظفين إن أنجز العمل داخليا. وسوف يتطلب موارد مالية في حالة إعداد خبير استشاري للدليل.

351. وقال وفد بوليفيا إنه يفهم أن اللجنة تحاول التوصل إلى فهم عام بشأن الاقتراحات التي يمكن المضي قدما بها. وأضاف أنه يفهم كذلك أن مجموعات أخرى، إثر تنسيق داخلي، ستحاول التقدم باقتراحات، بما في ذلك اقتراحات بشأن النص والتعديلات. واستخلص من ذلك أنه ينبغي للأمانة أن تحاول تحديد الاقتراحات التي يحتمل التوصل إلى اتفاق بشأنها في ذلك اليوم وتنحية التفاصيل جانبا في الوقت الراهن. وذكر أنه يمكن البت في التفاصيل في اليوم التالي، ربما في جلسة غير رسمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن ثمة فهم عام إلى حد ما بشأن ألف.2(أ) رغم عدم تناول اللجنة جميع العناصر بالمناقشة التفصيلية. وقال إنه يجب التناقص بشأن النسق، أي هل ينبغي أن يكون شيئا مطبوعا على ورق أو متاحا عبر

الإنترنت، غير أنه يمكن القيام بذلك في مشاورات غير رسمية. ويُنشأ و.او. 1 أنه يسع اللجنة الاتفاق بشكل عام على أنه ينبغي ترقية الموقع الإلكتروني للويبو حتى يكون وسيلة أكثر فعالية لنقل المعلومات بشأن أنشطة التعاون لأغراض التنمية. وأعرب عن اعتقاده أن اللجنة تستطيع المضي قدماً بشأن هذا الاقتراح. وأضاف أنه يلزم بذل شيء من الجهد لضمان تعبير النص عن جميع اقتراحات الوفود وانشغالها في هذا الصدد. وأفاد الوفد بشأن الفئة زاي أن قاعدة البيانات موجودة لكنها لا تحوي كل المعلومات المطلوبة، بما في ذلك معلومات عامة عن النشاط مثل أهدافه ونتائج المتوقعة والفعالية ومنتقيه ومشاركه ومناخيه وخبرائه واستشاريه ومتحدثيه وتقارير تقييمه وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة، وكانت الدول الأعضاء قد اتفقت على هذه العناصر. وأعرب الوفد عن اعتقاده، بالتالي، أن توصل اللجنة إلى اتفاق بشأن هذه التوصية لن يستغرق وقتاً طويلاً. ويُنشأ أنه يمكن مناقشة تفاصيل الصياغة في اليوم التالي. وأشار الوفد إلى طلب وفد سويسرا بشأن الجوانب غير المنفذة من التوصيات المحددة وساق بعض الأمثلة، وهي تتعلق أساساً بمتابعة أعمال الأمانة لضمان تنفيذ التوصيات على وجه تام وفعال. والتفت الوفد إلى طاء. 3، سياسات الملكية الفكرية واستراتيجياتها، وقال إن اللجنة اتفقت بشكل غير رسمي في الدورة السابقة على أنه ينبغي إتاحة الأدوات المستخدمة لاستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية لعموم الجماهير. ووضح أن الأمانة تقوم بذلك، غير أن ثمة حاجة إلى متابعته، وينبغي دعوة الدول الأعضاء لتقديم تعليقاتها، وقد أبدت الأمانة خلال نقاش الأمس عن ترحيبها بالتعليقات. وقال بشأن كاف. 3 إن الويبو تعاقدت مع خيرة استشارية على إجراء مراجعة خارجية لأكاديمية الويبو. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن المراجعة قد استكملت، وأنه ينبغي إذا إتاحة نتائج المراجعة الخارجية للعموم. والتفت إلى ياء. 1، المساعدة التشريعية والتنظيمية، وقال إن الاقتراح تعلق بإنشاء نظام على الموقع الإلكتروني للويبو يتيح للدول الأعضاء المهمة، إن أرادت، رفع وإتاحة مضمون المشورة التشريعية أو التنظيمية التي تلقتها من الويبو. ويُنشأ أن هذا غير متاح حالياً ولا هو قيد التنفيذ. وشدد الوفد على أن إتاحة المعلومات سيكون على أساس طوعي. وذكر أن من شأن ذلك أن ييسر تبادل المعلومات. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه يمكن العمل على الاقتراح وأنه يمكن التوصل إلى قرار بشأنه خلال الدورة.

352. وطلب وفد باكستان من الأمانة الإذلاء بآرائها بشأن التوصيات التي تقدمت بها الدول الأعضاء، ومنها التوصيات هاء. 3 وواو. 1 وزاي. 1 وياي. 2 وياي. 1 ولام. 1. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الأمانة شرعت بالفعل في إجراء بعض الأعمال على هذه التوصيات.

353. وصرّحت الأمانة (السيد أونياما) بأن الوضع بسيط. وقالت إنها بينت التوصيات التي تعمل عليها، وإنها مع ذلك ترغب في إصدار اللجنة توجيهاً واضحاً يبين إن كان ينبغي لها عمل المزيد أم إن الدول الأعضاء راضية بما تفعله الأمانة. وأضاف أن اختلافات الرأي واضحة فيما يتعلق بكل من التوصيات دون استثناء. ويُنشأ أن الويبو منظمة يحركها الأعضاء وأن وظيفة الأمانة خدمة الدول الأعضاء، لكن ينبغي أن يوجد توافق في الآراء، كما ينبغي أن تكون التعليمات أو التوجيهات واضحة، كما يرجى أن تكون قابلة للتنفيذ.

354. وقال وفد باكستان إنه يدرك المسؤولية الواقعة على كاهل الدول الأعضاء، ويدرك كذلك أن الأمانة شرعت بالفعل في العمل على بعض من التوصيات المحددة. واقترح الوفد أن تقدم الأمانة مزيداً من المعلومات في الدورة التالية بشأن ما بدأت في العمل عليه بالفعل بالنسبة إلى التوصيات الواردة في الاقتراح المشترك.

355. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه وجد في لمس بعض الوفود فائدة في عددٍ من توصياتها تشجيعاً. وأشارت المجموعة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد سويسرا وسأقت أمثلة على فجوات التنفيذ بالنسبة إلى بعض التوصيات. ففما يتعلق بالتوصية ألف. 2، قالت إنها تدرك أن الأمانة قد أدت أعمالاً كثيرة على هذه التوصية، لكن ما زالت هناك أشياء يجب القيام بها. ويُنشأ أنه يمكن على سبيل المثال تقديم توضيح بشأن نقاط الاتصال، فقد قيل إن المكاتب الإقليمية هي نقاط الاتصال وإن عليها مسؤوليات تتعلق بالميزانية بالنسبة إلى الأنشطة، بينما تتحمل شعاب أخرى مسؤولية التنفيذ. وضربت لذلك مثلاً فقالت إنه لو عقدت حلقة عمل تتعلق بالبراءات في الجزائر، فرمما لا يكون مكتب البلدان العربية

مسؤولاً عن التنفيذ بشكل مباشر. ووضحت المجموعة أنها لا تعلم يقينا من يتحمل مسؤولية ماذا، مما يقتضي توفير معلومات بمزيدٍ من التفاصيل عن نقاط الاتصال في الويبو لهذه الأنشطة. وأفادت المجموعة فيما يتعلق بتقييم الأنشطة أنها لا تعرف على وجه الحقيقة كيف نفذت الأمانة هذه الأنشطة وأنها ترغب في معرفة الكيفية التي نفذت بها هذه الأنشطة، قائلة إنه ينبغي أيضا إتاحة النتائج. وفيما يتعلق بالفئة واو، الشفافية والتواصل، ذكرت المجموعة أن الأمانة نفذت عددا من الأنشطة إلا أنه ينبغي تحسين الموقع الإلكتروني للويبو حتى يكون وسيلة تواصل أكثر فعالية بشأن أنشطة الويبو التعاونية في مجال التنمية، حيث إنه حاليا لا يضمها جميعا. وقالت إنه ينبغي للأمانة التكفل بإتاحة معلومات عن جميع الأنشطة على الموقع الإلكتروني للويبو، وأنه ينبغي أيضا إتاحة وثيقة مفاهيم بشأن النشاط. وأضافت أنه من المفترض ألا يرهق تنفيذ ذلك الأمانة في شيء حيث إن هذه متاحة داخليا، مما يعني أن الأمر لا يتعدى إتاحة المعلومات على الموقع الإلكتروني. ومضت تقول إنه ينبغي للأمانة أيضا أن تبلغ اللجنة بالأحداث المخطط لها أو تلك التي أقيمت بالفعل، حيث إن هذا غير متبع حاليا. وخلصت إلى أن الفئة واو. 2 تستحق مزيدا من النظر. وأشادت المجموعة، فيما يتعلق بقاعدة بيانات المساعدة التقنية، بعمل الأمانة في هذا المجال، غير أنها قالت إنه ينبغي تحقيق مزيدٍ من الانساق بين تصميم قاعدة البيانات وإطار الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة. وأبدت المجموعة في هذا الصدد رغبتها في تقديم الأمانة توضيحا لما بين قاعدة البيانات وإطار الإدارة القائمة على النتائج من اتساق، فمن شأن هذه المعلومات أن تكون مفيدة للغاية. وبيّنت المجموعة أن الأمثلة تشير إلى أن التوصيات قيد التنفيذ بالفعل لكن هناك دون شك مجال للتحسين.

356. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وكرر ما قالته الأمانة من أن ثمة توصيات إما قيد التنفيذ أو نفذت بالفعل. وقال إنه ينبغي دوما تجنب ازدواج الجهود. وفيما يتعلق بطلب المزيد من المعلومات بشأن تنفيذ بعض التوصيات، أبرزت المجموعة بعض النقاط استنادا إلى الوثيقة CDIP/11/4، حيث تعلق أولها بالفئة هاء.3، حيث أفادت التوصية 50 الواردة في صفحة 34 أن العملية مستمرة، بل وأنجزت جزئيا. وقالت في النقطة الثانية بشأن الفئة زاي.1 إن التوصية 51 الواردة في صفحة 34 احتوت على بعض المعلومات المفيدة، وإن الوثيقة أشارت إلى استمرار العملية بشأن هذا المجال أيضا. واختتمت في النقطة الثالثة بقولها بشأن المراجعة الخارجية لأكاديمية الويبو إن الوثيقة أفادت أن التوصيات قيد الدراسة حاليا وإنها ستعكس في وقت لاحق.

357. وأيد وفد جنوب أفريقيا التعليقات التي أدلى بها وفد باكستان. وقال إن الأمانة تباشر بالفعل أعمالا بشأن بعض التوصيات، مما يجعل من المفيد للأمانة أن تعرض مستجدات ما انتهت إليه مما يتعلق بتنفيذ تلك التوصيات، على أن تبين الدول الأعضاء بعد ذلك إن كانت ثمة حاجة إلى مزيدٍ من المعلومات، حيث إن هذه المعلومات تعينها على إدراك الوضع الحالي بالنسبة إلى تنفيذ التوصيات. وأضاف أنه من الممكن تقديمها قبل نهاية الدورة أو خلال الدورة التالية.

358. والتفتت الأمانة (السيد أونياما) إلى النقاط التي أثارها وفد الجزائر. وأفادت الأمانة، بشأن نقاط الاتصال ضمن الويبو، بأن عملها كنقطة من هذه النقاط يعتبر واحدة من قيمها الأساسية. وأضافت أن المكاتب الإقليمية موجودة لتؤدي دور نقاط الاتصال للبلدان النامية فيما يتعلق بالتنمية. وبيّنت أنه بالرغم من مشاركة قطاعات أخرى ضمن المنظمة في أنشطة المساعدة التقنية، فمن شأن اتصال البعثات بأفراد عبر المنظمة أن يؤثر سلبا في تماسك عمل المنظمة وترباطه. ومضت تقول إن المكاتب الإقليمية تحتفظ بالخطط الرئيسية للتنمية داخل المنظمة لأن هذه الخطط تتيح لها استعراضا للمساعدة التقنية المقدمة في كل بلد، مما يحتم مشاركة المكتب على الدوام، بغض النظر عن أي مشاركة محتملة من بعض شعاب المنظمة وأقسامها. ووضحت أن المكاتب ستكون دوما على علم بالأعمال والقائمين عليها بحكم احتفاظها بالخطة الرئيسية. وذكرت أن المكاتب هي التي تحرك الخطط الاستراتيجية لكل بلد نام، مما يضع بين أيديها الصورة الكاملة وبالتالي يجعل من الأفضل أن تؤدي هي دور نقاط الاتصال، حيث يتيح لها ذلك توجيه الوفود إلى المشاركين في مشروع ما بعينه من خارج المكتب. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أنه ينبغي الاستمرار على ذلك ضمانا للتمسك والترابط. وقالت إن البعثات تريد كذلك أن تحاط علما بالأنشطة التي تنفذها المنظمة في مختلف البلدان. وأفادت الأمانة فيما يتعلق بالإبلاغ بكل حدث تقييم المنظمة، بما في ذلك إتاحة وثيقة مفاهيم بشأن الحدث، أن معظم الأنشطة المنفذة في مجال التنمية تستهدف البلدان كل على حدة. وأضافت أن

البلدان تحاط علماً بالأنشطة التي تنفذ في بلدانها على أكمل وجه. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أن البلدان لن تستحسن فكرة تعميم أخبار جميع الأنشطة التي تنفذ في كلٍ من بلدانها. وبيّنت، استناداً إلى ذلك، أن قاعدة بيانات المساعدة التقنية تستعرض مواقع الأحداث، غير أنه لا يمكن إتاحة تفاصيل تلك الأنشطة، مما يشمل المناقشات التي تجرى مع الحكومة والبعثات الاستشارية الموفدة إلى كل بلد وما إلى ذلك، حيث إنها تنطوي في كثيرٍ من الأحيان على معلومات سرية، وبالتالي لا ينبغي ولا يجوز للمنظمة أن تتخذ قراراً من جانب واحد بتعميم تفاصيل الأنشطة الجارية في بلدٍ ما إلا إذا طلب البلد المعني من الأمانة ذلك. وقالت فيما يتعلق بكيفية تحقيق الانساق بين قاعدة بيانات المساعدة التقنية وإطار الإدارة القائمة على النتائج إن الشعبة المسؤولة عن قاعدة البيانات لديها خطة عمل بها النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء وغير ذلك مما حظى بالموافقات، وهذا يشبه أسلوب إعداد أنشطة القطاعات الأخرى كافة ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج. وذكرت أن قواعد البيانات تطوّر أيضاً من خلال مشاريع قائمة على تكليف من اللجنة، وأنها تخضع للتقييم كذلك. والتفتت الأمانة إلى النقطة التي أثارها وفد بوليفيا بشأن نتائج مشروع قاعدة بيانات المساعدة التقنية وقالت إن اللجنة أقرت بتنفيذ المشروع وفق الشروط، إلا أنه من الممكن أن تكون قاعدة البيانات أفضل، شأنها في ذلك شأن كل شيء آخر. وأكدت أن المسؤولين عن هذا الأمر لا يكفون عن العمل في سبيل تحسين قاعدة البيانات وتغذيتها بالبيانات. وأفادت فيما يتعلق بتقييم الأنشطة ورصدها أن لتنفيذ ذلك أساليب مختلفة، حيث تكون لبعض الأنشطة أو المشاريع آليات تقييم ضمنية، كما تناح للدول الأعضاء تقارير أداء البرامج. وبيّنت أن الأنشطة المنفذة خلال الثنائية السابقة خضعت للتقييم، وأن الإنجازات قيّمت استناداً إلى النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء، وقد عرضت النتائج على الدول الأعضاء. وأضافت أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أجرت تقييمات على مشاريع مختلفة في المنظمة. وقالت إن ما سبق يمثل بعض آليات تقييم الأنشطة. والتفتت الأمانة إلى الطلب الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا بعرض مستجدات الأنشطة الجارية فيما يتعلق بالتوصيات. وأفادت أن هذا طلب معقول تماماً واقترحت إضافة بند جدول أعمال في دورات اللجنة المقبلة تعرض اللجنة بمقتضاه مستجدات ما أنجز خلال السنتين السابقتين أو منذ آخر دورة للجنة بالنسبة إلى التوصيات. وأعربت عن استعدادها التام لإحاطة اللجنة علماً باستمرار بما تقوم به تنفيذاً للتوصيات.

359. وذكر وفد البرازيل أن هناك شيء من الأرضية المشتركة، حيث ناقشت اللجنة عدداً من التوصيات، وهذه تتطلب قدراً من العمل. واقترح الوفد أن تعمل الدول الأعضاء على مساحات التقارب عن طريق التقدم بمشاريع نصوص لتتظروا فيها اللجنة.

360. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن بعض الوفود تبدو مشتتة قليلاً فيما تستخدم من مصطلحات، حيث إنها تسمي كل شيء توصية. ووضح أن رد الإدارة أشار إلى 89 توصية أساسية في تقرير دير-روكا معها 396 تدبيراً مختلفاً، أي أن ثمة توصيات وتدابير، كما توجد إجراءات أخرى مذكورة في الاقتراح المشترك المقدم من بعض الدول الأعضاء. وقال إنه يتعين على الدول الأعضاء الاتفاق على توصيات محددة ثم تحديد الإجراءات اللازمة من أجل تنفيذها، مما يوجب التزام الوفود بالغ الوضوح فيما يستعملون من مصطلحات فيما يتعلق بالتوصيات والإجراءات والتدابير وما إلى ذلك.

361. وأيد وفد باكستان قول وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المصطلحات، غير أنه شدد على أهمية ملاحظة كثرة مساحات التقارب بين الدول الأعضاء. وقال إن الأمانة تبينت ذلك. وأعرب عن تطلعه إلى المستجدات التي ستعرضها الأمانة في الدورات التالية.

362. وحث وفد السنغال الأمانة على مواصلة أعمالها. وقال إن الويبو قدمت مساعدة تقنية للسنغال، وكان بعض ذلك من خلال المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. وأضاف أنها أتاحت للبلاد نفاذاً إلى معلومات علمية وتقنية حوتها وثائق براءات، وقد أعان ذلك السلطات على دعم الباحثين والابتكار المحلي. وبيّن أن وثائق البراءات تحتوي معلومات يمكن استخدامها لتعزيز القدرات التقنية، وهذا أمر مهم بالنسبة إلى التنمية. وذكر أن هناك حاجة إلى مواصلة الويبو ما تقدم من مساعدات

للسنغال في سبيل ضمان تمتعها بالنفاذ إلى المعلومات اللازمة لما يوفره الابتكار والإبداع من دعم للرفاه الاجتماعي والاقتصادي، مما يولد في الوفد رغبة في تعزيز دور نقاط الاتصال.

363. ونوه الرئيس إلى الإشارات إلى التوافق الذي أطل برأسه. وقال إنه ينبغي للجنة استفراغ وسعها في سبيل المضي قدما. وسأل الوفود إن كانت ترى من المفيد مواصلة مناقشة قائمة التوصيات المحددة في فترة بعد الظهر من ذلك اليوم أو ترحيل ذلك إلى اليوم التالي لإفساحا لمجال النظر في الاقتراحات تفصيلا.

364. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه فهم أن الغرض من النقاش تبين المجالات التي تشهد تقاربا. وذكر أنه يمكن البت في التفاصيل خلال المشاورات غير الرسمية. واقترحت المجموعة في ظل التوافق البارغ بشأن الفئات ألف وواو وزاي أن تحدد اللجنة توصيات بعينها يجتمع لها توافق، حيث إن من شأن ذلك أن يتيح للمجموعات صياغة مشاريع تناقش في مشاورات اليوم التالي غير الرسمية.

365. وأعرب وفد بوليفيا عن تأييده لرأي الرئيس. وقال الوفد إنه يرغب من اللجنة أن تتوصل إلى تصور أكثر تحديدا لما يمكن أن يتضمنه حل وسط. وكرر اقتراحه بإمكانية التوصل إلى تصور عام بشأن توصيات معينة في فترة بعد الظهر من ذلك اليوم، على أن تحدد التفاصيل في اليوم التالي خلال المناقشات غير الرسمية. وأضاف أن مجموعة البلدان الأفريقية أشارت إلى ذلك أيضا. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه يمكن التوصل إلى قرار بشأن ثلاث توصيات أو اقتراحات حددها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم السابق. وقال إنه من الممكن اعتبار هذه اقتراحات تحتمل التوصل إلى اتفاق بشأنها. وسأل الوفد فيما يتعلق بقائمة الاقتراحات التي طرحتها مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية عن إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن بعض الاقتراحات. وضرِب لذلك مثلا بالتوصية بـ 1. بشأن إنشاء نظام على الموقع الإلكتروني للويبو يتيح للدول الأعضاء المهمة، إن أرادت، رفع وإتاحة مضمون المشورة التشريعية أو التنظيمية التي تلقتها من الويبو. وقال إن بـ 1 ليست قيد التنفيذ رغم اعتقاده أن تنفيذها لن يكون أمرا مكلفا. والتفت الوفد إلى التوصية هـ 3 المتعلقة بقائمة الخبراء الاستشاريين وأقر بالجهود المبذولة في سبيل وضع القائمة، لكنه أعرب عن اعتقاده أنه يمكن تحسينها. وأضاف أنه يمكن إيراد المعلومات المذكورة في الاقتراح المشترك ضمن القائمة الإلكترونية. وكرر الوفد بشأن سياسات الملكية الفكرية واستراتيجياتها اقتراح تقدم الدول الأعضاء بتعليقات على الأدوات المستخدمة في وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، مشيرا إلى ما أبدته الأمانة من ترحيب بالتعليقات. وأعرب الوفد عن اعتقاده فيما يتعلق بالمراجعة الخارجية لأكاديمية الويبو أن الأمانة تفحص نتائج المراجعة حاليا. وقال إنه ليس على دراية كاملة بالوضع الحالي فيما يتعلق بالمراجعة والتمس تقديم معلومات عن ذلك. وذكر أنه ينبغي تعميم التقرير على الدول الأعضاء بعد مراجعة الأمانة له. وأعرب عن رغبته في سماع آراء الدول الأعضاء بشأن الاقتراحات سالفه الذكر.

366. والتفتت الأمانة (السيد أونياما) إلى السؤال المتعلق بالمراجعة الخارجية لأكاديمية الويبو وصرحت بأنها ستقدم الإجابة قريبا.

367. وأيد وفد البرازيل الاقتراح الذي طرحه وفد الجزائر بمواصلة الجهد الحالي الرامي إلى تحديد مساحات التقارب.

368. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأعرب عن مشاركته الاعتقاد بأن اللجنة تسير في اتجاه حسن. وقال إن أرضية مشتركة تلوح في المجالات الثلاثة التي استعرضها وفد الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مزيد من العمل. وأضاف أن هذه المواضيع الثلاثة تحتاج إلى مزيد من التنسيق. وأشار إلى التنسيق المخطط إجراؤه في الصباح التالي قائلا إنه ربما لا يقتضي الأمر عقد اجتماع غير رسمي بعد ذلك. وأعربت المجموعة فيما يتعلق بالمجالات الأخرى عن اعتقادها أنه ما زال هناك شيء من التباعد في المواقف. وبيّنت أن اللجنة ما زالت في انتظار مزيد من التعليقات من الأمانة بشأن مدى ما يقَد منها. وقالت إنه على ذلك ربما يكون من الأفضل العودة إلى الوثائق الأخرى التي بين أيدي الأمانة والتأهب للنظر في مساحات التقارب التي حُددت لأعمال مستقبلية محتملة في الصباح التالي.

369. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وذكر بأنها ذكرت باهتمام الاقتراحات المطروحة من مختلف المجموعات. وقال إنها أشارت أيضا إلى حاجتها إلى مزيد من التنسيق، مما يبدو بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تأييد التعليق الذي أدلت به المجموعة بآء بشأن قضية التنسيق. ووضح أنها تعترم عقد مناقشات تفصيلية وأنها تعتقد أنها ستكون في مركز أفضل لمناقشة مختلف الاقتراحات في اليوم التالي.

370. وقال وفد بوليفيا إنه يتفهم الحاجة القائمة إلى التنسيق. وأضاف أن ثمة حاجة أيضا إلى النظر في الاقتراح الذي طرحه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ولا إشكال في ذلك. وكرر أنه ليس المقصود العمل على الاقتراحات الثلاثة التي حددها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم السابق فقط، بل كذلك على الاقتراحات التي حُددت في ذلك اليوم. وذكر أن اللجنة تنتظر مزيدا من المعلومات من الأمانة بشأن المراجعة الخارجية لأكاديمية الويبو، غير أن هناك اقتراحات أخرى لا تلزم لها معلومات إضافية ويرجع إلى المجموعات أمر النظر فيما إن كانت هذه مقبولة. وأضاف أن هذه تتضمن التوصية بآء.1 بشأن إنشاء نظام على الموقع الإلكتروني للويبو يتيح للدول الأعضاء المهمة، إن أرادت، رفع وإتاحة مضمون المشورة التشريعية التي تلقتها من الويبو. ووضح أنه يلزم للجنة اتخاذ قرار بشأنها. ودعا الوفد المجموعات إلى النظر في التوصيات المدرجة في القائمة المجمعلة لتمكين اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن أقصى عدد من التوصيات في اليوم التالي.

371. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وطلب من الأمانة تعميم القائمة المجمعلة لأن الوفود لم تتسلمها بعد. وقال إن المجموعة زودت الأمانة بالمعلومات المطلوبة.

372. وأفاد الرئيس أن الوثيقة متاحة على المكتب الموجود في مؤخرة القاعة.

373. والتفتت الأمانة (السيدة غرافينيا) إلى وضع المراجعة الخارجية لأكاديمية الويبو واستحضرت خلفية المراجعة، حيث قالت إن الأكاديمية أُسست في 1998 وإن الضرورة اقتضت مراجعة ما تقوم به الأكاديمية في مجال التدريب على الملكية الفكرية لكثرة ما حدث منذ تأسيسها. وأضافت أن الضرورة اقتضت أيضا التأكد من تنسيق الأنشطة وعدم تداخلها مع أنشطة البرامج الأخرى المتعلقة بتكوين الكفاءات. ووضحت بشكل عام أن الوقت حان لقيام شخص ما بتقييم مدى توظيف الأكاديمية لميزايتها التي تبلغ قيمتها 10 مليون فرنك سويسري في كل ثنائية في سبيل توجيه أعمالها إلى مجالات التخصص التي تتمتع الويبو فيها بميزة نسبية، وإن كانت مدركة لتلك الميزة النسبية بوضوح وأن الأنشطة مركزة بالفعل في ذلك المجال وليس في مجالات يميز فيها آخرون إما بمزيد من الإتقان أو بأسلوب أكثر فعالية من حيث التكلفة. وذكرت أن المدير العام أيد فكرة إجراء تقييم مستقل تأييدا مطلقا. ومضت تقول إن المواصفات أعدت بناء على فكرة إجراء مراجعة سريعة ووافية حتى تؤخذ المعلومات في الحسبان في مشروع وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2014/15 المقرر مناقشتها خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية في يوليو. وأفادت أن الدكتور دير كلفت بهذه المهمة في ضوء فهمها لأعمال المنظمة نتيجة للعمل الذي اضطلعت به بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وبيّنت أن المواصفات صيغت بناء على مفهوم اعتبار المراجعة أداة إدارة داخلية لمدير البرنامج والمدير العام بغية إعادة تقييم، إن اقتضت الضرورة ذلك، أولويات الأكاديمية واتجاهها، وأنها ضمت كذلك تقييما للمهارات المطلوبة والمتاحة في الأكاديمية. وقالت إن المراجعة استكملت وقُدِّم التقرير إلى الأمانة وكان في عشرين صفحة وفي غاية الإيجاز، وقد أوفى بالمتطلبات الواردة في المواصفات. وأضافت أن التقرير أبرز سبيلا للمضي قدما في عدد من المجالات وأن مفاده الرئيسي هو أن للويبو ميزة نسبية في مجال تكوين الكفاءات والتدريب على الملكية الفكرية. وبيّنت أن أسباب ذلك تضمنت التعددية اللغوية وعلاقة الويبو المباشرة بالدول الأعضاء وقيامها على إدارة معاهدات والاستثمارات في التعليم عن بعد وغير ذلك. وذكرت أن التقرير اعتبر منصة التعلم عن بعد فريدة من حيث عدم وجود منافس لها وأنه عرض خطة طموح من أجل إعادة توجيه بعض أنشطة الأكاديمية على مدى فترة زمنية محددة. وقالت إنه لا يمكن تنفيذ أي من التوصيات في يوم واحد، حيث إن بعضها على مستوى السياسات وعلى مستوى إعادة التوجيه. وأشارت إلى ما ذكر سلفا من تمتع الويبو بمزايا نسبية وقالت إنه ينبغي للمنظمة أن تركز على مجالات مزاياها النسبية تلك، بل وربما أن تكف عما سواها. ومضت تقول إن الاضطلاع بتكوين الكفاءات ليس حكرا على الويبو مما يوجب الترشيد

والتنسيق وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة تجنباً للتداخلات وضماناً لحسن توظيف الموارد بكفاءة. وأضافت أن التقرير رصد لبرنامج التعلم عن بعد في الأكاديمية أعلى الدرجات، بينما أبرز حاجة لمراجعة أحد البرامج المهنية. وذكرت أن التقرير أشار إلى احتمال اضطراب الويبو إلى التفكير في تخصصها الدقيق، وهو في التعليم وليس التدريب المهني؟ وقالت إن هذه قضية كبيرة. ووضحت أن ضمان وجاهة مضمون البرامج بالنسبة إلى احتياجات الدول الأعضاء يتطلب الكثير من العمل وأنه يجب توجيه البرامج والأنشطة نحو الخطط القطرية للمكاتب واستراتيجياتها. وأضافت أن ثمة حاجة إلى الحرص على تقييم مضمون المواضيع ووجاهتها وتوجهها بمزيد من الوضوح والشفافية. وأفادت أن الأمانة بصدد تحويل عناصر الوثيقة إلى اقتراح تشغيلي لتنظر فيه الدول الأعضاء. وقالت إن الأمانة، كما ذكر في إحدى الوثائق الموجودة بين أيدي اللجنة، تعمل على دمج التوصيات التي تعتبرها ذات قيمة في الاقتراح الخاص بالثنائية التالية، والذي بلغ بالفعل مبلغاً متقدماً من حيث الصياغة وتخصيص الموارد والنتائج المتوقعة. وبيّنت أن الأمانة تدرك أن تحقيق النتائج المرغوبة سيستغرق من أربع إلى خمس سنوات وأنه من المهم أن يكون التخطيط لإجراءات محددة قد استكمل بالفعل. وأضافت أن المضي نحو نهج يتسم بمزيد من التنسيق والشفافية في تقديم أنشطة تكوين الكفاءات للدول الأعضاء يتطلب وجود تقويم داخلي واقعي. واستطردت قائلة إن الأكاديمية تزود الدول الأعضاء بمجموعة من الفرص التدريبية بشكل سنوي وأن جهوداً تبذل لتقديم ذلك في التوقيت المناسب، وهو متاح على الموقع الإلكتروني للويبو كذلك، غير أن الويبو تنفذ أيضاً أنشطة كثيرة أخرى تتعلق بتكوين الكفاءات. وأعلنت أن الأمانة ستوافي الدول الأعضاء، بناء على ما تقدم، بدليل موحد لما تستطيع المنظمة تقديمه سنوياً بالنسبة إلى تكوين الكفاءات. وقالت إن جهوداً ستبذل لترتيب الدليل حسب الموضوع واللغة وأسلوب التوصيل لأنه بالرغم من كون التعلم عن بعد أداة رائعة، فإن الأمانة تؤمن كذلك بالتفاعل المباشر وجهاً لوجه.

374. وأبدى وفد بوليفيا اهتماماً بمعرفة المزيد عن التقييم، بما في ذلك مدى اتساق المواد التدريبية مع جدول أعمال التنمية على النحو المذكور في تقرير دير - روكا. وقال الوفد إنه فهم أن ذلك جزء من التكليف بالمراجعة. وذكر بأن الأمانة كانت قد وافقت على تعميم التقرير على الدول الأعضاء، إلا أنه فهم من العرض أن من شأن ذلك أن يسبب مشاكل، وطلب توضيحاً في هذا الصدد. وأضاف الوفد أن الأمانة استجابت في الدورة السابقة لطلب تعميم المواصفات والتقرير النهائي على الدول الأعضاء بشكل إيجابي لما لهذه المعلومات من أهمية بالغة لديها.

375. وصرح وفد باكستان بأن المعلومات المقدمة من الأمانة لها أهمية بالغة في سبيل تحسين فهم الدول الأعضاء للتدابير التي تتخذها المنظمة وأن هذا أحد المجالات التي أنجزت فيها أعمال جيدة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراءات المتابعة. وبيّن الوفد أنه فهم فيما يتعلق بالتقرير أنه تضمن بعض الأمور المتعلقة بالموظفين، إلا أنه فهم أيضاً أن الدول الأعضاء تهتم أكثر بعناصر أخرى من بينها أمور السياسات والتوجيه.

376. والتفتت الأمانة (السيدة غرافينيا) إلى التعليقات التي أدلى بها وفد بوليفيا ووضحت أن التقرير لا يضم تقييماً للمحتوى، بل كان المطلوب من معدته أن تفحص عدة أمور من بينها مدى وجاهة أنشطة الأكاديمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وقالت إن إحدى النقاط التي أثبتت كانت الحاجة إلى آلية تتسم بمزيد من الشفافية وقابلية التوقع لضمان خضوع كل المحتوى التدريبي للمراجعة والتحديث بانتظام، مع مراعاة جدول أعمال التنمية خلال تلك العملية وهذه ليست بالمهمة السهلة لتطلبها فحص كل المواد. وأضافت أن التقرير لم يقيم جودة أي من الأنشطة، بل كان على مستوى أعلى بكثير وقد بيّن أنه ينبغي فحص الآليات. وذكرت أن التقرير أشار فيما يتعلق بالتعلم عن بعد إلى ورود تعليقات من المشاركين ووجود تفاعل بين المدرسين وغيرهم بشأن المواد والمحتوى. وأفادت أن التقرير استحسّن ذلك لكنه في نفس الوقت أبرز الحاجة إلى وجود آلية شاملة تتجاوز منصة التعلم عن بعد. ومضت تقول إن إحدى الأفكار تعلقت بتكوين هيئة استشارية مستقلة تعمل على تقييم المحتوى والبرامج والمناهج والمواد بشكل منتظم وإن مشروع وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية التالية ضمت اقتراح تكوين هذه الآلية العام التالي. وبيّنت أن أنشطة كثيرة تنفذ بالتعاون مع شركاء مختلفين وأنه ينبغي إشراك هؤلاء أيضاً في العملية. ووضحت أن التقرير يؤدي دور أداة داخلية ولم يكن المقصود منه تناول السياسات ولا المحتوى، وقد قدم توجيهات بشأن عدد من القضايا التنظيمية تعلق بعضها بالتنسيق والأدوار والمسؤوليات. وقالت إن الوثيقة عالجت أموراً داخلية

وتضمنت أسماء مما يجعل من تعميمها على الدول الأعضاء أمرا غير ملائم. ومع ذلك، أكدت الأمانة للوفود أن التقرير حوى رسائل قوية وقيمة وأنها أدمجت في الاقتراحات. وذكرت أنه من الممكن مناقشة مجالات معينة بمزيد من التفصيل خلال المناقشات المقبلة بشأن البرنامج والميزانية للشائبة التالية. وشددت الأمانة على التزامها بإنجاز الأعمال اللازمة. وقالت إن هذه ليست بالمهمة السهلة لتطلبها أعمال إعادة هندسة رئيسية لكن لا مناص من إنجازها.

377. وأشاد وفد بوليفيا بما أنجز من أعمال جيدة. وأعرب عن تمنيته وتقديره للمبادرة. وقال إنه ممت بالاقترحات التي ذكرتها الأمانة، بما في ذلك تكوين هيئة استشارية. وأكد على عدم اهتمامه بالأمور الداخلية للأكاديمية، حيث إن ذلك لا يعنيه في شيء. وسأل الوفد عن إمكانية تزويد الأمانة الدول الأعضاء بملخص من صفحة واحدة للتوصيات الرئيسية المتعلقة بسياسات الأكاديمية وغير ذلك من التوصيات ذات الصلة التي ذكرتها الأمانة. وقال إن من شأن ذلك أن يكون مفيدا للغاية وأن يؤدي وظيفة متابعة لهذا الأمر.

378. وأفادت الأمانة (السيدة غرافينيا) أن التوصيات المتعلقة بالسياسات ستدرج في الاقتراح. وقالت إن وثائق البرنامج والميزانية ستتاح بجميع لغات العمل خلال شهر أو اثنين وإنما على أتم استعداد للاجتماع بكل الوفود المهمة ومناقشة أي أمور ذات بال فيما يتعلق بالتدريب والمجالات التي يمكن التركيز عليها في الشائبة التالية. وكررت الأمانة أن التقرير لن ينشر ولن يتاح للعموم. وبيّنت أنها ليست في موقف يسمح لها بتقديم ملخص لأن ذلك سيكون محلا للاجتراء، مما لا يليق بالوثيقة.

379. وأعرب وفد باكستان عن فهمه أن وثيقة متوقع صدورها عن لجنة البرنامج والميزانية ستستعرض الإجراءات التي تتوخاها الأمانة في سبيل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير دير. وقال إن الأمانة أشارت إلى تكوين هيئة استشارية مستقلة وإلى دمج جدول أعمال التنمية في محتوى الوحدات التدريبية، وبيّنت فيما يتعلق بهذا الأمر الأخير أن مُعدّة التقرير أوصت بإنشاء آلية لضمان خضوع كل المحتوى التدريبي للمراجعة والتحديث بانتظام. وسأل الوفد إن كانت هذه الجوانب ستدرج ضمن الوثيقة التي ستتيحها الأمانة.

380. وأفادت الأمانة (السيدة غرافينيا) أن مشروع وثيقة البرنامج والميزانية سيناقش في لجنة البرنامج والميزانية وأن توصيات معينة من تقرير دير ستدرج في تلك الوثيقة ضمن سياق البرنامج 11. وبيّنت أن القضايا المتعلقة بالسياسات وإعادة التوجيه ومجالات الأولوية وإنشاء آلية لضمان خضوع كل المحتوى التدريبي للمراجعة بانتظام مدرجة ضمن نص البرنامج 11 وأن مؤشرات الأداء وغير ذلك من التفاصيل المتعلقة بالشائبة التالية ستدرج كذلك في الوثيقة. وقالت إن المعلومات ستتيح للوفود مناقشة هذه الأمور بالتفصيل. وكررت الأمانة التعبير عن كامل استعدادها للاجتماع بالوفود ومناقشة القضايا التي تهمهم.

381. واختتم الرئيس المناقشات ودعا الوفود إلى النظر في قائمة التوصيات المجمعّة التي أعدتها الأمانة وفي اقتراح الاتحاد الأوروبي أيضا. وأعرب عن أمله في تمكن اللجنة من إحراز تقدم بشأن هذه القضايا في اليوم التالي.

382. واستأنف الرئيس المناقشات بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية.

383. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وساق بعض النقاط استنادا إلى تنسيق داخلي مطول. وقالت المجموعة إنها حددت بعض مجالات الأولوية وأنه يتعين على اللجنة تحديد أولويات. وأضافت أنها تابعت المناقشات التي دارت بشأن هذه القضية في دورات مختلفة للجنة وأنها تعتقد أنه ينبغي للجنة الكف عن الإشارة إلى تقرير متقدم صاغه أكاديميون، حيث إن ذلك ليس أفضل سبيل لإحراز تقدم. وقالت إن ثمة وثائق أخرى مطروحة وللمجموعات والوفود أيد طليقة في تحديثها مما يجعل مناقشتها أكثر إثارة للاهتمام. وكررت المجموعة أنها حددت مجالات ذات أولوية. وبيّنت المجموعة أنها أمعنت النظر في الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء. وأفادت المجموعة بشأن قائمة الاتحاد الأوروبي أن هناك بعض الاحتمالات فيما يتعلق

بكيفية المضي بها قدما. كما ذكرت المجموعة بشأن الاقتراح المشترك أنها تؤيد اتخاذ مزيدٍ من الخطوات في سبيل إعداد دليل على النحو الموصوف في التوصية ألف.2(أ) وتحديث موقع الويب الإلكتروني على النحو الوارد في التوصية واو.1(أ) وإعادة تصميم قاعدة بيانات المساعدة التقنية على النحو الموصوف في التوصية زاي.1. وقالت إن هذه مجالات لمزيدٍ من العمل. وأعربت المجموعة عن اعتقادها أنه سيكون من الممكن المضي قدما بشأن هذه في الجلسة العامة وعن استعدادها للمشاركة في هذا الصدد، غير أن عمل الأمانة الحالي على هذه المجالات، على النحو الموصوف في الوثيقة CDIP/11/4 ومدخلات الأمانة، يسقط أي حاجة إلى اعتمادها. وأضافت أنه من الممكن صياغة نص يبين أن هذه مجالات لمزيدٍ من العمل ولا تتطلب اعتمادا لوجود عملٍ جارٍ عليها بالفعل، وأن أعضاء المجموعة على استعداد لطرح بعض النصوص البناءة في هذا الصدد. وعبرت المجموعة عن بعض الانشغالات لديها فيما يتعلق بقائمة الأولويات التي حددتها مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية، بما في ذلك ما كان بشأن هاء.3 وزاي.1. وقالت المجموعة إنها على استعداد لتفصيل تلك الانشغالات إن اقتضت الحاجة ذلك.

384. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشاد بالتقدم المحقق في اليوم السابق. وقالت المجموعة إن الوثيقة التي تضم اقتراح الاتحاد الأوروبي حديثة للغاية وأنه يستلزم تحليلا تفصيليا مما كان يقتضي تقديم الوثيقة قبل ذلك. وأضافت أن اقتراحها المشترك مع مجموعة البلدان الأفريقية مطروح منذ أكثر من سنة. وبيّنت المجموعة أنها أدركت وجود مساحات تقارب فيما يتعلق بالفئة ألف (الوجاهة وإعادة التوجيه) والفئة واو (الشفافية والتواصل) والفئة زاي (قاعدة بيانات المساعدة التقنية) والفئة لام (التنسيق) وأنها على استعداد للانخراط في المناقشات بشأن هذه البنود. ووضحت أنه سيكون من المفضل أن يناقش النص المتعلق بتلك التوصيات في جلسة غير رسمية. وذكرت المجموعة أنها فهمت من المناقشة التي دارت في اليوم السابق أن اللجنة ستقدم أخيرا ببعض التوصيات استنادا إلى الدراسة التي مضى على طرحها وقت طويل. وأعربت عن أسفها لعدم تمكن اللجنة حتى من التوصل إلى توافق بشأن العمل الذي أنجز بالفعل والتقدم بتوصيات لتحسين العمل الذي أنجز أو العمل الذي ينبغي إنجازه.

385. وتحدث وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وصرح بأن الوثائق تهيئ أساسا جيدا لأعمال تعالج انشغالات البلدان النامية بالنسبة إلى المساعدة التقنية. ورحبت المجموعة بالوثيقة التي قدماها الاتحاد الأوروبي في اليوم السابق. والتفتت إلى الفقرة الخامسة قائلة إن ثمة حاجة إلى توضيح أن الهدف الرئيسي هو ضمان تركيز التعاون والمساعدة التقنية على المنظمة. وكررت المجموعة أنها ستواصل العمل بشكل بناء من أجل التوصل إلى نتائج في هذه الدورة للجنة.

386. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وصرح بأن اللجنة تحرز تقدما وأنه ينبغي الخروج بنتائج ملموسة. وقالت المجموعة إنه بالرغم من وجود مجالات أخرى ذات بال فقد استخلصت قائمة قصيرة بمجالات الأولوية قاصدة بذلك التحلي بالمرونة. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي أبدى مرونة أيضا من خلال تقديم وثيقة ركزت أساسا على ثلاث توصيات، إلا أن المجموعة لن تنظر إلا فيما تعلق منها بالفئتين ألف ولام من الاقتراح المشترك. ومضت تقول إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أظهرت مرونة كذلك، حيث حددت بعض التوصيات في الفئات ألف وواو وزاي، مما يعني أن بعض القواسم المشتركة قد تحددت فيما يتعلق بالفئات ألف وواو وزاي ولام، وهذه تهيئ أساسا للمناقشات بشأن العمل المقبل واعتماد توصيات معينة. ومن الناحية الإجرائية، أعربت المجموعة عن اعتقادها أن أفضل سبيل للمضي قدما هو عقد مناقشات غير رسمية حتى تكون المناقشات أعمق، حيث استفدت اللجنة كل ما يمكنها عمله في الجلسات العامة، وأثيرت أسئلة وألقيت إجابات وحدث تبادل في الآراء، فإن كانت النوايا الحسنة منعقدة على المضي قدما وتحقيق نتائج، فمن الضروري عقد جلسة غير رسمية من أجل اتخاذ قرار بشأن تفاصيل أي قرار محتمل. وبيّنت المجموعة أنها نظرت في اقتراح الاتحاد الأوروبي، رغم تأخر وروده إلى حد بعيد، وأنها وجدت إشكاليات في بعض جوانب الاقتراح، خاصة ما تعلق بالمساعدة التقنية التي لا تنفذها الويبو. وأعربت المجموعة عن اعتقادها أن الدول الأعضاء محولة بتقييم أنشطة المساعدة التقنية التي تنفذها الويبو، إلا أن هذا التحويل لا يشمل الأنشطة التي تنفذها البلدان على صعيد وطني، ولا يسع المجموعة تجاوز

هذا الخط. ومضت تقول إنها ترغب، كما هو شأن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، في التركيز على أنشطة الويبو في المناقشات بشأن المساعدة التقنية.

387. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وصرح بأنها مستعدة لإظهار مرونة في ضوء المناقشات البناءة التي دارت في اليوم السابق. وتمست من الأمانة اتخاذ إجراءات بشأن المجالات المشار إليها في اقتراحها، وهي تعيينا جمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وإجراء تحسينات على التنسيق الداخلي والخارجي، ووفورات الفعالية من حيث التكلفة وتدابير الفعالية. وأضافت أنه يمكن كذلك اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة التي اقترحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعيينا إعداد دليل وترقية موقع الويبو الإلكتروني وإعادة تصميم قاعدة بيانات المساعدة التقنية. والتمس الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من الأمانة فيما يتعلق بالقضايا التي سلط الضوء عليها أن تتخذ إجراءات ملائمة وفقا لممارساتها المعتادة. وقالت إنها تعتقد أنها قد أظهرت مرونة فيما يتعلق بالمجالات التي أبرزت وإن سنوات عديدة مرت منذ انخرطت اللجنة في هذا النقاش، مما يجود بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى عقد الأمل على إيجاد أرضية مشتركة بشأن تقرير دير - روكا.

388. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وصرح بأنها تميل دوما إلى الشفافية. وقالت المجموعة أنها سمعت للتو باقتراح جديد من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وإن بلدانا أخرى ربما ترغب في إضافة المزيد من التفاصيل. وأعربت المجموعة عن اعتقادها أنه من الممكن أن تستفيد جميع الوفود من الحوار الدائر في جلسة عامة وعن تشككها في إمكانية تحقيق المزيد من خلال جلسة غير رسمية. وأضافت أنه في حالة تعذر تنفيذ ذلك خلال تلك الدورة، فرما أمكن تنفيذه بين ذلك الحين والدورة التالية.

389. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية مكررا القول بأن المجموعة قادرة ومستعدة للانخراط في حوار مفتوح يشارك الاتحاد الأوروبي والمجموعة باء خلاله مجدية في صياغة نصوص استنادا إلى توصيات. كما أعربت المجموعة عن تأييدها للتعليقات التي أدلت بها مجموعة البلدان الأفريقية من أنه ينبغي تركيز عمل اللجنة على المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو.

390. وقال وفد بوليفيا إنه لا يجد أي حرج في الموافقة على شيء ما في الجلسة العامة بشأن التوصيات الثلاث. وأضاف أن المواضيع ليست على هذا القدر من الصعوبة وأن هناك بعض مساحات تقارب، مما يتيح اتخاذ قرار في وقت قريب. وأعرب الوفد بناء على ذلك عن رغبته في معرفة إمكانية بدء اللجنة في تزويد الأمانة بتوجيهات بشأن هذه المواضيع الثلاثة دون محاولة اعتماد التوصيات. وقال إنه يمكن مثلا بيان التوجيهات في ملخص الرئيس. وسأل الوفد فيما يتعلق بالدليل إن كان للجنة أن تكلف الأمانة بمراجعة الدليل بحيث يتضمن العناصر الواردة في التوصية ألف.2(أ). كما سأل الوفد فيما يتعلق بموقع الويبو الإلكتروني إن كان من الممكن أن تصدر اللجنة تكليفا للأمانة بمراجعة موقع الويبو الإلكتروني، مع مراعاة العناصر المذكورة في واو.1. وأضاف أنه يمكن أيضا تكليف الأمانة بمراجعة قاعدة بيانات المساعدة التقنية بما يتماشى مع العناصر التي ذكرت في الفئة زاي، كما يمكن تحويل الأمانة هذا الاختصاص العام بأوجه مرونة معينة، على أن تقدم تقريرا بشأن ما تحرز من تقدم وما تواجه من مشاكل في الدورة التالية. وذكر أن من شأن ذلك أن يمثل طريقة سريعة للمضي قدما بدلا من الانخراط في نقاش تفصيلي سطرًا بسطرًا وكلمة بكلمة للتوصل إلى اتفاق تفصيلي. وأشار الوفد إلى تصريح الوفود باستعدادها للعمل على هذه المجالات الثلاثة وإلى رغبة بعضها في إجراء ذلك في الجلسة العامة متسائلا في ضوء تعذر صياغة اللجنة اتفاقا تفصيليا في الجلسة العامة إن كان من الممكن قبول اقتراحه بتحويل الأمانة اختصاصا عاما بالعمل على هذه المجالات الثلاثة استنادا إلى الاقتراح المشترك ثم تقديم تقرير بشأن ما تحرز من تقدم وما تواجه من مشاكل في الدورة التالية.

391. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وكرر ذكر الحاجة إلى التعبير بوضوح عن العمل الجاري بالفعل. وذكر أن الأمانة بينت بوضوح في الوثيقة CDIP/11/4 وفي مداخلاتها أن العمل جارٍ مما يسقط أي حاجة إلى اعتماد اقتراح أو التصريح

بوضوح أن اقتراحا ما قد اعتمد، حيث إن ذلك يعكس افتراضا مسبقا بأنه لا يوجد أي عمل منجز فيما مضى. وقالت المجموعة إنها لن تجد في تلك المرحلة أي إشكال في الاقتراح إن عكس نص الرئيس بوضوح أن ثمة عملا جاريا بالفعل.

392. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وقال إنه لا يجد أي إشكال في التوصيتين الثانية والثالثة الواردين في اقتراح الاتحاد الأوروبي. وأضافت المجموعة أن هناك حاجة إلى مزيدٍ من التنسيق بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها جهات خلاف الويبو، مكررة القول بأنها لا تدري كيف يمكن للجنة رصد مساعدة تقنية تقدمها جهات خلاف الويبو. وأبدت المجموعة مرونة فيما يتعلق بالعمل في مجموعة غير رسمية بغية التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ قرار يتعلق ببعض العناصر الواردة في الاقتراحات.

393. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء والمتعلق بالحاجة إلى مراعاة المناقشتين المطولتين بشأن هذا الأمر والإشادة بجهود الأمانة المعتمدة من أجل وضع هذه التوصيات وتنفيذها. وأشار الوفد إلى الاقتراح الذي طرحه وفد بوليفيا وصرّح بأنه من الممكن أن يعكس ملخص الرئيس استعداد اللجنة لتكليف الأمانة بمراجعة الموقع الإلكتروني وجمع المواد الموجودة سلفا بشأن المساعدة التقنية في دليل ومراجعة قاعدة بيانات المساعدة التقنية. وقال إنه ينبغي أن يكون ذلك بسيطا وواضحا وعماما للغاية.

394. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والتمس من وفد بوليفيا توضيح اقتراحه.

395. وصرح وفد بوليفيا بأن هناك ثلاث مجموعات من الاقتراحات أولها ما طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية وثانيها ما طرحته مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية وثالثها ما طرحه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ومضى يقول إن اللجنة تحاول تبين كيفية المضي قدما بالمجموعة الأولى من المقترحات والتي تتعلق بالدليل وموقع الويبو الإلكتروني وقاعدة بيانات المساعدة التقنية. وأضاف الوفد أنه اقترح في هذا الصدد أن تصدر اللجنة تكليفا للأمانة بالعمل على هذه المجالات وأنه من الممكن التعبير عن ذلك في ملخص الرئيس. وبين أنه في حالة تنفيذ ذلك فسيكون من المهم أيضا الإقرار بوجود عمل جار بالفعل فيما يتعلق بهذه المجالات. ووضح أن العمل الذي ستكلف به الأمانة سيستند إلى العناصر المذكورة في الاقتراح المشترك التي تغطي بقبول جميع الدول الأعضاء. وقال إن اللجنة بذلك ستصدر تكليفا عاما للأمانة بمراجعة الموقع الإلكتروني والدليل وقاعدة البيانات بما يتسق مع العناصر المذكورة، على أن تقدم الأمانة تقريرا بشأن ما تحرز من تقدم وما تواجه من مشاكل في الدورة التالية، وبهذا تتمكن اللجنة حينذاك من مناقشة إجراءات المتابعة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن التكليف المقترح هو أنسب سبيل للمضي قدما بدلا من الانخراط في مفاوضات تفصيلية سطرا بسطر وكلمة بكلمة بشأن ما ستفعله الأمانة، فالمعلومات مدرجة بالفعل في الاقتراح المشترك وقد أحاطت الأمانة علما بالآراء والاقتراحات التي تقدمت بها مختلف المجموعات مما يتيح للجنة أن تمنح الأمانة شيئا من المرونة، ومع ذلك فيجب أن يوجد تكليف واضح تعمل الأمانة بموجبه على هذه المجالات الثلاثة على وجه التحديد استنادا إلى الاقتراح المشترك. ووضح أن من شأن اتفاق الدول الأعضاء على ذلك أن يسمح للجنة بالانتقال إلى مناقشة مجموعتي الاقتراحات الأخرين ومن ثم تحدد اللجنة إن كان من الممكن التوصل إلى اتفاق للمضي قدما.

396. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأيد اقتراح وفد بوليفيا. وقال إن المجموعة ستواصل الانخراط في المناقشات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو.

397. وسأل الرئيس إن كان اقتراح وفد بوليفيا مقبولا لدى جميع الوفود.

398. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن شعوره بشيء من الالتباس. وقالت المجموعة إنها كانت عازمة على اعتماد اقتراحات وإنها فهمت الاقتراح الذي طرحه وفد بوليفيا وهو يمثل سبيلا بسيطا للغاية للمضي قدما. وأضافت أنها تدرك أن الأمانة ستتحرك، لكن يلزم أيضا الإقرار رسميا بأن هناك أعمالا أو أنشطة أخرى لازمة، لكن الاقتراح

لا يضم هذا العنصر. وأشارت المجموعة إلى وجود كثير من التأييد للاقتراح. وذكرت أن اللجنة تقرر بعمل الأمانة وتستطيع المضي قدماً بشأن الدليل والموقع الإلكتروني وقاعدة البيانات، لكن الأمر يستلزم إجراءات أخرى كذلك. وبيّنت أن عمل الأمانة الجاري على هذه المجالات لا يعني عن تقييم أعمالها. وأضافت أن الاقتراح الذي طرحه وفد بوليفيا يتطلب شيئاً من الإيضاح وأن ثمة حاجة إلى الإقرار باستحقاق مسارات عمل أخرى للدراسة. وقالت إنه يلزم اللجنة المضي قدماً في ذلك الصدد.

399. وأيد وفد بوليفيا البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية تأييداً تاماً. وقال إن ثمة حاجة إلى الإقرار بوجود عمل جارٍ، إلا أن الأمر يستلزم أيضاً مسارات عمل أخرى استناداً إلى الاقتراح المشترك. وبيّن أن المطروح تنفيذ أعمال بشأن الدليل والموقع الإلكتروني وقاعدة البيانات وأن اللجنة لا تريد الاكتفاء بمجرد الإشادة بما تفعله الأمانة والتصرّح بأن كل شيء على ما يرام، بل تريد تقييم ما يجري. وأضاف أنه يجب تنفيذ أعمال بشأن هذه المجالات الثلاثة استناداً إلى الاقتراح المشترك وهذا هو ما فهمه الوفد وهو ما يعتقد أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يشاركه فيه.

400. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى البيان الذي أدلت به مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه فهم أن ثمة رغبة لاعتماد توصيات معينة أو أعمال معينة تنفذها الأمانة، إلا أنه يعتقد أن هناك توافقاً واضحاً بشأن هذه المجالات الثلاثة لمزيد من التحرك وأن اللجنة تستطيع البت في ذلك الأمر بسهولة في الجلسة العامة. وأوصى الوفد بناء على ذلك بأن تقرر اللجنة بإلمام الأمانة بهذه القضايا وجميع الوثائق علاوة على خبرتها العامة في هذا المجال. ووضح أنه ينبغي للجنة أن تدعو الأمانة ببساطة إلى جمع الدليل على النحو الذي تراه ملائماً ومراجعة موقعها الإلكتروني وقاعدة البيانات.

401. وأعرب وفد نيبال عن استحسانه لإصدار تكليف للأمانة تخوض في العمل بموجبه استناداً إلى الاقتراح المشترك.

402. وصرح وفد بلجيكا بأنه يأخذ الكلمة متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي باعتبار بلجيكا دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي. وقدم الوفد إيضاحات بشأن اقتراحات الاتحاد الأوروبي المطروحة، حيث أشار أولاً إلى اقتراح الوفد الأوروبي بجمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة وقال إن نقاشاً مثيراً للاهتمام دار بشأن أفضل الممارسات وقد قدم عدد من الدول الأعضاء، من بينها إسبانيا والسويد، معلومات بشأن ما لديها من أفضل الممارسات المتعلقة بالمساعدة التقنية. وأعرب الوفد بصفته دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي عن اهتمامه أيضاً بمدخلات الدول الأعضاء الأخرى في الويبو. وقال إنه ربما يجدر بالأمانة في هذا الصدد أن تحدد موعداً نهائياً لتقديم الدول الأعضاء مدخلاتها ثم يمكن حينئذٍ عقد نقاش بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة خلال إحدى دورات اللجنة المقبلة. ووضح أن الأمر يرجع إلى الدول الأعضاء أن تقرر إن كانت ترغب في تقديم مدخلات. ثم انتقل إلى اقتراح الاتحاد الأوروبي الثاني وقال إنه يتعلق بتحسين التنسيق الخارجي والداخلي وإن نقاشاً جيداً دار بشأن هذه القضية. وصرح بأن هذا المطلب قد استوفي جزئياً بالفعل، وربما ترغب بعض المجموعات الأخرى في المشاركة في مزيدٍ من النقاش في هذا الصدد. وقال الوفد بصفته دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي إنه لا يرفض فكرة مواصلة النقاش بشأن تحسين التنسيق الخارجي والداخلي التي شاركت الأمانة في طرحها، حيث يعتقد الوفد أنها مدرجة كذلك ضمن الاقتراح المشترك (لام.1(ب)). وأفاد أن اللجنة ليست بحاجة إلى اعتماد ذلك لأن الأمانة تنفذه بالفعل. ثم تطرق إلى اقتراح الاتحاد الأوروبي الأخير المتعلق بوفورات التكلفة والفعالية وقال إن النقاش الذي دار بشأنه كان مثيراً للاهتمام للغاية، لكنه لم يناقش إلا جزئياً. والتفت الوفد إلى المراجعة الخارجية الجارية لأكاديمية الويبو وقال إنه فهم أن هذا سيفضي إلى مزيدٍ من التبعات المتعلقة بالميزانية وأن مناقشات لجنة البرنامج والميزانية بشأن الشائبة 15/2014 سنتناولها. وأعلن الوفد بصفته دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي عن استعداده لإيلاء التوصيتين 9 و13 في الفئة باء من رد الإدارة لتحسين وفورات التكلفة والفعالية من حيث التكلفة مزيداً من النظر. كما أعرب الوفد عن اعتقاده أن اقتراح الاتحاد الأوروبي به جوانب إيجابية.

403. وتحدث وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا وشدد على الأهمية البالغة لتركيز ما يُجمع من أفضل الممارسات في مجال المساعدة التقنية على الويبو.

404. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأيد البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن اللجنة تمثل منتدى لمناقشة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، فلا ينبغي إذا للجنة أن تتخبط في مناقشات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها جهات أخرى خلاف الويبو. واحتفظت المجموعة بحقها في التعليق على اقتراحات الاتحاد الأوروبي في مرحلة لاحقة.

405. وصرح وفد بلجيكا بأنه يأخذ الكلمة باعتباره دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي لا بصفته منسق المجموعة. وأعرب الوفد عن فهمه التام لتعليق منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي من أن اللجنة تناقش المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، إلا أنه ينبغي إطلاق الحرية للدول الأعضاء الراغبة في تقديم مدخلات بشأن كيفية تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو لتقدم ما شاءت من مدخلاتها للجنة ومن ثم ينبغي للأمانة أن تجمع تلك المدخلات. وقال إن ذلك سيكون متاحا لجميع المجموعات. وذكر الوفد كذلك أن على مجموعة جدول أعمال التنمية أن تولي هذا الأمر مزيدا من التفكير.

406. وقال وفد المملكة المتحدة أنه أنصت بحرص بالغ للمناقشة، التي وجدها مفيدة للغاية. وأعرب الوفد عن سروره بملاحظة وجود هدف مشترك يرمي إلى تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وأضاف أن الدول الأعضاء نجحت في إيجاد الكثير من مساحات التقارب، خاصة بعد ما استوعب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من الاقتراحات التي طرحتها مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه من الملاحظ أيضا أن عملا كثيرا قد أنجز أو أنه في الطريق إلى ذلك. وأيد ما ذكره الرئيس من أن الوقت قد حان للبت في هذا البند من جدول الأعمال، مما يتطلب من اللجنة اتخاذ قرار يسمح للأمانة بالمضي قدما بأعمالها الإيجابية والحيدة للغاية. وأضاف أنه ينبغي كذلك توجيه ذلك القرار نحو الهدف المشترك الذي ذكر سابقا. وخلص من ذلك إلى إمكانية التماس اللجنة من الأمانة النظر في هذه العناصر التي تغطي بتقارب. وبيّن أنه يمكن دمج الاقتراحات، إن وافق الجميع على ذلك، بما أن اقتراحي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يستندان إلى الاقتراح المشترك الذي طرحته مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. ووضح أنه يمكن تفصيل العناصر كل على حدة ثم اتخاذ الإجراءات الملائمة وفقا للممارسة المعتادة. وذكر أن الأمانة أفادت أن أعمالا إيجابية كثيرة قد أنجزت، وأنه بالطبع يوجد مجال للتحسين، مما يرغب اللجنة في أن تواصل الأمانة أعمالها، بما في ذلك ما كان من خلال القرارات التي يمكن اتخاذها خلال الدورة الحادية عشرة للجنة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الخروج بشيء شبيه بما اقترح سيمثل نتيجة ملموسة. وقال إن اللجنة ستطلب من الأمانة أن تطلع بأعمال جديدة كثيرة.

407. وأشار وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) إلى اقتراح الاتحاد الأوروبي وصرح أن مسألتي مقدمي المساعدة التقنية ونوعية المساعدة التقنية المقدمة ينقصها الوضوح. وقال إنه لا يفهم بوضوح أيضا ما هي الجهة التي ستتولى رصد أعمال مقدمي المساعدة التقنية وتقييمها. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن اللجنة معنية بمناقشة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وبيّن الوفد أن لديه بعض الملاحظات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها جهات خلاف الويبو.

408. وكرر وفد إسبانيا التعليقات التي أدلى بها الاتحاد الأوروبي بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها جهات خلاف الويبو. وقال الوفد إنه قدم في السابق عرضا بشأن المساعدة التقنية الجارية المقدمة من إسبانيا. وبيّن الوفد أنه يجد صعوبة في فهم سبب إجماع بعض الوفود عن أخذ الممارسات الجيدة في المساعدة التقنية التي تقدمها جهات خلاف الويبو في الاعتبار، حيث إنه لا ينبغي للويبو أن تكتفي بالتركيز على أنشطتها هي وحدها، بل ينبغي لها أن تتقبل فكرة الاطلاع على الممارسات الجيدة والخبرات المستفادة في جهات أخرى وأن تتعلم وتستخلص كل ما تستطيع مما يحدث في أماكن أخرى، فهذا هو خير سبيل للتحسن.

409. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وكرر أنها كانت واضحة بشأن حصر النقاش على المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وقالت المجموعة إنها عقدت مناقشات مطولة بشأن إمكانية تضمين ما يجري في البلدان ضمن أعمال الأمانة وارتأت أنها ليست في موقف يسمح بأخذ تلك الأنشطة في الحسبان. وأضافت أنه لا ينبغي ذكر ذلك في ملخص الرئيس أو

في أي موضع آخر، حيث إن هذه القضية تتجاوز اختصاص الويبو. وصرحت بأن للدول الأعضاء مطلق الحرية في الانخراط في أي أنشطة ترغب فيها. وذكرت المجموعة أنها تدرك أن قدرا عظيما من الأعمال ينفذ بمعرفة عدد من دول الاتحاد الأوروبي وأن بلدانا أفريقية تشترك أحيانا في تلك الأعمال، إلا أن المجموعة لا تريد الدخول في نقاش من شأنه أن يؤدي إلى تقييم لتلك المساعدة التقنية. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشير إلى أفضل الممارسات، لكن نقاشا بشأن أفضل الممارسات سيقتضي إجراء تقييم لتبين أي الممارسات هي الأفضل، والمجموعة لا تعتقد أن الويبو مختصة بذلك، فلا ينبغي إذا للجنة أن تناقش المساعدة التقنية التي تضطلع بها آحاد البلدان. وأشادت المجموعة بما أظهره الاتحاد الأوروبي من روح التوافق، لكنها قالت إنه ينبغي ملاحظة عدم استعداد المجموعة لقبول اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية. وأشارت المجموعة إلى الاقتراح الذي طرحه وفد المملكة المتحدة والمقترحات الثلاثة التي قدمها والتي تمثل أهمية قصوى بالنسبة إلى المجموعة وأبدت رغبتها في تضمينها في ملخص الرئيس. وأشارت المجموعة إلى طلبها باعتماد عدد من التوصيات وقالت إنه بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد هذه التوصيات فإن اعتماد التوصيات المتعلقة بالمساعدة التقنية يمثل أهمية بالغة بالنسبة إلى المجموعة لما ينطوي عليه من قوة قانونية مما يجعل المجموعة راغبة في تضمينها. وقالت إن الأمانة أنجزت قدرا عظيما من العمل بشأن المساعدة التقنية وإنه من المهم الإشادة بذلك وتوجيه الشكر إلى الأمانة على عملها. وأعربت المجموعة ختاماً عن اعتقادها أن بعض الأنشطة تستحق المضي قدماً بها. وقالت إنها ستضم إلى أي توافق بشأن أنشطة تلمس اللجنة من الأمانة تنفيذها استناداً إلى الاقتراح المشترك واقترح الولايات المتحدة واقترح الاتحاد الأوروبي باستثناء قضية المساعدة التقنية المقدمة من جهات خلاف الويبو سابقة الذكر.

410. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للمداخلات التي أدلى بها منسق المجموعة بآء ووفد المملكة المتحدة. وقال إن اللجنة تقتحم مرة أخرى مجالاً لا مناص فيه من الوقوع في شرك المصطلحات، وذلك فيما يتعلق بالإقدام على الاعتماد الرسمي أو الامتناع عن الاعتماد، إلا أنه من المتعين على اللجنة أن تأخذ في الحسبان الحل الوسط الذي تبلور، كما أشار وفد الجزائر، وتركز على المضي قدماً على مسار تنفيذ الأمانة لتلك التوصيات، مما يمثل في نهاية المطاف الإجراء المهم اتخاذه.

411. وأيد وفد جنوب أفريقيا المداخلة التي أدلت بها مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن اللجنة تتعامل مع المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، مما يجول بين الوفد وبين فهم السبب الذي قد يدفع الويبو إلى الانخراط في نقاش بشأن المساعدة التقنية المقدمة من جهات خلاف الويبو. وأضاف أنه لا ينبغي للجنة مناقشة المساعدة التقنية المقدمة من جهات خلاف الويبو لأن ذلك ليس جزءاً من الاختصاص العام الذي ينعصر على تقييم المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو.

412. وأيد وفد أنغولا البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

413. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال الوفد إنه لا يرغب في تضمين ملخص الرئيس ذكراً للمساعدة التقنية التي تقدمها جهات خلاف الويبو.

414. وأعرب وفد بوليفيا عن اعتقاده أن ثمة اتفاقاً بشأن هذه المجالات الثلاثة. وقال إنه لمن الإيجابية البالغة أن الأمانة ستعمل على هذه. وأضاف أن التقارير والاقتراحات والتوصيات ستبقى مطروحة وأن اللجنة ستواصل التناقش بشأنها، ومن بينها اقتراح الاتحاد الأوروبي الذي لم يعمم كتابياً إلا أنها وستحتاج الوفود إلى شيء من الوقت للاطلاع عليه بعناية. وساق مثالا يربط اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن أفضل الممارسات بالتوصية ألف.3 في الاقتراح المشترك حيث قال إن هذا غير صحيح لأن التوصية ألف.3 تشير إلى وضع مشروع سياسة بشأن الأسلوب الذي ينبغي للويبو اتباعه في التخطيط للأنشطة والأحداث التدريبية وتنظيمها، بينما يرتبط اقتراح الاتحاد الأوروبي إلى حد أبعد بوضع مبادئ توجيهية على النحو الوارد في التوصية ألف.1. وأضاف أنه يمكن للجنة أن تستمد الإلهام من هذه في وضع مبادئ توجيهية تستطيع الأمانة

استخدامها. وصرح الوفد بأنه مهتم ببعض المجالات منها، على سبيل المثال، اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق الداخلي والدولي. وقال الوفد إنه يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت للنظر في هذا وأنه سيعود باقتراح مكتوب. ومضى الوفد يقول إنه فهم أن اللجنة لم تستكمل مناقشتها بشأن المساعدة التقنية وإن المناقشات ستستمر. ويبيّن أن اللجنة ستواصل العمل على المجالات الثلاثة المذكورة لكن نطاق اختصاصها أوسع من ذلك بكثير. وذكر الوفد بأنه علاوة على اقتراح الاتحاد الأوروبي، فقد قدمت مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية أيضا قائمة توصيات في اليوم السابق معربا عن رغبته في توصيل اللجنة إلى اتفاق بشأن هذه التوصيات. وذكر الوفد أن المجموعة باء أعربت عن بعض الانشغالات وأعرب عن رغبته في تعليق الوفود على القائمة، حيث إن من شأن ذلك أن يعين على تبيين سبيل تستطيع اللجنة التوصل به إلى اتفاق بشأنها عندما تسنح لها فرصة لمناقشتها في مرحلة لاحقة.

415. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأشار إلى المساعدة التقنية التي تقدمها جهات خلاف الويبو مصرحا بأن اهتمامها منصب على الانتفاع بالدروس المستفادة في مجالات مثل المساعدة التقنية ثنائية الأطراف على النحو المعروف في وقت سابق من الأسبوع. وقال إنها لا تريد أن توحى لأحد أنها تحاول التحكم في الأنشطة بأي شكل من الأشكال بل تريد أن تكتسب معرفة وتطورا من مجالات أخرى إن أمكن. وأضاف أنها مستعدة كذلك لقبول التعليقات التي أدلى بها وفد بوليفيا فيما يتعلق بالإشارة الخاطئة إلى التوصية ألف.3 في اقتراحها الأول.

416. وأشار وفد بلجيكا إلى اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن أفضل الممارسات وقال إنه يمكن للجنة أن تنتفع بشيء من المدخلات ثنائية الأطراف فيما يتعلق بأفضل الممارسات. ويبيّن أن أفضل الممارسات تتعلق بمجانبين أحدهما مقدم التدريب التقني والثاني متلقي التدريب، وأن أفضل الممارسات تقتضي تحقيق توازن بين الجانبين. كما أحاط الوفد علما بالتعليقات التي أدلى بها وفد بوليفيا بشأن إيلاء اللجنة الاقتراح مزيدا من النظر في دورة مقبلة. ثم تحول الوفد إلى التحدث باسم المجموعة باء وأشار إلى الفئتين طاء.3 وياء.1 الواردتين في الاقتراح المشترك، وقال إن المجموعة درست القائمة بعناية، بما في ذلك التوصيتان التي تبدوان محل اهتمام مؤيدي الاقتراح المشترك. وكررت المجموعة التعبير عن وجود بعض الانشغالات لديها بشأن هاتين التوصيتين. وأشارت المجموعة إلى طاء.3 وصرحت بأنها لا تتيح إلا نطاقا ضيقا للغاية للتحرك، غير أن ثمة حاشية تشير إلى صفحة 86 من تقرير دير - روكا والتي تضم عدة عناوين منها "تحسين التوجه نحو التنمية" و"التأكيد على عمليات التشاور لصياغة الاستراتيجيات" و"تعزيز التنسيق الخارجي" و"مراجعة وتقييم وتنسيق أنشطة الويبو بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية". وقالت إنه ربما أمكن تقديم شيء من الإيضاح في وقت لاحق بشأن العناوين التي تنطبق على تلك التوصية. وكررت المجموعة التعبير عن وجود بعض الانشغالات لديها. ووضحت أن مجرد الاطلاع على الفقرة طاء.3 لا يكفي، حيث يشير تقرير دير - روكا إلى شيء أكبر من ذلك بكثير. ومضت تقول إن التقرير من إعداد شخصيتين أكاديميتين تحظيان ببالغ التقدير، لكنه ليس وحيا منزلا. وذكرت المجموعة فيما يتعلق بالقسم ياء.1 أنه قصير للغاية، ومع ذلك فقد ضم عدة توصيات. ويبيّن أن صفحة 101 من تقرير دير - روكا تضمنت كذلك اقتراح تكليف خبراء خارجيين بإجراء مراجعة متعمقة. وتساءلت المجموعة إن كان ذلك ضروريا بالفعل. وأضافت أن ثمة اختلافا بين الفقرة ياء.1 وما ورد في تقرير دير - روكا وأن المجموعة لم تقبل قط تقرير دير - روكا برمته حيث تراه مثيرا للاهتمام لكنه من إعداد أطراف خارجية، في حين تتمتع الأمانة من موقعها بقدرة ممتازة على تبيين ما يقع ضمن نطاق المستطاع وما يتجاوزه. واستطردت قائلة إن اللجنة أجرت مناقشة جيدة وبناءة وإنها ستزيد هذه البنود دراسة.

417. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن اعتقاده أنه يمكن التوصل إلى اتفاق. وسلط الوفد الضوء على الحاجة إلى التمييز بين تقرير الاجتماع وملخص الرئيس، حيث يعكس التقرير وقائع ما قيل داخل القاعة، فالتقرير يعكس في العادة ما تعبر عنه مختلف المجموعات من آراء، بينما يتضمن ملخص الرئيس مساحات التقارب والخطوات المقبلة. وقال إنه من دواعي السرور أن توصلت اللجنة إلى تلك المساحات مما يعينها عن مواصلة النقاش، بل ينبغي لها المضي قدما مستندة إلى الفكرة الواضحة أن ثمة تقاربا وأن خطوات مقبلة ستخذ في سياق القرار.

418. وذكر الرئيس أنه من الواضح أن اللجنة نجحت في الاتفاق على مجالات محددة، مما قد يؤدي إلى اتفاق، غير أن اللجنة مازالت بحاجة إلى اتفاق بشأن النهج المطلوب اتباعه بالنسبة إلى التوصيات الأخرى التي مازالت مطروحة. والتمس الرئيس آراء الوفود بشأن إدارة الوقت نظراً لوجود بنود أخرى في جدول الأعمال يلزم مناقشتها قبل أن يمكن اختتام الاجتماع في اليوم التالي.

419. وأشار وفد بوليفيا إلى التعليقات التي أدلى بها وفد بلجيكا وقال إنها مفيدة للغاية. وأضاف فيما يتعلق بالنهج المطلوب اتباعه بالنسبة إلى التوصيات الأخرى أن تبين إمكانية توصل اللجنة إلى اتفاق بشأن مجالات أخرى يتطلب مزيداً من الوقت خلال الدورة. وأشار الوفد إلى تصريحه في البداية بأنه على الرغم مما تحظى المجالات الثلاثة به من تقدير بالغ فإن الوفد يعتقد أن بوسع اللجنة تجاوزها والاتفاق بشأن مجالات أخرى، حيث إن لديه قناعة قوية بوجود مساحات تقارب أخرى. وقال الوفد فيما يتعلق بالقسم طاء.3 إنه فهم التعليقات التي أدلى بها، حيث أشارت التعليقات إلى التوصيات الواردة في تقرير دير - روكا، لكنه فهم أيضاً أنه هذه لم تذكر بشكل كامل في القسم طاء.3 وأن ثمة انشغالات. وذكر الوفد بأن طاء.3 قيد التنفيذ بالفعل، فقد أتاحت الأمانة أدوات إعداد استراتيجيات الملكية الفكرية، واستخلص الوفد من ذلك، مع أخذ التعليقات التي أدلت بها الأمانة بشأن استعدادها لتلقي تعليقات من الدول الأعضاء في الاعتبار، أن اللجنة بحاجة إلى النظر في إمكانية توصلها إلى اتفاق يتيح للدول الأعضاء تقديم تعليقات بشأن الأدوات التي أتاحت وأنه من الممكن التعبير عن ذلك في ملخص الرئيس. ووضح أن ذلك يعني بتعبير آخر أن اللجنة ستطلب من الدول الأعضاء في هذه الحالة تقديم تعليقاتها بشأن الأدوات، وأن من شأن التعليقات أن تسهم في زيادة الأدوات قوة. وصرح الوفد بأنه لا يحاول بدء مفاوضات بشأن الأدوات، بل لن يتجاوز الأمر التماس تعليقات من الدول الأعضاء، وهذه مهمة محددة للغاية سستتيح للجنة تجاوز مجالات التقارب الثلاثة المذكورة. ووضح أنه من الممكن إنجاز ذلك خلال هذه الدورة. ثم التفت الوفد إلى القسم ياء.1 وأقر باتسامه بمزيد من الطموح، حيث إن من شأن نظام يتيح للدول الأعضاء المهمة، إن أرادت، رفع وإتاحة مضمون المشورة التشريعية أو التنظيمية التي تلقتها من الويبو أن يكون نافعا للغاية. وقال الوفد إنه فهم التعليقات التي أدلى بها وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وإن القسم ياء.1 ليس مربوطاً في المرحلة الراهنة بالمراجعة الخارجية. وأضاف أنه من الممكن تطوير نظام مرن بتكلفة منخفضة. وذكر أنه لم يعبر أحد عن أي انشغالات في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن بوسع اللجنة التوصل إلى اتفاق بشأن ياء.1 رفعا لمستوى الطموح فيما يتعلق بالاتفاقات التي يمكن التوصل إليها خلال تلك الدورة. ثم استدرج قائلاً إنه في حال قصر الوقت عن ذلك فللجنة أن تناقش هذا في الدورة التالية. وقال الوفد إنه يرغب في سماع حجج موضوعية ضد إنشاء نظام في الموقع الإلكتروني للويبو، وإلا فإنه على يقين من إمكانية اتفاق اللجنة على ذلك.

420. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن اعتقاده أن اللجنة اتفقت على عددٍ من التوصيات، غير أن ذلك لا يعني أنه لا يسعها المضي قدماً، بل يجب على اللجنة يقينا أن تمضي قدماً بدأت بداية جيدة للغاية وينبغي أن تستمر هذه العملية في الدورات المقبلة. وقال إن المساعدة التقنية ستبقى مجالاً مهماً بالنسبة إلى المجموعة. وأعربت المجموعة عن اعتقادها أن ثمة مساحات تقارب فيما يتعلق بتوصيات أخرى، خاصة ما يندرج تحت الفئة لام (التنسيق) من الاقتراح المشترك. وذكرت المجموعة أن الاتحاد الأوروبي أقر بالحاجة إلى اعتماد تدابير في سبيل تحسين التنسيق الداخلي والدولي، وهذا مذكور في اقتراح الاتحاد الأوروبي، وبذلك وجد مجال آخر يمكن الاتفاق عليه خلال الدورة. وأيدت المجموعة التعليقات التي أدلى بها وفد بوليفيا.

421. واستشهد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بمقولة مفادها "فلنمنع التنازع بين ما هو كامل وما هو جيد" معرباً عن قلقه لأن تقارباً يلوح بشأن ثلاثة مجالات بينما لا يوجد مثل ذلك التقارب فيما يتعلق بمضي الويبو قدماً بشأن تحركات أخرى، علاوة على ما يظهر من تغلّت لذلك القدر اليسير من التقارب بشأن تلك القضايا الثلاث. وقال الوفد إنه لا يدري في الوقت الراهن إن كان ينبغي له الإجابة عن السؤال الذي أثاره وفد بوليفيا، حيث إن لدى الوفد بكل تأكيد انشغالات فيما يتعلق بالقسم ياء.1 لأنه لا يرى من الملائم أن تستضيف الويبو موقعا إلكترونياً يسمح للدول الأعضاء برفع معلومات بشأن عملية تقديم الويبو مشورة تشريعية ذات الطبيعة الاستشارية والسرية، مما قد يشعر الدول الأعضاء بتعرضهم لضغط للكشف عن

معلومات حساسة ويقلل ثقتهم في إمكانية التشاور مع الويبو على أساس سري بأمان. وأضاف الوفد إنه لا يرى أي قيمة في هذا الاقتراح لأن تقديم المشورة التشريعية يكون إلى حد بعيد مخصصا لاحتياجات البلد المعني تعيينا ومشهده التشريعي وتاريخه التشريعي، مما يجعل من غير المتصور أن يتمكن أي بلد آخر من اعتماد المشورة المقدمة إلى دولة عضو لها نظام قانوني مختلف تماما أو حتى الاستفادة من تلك المشورة. وقال الوفد إنه بناء على ذلك يجد في باء.1 إشكاليات. وأعرب الوفد عن اعتقاده علاوة على ذلك أنه لم يحدث أي نقاش حول الوصول إلى توافق بشأن القسم لام.

422. وأيد وفد كندا بكل قوة مداخلة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ما تعلق منها بالقسم طاء.1. وقال الوفد إن لديه هو أيضا انشغالات تتعلق بالزام المنظمة المقدمة للمشورة بتيسير تبادلها كذلك. وأضاف أنه ليس من الحصافة من منظور أفضل الممارسات أن تتخبط المنظمة في مثل هذا الأمر.

423. وقال وفد بوليفيا إنه أدرك خطأه، وإنه لا يبدو أن ثمة تقاربا بشأن باء.1، ومع ذلك أعرب الوفد عن اعتقاده أنه يسع اللجنة الاتفاق على دعوة الدول الأعضاء إلى التقدم بتعليقات على الأدوات المستخدمة في وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. كما أعلن الوفد عن موافقته في الرأي مع وفد الجزائر بشأن الصلة الوثيقة بين الفئة لام المتعلقة بالتنسيق والنقطة الثانية في اقتراح الاتحاد الأوروبي. كما أعرب الوفد عن اعتقاده أنه يمكن التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن. ومضى الوفد يقول إنه يرغب في هذه المرحلة في معرفة إن كانت ثمة معارضة لاقتراح تقدم الدول الأعضاء بتعليقات على الأدوات المستخدمة في وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وذكّر بأن اللجنة وافقت في الدورة الأخيرة على إتاحة الأدوات لعموم الجماهير. ووضح أن الأمانة تقوم بذلك. وأعرب الوفد عن استحسانه إعطاء الدول الأعضاء فرصة أخرى لتقديم تعليقاتها. وسأل الوفد إذا كان للجنة أن تتفق على ذلك أيضا.

424. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وذكر أن الوفود قد أشارت إلى التقارب المتنامي بشأن بنود ثلاثة. وقالت المجموعة إنها فهمت أن ثمة حاجة إلى مناقشة الشكل الذي ستنفذ به تلك المقترحات فقط. واقترحت المجموعة عقد مشاورات غير رسمية في فترة بعد الظهر من ذلك اليوم بشأن الاقتراح المشترك الذي استخلصته. وأضافت أنه يمكن للجنة الاستفادة من التقارب المتنامي والعمل على باقي الوثيقة في فترة بعد الظهر من ذلك اليوم.

425. وقال وفد جورجيا إن لديه تحفظات على واو.4. ووضح أن التوصية أفادت أنه ينبغي توجيه جميع أنشطة التعاون لأغراض التنمية من خلال البعثات التي تتخذ من جنيف مقرا لها، بينما تكون البعثات الدبلوماسية في بعض الحالات صغيرة للغاية أو لا تضم موظفين مكرسين للملكية الفكرية أو لأعمال الويبو وحينئذ تؤدي مكاتب الملكية الفكرية الوطنية الدور الرئيسي. وضرب لذلك مثلا بحالة جورجيا، حيث يقيم مكتب الملكية الفكرية الوطني اتصالات مباشرة وفعالة للغاية مع الويبو عندما تقتضي الحاجة تنظيم أنشطة مشتركة أو تدريب متعلق بالملكية الفكرية. وقال إن البعثة تقدم دعما قويا للغاية وإن مكتب الملكية الفكرية يعمل عن كثب مع البعثة. وأضاف أن مكتب البراءات له أيضا صلاحيات لتمثيل البلاد لدى الويبو بشأن جميع أمور السياسات ذات الصلة بالملكية الفكرية. وخلص من ذلك إلى أن واو.4 تقيد أساليب الاتصال، فيما يتعلق بأنشطة التعاون لأغراض التنمية، حيث تقصر أداء دور نقاط الاتصال لهذه الأنشطة على البعثات الدبلوماسية، وهذا لا يلائم الوفد.

426. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بكل قوة التعليقات التي أدلى بها وفد جورجيا. وقال استنادا إلى خبرته كمقدم للمساعدة التقنية إن البلد الذي يتلقى مساعدة تقنية يُطلب منه التعبير عن اهتماماته ورغباته، حيث ينبغي أن تكون المساعدة التقنية دوما مدفوعة بالطلب. وأضاف أنه من بالغ الصعوبة تصور دفع المساعدة التقنية بالطلب في حالة وجوب توجيه جميع المحادثات من خلال البعثات الموجودة في جنيف. ووضح أنه لا ينبغي للجنة أن تفرض كيفية تواصل آحاد الدول الأعضاء مع الويبو، فذلك يبدو غير ملائم البتة. وقال الوفد إن لديه سؤالا يريد أن يطرحه على الأمانة يتعلق بالفئة طاء.3 بشأن السياسات والاستراتيجيات. وبدأه بالإشارة إلى تصريح وفد بوليفيا بأن هذا الأمر قد حُسم أو نوقش خلال الدورة

العاشر للجنة بينما لا تتضمن مذكرات الوفد أي معلومات تشير إلى البت في هذا الأمر خلال الدورة العاشرة للجنة، ومع ذلك فسؤال الوفد إلى الأمانة هو إذا ما كانت أتاحت بالفعل للعموم وصفا للعملية المطبقة لوضع استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. وقال الوفد فيما يتعلق بهذا الوصف العام وتضمين أي أدوات أو منهجيات أو وثائق شائعة الاستخدام إنه لا يعترض على إتاحة الأمانة هذه المعلومات للعموم، لكنه سيجد إشكالا لو طولبت الأمانة بإتاحة أي معلومات حول كيفية وضع آحاد الدول الأعضاء استراتيجية الملكية الفكرية الخاصة بها بالتشاور مع الويبو للعموم.

427. وصرحت الأمانة (السيد أونياما) بأن الدول الأعضاء تتيح منهجيات وضع استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية وتتقاسمها فيما بينها.

428. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وصرح بأن اللجنة أن تفخر بما أنجز. وأعربت المجموعة عن اعتقادها فيما يتعلق بمسألة انخراط اللجنة في مزيد من المناقشات في فترة بعد الظهر من ذلك اليوم أن اللجنة قد حققت نتيجة ملموسة وأن ثمة تقاربا سيعكسه ملخص الرئيس. وقالت المجموعة إنها فهمت أن هناك بعض البنود الأخرى في جدول الأعمال تتطلب المناقشة، مما قد يؤدي باللجنة إلى المضي قدما في النظر في مواضيع أخرى تأتي في مرتبة أعلى ضمن جدول الأعمال. وأضافت المجموعة أنها أحاطت علما بالتعليقات التي أدلى بها سابقا بشأن اتسام هذا النقاش بالاستمرارية. ونوهت المجموعة إلى تعليقها على النقاش بأنه استمر فترة غير وجيزة، غير أن المجموعة فهمت أن مجموعات أخرى ترغب في العودة إليه خلال الدورة التالية.

429. وأعلن وفد أستراليا عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد جورجيا ووفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالفترة واو. كما قال الوفد إنه لا يعتقد أنه من الملائم أن تفرض اللجنة على الأمانة توجيه أنشطة التعاون لأغراض التنمية من خلال البعثات في جنيف. وذكّر الوفد بأن الأمانة كانت قد أبدت تعليقا مشابها في اليوم السابق فيما يتعلق بنقاط اتصال الويبو. وأيد الوفد كذلك التعليقات التي أدلت بها الأمانة في هذا الصدد.

430. وقال وفد جنوب أفريقيا إن لديه رأيا مغايرا بشأن واو.4، حيث ينبغي وفقا للقانون في جنوب أفريقيا للويبو أن تخاطب بعثتها في جنيف لا مكتب الملكية الفكرية مباشرة. ووضح أن مكتب الملكية الفكرية يتلقى المخاطبات من وزير الخارجية، مما يحول بين الويبو وبين مخاطبة مكتب الملكية الفكرية مباشرة. وأيد الوفد الفئة واو.4 لوجاهتها بالنسبة إلى جنوب أفريقيا.

431. وأيد وفد فييت نام وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا فيما ذهبوا إليه بشأن قنوات إبلاغ الويبو بالاحتياجات. وقال إن مكتب الملكية الفكرية في فييت نام هو المسؤول عن جمع احتياجات البلاد وعن تنفيذ أنشطة التعاون مع الويبو أيضا. وأضاف أنه ينبغي وجود تواصل مباشر بين مكاتب الملكية الفكرية والويبو تسريعا للأمر، غير أن ذلك ربما لا يتوافق مع تشريعات بعض البلدان مثل جنوب أفريقيا. واقترح الوفد بناء على ذلك ترك تسمية وكالة تعنى بهذا الشأن لكل دولة عضو.

432. وأعلن وفد كندا عن تأييده للتعليقات التي أدلت بها وفود جورجيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وفييت نام. وقال إن من شأن الفئة واو.4 أن تتداخل مع الكيفية التي تتبعها كندا في تقديم أنشطتها في مجال التعاون لأغراض التنمية مع الويبو وأن تحدث أثرا مثبتا لا ميسرا. وأيد الوفد ما ذهب إليه وفد فييت نام من أنه ينبغي ترك البت في أفضل سبيل لإنشاء هذا الحوار مع الويبو للدول الأعضاء وحدها.

433. وأيد وفد مصر التعليقات التي أدلى بها وفد جنوب أفريقيا تأييدا تاما. وقال إن المخاطبات في الحالة المصرية توجه من خلال بعثتها الدائمة في جنيف لا من خلال مكاتب الملكية الفكرية ضانا لاتساقها مع التشريعات الوطنية.

434. والتفت وفد بوليفيا إلى سياسات الملكية الفكرية الوطنية وأبدى اهتماما خاصا بهذه القضية. وقال إنه يمكن تضمينها في ملخص الرئيس ما لم توجد على ذلك اعتراضات. وأضاف أنه يمكن في هذا السياق ذكر أن المنهجية أتيحت للعموم أو التذكير بذلك، كما يمكن التصريح بأن تعليقات الدول الأعضاء كانت محل ترحيب.

435. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى واو.4، مصرحا بأن الهدف هو إقامة نقاط اتصال في جنيف لتيسير الأعمال المتعلقة بالمساعدة التقنية. وقالت المجموعة إنها تفهم أن بعض الوفود أثارت انشغالات وإنه من الممكن عقد نقاش بشأن واو.4، وربما يكون ذلك في مشاورات غير رسمية. والتمست المجموعة من الرئيس تركيز العمل على مساحات التقارب.

436. وأيد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) واو.4. وقال إنه ينبغي وفقا لأنظمتها الوطنية توجيه المخاطبات من خلال بعثتها الدائمة في جنيف.

437. والتفت وفد الهند إلى واو.4 وقال إنه ربما يكون من سبل المضي قدما أن ترسل الأمانة نسخة من المخاطبات المرسلة مباشرة إلى المنظمات أو مكاتب الملكية الفكرية أو الوزارات المستقرة في العواصم إلى البعثة المقيمة في جنيف إعلاما لها. وأضاف أنه في معظم البلدان الآسيوية يتطلب تنظيم أحداث في البلاد بمعرفة منظمات دولية أو أجنبية، سواء كانوا خبراء أو غير ذلك، تصريحا من البعثة، حيث يلزم الوكالات مراجعة البعثة لإرسال التصريح، وقد لا تكون البعثة على علم بالحدث مما يقتضي اتصالها بالأمانة طلبا لمعلومات عنه، وهذا يبين أهمية إعلام البعثات دوما. وقال الوفد إنه يؤيد ذلك، وإنه يؤيد أيضا اقتراح البرازيل بمحاولة اللجنة التوصل إلى توافق بشأن بعض عناصر الاقتراحات المطروحة واتخاذ قرار في ذلك الصدد. ويين أنه يمكن عقد مشاورات غير رسمية إن اقتضت الضرورة ذلك.

438. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مداخلات وفود جورجيا وفيت نام وإيران وجنوب أفريقيا وأبرز ضرورة سراح الويبو للدول الأعضاء باتخاذ قرار، باعتبارها دولا ذات سيادة، بشأن الكيفية التي ترغب بها توجيه مخاطباتها مع الويبو. وقال إن إملاء كيفية تخاطب أحاد الدول الأعضاء مع الويبو يتجاوز مسؤولية اللجنة واختصاصها. وأضاف أن بعض الوفود تظن فيما يبدو أن هناك نوع من التوافق بشأن هذا البند، إلا أن الوفد شدد على غياب التوافق من جانبه على الموافقة على هذا الأمر تعيينا. وأعرب الوفد عن اعتقاده، رغم ذلك، أنه من المهم حقا أن تتوصل اللجنة إلى إجراء أو قرار ما وأن تطلب من الأمانة اتخاذ بعض الخطوات في الفترة ما بين الدورتين. ووضح أنه في حال الاتفاق على تنفيذ توصيات معينة، ينبغي للجنة التوصل إلى قرار بشأن تلك التوصيات في هذه الدورة. ويين أنه في حال عدم موافقة اللجنة على هذا المبدأ الأساسي ينبغي لها التوصل إلى نتيجة بشأن توصيات معينة، مع اعتقاد الوفد أنه ما زالت هناك ثلاث تحظى بتوافق، فلن يكون من حسن استغلال وقت اللجنة البدء في مناقشة توصيات أخرى حتى ولو كان ذلك في مشاورات غير رسمية. وقال إن هناك توافقا بشأن ثلاث توصيات عامة وإن محاولة الزيادة على ذلك في هذه الدورة منافع لأغراضها.

439. وأيد وفد المكسيك التعليقات التي أدلت بها وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وفيت نام وكندا بشأن واو.4. وقال إنه ينبغي ترك القرار لكل بلد لأن القوانين والممارسات تختلف من بلد إلى آخر.

440. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وذكر أن ثمة اتفاقا فيما يبدو على أن الدول الأعضاء مختلفة بشأن واو.4، وعلى ذلك يمكن تأجيلها لوقت آخر. وقال إنه ينبغي للجنة أن ترضى بما أنجز، وما هو بالقليل، كما توجد أمور أخرى أكثر إلحاحا يلزم التعامل معها.

441. وأيد وفد أنغولا واو.4 لأن تشريعاته الوطنية تتطلب توجيه المخاطبات مع الويبو من خلال بعثته في جنيف.

442. والتفت وفد إيطاليا إلى واو.4 وأيد التعليقات التي أدلت بها وفود مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، قائلاً إنه ينبغي ترك الدول الأعضاء تحدد الكيفية التي تريد توجيه مخاطباتها مع الويبو بها، حيث إنه من غير الملائم أن تناقش هذه القضية.

443. وأيد وفد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلى به وفد المكسيك بشأن واو.4. وقال إن اللجنة تبينت الآن أن من شأن القوانين الوطنية أن تتباين فيما يتعلق بهذه القضية، مما يقتضي ترك الأمر لكل بلد كي يقرر ما يريد فعله. وقال الوفد إنه لا يرى أي سبيل آخر معقول لمعالجة هذه القضية.

444. وذكّر وفد الاتحاد الروسي بأنه أعلن في غير ما مناسبة عن رضاه بشكل عام عن أنشطة الأمانة المتعلقة بالمساعدة التقنية. وقال إن التدابير المتخذة بالنسبة إلى هذا البند في جدول أعمال اللجنة تدرج بالفعل ضمن إطار أنشطة الويبو. كما أقر الوفد بضرورة توجيه مزيدٍ من العمل إلى التوصيات الرامية إلى تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وأعلن الوفد عن استعداده للعمل استناداً إلى الاقتراحات التي طرحت. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هناك معوقات معينة، غير أن هناك اتفاقاً عاماً على إمكانية وضع نصوص محددة بشأن ثلاث توصيات. وقال إنه ربما يجدر باللجنة في هذه المرحلة أن تركز على تلك النصوص من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات التي اجتمع لها توافق. وأضاف الوفد بشأن واو.4 أنه لا يجد أي صعوبات في الصياغة الحالية لهذه النقطة. وأعلن الوفد عن تأييده لفكرة ترك كل دولة تقرر الوسيلة التي تعترم مخاطبة منظمة بها، غير أنه ينبغي للجنة كذلك أن تأخذ في الحسبان الحاجة التي عبرت عنها بعض البلدان إلى إعلام البعثات الدائمة بالأنشطة التي تجرى في كلٍ من بلدانها. وذكر أنه من الممكن إعادة صياغة واو.4 بحيث تعكس هذه الجوانب.

445. وأشار وفد باكستان إلى الفئة واو.4. وأوضح أن المشكلة هي أن الأمانة تحصر تركيزها في الملكية الفكرية ولا تعتمد غالباً مقارنة متوازنة عندما تقدم نصائح أو تجري أنشطة مع مكاتب الملكية الفكرية بالتحديد. وذكر أن الوفود تتفق في الأمانة، وأعرب عن اعتقاده، من جهة أخرى، أن المكتب الوطني للملكية الفكرية يعد وكالة التنفيذ في كل البلدان. وأفاد أن من ينفذ الأنشطة ليس وزارة الشؤون الخارجية أو البعثات التي تتخذ من جنيف مقراً لها. واستدرك قائلاً إن البعثات تشارك بانتظام في اجتماعات الويبو المنعقدة في جنيف. ونوه بالدعم المالي الذي يسند بالتناوب والمتعلق بمشاركة مكاتب الملكية الفكرية التابعة للمجموعات الإقليمية. وأكد أنه لا يمكن أن تشارك كل مكاتب الملكية الفكرية من كل البلدان في كل اجتماعات الويبو. وأبرز أن الهيئات الثلاثة، أي الويبو والبعثات التي تتخذ جنيف مقراً لها ومكاتب الملكية الفكرية، لا تتواصل مع بعضها بشكل كاف، في بعض الأحيان. وأشار إلى أحد البلدان التي تساند كثيراً أنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها الويبو، وقال إن البلد المذكور قام بنشاط معين. وصرح أن البعثة الدائمة في جنيف لم تكن على علم بالنشاط الذي كان يجري في جنيف بالتعاون مع الويبو. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن كل بلد يتمتع بحق سيادي لتقرير من سيتم تعيينه كمسؤول لتنسيق. وبين أن مسؤول التنسيق يمكن أن يكون البعثة التي تتخذ جنيف مقراً لها أو مكتب الملكية الفكرية أو أي هيئة أخرى. وشدد من جهة أخرى على أن ذلك لا يجب أن يتعارض مع إرسال نسخة من كل المراسلات إلى البعثة التي تتخذ جنيف مقراً لها. وأعلن أنه لا يرى أي سبب يحول دون إرسال نسخة إلى البعثة المذكورة. ولفت الانتباه إلى أن الأمانة ترسل فعلاً نسخة من المراسلات في معظم الأحيان. والتفت الوفد إلى بعثة باكستان، وقال إن البعثة الدائمة تستلم نسخة من المراسلات، وأضاف أن بعض المراسلات تتم بطريقة مباشرة مع البعثة. وأعرب عن تأييده للتصريح الذي أدلى به وفد الهند، وانتهى إلى أن الحل الواضح سيكون إرسال نسخة من المراسلات إلى البعثة الدائمة في جنيف.

446. واقترح وفد كندا أن تنشئ الأمانة قائمة للمنسقين فيما يتعلق بأنشطة المساعدة الفنية التي تجريها الويبو. وقال إن الدول الأعضاء يمكن أن ترسل أسماء المنسقين المعنيين حسب ما يرونه صالحاً، وأكد أن الدول الأعضاء ستكون مسؤولة عن تحديث الأسماء. وخلص إلى أن المعلومة يمكن أن ترسل بتلك الطريقة إلى البعثات أو المكاتب المعنية.

447. وأشار وفد الجزائر إلى الفئة واو.4، وذكر أن البعثة الدائمة يمكن أن تلعب دورا في الموضوع. وأوضح أن الممارسات تختلف حسب الحالة. وأكد أن التوصية المذكورة لا تخطى بأي إجماع. ولفت الانتباه إلى التعليق الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي بشأن إمكانية إعادة العمل على الفئة واو.4. وأوضح أن الهدف ليس تكليف البعثة الدائمة بدور مسؤول التنسيق بل نقل المعلومات أو نشرها عن طريق البعثة الدائمة. وأفاد أنه يمكن إعادة صياغة الفئة واو.4. وقال إن اللجنة يمكنها النظر في ذلك مرة أخرى خلال الدورة القادمة. وتحدث الوفد باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى أن التوصية المتعلقة باستراتيجيات الملكية الفكرية ليست عليها أي اعتراضات. وأوضح أن اللجنة يمكن بالتالي أن تمضي قدما بشأنها. وقال إن المجموعة لم تسجل أي اعتراضات بخصوص الاقتراح الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق. وأكد أن اللجنة يمكنها أن تبرمج، في هذا المجال، بعض الأنشطة التي تتماشى مع الاقتراح المشترك ومع الاقتراح الأوروبي بشأن التنسيق الداخلي والخارجي.

448. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأبرز أهمية الاقتراح الذي أدلى به وفد كندا بشأن الفئة واو.4. وذكر أنه تم أيضا طرح معلومات واقتراحات إضافية. وأكد ضرورة التنسيق أكثر بشأنها. وتساءل حول التوقيت المناسب للقيام بذلك. وقال إن المجموعة تدرك أن اللجنة ما زال يجب عليها النظر في العديد من البنود في جدول الأعمال. وأعرب عن اعتقاد المجموعة أنه يمكن المضي قدما في بعض الاقتراحات. وأفاد أن المجموعة تقترح على اللجنة أن توافق على عدم الموافقة. وشدد من جهة أخرى على أهمية تلك البنود واقتراحات. وأضاف أن اللجنة تحتاج إلى إعادة النظر فيها. واستدرك قائلا إن النقاش بشأن تلك البنود واقتراحات، يمكن أن يتوقف، في هذه المرحلة، نظرا للخلاف القائم بشأنها.

449. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، وأشار إلى الفئة واو.4 وصرح أنه لا يعارض ترك الحرية للبلدان كي تعين مسؤول التنسيق في كل وكالة. وأعرب عن اعتقاده أن إرسال نسخة من المراسلات مع مسؤول التنسيق إلى البعثة الدائمة بجنييف لن يشكل عبء على الأمانة. وأوضح أن ذلك سيتطلب فقط إضافة عنوان البريد الإلكتروني للبعثة الدائمة إلى المراسلة. وأفاد أن المجموعة لا ترى إشكالية في ذلك.

450. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اهتمامه الشديد بمتابعة النقاش بشأن الفئة واو.4، وشدد، من جهة أخرى، على أن اللجنة، إذا واصلت النقاش حول الفئة واو.4 وبقية التوصيات الأخرى الواردة في الاقتراح المشترك، قد تضع التوافق الحاصل بشأن التوصيات الثلاث التي سبق النقاش حولها، والمتعلقة بموقع الويب والدليل وقاعدة بيانات المساعدة التقنية. وأفاد أنه يتوقع أن تنهي اللجنة عملها في اليوم الموالي على الساعة السادسة مساء. وسأل معارضي الاقتراح المشترك إن كانوا سيرضون بعدم التوصل إلى نتيجة بخصوص بعض التوصيات لأنهم يرون أنه من الأهم مناقشة كل التوصيات.

451. وأفاد وفد بوليفيا أنه يمكن، في اعتقاده، إضافة خيار آخر إلى التوصيات الثلاث. وأشار إلى الاقتراح الذي أدلى به وفد كندا، وقال إنه يمثل ممارسة عادية في العديد من الهيئات. وذكر أن الفكرة تبدو مناسبة وأنه يمكن إدراجها. وأضاف أنه يمكن أيضا إدراج الاقتراح الذي أدلى به وفد الهند. وبين أن ذلك لن يفرض أي شيء على أي أحد. وأبرز أن اللجنة ستكون متسلطة إذا هي فرضت أن تمر كل المراسلات عبر البعثة. وأوضح أن الاقتراح يشترط فقط إرسال نسخة إلى البعثة. وأعرب عن اعتقاده أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك، دون المخاطرة بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مسبقا. والتفت الوفد إلى متابعة استراتيجيات الملكية الفكرية، وأكد أنه يمكن طلب المساهمات من الدول الأعضاء. وأعلن أنه لا يعارض العمل بشأن التنسيق داخليا وخارجيا. وذكر أنه يمكن بذل بعض الجهود لدمج الاقتراح الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي مع الاقتراح المشترك. واستدرك قائلا إنه ليس من الضروري اعتماد ذلك في الوقت الحاضر. وأفاد أنه من الضروري القيام بمزيد من العمل. واقترح أن تعود اللجنة إلى هذه المسألة لاحقا.

452. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأكد أنه يدرك أن الأرضية المشتركة التي تم التوصل إليها هامة. وقال إنه يجب، من جهة أخرى، مناقشة حول العديد من الأشياء الأخرى. وأقر بأن اللجنة يجب أن تعمل على

ملخص الرئيس، واستدرك قائلاً إنه يجب أيضاً مناقشة بنود أخرى. وأعرب مرة أخرى عن استعداد المجموعة لإجراء النقاش بشكل مفتوح ضمن المشاورات غير الرسمية، حول نص يستند إلى بعض التوصيات التي تضمنتها القائمة القصيرة للتوصيات الواردة في الاقتراح المشترك.

453. وأشار وفد سويسرا إلى الفئة واو.4 وشدد على أن المسألة لا تتعلق بمدى قدرة الأمانة على القيام بذلك. وأفاد أن المسألة تنظيمية داخلية. وأقر بأهمية المراسلات بين كل دولة عضو والويبو. وصرح أن الدول الأعضاء تتمتع بالسيادة وأن قراراتها سيادية. وقال إن ولاية اللجنة لا تمثل في مناقشة تلك المسائل واتخاذ القرارات بشأنها، أو بشأن قنوات الاتصال بين الدولة العضو والويبو، ولا تمثل في أن تقرر هل ينبغي أم لا أن يتم بشكل منهجي إعلام هيئات معينة تابعة لدولة ذات سيادة بشأن القرارات والمعلومات التي يتم تبادل الاتصالات حولها بين الويبو وأحدى الدول الأعضاء. وخلص إلى أن ذلك قرار داخلي يجب أن تتخذه الدول الأعضاء. وأكد أن اللجنة ليست من يقرر ذلك.

454. وتحدث وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى الفئة واو.4 وقال إنه لم يتم التوصل على ما يبدو إلى أي إجماع. وولفت إلى الاستراتيجيات الوطنية بشأن الملكية الفكرية، وعبر عن رغبة المجموعة في أن تتعمق اللجنة أكثر، خلال الدورات المقبلة، في تنفيذ الاستراتيجيات في البلدان التي شهدت تطوير تلك الاستراتيجيات. وبين أن بعض الوثائق تضمنت وصف المنهجيات والأدوات، وأضاف أن المجموعة تود معرفة المزيد حول تنفيذ الاستراتيجيات. وعبر عن تطلع المجموعة إلى أن تدرج المنظمة ذلك ضمن أنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها.

455. ولفت وفد غواتيمالا الانتباه إلى الفئة واو.4 وأعرب عن تأييده للتصريح الذي أدلى به وفد الجمهورية الدومينيكية. وأعلن عن رغبته في مناقشة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الملكية الفكرية في الدورات القليلة المقبلة. وأكد أهمية ذلك المجال وأضاف أن النقاش يمكن أن يساعد على تعزيز نظم الملكية الفكرية في البلدان المعنية.

456. وأشار وفد الكاميرون إلى الفئة واو.4. وأفاد أن البعثة الدائمة لبلده طلبت من الوزارات التقنية المعنية بالملكية الفكرية أن تعين مسؤولي تنسيق. وأوضح أن البعثة سترسل المعلومات إلى مسؤولي التنسيق. وصرح أنه يمكن طرح اقتراح فكرة تعيين مسؤولي التنسيق على مكاتب الملكية الفكرية في البلدان التي اختارت تمرير المعلومات عبر البعثة الدائمة.

457. واقترح الرئيس أن يتضمن ملخص الرئيس الثلاثة مجالات التي سجل فيها توافق الآراء، وأن يعكس الملخص تلك المجالات. وأعرب عن اقتناعه بضرورة القيام بمشاورات إضافية بشأن التوصيات الأخرى الواردة في الاقتراح المشترك وفي ورقة الاتحاد الأوروبي. وأعلن أن اللجنة ينبغي أن تواصل النقاشات حول تلك المسائل خلال الدورة المقبلة. وتساءل الرئيس إن كانت البعثات توافق على ذلك.

458. وأعرب وفد بوليفيا عن رغبته في معرفة هل يمكن أن يعكس ملخص الرئيس تعليقات الدول الأعضاء بشأن الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية. وأكد أنه لم يلاحظ أي اعتراض على ذلك. وقال إن اللجنة يمكن أن تمضي قدماً في هذا المجال، تدريجياً. وأفاد أن ذلك سيمثل خطوة نحو الأمام. وأوضح أن الملخص يمكن أن يشجع الدول الأعضاء على إرسال تعليقاتها بشأن الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية.

459. وذكر الرئيس بأن الأمانة قد أجابت فعلاً على هذه المسألة.

460. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وولفت الانتباه إلى النقطة الأخيرة التي أثارها وفد بوليفيا. وأقر بأنه ليس من العدل أن يعكس ملخص الرئيس أن اللجنة ناقشت تلك المجالات. واستدرك قائلاً إنه لا يعلم إن كان من الضروري أن يتضمن الملخص طلباً لتقديم التعليقات، نظراً لرغبة العديد من الوفود في مناقشة المساعدة التقنية خلال الدورة المقبلة. وبين

أن النقاش سيتواصل بأكمله. وشدد على أهمية ذلك. وأعرب عن اعتقاده أن مسألة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية ستثار من جديد. وخلص إلى أنه لن يكون من الضروري تقديم طلب متابعة خاصة.

461. وختم الرئيس النقاشات بشأن هذه النقطة، وتناول مسار العمل الذي اقترحه. وأفاد أن الأمانة ستعد النص. وقال إنها ستطلع الوفود عليه قريباً.

النظر في الوثيقة CDIP/11/3 - دراسة جدوى إدراج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويبو لنتائج الثنائية

462. افتتح الرئيس النقاشات بشأن الوثيقة CDIP/11/3 ودعا المستشار إلى تقديم الوثيقة.

463. وقدم المستشار (السيد أونيل) لمحة عن أهم ما ورد في الدراسة. وقال إن اللجنة التمسست من الأمانة القيام بدراسة جدوى إدراج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن عمليات تخطيط برنامج الويبو، وإعداد تقرير بشأن الخطوات التي قامت بها الويبو لتحسين إعداد التقارير عن عملها في هذا المجال. وأفاد أن الالتماس يستند إلى دراسة سابقة تناولها النقاش خلال الدورة العاشرة للجنة. وبين أن الغايات والأهداف والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لم تتضمن صراحة دور الملكية الفكرية في المساهمة في الأهداف الإنمائية للألفية، واستدرك قائلاً إن العلاقات التي تربط أنشطة الويبو بالأهداف الإنمائية للألفية تتجلى خاصة في غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالابتكار/التكنولوجيا 1 (القضاء على الفقر المدقع والجوع) و6 (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض) و8 (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية). وأعلن أن عمل الويبو يمكن عموماً أن يساهم في الأهداف الإنمائية للألفية في المجالات المذكورة. وأضاف أن الدراسة السابقة التي عرضت خلال الدورة العاشرة للجنة تضمنت العديد من النتائج. وأكد أن الويبو وكالة متخصصة لديها ولاية خاصة، وقال إنه لا يمكن للمنظمة أن تبين بسهولة العلاقة بين أعمالها وطبيعة الأهداف الإنمائية للألفية، على مستوى عال. وذكر المستشار العدد الكبير للفاعلين الذين يساهمون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وصرح أن عزل مساهمة الويبو في هذه الأهداف يعد تحدياً كبيراً. وأفاد أن دور الوكالات الدولية يكمن في دعم العمليات الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى قائلاً إن قياس مساهمة أي وكالات على الصعيد العالمي، قد يكون في حد ذاته مضللاً. وأوضح أنه لا يمكن إثبات علاقة سببية مباشرة بين أنشطة الويبو والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأكد ضرورة الاكتفاء بأن التقدم/المساهمة التي تحقّقها الويبو في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وفي مجال الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالملكية الفكرية تترجم إلى مساهمة في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن أن أكثر الطرق مصداقية لتقييم مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعتمد على تقييم يعتمد على إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج الذي تعتمده المنظمة. وأعرب عن تأييده للمفهوم الذي ينص على أن أي تقييم لمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يستند إلى إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وشدد على أن إدراج احتياجات ونتاج ومؤشرات خصوصية متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، سيكون مرحلة زائدة تفرض على الإطار الراهن للإدارة القائمة على النتائج. واستدرك قائلاً إنه يمكن رغم كل شيء تقييم مساهمة الويبو باعتماد العلاقة بين أهداف الويبو الاستراتيجية/النتائج المرتقبة والغايات المختارة للأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح أن ذلك يقتضي بالأساس اختيار الأهداف الاستراتيجية والنتائج المرتقبة الوجيهة لإطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، ثم مطابقتها مع غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وحساب مدى تحقيق النتائج المرتقبة بالاستناد إلى البيانات المتعلقة بالأداء التي تم جمعها. وبين أن الدراسة السابقة تعرفت على تسعة احتياجات/نتائج متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وقال إنه تم ربطها بست غايات متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية 1 و6 و8. وعبر عن تأييده للنتائج السابقة التي كشفت عن أن أحسن طريقة لإثبات مساهمة الويبو مرتبطة بالغايات المذكورة. ولفت الانتباه إلى أن الدراسة تضمنت جدولاً يوضح التطابق بين الغايات الست المدرجة ضمن الأهداف 1 و6 و8. وصرح أن فحص مسودة إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج للثنائية 13/2012، بالاستناد إلى المنهجية المذكورة، تبين أن 14 نتيجة مرتقبة من أصل 60 نتيجة، ومتعلقة بستة أهداف استراتيجية من أصل 14 هدفاً ترتبط وتساهم بشكل موثوق في الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن الويبو

ساهمت بالأساس في ثلاثة أهداف إنمائية للألفية وفي ست غايات، وأوضح أنها، من جهة أخرى، ساهمت أيضا في الأهداف الخمسة الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كان ذلك بدرجة أقل. وأقر بأن المنهجية المذكورة محدودة، وقال إن التقييم التراكمي للتقدم الذي حققته الويبو قصد تحقيق النتائج المرتقبة الوجيهة لغاية معينة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، لا تبين بالضرورة مساهمة الويبو العملية التي مكنت من تحقيق الغاية في حد ذاتها. وذكر، على سبيل المثال، أنه لا يمكن قياس بعض المجالات التي ساهمت فيها الويبو، نظرا لتعميم إدراج البلدان الأقل نموا في أنشطة الويبو خلال السنوات الماضية. واستدرك قائلا إن ميزة تلك المنهجية، من جهة أخرى، هو أنها تقيس مساهمة الويبو على صعيد النتائج وليس على صعيد البرامج والأنشطة. وأكد أن ذلك يتطابق مع التماس اللجنة والمتعلق بالتركيز على مساهمة الويبو الفعلية وليس على مساهمتها المحتملة. وبين أن الدراسة تضمنت تحليلا للنتائج والأداء المرتقبة للشائيتين 09/2008 و 11/2010، كلما كانت تلك النتائج والأداء، ترتبط وتساهم بشكل موثوق في الأهداف الثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أن الدراسة تبين ارتفاع الأداء الجملي للنتائج المرتقبة التي تساهم في الغايات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في الشائيتين 11/2010 مقارنة بالشائيتين 09/2008، وقال إنها ارتفعت من 50 بالمائة إلى 70 بالمائة، في الفئة المصنفة ضمن "تحققت تماما". وأضاف أن الدراسة استندت في ذلك إلى تقرير أداء البرنامج وإلى نظام التصنيف "Traffic Lights" (يتراوح بين "لم يتحقق" و"تحقق تماما"). وأفاد أن النتائج المتعلقة بالفترة من 2008 إلى 2011 كانت إيجابية في مجملها، مع تحسن واضح في مساهمة الويبو مع مرور الوقت. وأشار إلى أن الدراسة فحصت دراسة جدوى إدراج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وأعلن أن أنسب مقارنة، خلصت إليها الدراسة، هي التركيز على التعرف على النتائج المرتقبة التي يمكن إثبات مساهمتها في عدد مختار من غايات الأهداف الإنمائية للألفية. ونبه إلى أنه ليس من الضروري إدراج مجموعة إضافية من المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأكد أنه يمكن تقييم مساهمة الويبو من خلال الأداء الذي ورد في التقرير والمتعلق بالنتائج المرتقبة الوجيهة لغايات الأهداف الإنمائية المعنية للألفية. وشجع الويبو على اعتماد تلك منهجية وعلى أن تباشر المنظمة نفس التقييم عندما تتوفر بيانات الأداء المتعلقة بالشائيتين 13/2012. وأبرز أن الويبو ولجنة التنمية ستمكنان بتلك الطريقة من أخذ لمحة عن المجالات الرئيسية التي تساهم فيها الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. ولفت المستشار انتباه الويبو إلى أن الجهود المبذولة لتقييم مساهمة المنظمة في الأهداف الإنمائية للألفية لن تكون وحيمة إلا بعد سنتين من الآن، لأن التاريخ النهائي للأهداف الإنمائية للألفية هو 2015. وقال إن الويبو ينبغي أن تركز على المساهمة في إنشاء الأهداف الإنمائية التي ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية ابتداء من 2015، وعلى المشاركة في تلك الأهداف. وأفاد أن الويبو بدأت فعلا المشاركة في المحافل الوجيهة للمساهمة في تلك الأهداف الإنمائية. وخلص إلى أن الويبو ستكون قادرة على قياس مساهمتها في تلك الأهداف، أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية، لأنها تشارك في إنشاء تلك الأهداف.

464. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وقال إن الأهداف الإنمائية للألفية تعد القضية الجوهرية لنظام الأمم المتحدة. وأفاد أن الويبو هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وأكد حاجة المنظمة إلى الاندماج بشكل كامل في المبادرات التي طورتها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى الأعمال التي تم القيام بها. وبين أنها تتضمن مشاركة الويبو في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثلما ورد في التماس لجنة التنمية خلال دورتها الماضية. وشدد على إمكانية إحراز تحسن. وصرح أن رصد مساهمة الويبو في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وتقييمها، يحتاج إلى أدوات مناسبة. وذكر أن اتخاذ القرارات وتقييم مدى دعم نظام الملكية الفكرية الذي تديره الويبو للأهداف الإنمائية للملكية الفكرية، قد يكون صعبا، إذا لم يتم اعتماد منهجية مناسبة. وأعرب عن مخاوف المجموعة ودول أعضاء أخرى بشأن استخدام تقارير أداء البرنامج كوسيلة لتقييم مساهمة الويبو في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أن الدول الأعضاء خلصت إلى أن تقرير أداء البرنامج هو تقرير ذاتي تصدره الأمانة. وأعرب عن قلقه من الاعتماد على تقارير أداء البرنامج لتقييم مساهمة الويبو. وصرح أن دراسة الجدوى التي وردت في الوثيقة CDIP/11/3 خلصت إلى أنه لا يمكن إحداث مؤشرات خصوصية متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأشار إلى أن الدول الأعضاء عبرت فعلا عن بعض المخاوف بشأن استخدام تقارير أداء البرنامج كمرجع. وشدد على ضرورة العثور على

حلول أخرى. والتفت إلى حل تطوير المؤشرات الخصوصية، وأقر بإمكانية التعمق في ذلك. وقال إنه يمكن تشكيل فريق خبراء خارجيين أو فريق عامل يضم الدول الأعضاء المعنية، بهدف مناقشة الخيارات الممكنة بهذا الصدد. وأضاف أن الأمانة يمكن أن تعد وثيقة إخبارية بشأن كيفية تقييم الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لمساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن أنه يمكن عرض تلك الوثيقة خلال الدورة المقبلة للجنة التنمية. وخلص إلى أن ذلك يمكن أن يساعد اللجنة على اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا المجال.

465. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للعمل الدقيق الذي قام به المستشار فيما يتعلق بتحليل أفضل الطرق لقياس النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التي أحرزتها الويبو، باستخدام إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأكد أن القدرة على قياس مساهمة الويبو على صعيد النتائج، وليس فقط على صعيد البرامج والأنشطة، تعد ميزة أساسية. ونوه بعمل المستشار وقال إنه اعتنى ببناء عمله على أساس الدراسة السابقة بشأن هذا الموضوع والواردة في الوثيقة CDIP/10 والتي أعدها السيد سيسولي موسونغو، وأفاد أن المستشار استند في تقييمه لعلاقات أنشطة الويبو بالأهداف الإنمائية للألفية إلى الوثائق الأساسية، وهي إعلان الألفية وتقرير ساكس وتقرير فرقة العمل بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تماما مثل السيد موسونغو. وأوضح أن المستشار استخدم تلك المعلومات وطور منهجية مفيدة تمكن من تعقب الأهداف والغايات الرئيسية المتعلقة بالأهداف الإنمائية والألفية، التي تلعب الويبو دورا في تحقيقها، وقياس تلك الأهداف والغايات، باستخدام النتائج الواردة في تقارير الإدارة القائمة على النتائج. وساند الوفد التصريح الذي أدلى به المستشار، وذكر أنه لا ينصح بإدراج مؤشرات منفصلة للأهداف الإنمائية للألفية، نظرا للأسباب المتنوعة التي أوضحها المستشار في الورقة التي أعدها. وأكد أن المستشار والسيد موسونغو أقرأ بأنه لا توجد علاقة سببية مباشرة بين أنشطة الويبو وغايات الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أنها استخدمت العديد من الوثائق الأساسية، المذكورة أعلاه، وأنها خلصا إلى أن دور الويبو يرتبط بشكل أوضح مع الأهداف الإنمائية للألفية 1 و6 و8. وأبرز أنه يمكن بسهولة ربط تلك الأهداف الثلاثة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وغاياتها الضمنية، بالعديد من أهداف الويبو ونتائجها. وركز على الشائبة 13/2012 وأعلن أنه كان بالإمكان قياس ستة أهداف و14 نتيجة فرعية حققتها الويبو، لإظهار التقدم الحاصل بشأن الأهداف الثلاثة المستهدفة من الأهداف الإنمائية للألفية. وخلص إلى أن التحليل المذكور سيمكن من تقديم تقييم ملموس جدا لمساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأكد أن السيد موسونغو والسيد أونيل بينا في الوثيقتين اللتين أعدهما أن الويبو ساهمت إلى حد الآن بشكل كبير، في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

466. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأحاط علما بالوثيقة CDIP/11/3. وأشار إلى أن الدراسات السابقة في هذا السياق لم تثبت العلاقة المباشرة بين أنشطة الويبو والمؤشرات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية. واستدرك قائلا إن تلك الدراسات أبرزت بوضوح كيف تساهم الويبو بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن سعادة المجموعة إذ تلاحظ أن الدراسة الحالية تقر بشكل صريح بضرورة إدراج مجموعة إضافية من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الراهن للإدارة القائمة على النتائج والذي يؤدي عملا جيدا، وذلك نظرا للعديد من الأسباب التي وثقتها مؤلف الدراسة.

467. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وأحاط علما بالوثيقة CDIP/11/3. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة بالخلاصات التي توصل إليها السيد أونيل. وقال إنه ليس من الضروري إدراج مجموعة مستقلة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الراهن للإدارة القائمة على النتائج. وذكر أنه يمكن تقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية من خلال العلاقات التي تربط الأهداف الاستراتيجية للويبو بالنتائج المرتقبة وبعض الغايات المختارة للأهداف الإنمائية للألفية. ورأى أن تلك المقاربة تضمن ألا يتكرر استخدام الموارد في عملية تعقب مساهمة الويبو في تحقيق أهداف القضاء على الفقر وإنقاذ الأرواح، وأكد أن تلك الأهداف تستحق الشناء.

468. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وذكر بالتوصية 22 في جدول أعمال التنمية التي أشارت إلى أنه "ينبغي لأنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير أن تكون داعمة للأهداف الإنمائية المنفق عليها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية". وأفاد أن الوثيقة CDIP/11/3 تضمنت دراسة تستجيب إلى الالتماس، الذي ورد خلال الدورة العاشرة للجنة التنمية، باستكشاف دراسة جدوى إدراج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن مرحلة تخطيط برنامج الويبو، وتطوير مؤشرات خصوصية تقيس مساهمة المنظمة في الأهداف الإنمائية للألفية، والإبلاغ عن الخطوات التي اتخذتها الويبو بهدف تعديل أسلوب الإبلاغ عن عملها ومساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية في صفحة الإنترنت المخصصة لهذا الغرض عن طريق توفير نتائج أكثر مصداقية وواقعية مشتقة من بيانات الأداء الواردة في الإصدارات الوجيهة، من سبيل تقارير أداء البرامج والمؤشرات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن لجنة التنمية قدمت هذا الالتماس إثر النقاشات التي دارت حول دراسة قام بها مستشار خارجي، بهدف تقييم مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (CDIP/10/9). وذكر أن تلك الدراسة أوصت بإدراج الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالاحتياجات/النتائج ضمن صياغة النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء. واستدرك قائلا إن دراسة الجدوى لم تؤيد كل التوصيات التي أصدرها المستشار الخارجي. والنفت إلى ما ورد في تلك الدراسة، وهو كما يلي: "إدراج احتياجات و نتائج ومؤشرات خصوصية متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، سيكون مرحلة زائفة تفرض على الإطار الراهن للإدارة القائمة على النتائج. واستدرك قائلا إنه يمكن رغم كل شيء تقييم مساهمة الويبو باعتماد العلاقة بين أهداف الويبو الاستراتيجية/النتائج المرتقبة والغايات المختارة للأهداف الإنمائية للألفية". وأفاد أن دراسة الجدوى أوصت بأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تقيم عبر ربط الأهداف الاستراتيجية والنتائج المرتقبة بالأهداف الإنمائية للألفية والغايات الوجيهة. وأضاف أنه سيتم تقييم مدى تحقيق النتائج المرتقبة استنادا إلى تقارير أداء البرنامج. وأعلن أن المستشار الخارجي السابق هو من اقترح تلك المنهجية. وأعرب عن قلق المجموعة نظرا لأن المنهجية تستند إلى تقارير أداء البرنامج وأن التقرير المذكور يعد تقيما ذاتيا. وأكد أن الاعتراض على إدراج بعض المؤشرات الخصوصية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، في إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، يعني أنه لن يتم التعمق في أي تقييم لمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح أن لا يمكن قياس الأثر الخاصي للمساهمة، فيما يتعلق بإنجاز نتائج الأهداف الإنمائية للألفية. والنفت إلى المنهجية التي تم اقتراحها، وصرح أنها تتطلب ربط الأهداف الاستراتيجية للويبو بالأهداف الإنمائية الوجيهة للألفية، وقال إن أسس اختيار الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الاستراتيجية الوجيهة، لا تزال غير واضحة. وشدد على أن دراسة الجدوى بينت أنه يمكن ربط الأهداف الاستراتيجية بغايات الأهداف الإنمائية للألفية، واستدرك قائلا إن تطبيق المنهجية يبدو عشوائيا في الوقت الحاضر. وأشار إلى أن المجموعة لم تفهم لماذا لن يكون تطور الإطار التشريعي المتوازن المتعلق بالملكية الفكرية وحيها فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، طالما أنه قد تم إثبات العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية ومواطن المرونة فيما الحقوق، وبين الحصول على الأدوية. وأبرز أن الدول الأعضاء ليست في وضعية تمكنها من مناقشة تقرير أداء البرنامج. ولفت الانتباه إلى أن تقرير أداء البرنامج للثلاثية 11/2010 حصل للمرة الأولى، خلال جلسات لجنة الميزانية والجمعيات العامة للويبو، على موافقة مشروطة، أي موافقة بشرط الاعتراف بأن التقرير هو تقرير تقييم ذاتي وأنه يعتمد على التعليقات والمخاوف واقتراحات التحسين التي قدمتها الدول الأعضاء. وأضاف أن تقرير أداء البرنامج في حد ذاته أخفق في العديد من المواضيع. وذكر الوفد، على سبيل المثال، أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تناولت بالتقييم مدى دقة 10 بالمائة من مؤشرات الأداء وبيانات الأداء التي عرضت خلال تقرير أداء البرنامج للثلاثية 11/2010 (انظر الوثيقة WO/PBC/19/3). وأفاد أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عثرت على عدد من الأخطاء في البيانات التي عرضت. وصرح الوفد أن لديه اقتراحين للمضي قدما. وعبر عن رغبة المجموعة في القيام بتقييم مستقل شامل بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أهمية تطوير مؤشرات خصوصية لهذا الغرض، بالاستناد إلى الوثائق الوجيهة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز الحاجة إلى أن تعمل الأمانة أو الدول الأعضاء أو خبير مستقل قصد تطوير تلك المؤشرات والتعرف على الاحتياجات/النتائج الوجيهة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. والتمس من الويبو أن تقدم معلومات إضافية حول طريقة تقييم الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لمساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أن تلك المعلومات قد تساهم في توجيه العمل المتعلق بإنشاء المؤشرات المذكورة. واستطرد قائلا إن التاريخ الختامي للأهداف الإنمائية

للألفية سيحل في 2015، وشدد على ضرورة بدء العمل على تطوير منهجية تقييم لمساهمة الويبو في ما بعد 2015. وأضاف أن مشروع الويبو الاستراتيجي المتوسط الأمد يسري أيضا إلى حدود 2015. وخلص إلى أن الفرصة متاحة كي تراجع الويبو الأهداف الاستراتيجية والبرامج والأهداف في ما بعد 2015.

469. ونوه وفد اليابان بجودة التقرير. وأكد الأهمية التي توليها اليابان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا للمساعدة الفعالة التي تقدمها تلك الأهداف للبلدان النامية والأقل نموا في نطاق واسع من المجالات. وأشار إلى مضمون التقرير، وقال إنه لم يثبت العلاقة السببية المباشرة بين أنشطة الويبو ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز أن تحقيق غايات معينة متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية تعتمد حتما على عوامل خارج سيطرة الويبو، من سبيل اختيارات السياسات العامة والأولويات على صعيد البلدان، كل على حدة. وصرح أن صياغة مؤشرات جديدة لتقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية قد يهدر بعض الموارد. وأعرب عن سعادة الوفد بالخلاصة التي وردت في التقرير، وذكر أن الخلاصة لا ترى من الضروري دمج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وإدراج مجموعة إضافية من المؤشرات لتقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أن اللجنة ينبغي أن تقوم بعمل وقائعي يدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشدد على ضرورة التركيز على مقصد الأهداف الإنمائية للألفية والولاية الخصوصية للويبو، والتركيز في نفس الوقت على التكاليف.

470. وساند وفد جنوب أفريقيا التصريحات التي أدلى بها وفدا البرازيل والجزائر عندما تحدثا بالترتيب باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وقال مؤلف الدراسة إنه لا يرى من الضروري تطوير مؤشرات خصوصية لتقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن اعتقاد الوفد أن ذلك ضروري كي يكون تقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، فعالا. والتمس من الأمانة أن تتواصل مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لمعرفة كيف تقيم تلك الوكالات مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أن الأمانة يمكن ربما أن تعرض ذلك على الدول الأعضاء خلال الدورة المقبلة. وأكد فائدة التعرف على كيفية قيام الأوكنتاد والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية بتقييم مساهماتها في هذا المجال. وشدد على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للدول النامية. وخلص إلى أن المنظمة ستستفيد من فحص كيفية تقييم الوكالات الأخرى لمساهماتها الذاتية.

471. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن اهتمامه الشديد بإنجازات الويبو في مجال التنمية. وصرح أن تنفيذ جدول أعمال التنمية، في اعتقاده، يعد مساهمة هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الخلاصات التي وردت في الدراسة تقدم أساسا جيدا لتصميم نموذج عملي ومفيد يمكن الدول الأعضاء من تحديد ما حققته الويبو في هذا المجال.

472. وأشار وفد الصين إلى الدراسة ورأى أن المساهمة المميزة للويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واضحة جدا. وأبرز أن الدراسة بينت من جديد أهمية التقييم الصحيح لمساهمة الويبو. وذكر أن التاريخ النهائي للأهداف الإنمائية للألفية سيحل في 2015، وشدد على ضرورة أن تشارك الويبو بفعالية أكبر في تنفيذ الأهداف المتعلقة بما بعد 2015. وقال إن الويبو يجب أن تدمج تلك الأهداف ضمن أهدافها لما بعد 2015.

473. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، ولفت الانتباه إلى أن إعداد الدراسة كان استجابة إلى الالتماس الذي قدمته اللجنة خلال دورتها السابقة. وأضاف أن الدراسة ترتبط بالتوصية 22 في جدول أعمال التنمية. وأقر بأن الغايات والأهداف والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لم تنص بشكل صريح على دور الملكية الفكرية في المساهمة في الأهداف الإنمائية للألفية، واستندك قائلا إن ثلاث وثائق أساسية أكدت ذلك الدور، واعتبرته جزءا من الدور الذي تلعبه العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذكر تلك الوثائق وهي إعلان الألفية لسنة 2000 وتقرير مشروع الألفية لسنة 2005 وتقرير فرقة العمل المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية لسنة 2005. وبين أن المؤلف يساند المفهوم الذي ينص على أن أي تقييم لمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يستند إلى إطار الويبو

للإدارة القائمة على النتائج، ومضى قائلاً إن المؤلف من جهة أخرى يعتبر أن إدراج احتياجات أو نتائج أو مؤشرات خصوصية متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية سيكون مستوى زائفاً يفرض على الإطار الراهن للإدارة القائمة على النتائج. وصرح أن الدراسة فحصت دراسة جدوى دمج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وذكر أنه لا ينصح بإدراج مؤشرات منفصلة للأهداف الإنمائية للألفية. والتفت إلى التقييم الصحيح لمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، وأفاد أنه لا يرى بوضوح كيف حققت الدراسة الهدف الذي حددته الدول الأعضاء خلال الدورة السابقة. وأكد أهمية الدراسة من منظور الدول النامية. وصرح أن المنظمة ينبغي أن تقيم بشكل صحيح مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، وشدد على أن الهدف النهائي للملكية الفكرية وللابتكار والمنظمة هو توفير حياة أفضل للناس في جميع البلدان من خلال تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. وأكد الحاجة إلى أدوات مناسبة لرصد مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة وتقييمها، إذا كانت المنظمة ترغب حقاً في بدء تلك العملية. وحثت المجموعة الويبو على أن تواصل لعب دور نشيط ومتكامل في نظام الأمم المتحدة، وعلى أن تواصل جهوداتها لدمج الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويبو لنتائج الشائبة. وأضاف أن الدراسة أشارت إلى التنازع الختامي للأهداف الإنمائية للألفية الذي سيحل في 2015. وقال إن الويبو ينبغي أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار أن الجهود المبذولة لتقييم مساهمة المنظمة في الأهداف الإنمائية للألفية ستكون وحيمة فقط خلال السنتين القادمتين. وأعرب عن اعتقاده أن الويبو ينبغي بالتالي أن تركز على المساهمة في إحداث الأهداف الإنمائية التي ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية ابتداءً من 2015، وعلى المشاركة في تلك الأهداف الإنمائية. وعبر عن إعجاب المجموعة بوجهة النظر المستقبلية المذكورة. وشدد على ضرورة حل القضايا المتعلقة بالأهداف الإنمائية الراهنة للألفية، قبل المرور إلى ما بعد 2015.

474. وساند وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) التصريحات التي أدلى بها وفدا الهند والبرازيل عندما تحدثا بالترتيب باسم المجموعة الآسيوية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأفاد أن الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وقال إن ينبغي عليها أن تعزز مساهمتها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وعبر عن مخاوفه بشأن استخدام تقارير أداء البرنامج من أجل تقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن أن المنهجية المقترحة تشكو من العديد من أوجه القصور والإخفاقات التي ينبغي أن يتم النظر فيها بشكل مناسب. وأقر بأن تلك المنهجية تعبد الطريق أمام آلية إبلاغ أولية، واستدرك قائلاً إنها تحتاج من جهة أخرى إلى تدابير إضافية تكملها، من سبيل تطوير مؤشرات خصوصية متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وحث الوفد الأمانة على استخدام أفضل الممارسات التي تطبقها الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لإعداد التقارير بشأن مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد ضرورة إرسال دعوة المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالحقوق في الغذاء والحقوق في التعليم والحقوق في الصحة لإجراء حوار تفاعلي بشأن تلك القضايا، صلب لجنة التنمية. وأفاد أن إدراج البند المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية من شأنه أن يُسهّل مناقشة مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أنه لا يرى بوضوح كيف خلص المستشار إلى أن بعض النتائج قد تحققت بشكل كامل أو جزئي. وشدد على أن تقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية سيكون صعباً دون تحديد المؤشرات. والتفت إلى سياق الهدف 1 (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، وصرح أن القصور في مجالي الصحة والتعليم يعد عاملاً مهماً. وأوضح أن الملكية الفكرية تلعب دوراً هاماً في تلك الحالات، وشدد على ضرورة أخذها بعين الاعتبار. وواصل قائلاً إن دور الويبو ليس واضحاً في مجال الحصول على الأدوية. وأعرب عن تطلعه إلى تقرير جاد تعده الويبو بشأن مساهماتها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

475. ولفت المستشار (السيد أونيل) الانتباه إلى تنوع الآراء التي عبرت عنها الوفود. وأفاد أن الدراسة استندت إلى إمكانيات دمج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار تخطيط برنامج الويبو الراهن. وقال إن الدراسة ركزت بالتالي على إطار النتائج وتقرير أداء البرنامج والذي يعد تقرير تقييم ذاتي. وأبرز أن بعض الوفود اعتبرت المقاربة كافية لتقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن العديد من الوفود أشارت إلى أوجه القصور التي تشكو منها المقاربة. وأكد أن أوجه القصور المذكورة وردت في الدراسة وأنه يجب الاعتراف بها. وقال إنه يجب أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجهها المنظمات الدولية من سبيل الويبو عندما تحاول تقديم إثبات يبين مساهماتها في

الأهداف المتنوعة جدا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن تلك هي وجهة النظر الأولى. وصرح أن وجهة النظر الثانية تشترط أن تناقش لجنة التنمية مع الأمانة لتحديد هل يمكن النظر في مقاربات أخرى خارج إطار النتائج الراهن. وأضاف أن بعض الوفود التمسست من الأمانة أن تفحص كيفية تقييم الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لمساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أنه قد يكون من الصعب الشروع في تقييم مستقل لمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا للعوامل التي بينتها الدراسة، وقال إنها قد لا تقدم معلومات إضافية حول ما يمكن القيام به ضمن إطار النتائج الراهن لتقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية.

476. وقدمت الأمانة (الآنسة باتشتر) وجهات نظر إضافية تستند إلى إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأفادت أن بعض الوفود ترى أن استخدام تقرير أداء البرنامج لتقييم مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية يشكو من العديد من أوجه القصور، لأن تقرير أداء البرنامج يعد تقرير تقييم ذاتي. وأبرزت أن عملية تقييم الأداء تتم بنفس الطريقة في المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأوضحت أن التقييم يستند إلى إطار الإدارة القائمة على النتائج، وشددت على أن التقييم عادة هو ممارسة متعلقة بالتقييم الذاتي. وأعربت عن تأييدها للتصريحات التي أدلت بها بعض الوفود، وأعلنت أنه يتم التحقق من صحة تقرير أداء البرنامج بشكل مستقل. وأضافت أن المنظمات التابعة للأمم المتحدة لا تقوم بالضرورة بذلك. وأقرت بإمكانية التحسن أكثر، واستدركت قائلة إنه قد تم رغم كل شيء إحراز تقدم. وأفادت أنه يتم التحقق من صحة كل تقييم لأداء أي برنامج جديد. وأبرزت أن التوصيات التي تتبع عملية التحقق من التقييم تساعد الأمانة على تحسين العملية. وقال إن بعض الوفود اقترحت النظر في كيفية تقييم المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لمساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أنه سيكون من الجيد الشروع في دراسة مقارنة لمعرفة كيف يقيم المساهمون الآخرون مساهماتهم. وأعلنت أن الأمانة يمكنها القيام بذلك إذا التمسست البلدان الأعضاء ذلك. وأفادت أن الويبو تشارك في مسار ما بعد 2015، بما في ذلك المشاركة في فرق العمل بشأن الرصد والمؤشرات. وذكرت أن الويبو تتحاور مع المنظمات الأخرى قصد تبادل الممارسات والخبرات المفيدة. وأضافت أن الفريق العامل المعني بالرصد والمؤشرات أحدث بهدف تحليل الدروس التي اكتسبتها المنظمة من الإطار الحالي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن الويبو تشارك في نقاشات تقنية بشأن المؤشرات والإحصائيات ومصادر البيانات وفاعلية البيانات، إلخ. وأوضحت أن الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية لما بعد 2015 يعدان جدولي أعمال عالميين. وأبرزت أن بيانات جدول الأعمال العالمي تجمع على الصعيد الوطني. وأضافت أن جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة وبعض الوكالات الأخرى، ومنها الوكالات الوطنية، تشارك في جمع المؤشرات. وقالت إن المؤشرات التي وردت في البرنامج والميزانية التي اقترحتها منظمة الصحة العالمية للشائبة 2014/15، على سبيل المثال، والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، هي مؤشرات عالمية. وأقرت بأن تلك المؤشرات لا تقيس بالضرورة مساهمة منظمة الصحة العالمية في الأهداف الإنمائية للألفية. واستدركت قائلة إن منظمة الصحة العالمية مسؤولة عن جمع تلك المؤشرات العالمية وعن تسهيل عملية جمعها على الصعيد الوطني. والتفتت إلى جدول الأعمال لما بعد 2015، وأكدت أن الويبو لديها فرصة، على المستوى التقني، للعمل بشكل أكبر على المؤشرات والطريقة التي تجمع بها البيانات، كي تضمن أن العلوم والتكنولوجيا والابتكار قد أخذت بعين الاعتبار في ذلك الإطار.

477. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن رغبته في معرفة كيف تعرف المستشار على الأهداف الإنمائية الثلاثة للألفية، وكيف رأى أنها أوجه من غيرها للأهداف الاستراتيجية للويبو. وتساءل إن كان يمكن بشكل موضوعي الربط بين الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الاستراتيجية، وأضاف أنه يود في تلك الحالة أن يعرف كيف ترجمت الأمانة الأهداف الاستراتيجية إلى نتائج خصوصية.

478. وصرح المستشار (السيد أونيل) أنه قد اطلع على الدراسة التي أعدها الويبو وأعدتها المستشارون الآخرون، قصد الربط بين الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الاستراتيجية للويبو. وأعلن أن الدراسة فحصت أهداف الويبو وأنشطتها للتعرف على العلاقات التي تربطها بالأهداف الإنمائية للألفية. ورأى أن الجميع يتفق على أن أقوى العلاقات تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية 1 و6 و8. وأضاف أنه اطلع أيضا، بعد مراجعة الدراسات والأدبيات الراهنة، على النتائج المرتقبة في مختلف

سنوات التخطيط وثبت لديه أن أقوى العلاقات تتعلق بالأهداف الإنمائية الثلاثة المذكورة للألفية، رغم أن الويبو تساهم أيضا في الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

479. وصرحت الأمانة (الآنسة باتشغر) أنها تحدد رفقة الدول الأعضاء النتائج التي يجب أن تحققها المنظمة في ثنائية معينة، من خلال نشاط البرنامج والميزانية. وأكدت أنه تم إحداث مؤشرات لقياس التقدم الذي حققته تلك النتائج. والتفتت إلى إطار الإدارة القائمة على النتائج، وقالت إن العلاقة المؤدية من الأهداف الاستراتيجية التسعة إلى الأهداف المرتقبة للمنظمة ظلت قائمة. وأبرزت أن الرصد يتم خلال التنفيذ ثم يتم التقييم وإبلاغ الدول الأعضاء. وأشارت إلى أن الإطار الزمني للخطة الاستراتيجية للأمد المتوسط تضمنت ثلاث ثنائيات ارتبطت بنتائج مرتقبة. وخلصت إلى أن ذلك يمكن من الاستمرارية للأجل المتوسط.

480. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن تقديره لوضوح الإجابات عن أسئلته. وأقر بأنه يمكن الربط بين الأهداف الاستراتيجية للويبو والأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أنه يمكن إحداث مؤشرات خصوصية طالما يمكن إيجاد علاقة بين الأهداف الاستراتيجية للويبو والأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن الأمانة مسؤولة عن ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى مؤشرات خصوصية.

481. وأكد المستشار (السيد أونيل) أنه يدرك المقصود. وأبرز أن النتائج المرتقبة تتعلق بأداء أنشطة الويبو. وأكد إمكانية إدراج مؤشرات إضافية، واستدرك قائلا إن تلك المؤشرات، من جهة أخرى، لن تكون مناسبة لأن الإطار الراهن هو إطار الأداء المتعلق بالمنظمة. وذكر أن النتائج المرتقبة يمكن أن تستخدم لبيان مساهمة المنظمة في الأهداف الإنمائية للألفية، وأوضح أنها ترتبط وتساند بشكل أكبر الأنشطة الفعلية للويبو.

482. واقترح الرئيس أن تختتم النقاشات.

483. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأفاد أن اللجنة أحاطت علما بالنقاش بشأن هذا البند وستمضي قدما إلى البند الموالي في جدول الأعمال.

484. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وعبر عن استيائه من الاكتفاء بالإحاطة علما بالوثيقة.

485. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأعرب عن رغبته في الإحاطة علما بالوثيقة والتمس مواصلة النقاش بشأن المؤشرات الأخرى التي تنفذها الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

486. وتحدث وفد بلجيكا، باسم المجموعة باء، ورد على بعض التعليقات التي أدلت بها مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. والتفت إلى التماس القيام بدراسات خارجية إضافية، وشدد على أنه قد تم فعلا القيام بدراستين خارجيتين عاليتي الجودة. وقال إن المجموعة لا تدرك لماذا سيكون من الضروري القيام بدراسة إضافية. وأبرز أن فوائد دراسة خارجية أخرى لن تفوق التكاليف لأن التاريخ النهائي للأهداف الإنمائية للألفية سيحل في 2015. وأشار إلى مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، وأكد أن الوقت ما زال مبكرا للتفكير فيها طالما أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتحقق بعد. وأعرب عن تأييد المجموعة للتعليق الذي أدلى به وفد الهند في هذا الصدد والذي صرح فيه أن تلك المسألة مستقبلية نوعا ما. وأفاد أنه يمكن النظر في مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية في وقت لاحق، بعد تحقيق تلك الأهداف. ولفت الانتباه إلى وجهات نظر المنظمات الدولية الأخرى، وبين أن الأمانة صرحت أن فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اهتمت فعلا بتلك المسألة. وخلص إلى أن المجموعة تدرك أن الأمانة ستطلع اللجنة بذلك عندما تراه صالحا.

487. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية وأشار إلى التعليق الذي أدلى به وفد بلجيكا بخصوص تدخله السابق. وأوضح أنه قد أعرب عن تقديره لالتزام الويبو بجدول الأعمال لما بعد 2015. واستدرك قائلا إنه من جهة أخرى عبر عن قلقه

بشأن إتمام الأهداف الإنمائية الراهنة للألفية. وأفاد أن المجموعة ترى أن الدراسة تضمنت العديد من الثغرات. وأكد إمكانية تحسين تلك الدراسة.

488. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى الالتباس الذي تقدم به للحصول على معلومات إضافية بشأن كيفية تقييم المنظمات الأخرى لمساهماتها. وأفاد أن الأمانة قدمت جوابا متخصصا بخصوص ما تقوم به منظمة الصحة العالمية. وأعرب عن رغبته في الحصول على إجابة شاملة بشأن ما تقوم به الوكالات الأخرى من سبيل الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية. وقال إنه لا يرى أن جدول أعمال ما بعد 2015 يعد مسألة مستقبلية، وذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة التمس من كل الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تشرع في النقاشات بشأن ذلك. وأفاد أن الويبو لا ينبغي أن تستثنى من ذلك النقاش لأنها جزء من عائلة الأمم المتحدة. وصرح أنه لا يرى سببا كي لا تبدأ المنظمة النقاشات حول جدول أعمال ما بعد 2015، خاصة وأن الأونكتاد ووكالات متخصصة أخرى شرعت في تلك النقاشات.

489. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وصرح أنه من الضروري القيام بدراسات إضافية لأن السؤال حول دمج الأهداف الإنمائية للألفية في تخطيط برنامج الويبو ما زال يحتاج لإجابة. وقال إن اللجنة ينبغي أن تجد طريقة للإجابة على ذلك السؤال. وأبرز أن السيد أونيل اقترح، مثل المستشار الذي سبقه، منهجية تستند إلى الأهداف الاستراتيجية للويبو. وأعرب عن اقتناع المجموعة بمحدودية تلك المنهجية. وأعلن أن اللجنة يمكن أن تطلب من الأمانة تحسين المنهجية وإدراج بعض المؤشرات الخصوصية. وأكد أن ذلك هو أحد الاختيارات. ورأى أنه سيكون من الجيد الاطلاع على ما يتم القيام به في المنظمات الدولية الأخرى. وأفاد أن المجموعة باء تعتقد أن الويبو هي بصدد القيام بذلك فعلا. وأقر بأن المجموعة الأفريقية لا تتفق معها في ذلك. وأفاد أن الأمانة أكدت مشاركة الويبو في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي النقاشات بشأن ما بعد 2015. وصرح أنها لم تبين، من جهة أخرى، كيف أدرجت ذلك في عمل الويبو. وأشار إلى أن السيد أونيل والأمانة أعلننا أنه يمكن بذل بعض الجهود لمعرفة ما تقوم به المنظمات الأخرى، ومنها الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية، ولتطلع على كيفية دمج تلك المنظمات للأهداف الإنمائية للألفية في برامجها. وأضاف أن مرحلة ما بعد 2015 ستبدأ بعد سنة ونصف. وقال إن اللجنة ينبغي أن تتطلع إلى المستقبل. والتمس من الأمانة أن تقدم، خلال هذه الدورة، عرضا حول كيفية مشاركتها في النقاشات بشأن جدول الأعمال لما بعد 2015. وخلص إلى أن اللجنة ستستفيد من ذلك.

490. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الدراسة التي قام بها السيد أونيل كانت شاملة. وأشار إلى أن الدراسة تقدم إضافة إلى مضمون الدراسة السابقة التي أعدها السيد موسونغو، والتي راجعتها اللجنة في نوفمبر الماضي. وأضاف أن الدراسة تقدم منهجية دقيقة حول كيف يمكن تعقب مساهمة الويبو في الأهداف الثلاثة والغايات الست المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج. ومضى قائلا إن تلك المنهجية شاملة ومفيدة. وأكد أنها ستقدم معلومات جيدة جدا بشأن مساهمة الويبو في هذا المجال. وأشار إلى أن عددا من الدراسات بينت أن أفضل المساهمات التي تقدمها الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية تندرج أساسا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وذكر أن الأهداف الثلاثة والغايات الست تندرج في ذلك المجال. ورأى أن الويبو يمكنها بالتالي المساهمة في ذلك المجال، وأنها قد قامت بالمساهمة فيه فعلا، وأكد أن اللجنة يمكن أن تبدأ حقا في قياس مساهمة الويبو وتعقبها إن تم ربط تلك الأهداف والغايات بإطار الإدارة القائمة على النتائج. وأبرز أن المقاربة مفيدة جدا لتعقب المساهمة. وعبر عن تأييده للتصريح الذي أدلى به وفد بلجيكا، ورأى أن القيام بدراسة خارجية أخرى لن يكون مفيدا. ونوه بجودة الدراستين الخارجيتين اللتين أعدهما المستشاران. وأكد أن الدراستين تتفقان حول العديد من المسائل. وقال إن الدراستين مفيدتان جدا وشاملتان. وأعرب عن سعادته بمعرفة أن الأمانة تشارك فعلا بشكل كبير في اجتماعات فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاجتماعات المتعلقة بتطوير الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد 2015. وأفاد أن الأمانة قدمت توضيحا جيدا لمشاركتها في الجزء المعني بالرصد والمؤشرات ضمن النقاشات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لما بعد 2015. وأكد أن ذلك سيعطي سبعا حقيقيا للمنظمة، عندما تتوصل الأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، وتبدأ المنظمة في فحص كيفية مساهمتها في الأهداف

الإمائية للألفية لما بعد 2015. وعبر عن سروره الشديد بمشاركة الأمانة منذ الآن في هذه العملية. وأبرز أن الأمانة ذكرت أن إجراء دراسة عن كيفية قيام الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بقياس مساهمتها في الأهداف الإمائية، سيكون مفيدا لفحص كيفية قيام الويبو بقياس مساهمتها في تلك الأهداف، وأيضا لفحص عملية مسار ما بعد 2015. وأعرب عن تأييده للأمانة إن هي أجرت نوعا من أوجه التقييم غير الرسمي للوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لمعرفة كيف تقيس تلك الوكالات مساهماتها، وأضاف أنه يرجو أن تستعين الأمانة بموظفيها ولا تكلف مستشارا خارجيا آخر بتلك المهمة. وتطلع إلى أن يركز التقييم أيضا على الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من سبيل الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى. وأعرب عن رغبته في أن يتضمن التقييم الوكالات المتخصصة، إن كانت الأمانة هي من سيقوم بإعداده. ورأى أن ذلك سيكون مفيدا وأكد أنه يمكن أن يدعم هذا الاقتراح.

491. ولفت وفد البرازيل الاهتمام إلى الدراستين اللتين تناولتا فعلا هذا البند، وأفاد أنه لم يتم، رغم كل شيء، التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ وإن كان يجب تطوير مؤشرات خصوصية. وأعرب عن اعتقاد عدد هام من الدول الأعضاء أن أداة التقييم الذاتي ليست الأداة المناسبة لتقييم مدى تنفيذ الأهداف الإمائية للألفية. وأضاف أن المعلومات الإضافية بشأن مؤشرات التنفيذ في حالة الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ستكون مفيدة ولكنها لن تكون كافية. وشدد على الاختلافات التي وردت في خلاصات الدراستين. وصرح أنه يجب بذل المزيد من الجهود بشأن المؤشرات. ومضى قائلا إن اللجنة ينبغي أن تبدأ في مناقشة جدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وخلص إلى أن الدول الأعضاء لم يعد لديها وقت طويل لاتخاذ قرارها حول هذا الموضوع.

492. وتطلع وفد السنغال إلى أن تكون الدراسة مفيدة للجميع. وأبرز أن الأهداف الإمائية للألفية قد تمكن البلدان في جميع أنحاء العالم من محاربة الفقر والجوع والأمراض. ودعا الويبو إلى أن تكون الأنشطة هادفة أكثر وإلى توسيع نطاق تلك الأنشطة. وناشد المنظمة أن تدعم من خلال عملها الأهداف الإمائية للألفية، بشكل أكبر. وأبرز أن كل الفاعلين خلصوا إلى أن الأهداف الإمائية للألفية تمكن من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشدد على ضرورة توضيح العلاقة بينها وبين عمل الويبو. وأفاد أن الدراسة ذكرت الأهداف الإمائية للألفية 1 و6 و8. وقال إنه يجب توضيح العلاقات التي تربط الأهداف المذكورة بالملكية الفكرية. وعبر عن تأييده للتصريح الذي أدلى به وفد الجزائر عندما تحدث باسم المجموعة الأفريقية.

493. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية وأشار إلى التعليق الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أطرى فيه على العمل الذي تقوم به الويبو بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقال إنه ينبغي ربط ذلك العمل بالأغراض المتعلقة بالأهداف الإمائية للألفية والتي عكسها إعلان الألفية لسنة 2000، الذي ورد ذكره في الدراسة. وأفاد أن الأهداف الإمائية للألفية تستند إلى الإعلان المذكور. وأضاف أن الإعلان تضمن أحكاما هامة تتعلق بدور الملكية الفكرية، وترتبط خاصة بتوفر الأدوية الأساسية والنفاذ إلى التكنولوجيا ونقلها. وأبرز أن تقرير مشروع الألفية لسنة 2005 شدد على الحاجة إلى التوازن بين قوى السوق والأعمال العامة، عند تطوير نظم الملكية الفكرية وسياساتها العامة. وصرح أن تقرير فرقة العمل المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية لسنة 2005 أقر بأهمية حقوق الملكية الفكرية كجانب من جوانب التعاون التكنولوجي وبأن الأحكام الواردة في اتفاقات الملكية الفكرية ضرورية لتعزيز التعاون التكنولوجي مع الدول النامية. وأبرز أن التقرير تضمن أحكاما هامة تتعلق بدور الملكية الفكرية، وترتبط خاصة بتوفر الأدوية الأساسية والنفاذ إلى التكنولوجيا ونقلها، بالإضافة أيضا إلى بعض الأحكام التي تتعلق بتقرير مشروع الألفية لسنة 2005 الذي شدد على الحاجة إلى التوازن بين قوى السوق والأعمال العامة، والتفت الوفد إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وصرح أن فرقة العمل بشأن تقرير مشروع الألفية لسنة 2005 أقرت بأهمية التعاون التكنولوجي وبأن الأحكام الواردة في اتفاقات الملكية الفكرية ضرورية لتعزيز التعاون التكنولوجي مع الدول النامية.

494. وأعرب وفد نيبال عن رغبته في معرفة كيف تم ربط أنشطة الويبو بغايات الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها ومؤشراتها ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج في سياق الملكية الفكرية.

495. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وصرح أنه قد أصغى إلى الاقتراحات التي تم الإدلاء بها تحت هذا البند في جدول الأعمال. وأكد أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لا تؤيد إجراء دراسة خارجية إضافية بشأن هذه القضية، وذكر أنها ستنتظر وستأخذ موقفا بعد أن يجري تنسيق داخلي بشأن الاقتراح الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بالقيام بتقييم داخلي لمعرفة كيف تساهم الوكالات الأخرى في الأهداف الإنمائية للألفية.

496. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأفاد أن اللجنة لم تناقش ما تقوم به المنظمات الأخرى. وأبرز أن القيام بدراسة بشأن كيفية تقييم المنظمات الأخرى لمساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون مفيدا جدا للجنة وللأمانة، نظرا لأنهما يمكن أن تتعلما من تجارب المنظمات الأخرى. ودعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى توضيح موقفها من هذا الشأن.

497. وتساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن الهدف من التماس التوضيح. وأعرب عن تأييده للتصريح الذي أدلت به الأمانة وأكد أن تقييم ما تقوم به المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لقياس مساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون مفيدا جدا. وقال إن الأمانة تشارك في مسار ما بعد 2015 وتفحص القياسات والمؤشرات. وخلص إلى أن الأمانة ستمضي قدما وتفحص المساهمات الراهنة للويبو وتخطط لمسار ما بعد 2015. وذكر أن وفد الجزائر أبرز أن معرفة ما تقوم به الوكالات الأخرى، سيكون مفيدا. وأوضح الوفد أنه عبر بكل بساطة عن اقتناعه بأن ذلك قد يكون أيضا فكرة جيدة. وبين أنه قد سمع العديد من الوفود تصرح بنفس الشيء، على امتداد اليوم. وشدد على أن الإضافة الوحيدة التي قدمها هي أنه عبر عن أمله في أن تدرج اللجنة في الدراسة عددا من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولا تقتصر فقط على الأوكناد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ بالإضافة إلى بعض الوكالات التقنية التي تتخذ جنيف مقرا لها. وشجع الأمانة على القيام بذلك داخليا ودون الاستعانة بموارد من خارج الميزانية، بدل توظيف مستشار خارجي آخر ليقوم بالعمل.

498. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وعبر عن رغبته في أن يعرض العمل المذكور خلال الدورة المقبلة للجنة التنمية. وطلب بعض التوضيحات بهذا الشأن.

499. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيكون سعيدا لو قبلت الأمانة عرض النتائج خلال الدورة المقبلة للجنة التنمية.

500. وصرحت الأمانة (الآنسة باتشتر) أنه سيكون من المفيد جدا الحصول على فكرة أوضح حول كيفية قيام الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بتقييم مساهماتها. وأعلنت أنها ستحاول القيام بذلك باستخدام مواردها الذاتية المحدودة. وأفادت أنها ستكون سعيدة لو استطاعت تقديم المعلومات المطلوبة إلى اللجنة. وأعربت عن اقتناعها بضرورة التركيز على الوكالات المتخصصة، وبأن الهدف الرئيسي هو الحصول على معلومات إضافية وتعلم المزيد من تلك العمليات.

501. وعبر الرئيس عن اعتقاده أن اللجنة وافقت على قيام الأمانة بدراسة الطريقة التي تعتمدها المنظمات الأخرى لتقييم مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية وأن الأمانة ستعد تقريرا حول ذلك ثم تعرضه على لجنة التنمية.

502. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وصرح أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تحتاج إلى التنسيق بشأن ذلك. والتمس من الرئيس بعض الدقائق للقيام بذلك.

503. وأعرب الرئيس عن موافقته على الالتماس.

504. وقال وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) إنه لا يعارض أن تقدم الأمانة عرضا لممارسات الوكالات التابعة للأمم المتحدة بهذا الشأن. وأضاف أنه ينبغي على الأمانة أن تدرس تلك الممارسات وتعد تقريرا مفيدا بشأن مساهمة الويبو في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وتساءل متى يمكن تقديم التقرير المذكور.
505. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأفاد أنه في العادة كان سيطلب التنسيق مع المجموعة بهذا الشأن. واستدرك قائلا إن العديد من أعضاء المجموعة حاضرون في القاعة ويمكنهم تقديم تعليقاتهم مباشرة. وأعرب عن تأييده رغم كل شيء لرغبة بعض الدول الأعضاء في التنسيق داخليا فيما بينها.
506. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى أن المجموعة باء شجعت الأمانة بشكل صريح على تقديم عرض موجز حول هذه القضايا. وأعلن أن العرض الموجز يمكن بكل تأكيد أن يكون خلاصة النقاش.
507. وتحدث وفد بلجيكا، باسم المجموعة باء، وأوضح أنه لم يصرح أن الأمانة ينبغي أن تقدم عرضا موجزا حول مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز أن المجموعة استمعت بعناية إلى الأمانة. وأضاف أن الأمانة تشارك في فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وقال إنه يمكنها أن تقدم عرضا موجزا للجنة متى أرادت اللجنة ذلك.
508. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في أن تتضمن الدراسة مجموعة الطرق التي تعتمدها الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لقياس مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية، وأكد أن الدراسة لا يجب بالضرورة أن تكون تقريرا أو تحليلا معمقا. وأقر بأن موارد الأمانة محدودة. واستدرك قائلا إن وثيقة تتضمن مجموعة الممارسات المذكورة ستكون من جهة أخرى مفيدة جدا لإطلاع اللجنة خلال النقاش المقبل.
509. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وعبر عن سروره بالإعلان عن تأييد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بشكل كامل للاقتراح الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بقيام الأمانة بتجميع كيف تقوم الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بقياس مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية.
510. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأكد أنه لا يرى مانعا لقبول ذلك الاقتراح.
511. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية وأعرب عن رغبته في فهم كيف يمكن لدراسة قائمة بجد ذاتها أن تساهم في تقييم مساهمة الويبو في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الوفد إلى الالتماس الذي قدمه وفد إيران وتساءل إن كان يمكن أن تعد الأمانة تقريرا موجزا أو مذكرة حول إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج وتقارير أداء البرنامج وكيف تعكس إنجازات الويبو المتعلقة بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الوفد إلى الأهداف الإنمائية للألفية 1 و6 و8، بالإضافة إلى تقريره سنة 2000 وسنة 2005، وقال إنها ترتبط بالأشخاص وليست دراسات قائمة بجد ذاتها. وأعرب عن رغبة المجموعة في أن تقوم الأمانة بالنظر في إعداد تقرير موجز، قد يستند إلى الدراستين الأخيرتين اللتين أعدهما المستشاران الخارجيان، وإلى تقارير أداء البرنامج والوثائق الأخرى المتاحة، قصد الإجابة عن بعض الاستفسارات التي طرحها الدول الأعضاء.
512. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن ما التمسه وفد الهند قد ورد ضمن الدراسة الراهنة. وأبرز أن الأمر ربما يعود إلى أن الدراسة لم تذكر ذلك بشكل واضح ودقيق أو أن بقية محتويات الدراسة غطت على المعلومة. وأكد أنه بصفة عامة لن يؤيد تقديم التماس للأمانة كي تعد تقريرا أو دراسة ما. وأفاد أنه يريد فقط تجميع المعلومات. واستدرك قائلا إنه لن يعارض إذا لم تمنع الأمانة إعادة فحص الدراستين اللتين تم إعدادهما وربما عرض أهم المقترحات التي يمكن أن تقدم توضيحات إضافية لوفد الهند وبعض الوفود الأخرى. وأكد أن كل ما ستقوم به الأمانة سيكون أشبه بالنظر في الدراستين الموجودتين

وتلخيص مقتطفات من المعلومات لتقديم توضيحات إضافية. وانتهى إلى أنه لا يشجع القيام بدراسة جديدة تماما أو أي نشاط تقريرى.

513. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأعرب عن تأييده لما صرح به وفد الهند، وقال إن تجميع الممارسات التي تقوم بها المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لن يكون كافيا في حد ذاته. وأكد ضرورة مقارنة ما تقوم به الويبو مع ما تقوم به الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونوه بالتقدم الذي تم إحرازه. وخلص إلى أن العمل الذي ستقوم به الأمانة لن يكون مفيدا إلا إذا تضمن تحليلا للجهود التي بذلتها الويبو.

514. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأشار إلى الالتباس الذي قدمه وفد الهند بشأن التقرير الموجز. وأبرز أن التقرير سيستند إلى الدراستين السابقتين. واقترح أن تقوم الأمانة، إن كان الهدف هو إعداد تقرير موجز، بتقديم المعلومات خلال الجلسة، خاصة وأن مؤلف أحد الدراستين ما زال موجودا. وأعلن أن الأمانة لن تحتاج إلى إعداد دراسة أخرى أو متابعة العمل أكثر، إن جرت الأمور بالشكل الذي ذكره.

515. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى التصريحات التي أدلى بها وفدا الهند والبرازيل، وأعرب عن اعتقاده أيضا أن الأهداف الإنمائية للألفية تعد عملية مستمرة. وأبرز أن الويبو تساهم في الأهداف الإنمائية للألفية وقال إن الأمانة لن تحتاج للكثير للقيام بتجميع تقرير حول ما تقوم به الويبو بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وأن تعرض على اللجنة تقريرا بهذا الشأن. وشدد على أن فحص ما تفعله المنظمات الأخرى لن يكون كافيا. وأفاد أن الوفود تحتاج أيضا إلى معرفة ما تقوم به الويبو. وصرح أن ذلك سيمكن الويبو من تعلم بعض الدروس من الأشياء التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية، ومن إدراج تلك الدروس في كيفية قيام الويبو بتقييم مساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن إن تجميع المعلومات لن يكون مفيدا إن لم يتضمن الويبو.

516. ولفت وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) الانتباه إلى أن الويبو عرضت تقريرا بشأن مساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية، خلال الدورة السادسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأكد أن أغلب الدول الأعضاء لم تكن راضية عن التقرير. وقال إن الدول الأعضاء طالبت الويبو بتعديل التقرير بالاستناد إلى التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء. وأبرز أن الويبو لم تعدل التقرير. وأضاف أنه قد تم الاتفاق على تطوير منهجية بهدف إعداد تقرير مفيد بشأن مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أن اللجنة ينبغي أن تلتزم من الأمانة إعداد دراسة بشأن أفضل الممارسات التي تعتمدها الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، وقال إنها ينبغي أيضا، بعد إتمام الدراسة، أن تلتزم من الويبو أن تعرض التقرير بشأن مساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية بالاستناد إلى الدروس التي تعلمتها من الدراسة أو على الأقل بالاستناد إلى النقاشات، وأكد ضرورة أن تعدل الأمانة التقرير السابق. وخلص إلى أن التقرير والدراسة المذكورين ينبغي أن يعرضا على اللجنة خلال دورتها المقبلة.

517. وأشار وفد ترينيداد وتوباغو إلى الاقتراح الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وأعرب عن رغبته في مزيد العمل على ذلك. وأيد وجهات النظر التي عبر عنها وفد جنوب أفريقيا حول هذه النقطة. وشجع الأمانة على تجميع تقرير لمعرفة ما تقوم به الويبو بالتدقيق، فيما يتعلق بتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية.

518. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأكد وجود بعض الالتباس. وأفاد أن الأمانة تلقت التماسا واضحا لإطلاع الدول الأعضاء على مساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن بعض الوفود أشارت إلى الالتباس باعتباره اقتراحا جديدا. وأفاد أن الاقتراح ليس جديدا. ومضى قائلا إن وفد الهند أعاد تأكيد الاقتراح وإن بعض الوفود الأخرى أيدته. وصرح أن المجموعة قدمت الالتماس في وقت سابق. والتفت إلى الاقتراح الذي أدلت به المجموعة والذي دعت فيه الأمانة إلى إعداد دراسة أو تجميع لأفضل الممارسات أو أي ممارسات تعتمدها المنظمات الدولية الأخرى، وأضاف أن المجموعة ظنت أن تلك الوثيقة ستضمن الويبو، كي تعرف اللجنة أيضا ما تقوم به الويبو.

519. وأفادت الأمانة (الآنسة باتشتر) أنها تدرك أن الالتماس يهدف إلى فهم كيف تقوم المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وخاصة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بقياس مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية، قصد إتاحة معلومات تتفع النقاش حول كيف يمكن أن تحسن الويبو مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن الأهداف الإنمائية للألفية تعد جدول أعمال عالمي. وأقرت بأن قياس الأثر، بالإضافة إلى مساهمة الوكالات والفاعلين بشكل مستقل والجزء المنسوب إلى كل منها، يشكل تحدياً عندما يتم القياس على صعيد العالم. وأبرزت أن الدراسة ستقدم معلومات بشأن كيفية قيام المنظمات الأخرى بذلك، وأضافت أن تلك المعلومات يمكن أن تفيد النقاش بشأن الطريقة التي يجب أن تعتمد عليها الويبو، بهذا الصدد، في المستقبل. وأشارت الأمانة إلى الالتماس الثاني المتعلق بالتقرير بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت عن استعداد الأمانة لتجميع التقرير المذكور إذا رغبت الدول الأعضاء في ذلك. واستدركت قائلة إن التقرير سيتضمن مجموعة النتائج التي تحققت ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج، والتي وردت في تقرير أداء البرنامج وربطها بالأهداف الإنمائية الوجيهة للألفية، طبقاً للدراسيتين. وأكدت أن المنظمة تعمل ضمن ذلك الإطار. وصرحت أنها ستقوم بتجميع التقرير المذكور، إذا طلب منها ذلك. وشددت من جهة أخرى على أن الاطلاع على ما تقوم به المنظمات الأخرى يمكن أن يساعد الأمانة على إعداد تقرير هادف أكثر بشأن قياس مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية.

520. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأفاد أنه يدرك أن المسألة تتضمن عمليتين مختلفتين. وأفاد أن العمل الأول يتعلق بقياس المساهمة والعمل الثاني يتعلق بالمساهمة في حد ذاتها. وأكد ضرورة إعداد تقرير بشأن مساهمة الويبو، تبين فيه الأمانة ما قامت به بخصوص جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولا تقتصر على الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها المستشاران. وأبرز أن الويبو وكالة تابعة للأمم المتحدة، وأضاف إن المسألة بالتالي ضرورية. ومضى قائلاً إن التقرير هو القضية الأولى. وأعلن أن القضية الثانية تتعلق بقياس الأثر. وشدد على أن الأمانة لا تعرف كيف تقيس مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أن المجموعة تقترح أن تطلع الأمانة على ما تقوم به الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، كي تتضح لديها، بعض الشيء، المؤشرات والمنهجيات التي تستخدمها تلك الوكالات لقياس مساهماتها. وشدد على الحاجة إلى المعلومات المتعلقة بما تقوم به الويبو لقياس مساهماتها، وقال إن ذلك قضية جوهرية. وخلص إلى أن القضايا المذكورة مختلفة عن بعضها.

521. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية ولفت الانتباه إلى استعداد الأمانة للقيام بإعداد التقرير المتعلق بمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، مع الأخذ بعين الاعتبار لأفضل الممارسات والدروس التي تعلمتها من كيفية مساهمة المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز أنه يدرك أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يرتبط بمنظمة واحدة تابعة للأمم المتحدة. وأيد التصريح الذي أدلت به الأمانة، وذكر أن تحقيق تلك الأهداف يحتاج إلى مساهمة العديد من المنظمات وأنه يسند إلى العديد منها أيضاً. وأعرب عن رغبة المجموعة في أن تكون التوقعات واقعية. وأكد أنه يدرك أن المجموعة باء كانت مرنة وقبلت بأن يكون التقرير موجزاً فلا يتطلب الكثير من الوقت لإعداده. وأبرز أن التقرير ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المواد المتاحة. ودعا الأمانة إلى إعادة فحص المواد وتقديم المعلومة بطريقة تمكن اللجنة من فهم أن عمل الويبو يساهم بشكل حقيقي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تتعلق بالناس وبتحسين المجتمع.

522. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده بشكل عام للملخص وفد الهند. وقال إنه يدرك أن تجميع قياسات الوكالات الأخرى لمساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية، سيرافقه أيضاً تقرير موجز يستند إلى المعلومات التي تملكها الأمانة في الوقت الراهن. وأشار إلى أن الأمانة ستستخدم فقط مواردها الراهنة، للقيام بذلك. وصرح أنه يفكر إجمالاً، بنفس الطريقة. واستدرك قائلاً إن التقرير الذي أعده السيد موسونغو، وأيضاً التقرير الحالي، استشهدا بعدد من الوثائق المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والتي تعرفت إلى الأهداف الإنمائية للألفية التي ترتبط بشكل أفضل مع أنشطة الويبو، وقال إنها ثلاثة أهداف خصوصية وست غايات خصوصية. وأفاد أن التقرير الحالي استعرضها بشكل واضح. وأعلن أن الوفد يتوقع أن يكون أي نوع من التقارير التي قد تعدها الويبو بشأن مساهماتها مرتبطة بتلك الأهداف والغايات. وبين أنه لا يتوقع أن تعد الويبو تقريراً يتضمن كل الأهداف الإنمائية للألفية وكل الغايات. ومضى قائلاً إن التقرير لن يكون مفيداً خاصة بالمقارنة مع كم الموارد والوقت الذي ستبدله الأمانة لإعداد التقرير. وأعلن أن العديد من الوثائق بينت بكل وضوح أن مجال العلوم

والتكنولوجيا والابتكار هو أكبر مجال قدمت فيه الويبو مساهماتها. وأعرب عن رغبته في أن تقاس مساهمة الويبو مرة أخرى، فيما يتعلق بالأهداف الثلاثة والغايات الست المذكورة. ولفت الانتباه إلى أن التقرير الحالي يتضمن كما كبيرا من المعلومات المتعلقة بمساهمات الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. والتفت إلى الصفحتين 7 و8 من ملحق الوثيقة CDIP/11/3، وصرح أنها تتضمن بعض الرسوم البيانية التي تظهر أن مساهمة الويبو في المجالات الخصوصية للأهداف الإنمائية للألفية والغايات المذكورة تغيرت نوعا ما على مر الزمن. وأضاف أن أحد مرافق الوثيقة تضمن العديد من التفاصيل المتعلقة بتقرير أداء البرنامج وتناول هل أن النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والغايات تحققت بشكل جزئي أو كلي. وأقر بأن كم المعلومات في الوثيقة الحالية كبير جدا. وخلص إلى أن الأمانة يمكنها أن تستمد المعلومات من الوثيقة للتقرير الموجز الذي ستقدمه.

523. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وقال إنه يدرك أن المعلومات التي ستقدمها الأمانة بشأن تقييم المساهمات في الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تشمل الويبو. وأضاف أن التقرير ينبغي أن يتناول ما يتم القيام به في الويبو كي تتمكن الدول الأعضاء من إجراء مقارنة مع الممارسات التي تعتمدها المنظمات الأخرى ومن الاطلاع على مزيد المعلومات قصد المساعدة في جهود تحسين تقييم الويبو لمساهمته في الأهداف الإنمائية للألفية.

524. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن رغبته في قيام الأمانة بدراسة جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن الويبو تعد وكالة تابعة للأمم المتحدة، وأشار إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية هي الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة. وأكد أن الويبو ينبغي أن تنظر في جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن الدراسة تضمنت بعض المعلومات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية 1 و3 و8. وتساءل إن كانت الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية وجهة لعمل الويبو. وبين أن المجموعة تنفق مع وجهة النظر التي تنص على وجهة الهدفين الإنمائيين للألفية 4 و6 لعمل الويبو. وصرح أن اللجنة لم تعتمد أو توافق بعد على نتائج أي من الدراسات، وأضاف أن الأمانة لا ينبغي أن تتقيد بهما. وأبرز أن قيام الأمانة بفحص الأهداف الإنمائية للألفية سيكون عملا قويا، وأكد أنه يتوقع أن تبين الأمانة مدى وجهة كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية لعمل الويبو. وأفاد أن اللجنة إن كانت ستطلب من الأمانة أن تركز فقط على نتائج الدراسات فإنها ستكون بصدد إسقاط أحكام مسبقة على نتيجة التقرير الموجز. وأنهى قائلا إن الويبو يجب أن تفحص جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

525. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن معارضته بشكل واضح لفرض نشاط كبير على الأمانة، يتطلب منها أن تقيم كل الأهداف الإنمائية للألفية، بينما بينت العديد من الدراسات التي أعدت بطلب من الويبو، بالإضافة إلى عدد من الدراسات الخارجية، أن العلاقة التي تربط الويبو بالأهداف الإنمائية للألفية تتجلى خاصة في بعض الأهداف والغايات المعينة. وأكد أنه سيوافق على القيام بذلك إن رأت الأمانة أن فحص الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية لن يمثل عبئا غير مبرر على موظفيها الحاليين. وعبر عن اعتقاده أن النشاط المذكور لن يكون أبدا أفضل استخدام لوقت الأمانة، إذا انجرت عنه دراسة موسعة ومكلفة. وسأل الأمانة إن كانت ترى أنه يمكنها القيام بذلك بسهولة دون الحاجة إلى موارد إضافية.

526. وقالت الأمانة (السيدة باتشتر) إن التقرير السابق اعتمد منهجية معينة للقيام بالتقييم. وأكدت أن تغيير المنهجية وتوسيعها سيحتاج إلى موارد إضافية. وأشارت إلى أن الأمانة ستقوم بذلك، رغم كل شيء، إن رغبت الدول الأعضاء في ذلك. وأبرزت الحاجة إلى تحديث الدراسات لأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ما زال متوقفا وأن النتائج لم تكتمل بعد. والتفت إلى المساهمة والنتائج التي تم تحقيقها، وأفادت إن التحديث سيكون دوما ضروريا. واستدركت قائلة إن الدراسات ستتحقق بدون شك كما هائلا من المعلومات، إذا استند التقرير إلى نفس المنهجية. وشددت على أن تحديث المعلومات سيتطلب جهدا أقل من فحص كل الأشياء من جديد.

527. ولفت وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) الانتباه إلى التقرير بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية (الوثيقة CDIP/5/3) الذي عرضته الأمانة في فبراير 2010. وبين أن الدول الأعضاء كانت تريد في ذلك الوقت تعديل التقرير. وأكد أنه من المنطقي أن يتم تحديث التقرير في ضوء الدراسات التي تم القيام بها بعده وفي ضوء أفضل الممارسات في الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ودعا الأمانة إلى عرض صيغة محدثة من التقرير خلال الدورة المقبلة.

528. وأيد وفد المكسيك التصريح الذي أدلى به وفد إيران. وأشار إلى أن اللجنة درست كل تلك الأهداف في فبراير 2010. وأشار أنه سيكون من المفيد أن تحدث الأمانة الوثيقة المذكورة، وتعلم اللجنة بالتقدم الحاصل.

529. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اللجنة تبتعد عن نقاط التوافق. وأشار إلى أن النقاش تناول العديد من الدراسات المحتملة وتحديث الوثائق وتطوير منهجية جديدة بهدف تقييم الأهداف والغايات الإضافية. وأبرز أن اللجنة كانت قريبة من التوافق بشأن تجميع وتقرير موجز هامين، وأفاد أنه يظن حالياً أن اللجنة ربما بدأت تقترب من مجال لن تتوصل فيه إلى أي توافق. واقترح الوفد أن تبدأ اللجنة تجميع المعلومات وتعد التقرير الموجز، بالاستناد إلى الأهداف الثلاثة والغايات الست. ومضى قائلاً إنها يمكن عند الضرورة، وبعد الاطلاع على المعلومات خلال الدورة المقبلة للجنة التنمية، أن تلتبس الأمانة تغيير المنهجية، وأن تستند ربما إلى المعلومات التي تلقتها بشأن ما تفعله الوكالات الأخرى للأمم المتحدة. وقال إن اللجنة يمكنها، في ذلك الوقت، أن تطلب من الأمانة أن تغير المنهجية أو توسعها. وأبرز أن اللجنة في الوقت الحاضر تقترب من التوصل إلى اتفاق بشأن تجميع وتقرير موجز معينين. وأعرب عن قلقه من أن تضيع الفرصة من اللجنة.

530. وتساءل وفد جنوب أفريقيا لماذا ينبغي على اللجنة أن ترشد الأمانة إلى الأهداف الإنمائية للألفية التي يجب أن تفحصها. وأشار إلى أن الأمانة قالت إنها يمكن أن تفحص كل الأهداف الإنمائية للألفية إن التمس منها الدول الأعضاء ذلك. وصرح أنه يمكن القيام بذلك. واستنكر تباطؤ اللجنة بشأن هذه القضية. وأكد أن كل ما يحتاجه الأمر هو تجميع الممارسات التي تتبعها المنظمات الأخرى للأمم المتحدة، وأضاف أن الأمانة يمكن أن تعد بعد ذلك تقريراً يبين ما تقوم به الويبو. وصرح أن الدول الأعضاء ستمضي قدماً خلال الدورة المقبلة، وتفحص التحسينات الممكنة بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها الوكالات الأخرى للأمم المتحدة.

531. وأعرب وفد بوركينا فاسو عن رغبته في معرفة اختصاصات الدراسة المقترحة.

532. وسأل الرئيس هل حصل توافق بشأن ملخص وفد جنوب أفريقيا.

533. وأعرب وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) عن مساندته للاقتراح الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا. وصرح أن التركيز على ثلاثة أهداف إنمائية للألفية فقط لن يؤدي إلى تقرير شامل. وأضاف أنها لن تعكس كل مساهمات الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وتساءل لماذا ينبغي تفويض المساهمات المحتملة للويبو في الأهداف الإنمائية للألفية.

534. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وشدد على ضرورة أن تركز اللجنة على ما هو قابل للإنجاز. وأشار إلى تجميع الممارسات التي تعتمدها الوكالات الأخرى، وإعداد تقرير موجز باستخدام الموارد الراهنة، وقال إنها مسألتان عليهما اتفاق مبدئي. وصرح أن المجموعة ستحتاج إلى التنسيق بهذا الشأن إن كان النقاش سيتواصل لفترة أطول. وأضاف أنه يمكن إما مواصلة النقاش أو أن تقبل اللجنة بالوضع الراهن، وتمر إلى قضية أخرى.

535. وقال الرئيس إنه يدرك أن اللجنة تتطلع إلى استلام تقرير موجز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، من جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وإلى تجميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الأخرى والتقدم الحاصل بشأن جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وتساءل هل كان مصيباً في فهمه.

536. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأعلن أن الدراساتين الخارجيتين السابقتين ركزتا على الأهداف الإنمائية للألفية، التي تساهم فيها الويبو بشكل غير مباشر. وأفاد أن الدراساتتين تعرفنا إلى ثلاثة أهداف وست غايات. ودعا اللجنة إلى التمييز وعدم تكرار الجهود السابقة.

537. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن ثقته في قدرة الأمانة على مباشرة العمل المذكور. وقال إنه لا يرى سببا كي تجر اللجنة الأمانة على أن تفحص فقط ثلاثة أهداف وأن تقتصر على ذلك. وأبرز أن اللجنة ينبغي أن تعطي للأمانة توكيلا لإعداد تقرير بشأن ممارسات الويبو المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأكد إمكانية تقييم التقرير. وبين أن الدول الأعضاء يمكنها إذا ارتأت ذلك، أن تذكر في تقييمها للتقرير أنه يمكن فقط تقييم الويبو بشأن الأهداف الإنمائية الثلاثة للألفية. وأعرب عن رغبته في أن تعد الأمانة، بكل بساطة، تقريرا بشأن ممارسات الويبو المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ومضى قائلا إنه لا يريد أن تفحص الأمانة فقط ثلاثة أهداف. وأكد أن اللجنة تسير نحو الورا. وأشار إلى أن اللجنة كادت أن تنهي الترتيبات المتعلقة بالتجميع والتقرير الذي ستعده الأمانة. وشدد على أن التجميع ينبغي أن يرافقه تقرير تعده الأمانة بشأن ما تقوم به الويبو.

538. ولفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية الانتباه إلى المبالغ الكبيرة التي أنفقت لانتداب المستشارين الخارجيين قصد فحص هذه القضية. وقال إن المستشارين وبعد فحص القضية، ومن خلال دراستها للوثائق الأخرى المتاحة، التي أعدتها الأمم المتحدة، بينا أن مساهمة الويبو تتجلى خاصة في مجال ثلاثة أهداف وست غايات. وأضاف أن المستشارين طوروا منهجية مفصلة تمكن اللجنة من فحص إطار الإدارة القائمة على النتائج وتقرير أداء البرنامج. وصرح أن اللجنة يمكن أن تتعقب بكل وضوح نتائج الويبو في تلك الأهداف الثلاثة والغايات الست. وأوضح أن السبب في تردده في مطالبة الأمانة بالقيام بدراسة كاملة لجميع الأهداف الإنمائية للألفية، هو أنه لم يتم تطوير منهجية بهذا الشأن، وأن تحقيق ذلك قد يتطلب جهودا كبيرة. وبين أنه فكر في حل وسط. واقترح تقديم التماس للأمانة كي تطلع على الدراساتين السابقتين وأن تراجع عن كسب إطار الإدارة القائمة على النتائج وتقرير أداء البرنامج فيما يتعلق بتلك الأهداف الثلاثة والغايات الست لأن المنهجية المتعلقة بها قد طورت فعلا. وأضاف أن الأمانة ستفحص أيضا الأهداف الإنمائية للألفية والغايات الأخرى دون الحاجة إلى تطوير منهجية مفصلة ودون ربط كل تلك الأهداف والغايات بإطار الإدارة القائمة على النتائج. ومضى قائلا إن الأمانة، بهذه الطريقة، ستقدم على الأقل تقييما للطريقة التي تمكن حسب اعتقادها من ربط أنشطة الويبو بتلك الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وأوضح أن الأمانة ستمد اللجنة بتقرير وصفي للعلاقة التي تربط أنشطة الويبو بالأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وقال إن الحل المذكور لن يطالب الأمانة بتطوير منهجية دقيقة مشابهة للمنهجية التي طورها المستشاران الخارجيان بخصوص الأهداف الثلاثة والغايات الست، والتي تكلفت مالا ووقتا كبيرين. وأعرب عن تأييده لهذا الحل.

539. وسأل الرئيس إن كانت جميع الوفود تؤيد الاقتراح الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

540. وأفاد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) أنه لا يمكن أن يوافق على أن يكتفي التقرير بالتركيز على الأهداف الثلاثة والغايات الست. وأعرب عن اعتقاده أن عمل الويبو لا يقتصر على ذلك. وأبرز أن مصلحة البلدان النامية تقتضي تعديل ولاية الويبو إن كانت المنظمة غير قادرة على المساهمة في أكثر من ثلاثة أهداف. ورأى أن الويبو يمكن أن تساهم في أكثر من ذلك العدد. وأشار إلى أن التقرير السابق أخذ بعين الاعتبار جميع الأهداف.

541. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، وقال إنه يدرك أن وفد الولايات المتحدة أبدى مرونة بخصوص التركيز أولا على الأهداف الثلاثة والغايات الست التي تم التعرف عليها، مثل ما تم في الدراسة السابقة. وأكد ضرورة إبلاغ الدول الأعضاء إن كانت الويبو تساهم حقا في الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، وأعلن أن ذلك يخدم مصلحة الدول الأعضاء والمنظمة. وأشار إلى الهدف 7 (كفالة الاستدامة البيئية) وذكر أن الأمانة أعلنت للجنة بالتزام الويبو بقضايا البيئة وتغير المناخ، إلخ. وخلص إلى أنه يمكن ربما استكشاف بعض المجالات الوجيهة الأخرى، وربما هدف أو هدفين إنمائيين إضافيين، كي تعكس الدراسة بشكل أفضل مساهمات الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية.

542. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وقال إن المجموعة تحتاج إلى التنسيق بشأن الاقتراح. وأقر بأن بعض الأفكار جيدة ويمكن العمل عليها. وأعرب عن استعداد المجموعة للعمل مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العمل المقبل المتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية.

543. وأشار الرئيس إلى التصريح الذي أدلى به وفد البرازيل واقترح أن يؤجل النقاش. وأعلن أن المجموعات ستحصل على فرصة لمراجعة الحل الوسط الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

544. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية والتمس أن يصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية من جديد بالاقتراح الذي أدلى به.

545. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سبق وأشار إلى الأهداف الثلاثة والغايات الست التي تعرفت إليها الدراسة، وقال إن المستشار قام بعمل كبير لتطوير المنهجية التي تربط بين هذه الأهداف والغايات والإدارة القائمة على النتائج، عبر فحص الإدارة القائمة على النتائج وكيف ترتبط بشكل خاص بالأهداف الثلاثة والغايات الست. وأعرب عن اعتقاده أن القيام بنفس العمل بشأن الأهداف والغايات الأخرى سيتطلب عملاً كبيراً من الأمانة. وأفاد أن المستشار تلقى مبلغاً كبيراً واستغرق وقتاً طويلاً لإعداد المنهجية المتعلقة بالأهداف الثلاثة والغايات الست. وصرح أن الأمانة ستحتاج إلى القيام بعمل كبير كي تطور منهجية مماثلة فيما يتعلق بجميع الأهداف والغايات. وأكد أنه لا يمانع أن تفحص الأمانة إطار الإدارة القائمة على النتائج بخصوص الأهداف الثلاثة والغايات الست. والنتج إلى بقية الأهداف الإنمائية للألفية والغايات الأخرى، وقال إن الأمانة ستقدم تقريراً وصفيًا يبين العلاقة بين مجالات عمل الويبو والأهداف المذكورة، بالإضافة إلى العلاقة التي يمكن أن تربط بين المشاريع التي تعمل عليها الويبو وتلك الأهداف. وثنى الملاحظة التي أدلى بها وفد الهند، وقال إن مبادرة WIPO Green رغم حداثة عهدتها ربما تساهم في بعض الأهداف البيئية. وأقر بإمكانية وجود بعض المجالات التي تنشط فيها الويبو والتي تنطبق على الأهداف الأخرى. واستدرك قائلاً إنه لا يتوقع أن تطور الأمانة منهجية من نفس المستوى الذي طوره السيد أونيل في دراسته، وبين أنه يتوقع تقييمًا وصفيًا.

546. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم تلك النقاط التي سترد في ملخص الرئيس كي تفحصها الوفود قبل انعقاد الجلسة العامة في صباح اليوم الموالي.

547. وصرحت الأمانة (السيد بالوش) أن ملخص الرئيس ينبغي أن يتضمن عدداً من القرارات، وشددت على ضيق الوقت. وأفادت أنها يمكن أن تتيح تلك المعلومات في مكتب التوثيق في صباح اليوم الموالي. وقالت إن جميع الوفود يمكنها أن تحصل على نسخة والاطلاع عليها. وسألت إن كان ذلك ملائماً.

548. واقترح الرئيس عقد مشاورات غير رسمية بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات، في صباح اليوم الموالي، قبل إكمال النقاشات في الجلسة العامة.

549. وسأل وفد بلجيكا إن كان يمكن إرسال بعض الأجزاء من ملخص الرئيس إلى المنسقين الإقليميين، قصد الإعداد لصباح اليوم الموالي.

550. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بإمكانية ذلك.

البند 9 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس (تابع)

551. طلب الرئيس من الأمانة قراءة نص ملخص المشروع، فقرة فقرة، لموافقة اللجنة عليها. وقد تم توزيعه على الوفود.

552. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) على الحضور الفقرة الأولى على النحو التالي:
- "انعقدت الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) في الفترة من 13 إلى 17 مايو 2013. وحضرها 94 دولة عضوا و37 مراقبا."
- وأشارت الأمانة إلى احتمال تغيير هذه الأرقام رهناً بتدقيق الأعداد النهائية لكشوف تسجيل الحضور.
553. وأعلن الرئيس الموافقة على الفقرة الأولى نظراً لعدم الإدلاء بأية ملاحظات من الحضور.
554. وصرحت الأمانة (السيد بالوش) بإدخال تعديل طفيف على الفقرة الثانية. فقد تم الاستعاضة عن كلمة "انتخبت" بكلمة "أعدت انتخاب". وقرأت الأمانة الفقرة على الحضور على النحو التالي:
- "أعدت اللجنة انتخاب السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي، رئيساً. وانتخبت السيدة إيكاترينا اجوتيا، نائب رئيس مركز الملكية الفكرية الوطنية بجورجيا (SKAPATENTI)، نائباً للرئيس.
555. وأعلن الرئيس الموافقة على الفقرة الثانية نظراً لعدم الإدلاء بأية ملاحظات من الحضور.
556. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) على الحضور الفقرة الثالثة على النحو التالي:
- "وافقت اللجنة على مشروع جدول الأعمال كما هو مقترح في الوثيقة CDIP/11/1 Prov. 2."
557. وأعلن الرئيس الموافقة على الفقرة الثالثة بالنظر إلى عدم تقديم أية ملاحظات من الحضور.
558. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) على الحضور الفقرة الرابعة على النحو التالي:
- "في إطار البند 4 من جدول الأعمال، وافقت اللجنة على مشروع تقرير الدورة العاشرة للجنة (الوثيقة CDIP/10/18 Prov.)."
559. وأعلن الرئيس الموافقة على الفقرة الرابعة نظراً لعدم إبداء أية ملاحظات من الحضور.
560. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) على الحضور الفقرة الخامسة على النحو التالي:
- "في إطار البند 5 من جدول الأعمال، استمعت اللجنة إلى بيانات عامة من المجموعات الإقليمية. وطلب من فرادى الوفود تقديم بيانات مكتوبة."
561. وقال وفد البرازيل يجب أن تشير الفقرة أيضاً إلى المجموعات الأخرى، متفقاً في ذلك مع بيان كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة جدول أعمال التنمية.
562. واستفسر الرئيس عما إذا كان يمكن استخدام عبارة "منسقي المجموعات" بدلا من عبارة "المجموعات الإقليمية". وتمت الموافقة على الفقرة الخامسة بالتعديل لعدم وجود أي اعتراض من الحضور.
563. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) على الحضور الفقرة السادسة على النحو التالي:
- "في إطار البند 6 من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في الوثيقة CDIP/11/2. واستعرض المدير العام تقريره عن تنفيذ جدول أعمال التنمية خلال عام 2012. وأعربت الوفود عن تقديرها لالتزام المدير العام بتقديم تقارير سنوية.

وأدلت بعدد من الملاحظات والتمست بعض الإيضاحات، لا سيما فيما يتعلق بالخطط القطرية ومشاركة الويبو في مسار ريو + 20 وفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. ورد نائب المدير العام، السيد جيفري أونياما، ومدير مكتب الويبو في نيويورك على الملاحظات ووافقا على إدخال تحسينات على التقارير المقبلة. واتفق على قيام الأمانة بتنظيم جلسات إحاطة إعلامية بصورة منتظمة للدول الأعضاء بشأن مساهمة الويبو في عمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

564. وأعرب وفد بلجيكا باسم المجموعة بآء عن اعتقاده في قيام الأمانة بعقد جلسات إحاطة إعلامية للدول الأعضاء عن مساهمة الويبو كلما ارتأت أن ذلك مناسباً. وبالتالي، اقترحت المجموعة استبدال كلمات "تنظيم جلسات إعلامية بصورة منتظمة" بكلمة "إحاطة".

565. وأعرب وفد بوليفيا عن قلقه إزاء التعديل المقترح حيث يمكن تفسيره بجلسة إحاطة واحدة. وأعرب عن رغبته في التأكيد على عقد عدد من جلسات الإحاطة. وبالتالي، ينبغي إعادة صياغة هذه الفقرة لتنفيذ اقتراح المجموعة بآء والتأكيد على عقد جلسات إحاطة إعلامية بصورة متكررة أو أكثر من جلسة إحاطة وبصورة منتظمة.

566. وأعلن وفد جنوب أفريقيا عن موافقته التامة على البيان الذي أدلى به وفد بوليفيا. وشددت بعض الوفود، خلال المناقشة، على رغبته في عقد جلسات إحاطة إعلامية قبل حضور الأمانة للاجتماعات. ويعني التعديل المقترح ضمناً إمكانية عقد جلسات الإحاطة بعد الاجتماعات أو أثناء عقد دورة للجنة. وطلب الوفد إعادة صياغة الجملة للتأكيد على عقد الأمانة جلسات إحاطة إعلامية بصورة متكررة وليس مرة واحدة فقط.

567. واستفسر الرئيس عما إذا كان لدى وفد جنوب أفريقيا أي اقتراحات للصياغة المطلوبة.

568. ورد وفد جنوب أفريقيا أنه يفضل الإبقاء على الصيغة المستخدمة في مشروع مسودة الرئيس.

569. وطلب وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية توضيحاً للنص المقترح. ومضى يقول ينبغي أن يكون مفهوماً عقد أكثر من جلسة إحاطة إعلامية. وسوف تستمر الجلسات الإعلامية وتقديم المعلومات إلى الدول الأعضاء.

570. وقال وفد بلجيكا باسم المجموعة بآء إنه استمع بعناية إلى المداخلات. واقترح ما يلي: "اتفق على قيام الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء عن مساهمة الويبو في أعمال هيئات الأمم المتحدة الأخرى، متى ظهرت الحاجة إلى ذلك". وأضاف، سوف توضح هذه الصياغة بجلاء إمكانية عقد أكثر من جلسة إحاطة واحدة وسوف تُعقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

571. واقترح وفد جورجيا حذف كلمة "على أساس منتظم" فقط من مشروع مسودة الرئيس.

572. وأعرب وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية عن تأييده للاقتراح المقدم من وفد جورجيا. وقال لن تكون الأمانة ملتزمة بتقديم جلسات إحاطة إعلامية بصورة منتظمة. ومن الواضح أيضاً تقديم أكثر من جلسة إحاطة واحدة. وأعلن عن موافقة المجموعة على الاقتراح المقدم من المجموعة بآء، حيث إنه لم يشر إلى جلسة إحاطة واحدة. وأنهى كلمته قائلاً، إن عبارة "متى ظهرت الحاجة إلى ذلك" غير مطلوبة.

573. وأثنى وفد بلجيكا على الاقتراح الذي أدلى به وفد جورجيا.

574. ووافق وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية على النص. وأعرب عن تفهم المجموعة لرغبة الأمانة واستعدادها لعقد جلسات إحاطة إعلامية متى اعتقدت الدول الأعضاء أن هناك حاجة إلى ذلك.

575. واقترح وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية استبدال كلمة "سوف" بكلمة "يجب" لتوضيح أن الدول الأعضاء هم أصحاب القرار وهم جهة إصدار التوجيهات إلى الأمانة، وليسوا تابعين لها.
576. وقال وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، إن كلمة "سوف" أكثر حيادية. وإن استخدام كلمة "يجب"، تفترض مسبقاً أن هناك بالفعل محتوى مثير للاهتمام يدعو إلى عقد جلسة الإحاطة. وأضاف، تفضل المجموعة التمسك بكلمة "سوف". وكحل بديل، اقترح استخدام كلمة "يمكن".
577. وأعرب وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية عن موافقته التامة على الاقتراح الذي أدلى به وفد الجزائر حيث أشارت بلدان عديدة إلى رغبتها في معرفة المزيد عن الأعمال التي تقوم بها الويبو مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وحيث إن الويبو هيئة تعمل من أجل صالح الأعضاء وتحقيق رغباتها، فيجب تنظيم عقد جلسات إعلامية للدول الأعضاء.
578. وأيد وفد جنوب أفريقيا اقتراح وفد الجزائر حيث إن كلمة "يجب" توفر ضماناً وتأكيداً على عقد جلسات الإحاطة الإعلامية.
579. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى حقيقة أن هذا كان ملخصاً من إعداد الرئيس. وإن اختيار كلمة "سوف" مناسب تماماً كما ذكر منسق المجموعة باء آنفاً. واقترح كحل وسط بين كلمتي "سوف" و"يجب" استخدام عبارة "يجب إذا اقتضى الأمر". وعلى الرغم من احتواء هذه العبارة على محدد شرطي، إلا أنها تتفق مع ما تسعى إليه وجهتي النظر.
580. وأعرب وفد الهند عن استعداده للموافقة على الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه على استعداد أيضاً للموافقة حتى على استخدام كلمة "سوف" حيث إنها تفي بالغرض تماماً ولا تسمح بأي مساحة للالتباس.
581. واقترح وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية حلاً وسطاً على النحو التالي: "أثقف على قيام الأمانة بتنظيم جلسات إحاطة إعلامية للدول الأعضاء بشأن مساهمة الويبو في أعمال هيئات الأمم المتحدة الأخرى".
582. واستفسر الرئيس عما إذا كان هذا الاقتراح مقبولاً. وأعلن عن الموافقة على الفقرة السادسة مع التعديل نظراً لعدم تقديم أية ملاحظات من الحضور.
583. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) على الحضور الفقرة السابعة على النحو التالي:
- "في إطار البند 7 من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في برنامج عمل لتنفيذ بعض التوصيات المعتمدة على النحو التالي:
- (أ) سيتم التوصل إلى قرار بشأنه]
- (ب) ناقشت اللجنة المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP/8/INF/1) استناداً على الوثائق الداعمة التالية:
- "1" رد الإدارة على المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP/9/14)؛
- "2" وتقرير فريق العمل المخصص المعني بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP/9/15)؛

"3" واقتراح مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية بشأن المساعدة التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP/9/16)؛

"4" ووضع وتنفيذ بعض التوصيات المستخلصة من تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP/11/4)."

واعترافاً بعمل الأمانة المستمر المعني بالتوصيات المختلفة، والحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، التمسّت اللجنة من الأمانة مواصلة العمل الذي تقوم به واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الثلاثة التالية، مع مراعاة التعليقات التي أدلت بها الوفود، وتقديم تقرير مرحلي عن تقدم سير العمل في الدورة القادمة للجنة:

"1" تجميع المواد المتوفرة حالياً في "دليل" شامل بشأن تقديم المساعدة التقنية، طبقاً للتوصية ألف (2) الواردة في الوثيقة: CDIP/9/16؛

"2" وضمان تحديث موقع الويبو الإلكتروني ليكون مورداً أكثر فعالية يسهل النفاذ إليه ويحتوي على مزيد من البيانات المحدثة للتواصل حول أنشطة التعاون الإنمائي؛

"3" وفحص قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة التقنية بغرض تيسير الإمكانيات البحثية، وضمان تحديث تلك القاعدة بانتظام من خلال تغذيتها بمعلومات عن أنشطة المساعدة التقنية.

وأتفق على أن تواصل اللجنة المناقشات في دورتها القادمة حول الاقتراحات المتبقية التي أدلت بها الوفود."

584. وأشار وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية إلى الجملة الأولى من الفقرة الفرعية (ب)، واقترح استبدال عبارة "على أساس" بعبارة "فضلاً عن". وقال، يرجع السبب في هذا إلى ما تُوحى به العبارة الأولى من فكرة أن المراجعة الخارجية لم تعد أساساً للمناقشة. وأشارت المجموعة إلى الفقرة التي تبدأ بعبارة "اعترافاً" واقترحت إدراج عبارة "ضمن جملة أمور أخرى" قبل عبارة "التوصيات الثلاثة التالية" نظراً لاستمرار العمل. وأخيراً، أشارت المجموعة إلى الجملة الأخيرة، واقترحت استبدال كلمة "would" بكلمة "will" لبيان استمرار المناقشة على نحو مؤكد.

585. وأشار وفد بلجيكا باسم المجموعة باء إلى اقتراح وفد الجزائر الرامي إلى استبدال عبارة "على أساس"، وقال ينبغي الإبقاء على تلك العبارة. ومضى يقول كانت المراجعة الخارجية هي أساس المناقشة. ومع ذلك، فقد تم إعدادها من قبل عناصر خارجية. وإن ما يهيم في الحقيقة هو معرفة ماهية الأعمال القابلة للتطبيق والتنفيذ من قبل الأمانة. وفي هذه الحالة، كان رد الإدارة هو الأساس الأولي للمناقشة. ولفت الوفد الأنظار إلى اقتراح إضافة عبارة "ضمن جملة أمور أخرى"، وقال لم يكن هناك اتفاق سوى على ثلاث مجالات محددة فقط. ولذلك، أعرب الوفد عن عدم موافقته على هذا الاقتراح. وفيما يتعلق باستبدال كلمة "would" بكلمة "will"، صرح الوفد بعدم وجود أي مشكلة لديه بالنسبة للصيغة المستخدمة في مشروع مسودة الرئيس. وأشار إلى الفقرة الفرعية (ب) "4" واقترح استبدال كلمة "توصيات" بكلمة "مجالات". وأضاف بأنه يُفضل تقديم تقرير شفهي بدلاً من تقرير واف عن تقدم سير العمل في الدورة القادمة لاجتماعات اللجنة حيث ستتواصل المناقشات. وبالنسبة للفقرة الفرعية (ب) "1"، اقترح الوفد البدء في تنفيذ ما تضمنته عبارة "تمشيا مع التوصية ألف (2) في الوثيقة CDIP/9/16" حيث تضمنت التوصية ألف 2 العديد من الفقرات الفرعية، ولم توافق اللجنة سوى على الفقرة ألف (2) (أ) فقط. ويمكن بدلاً من ذلك، النص بوضوح على موافقة اللجنة فقط على مزيد من التقدم بشأن الفقرة ألف (2) (أ).

586. وطلبت الأمانة من وفد بلجيكا توضيح اقتراحه بشأن الفقرة الفرعية (ب) "4".

587. وأعرب وفد بلجيكا عن اعتذاره عن هذا الخطأ. وقال بدلا من الفقرة الفرعية (ب) "4"، يمكن استبدال كلمة "توصيات" بكلمة "مجالات" في الفقرة التي تبدأ بكلمة "اعترافاً".

588. وأشار وفد بوليفيا إلى الاقتراح المقدم من وفد الجزائر والخاص باستبدال عبارة "على أساس". وأعرب الوفد عن تفهمه للنقاط التي أثارها وفدا الجزائر وبلجيكا. وبالتالي، اقترح الوفد العودة إلى الصياغة المستخدمة في مشروع مسودة الرئيس. وانتفت إلى اقتراح وفد الجزائر بشأن إدراج عبارة "ضمن جملة أمور أخرى"، وأعرب عن رغبته في مواصلة الأمانة العمل على كافة المحاور. وقال إنه لا يريد توقف الأمانة عن العمل والاكتفاء فقط بتلك العناصر الثلاث. وأعرب الوفد عن تفهمه أيضا لشواغل المجموعة بآء. وبالتالي، اقترح تعديل العبارة على النحو التالي: "والتست للجنة من الأمانة مواصلة العمل واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الثلاثة التالية". واتفق الوفد أيضا على أن العمل على العناصر الثلاثة المتفق عليها سوف يكون استناداً إلى الاقتراح المشترك. بيد أن الاقتراح المشترك قد تمت الإشارة إليه بخصوص الدليل فقط. ومضى يقول، هناك طريقتان لإدراج إشارات مرجعية إلى الاقتراح المشترك. الأولى، عن طريق الإشارة أيضا إلى الاقتراح المشترك في سياق العنصرين الآخرين. وأشار الوفد إلى الاقتراح المقدم من المجموعة بآء بشأن الفقرة ألف 2، وقال، بالفعل لم يكن هناك اتفاق سوى بخصوص ألف (2)(أ). أما الطريقة الثانية، فعن طريق إدراج العبارة، "على أساس الاقتراح المشترك"، بعد عبارة "اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الثلاثة التالية"، في الفقرة التي تبدأ بكلمة "اعترافاً". واستطرد قائلاً، يمكن أن يتوافق هذا الاقتراح مع جميع وجهات النظر حيث سيوضح قيام الأمانة بالعمل على أساس الاقتراح المشترك مع مراعاة التعليقات التي أدلت بها الوفود. وهكذا، سيكون من الواضح عدم قيام الأمانة بالعمل على عناصر لم تحظ بتوافق في الآراء. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن العمل في العنصر الثاني والثالث سيكون على أساس الاقتراح المشترك، وأن هناك توافق في الآراء في هذا الصدد. وأشار الوفد إلى الجملة الأخيرة، "اتفق على مواصلة اللجنة للمناقشات في دورتها القادمة بشأن المقترحات المتبقية التي أدلت بها الوفود". وقال افتقرت الجملة إلى الوضوح، حيث كان ينبغي التأكيد على كل ما هو متبقي من مقترحات تم طرحها على طاولة المفاوضات، نظراً لاحتمال طرح اقتراحات جديدة أيضا. فعلى سبيل المثال، تقدم الاتحاد الأوروبي بثلاثة مقترحات جديدة. كما يمكن للمجموعات أيضا طرح توصيات أخرى ترغب في وضعها موضع التنفيذ. وينبغي ترك الباب مفتوحاً لمناقشة كافة المستندات المحددة بموجب الفقرة الفرعية (ب)، إذ ربما كان هناك شيء ما في الملخص السابق للرئيس يمكن استخدامه في هذا الصدد.

589. وأشار وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية إلى الجملة الأخيرة، واقترح ما يلي، "اتفق على مواصلة المناقشات في اللجنة في الدورة القادمة بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية". وأضاف بأن هذا من شأنه التأكيد على أن جميع الموضوعات ما تزال على طاولة المناقشات، وسوف تناقش اللجنة كافة المقترحات في الدورة القادمة.

590. ووافق وفد جنوب أفريقيا على الاقتراح المقدم من وفد البرازيل. واستطرد قائلاً إنه لا يوافق على الاقتراح المقدم من وفد بلجيكا بخصوص تقديم تقرير شفهي حيث يرغب في تقديم تقرير مرحلي مكتوب عن تقدم سير العمل.

591. وأشار وفد بلجيكا، متحدثاً باسم المجموعة بآء، إلى النقاط التي أثارها وفد بوليفيا، وقال بغية جعل الأمر أكثر تحديداً، يمكن أن توافق المجموعة على إدراج إشارة إلى الفقرة ألف (2)(أ) تحت الفقرة الفرعية (ب)(أولاً). ويجوز أيضا إدراج إشارات محددة في إطار (ب)(ثانياً) و(ثالثاً). ورأى إيجابية الاقتراح المقدم من وفد بوليفيا بشأن طلب وفد الجزائر إدراج عبارة "ضمن جملة أمور أخرى".

592. وأشار وفد بوليفيا إلى التقرير المرحلي عن تقدم سير العمل، وأعرب عن تأييده تقديم تقرير مكتوب. وعلّل ذلك بأن التقرير المكتوب يمكن تسليمه في وقت مبكر بما يسمح للوفود بقراءته وتحليله والتشاور بشأنه وإعداد ما يعن لها من استفسارات قبل بدء المناقشات، ولن تتمكن الوفود من ذلك في حالة التقرير الشفهي.

593. وأعرب وفد بلجيكا باسم المجموعة بآ عن تفضيله للتقرير الشفوي. ومضى يقول، قُدمت تقارير مرحلية عن التقدم المحرز في الدورات السابقة، ومن الواضح أن تلك التقارير تستلزم اتباع نهج قائم على المشروعات. ولا تتذكر المجموعة أي نجاح سابق لأي نهج قائم على المشروعات في دفع العمل والمضي قدماً في سياق تنفيذ التوصيات. ولفت الوفد الأنظار إلى الجملة الأخيرة في الفقرة الفرعية (ب)، وقال إن الصياغة المستخدمة في مشروع مسودة الرئيس كانت جيدة فيما يتعلق بالمقترحات المتبقية التي تقدمت بها الوفود. وتميزت الصياغة بالوضوح من حيث تحديد ما تبقى من أمور متوقع حدوثها، كما سيكون هناك أيضاً تقرير حزبي عن الاجتماعات.

594. وأيد وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية تقديم التقرير المرحلي مكتوباً حيث من الجائز عدم حضور بعض الوفود جلسة تقديم التقرير الشفوي. ومضى يقول سيكون التقرير المكتوب أفضل حتى إن لم يتم تنسيقه على شكل تقرير مرحلي لمشروع. وأعرب الوفد عن ترحيبه أيضاً بالحصول على نوع ما من التقرير تحريرياً.

595. ولفت وفد الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، الأنظار إلى الفقرة الأولى من الفقرة الفرعية (ب)، وشدد مجدداً على عدم موافقته على إدراج عبارة "على أساس". بيد أنه أعرب عن موافقته على العمل بشأن الاقتراح المقدم من وفد بوليفيا في هذا الصدد. وفيما يتعلق باقتراحه الخاص بإدراج عبارة "ضمن جملة أمور أخرى"، أعرب الوفد عن موقفه المرن واستعداده للموافقة على الاقتراح المقدم من وفد بوليفيا. وفيما يتعلق باقتراحه الرامي إلى استخدام كلمة "will"، أعرب عن مرونة موقفه أيضاً في حالة موافقة اللجنة الصريحة على استمرار المناقشات. وبخصوص اقتراح التقرير الشفوي، قال الوفد يجب عدم مناقشة هذا الاقتراح على هذا النحو حيث إن ذلك يتطلب مناقشة موضوعية. ولذلك، كان ينبغي إثارة هذا الموضوع في وقت سابق. ومضى يقول، وافقت اللجنة على تقديم تقرير. وإذا كانت المجموعة بآ رغبة في أن يكون هذا التقرير شفهيًا، فكان ينبغي عليها الإفصاح عن ذلك من قبل. وليس من المناسب إثارة هذا الموضوع الآن حيث إن الوقت متأخر جداً. وأقر الوفد بحقيقة ارتباط التقارير المرحلية في العادة بالمشاريع، ولذلك، يمكن حذف عبارة "مرحلي" من أجل الإشارة إلى تقرير فقط، وليس تقرير مرحلي عما تم إنجازه في مراحل سير عمل المشروع. والتفت الوفد إلى اقتراح المجموعة بآ بشأن استبدال كلمة "توصيات" بكلمة "مجالات"، وصرح بعدم موافقته على ذلك حيث كانت اللجنة بصدد مناقشة التوصيات. فعلى سبيل المثال، أشارت الوثيقة CDIP/11/4 لحالة تنفيذ توصيات معينة وليس مجالات معينة. وكان التعديل المقترح جوهرياً للغاية ولا يمكن للمجموعة الموافقة عليه. واختتم كلمته قائلاً إن الوثائق جميعها تدور حول مصطلح توصيات.

596. وأشار وفد أوروغواي إلى التقرير المرحلي، وقال ينبغي أن يكون تقريراً مكتوباً حيث سيكون أكثر شمولية. ووافق الوفد على التعليقات التي أدلى بها وفد الهند بشأن تلك النقطة. كما أشار الوفد أيضاً إلى كلمة "مجالات"، ووصفها بالغموض الشديد، ولذلك فإن كلمة "توصيات" هي الكلمة المطلوبة.

597. وأعرب وفد بلجيكا باسم المجموعة بآ عن رغبته في إبداء بعض المرونة، وقال يمكن أن يكون هناك تقرير مكتوب، شريطة الانساق مع الغرض الفعلي من التقارير المرحلية التي تعكس حجم ما أنجز من أعمال. وخلص إلى أن مجموعته توافق على مصطلح "تقرير" بالشكل الذي وصفه وفد الهند.

598. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى المناقشة الخاصة بكلمة "توصيات" في مقابل كلمة "مجالات"، ولفت الأنظار إلى أنه قد أثار هذه النقطة أثناء الجلسة العامة التي عُقدت منذ عدة أيام مضت. وطالب الوفد أن ينص الملخص مرة أخرى ببساطة على بعض الإجراءات المحددة التي طلبت اللجنة من الأمانة تنفيذها، ولا يشير هذا الملخص إلى توصيات بشكل عام مبالغ فيها، حيث إن تلك التوصيات مفهومة وتم التعرض لها سواء في سياق جدول أعمال التنمية أو في المراجعة الخارجية. وفيما يتعلق بالتقرير، اقترح الوفد كوسيلة للمضي قدماً، أن يتم النص على توفير تحديث للبيانات وتقديمه في الدورة التالية لاجتماعات اللجنة بدلاً من تقديم تقرير مرحلي.

599. وأشار وفد بوليفيا إلى كلمة "توصيات" واقترح العودة مرة أخرى إلى ملخص الرئيس السابق حيث تضمن التماس مقدم للأمانة لإعداد تقرير عن تحديد هذه التوصيات الجاري تنفيذها. وفي الواقع، كان هذا الجزء من الملخص عن التوصيات التي كانت قيد التنفيذ. وفي هذا الصدد، لفت الوفد الأنظار إلى استخدام كلمة "توصيات" في ملخص الرئيس السابق، وقد وافقت اللجنة عليها.

600. وأشار وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية إلى اقتراحه الخاص بفكرة تقرير مكتوب. وقال إنه سيكون أكثر فائدة للدول الأعضاء. وأيد الوفد أيضا جميع البيانات التي أشارت إلى أهمية استخدام كلمة "توصيات" حيث كان ذلك هو جوهر موضوع الاقتراح المشترك. وقد استخدم هذا المصطلح أيضا في المناقشات وفي ملخص الرئيس السابق. وقد كان مشروع مسودة الرئيس جيدا للغاية.

601. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى المناقشة الخاصة بكلمة "توصيات" في مقابل كلمة "مجالات"، وقال لقد تضمن ملخص الرئيس السابق أيضا ما تم مناقشته من توصيات محددة تم طرحها في المراجعة الخارجية. أما هنا، فاللجنة تبحث في اتخاذ إجراء بشأن مقترحات محددة تم طرحها في الاقتراح المشترك. وبالتالي، يمكن أن تشير الفقرات الفرعية ب (أولا)، وب (ثانيا)، وب (ثالثا) بصورة أكثر عمومية إلى التوصيات الثلاث المتعلقة بالدليل، والموقع الإلكتروني، وقاعدة بيانات للمساعدة التقنية أو إدراج عبارات "المجالات الآتية" أو "الإجراءات التالية" ثم توضع بعد ذلك إشارة محددة إلى الاقتراح المشترك.

602. وأوضح وفد بوليفيا أنه كان يشير إلى استخدام كلمة "توصيات" في السطر الأول، "واعترافا بعمل الأمانة المستمر المعني بالتوصيات المختلفة...". وأعرب الوفد عن تفهمه الحالي إلى أن ذلك لم يكن هو المشكلة. واستطرد قائلاً، كانت المشكلة في السطر الثالث.

603. وصرح الرئيس بأن الأمانة ستحاول إعادة صياغة هذا الجزء من النص استناداً إلى الملاحظات والتعليقات التي أُبدت. ثم التفت إلى الفقرة الفرعية (ج).

604. واقترح وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية تعديلاً. وقال لقد عبّرت جميع الوفود تقريبا بوضوح تام عن رغبتها في قيام الأمانة بتعميم قائمة المتحدثين؛ ليس بغرض التأكيد، وإنما وعلى الأقل للموافقة أو الإقرار. وأضاف يجب أن يتم النظر في هذا الأمر. ومع ذلك، أبدى الوفد مرونة فيما يختص بالمصطلحات.

605. واقترح وفد نيبال إدراج عبارة "كل دولة عضو على حدة" قبل الإشارة إلى "منسقي المجموعات" حيث ينبغي إعطاء كل دولة عضو على حدة ومنسقي المجموعات فرص متساوية للنظر في قائمة المتحدثين. وذكر الوفد أن السبب في ذلك يرجع إلى أن المجموعة الآسيوية لم تعقد أي اجتماعات أو مناقشات مع الوفد أثناء الدورة.

606. وصرح وفد بلجيكا باسم المجموعة باء بعدم وجود مشكلة في الاقتراح المقدم من وفد نيبال. وأفاد برغبة أعضاء مجموعته في الحصول على مثل هذه المعلومات. واستطرد قائلاً، لقد تم بالفعل عقد سلسلة من المشاورات غير الرسمية. وقال ستتوقف المجموعة عن عقد مزيد من المناقشات غير الرسمية متى قامت الأمانة بنشر قائمة المتحدثين. وهكذا، يمكن استخدام كلمة "تأكيد"، وحتى استخدام كلمة "معلومية" سيكون أفضل.

607. وأفصح وفد جنوب أفريقيا عن رغبته السابقة في قيام الأمانة بعقد مشاورات غير رسمية بمجرد تحديد قائمة المتحدثين. وقد وافق على نشر القائمة على منسقي المجموعات حيث لم ترغب المجموعة باء في مواصلة المشاورات غير الرسمية. ومع ذلك، ينبغي نشر القائمة للموافقة عليها وليس بغرض المعلومية. إذا كانت المجموعة باء تتحدث عن تعميم القائمة بغرض المعلومية، فإنه يميل إلى العودة مرة أخرى إلى موقفه السابق.

608. وقال وفد بلجيكا باسم المجموعة باء في حالة إرسال القائمة إلى المنسقين الإقليميين والأطراف المهتمة الأخرى للمعلومية، فإنه يفترض مسبقاً أن العملية قد انتهت عند هذا الحد. ومن ثم، فلا يوجد هناك أي ضرورة للموافقة. وأكد على أن ذلك هو الخطوة الأخيرة في العملية.

609. ولفت وفد الهند الأنظار إلى سابق مناقشة هذا الأمر في الجلسات العامة السابقة، وتم الاتفاق على إرسال قائمة المتحدثين إلى منسقي المجموعات. وكانت مسؤولية منسقي المجموعات هي موافاة الدول الأعضاء التابعين لهم بأي معلومات ترد إليهم من الأمانة. وأعرب الوفد عن اعتقاده في تنفيذ هذه المهمة. وأضاف بأنه لن يكون لديه أي مشكلة في حالة موافقة اللجنة على نشر وتوزيع قائمة المتحدثين على كافة الدول الأعضاء. وأضاف أنه ينظر إلى موضوع عقد اجتماع للمجموعة من عدمه كشأن داخلي يخص المجموعة فقط.

610. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن معارضته لوفد بلجيكا فيما يتعلق بتوزيع قائمة المتحدثين التي تم تحديدها من قبل الأمانة على الدول الأعضاء بغرض المعلومية فقط، وأن هذا هو نهاية الأمر. واستطرد قائلاً، ينبغي على الدول الأعضاء أن يكون لها الحق في إبداء الرأي في القائمة، وأن هذا إجراء غير مقبول. ويجب أن يكون للدول الأعضاء الحق في النظر في قائمة المتحدثين وتقرير ما إذا كان لديها اقتراحات بشأنها من عدمه.

611. وصرح وفد بلجيكا باسم المجموعة باء بأنه أراد فقط التأكيد على عقد المؤتمر. ومضى يقول إن ذلك يصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء، ليس فقط في مصلحة البلدان النامية. ومن ثم، فقد أعلن عن استعداد المجموعة للنظر في الاقتراحات من حيث الصياغة للتأكد من عدم عقد سلسلة طويلة من المشاورات. واختتم كلمته قائلاً، يجوز أن يتوفر للناطقين باللغة الإنكليزية بعض الأفكار في هذا الصدد.

612. واستفسر الرئيس عما إذا كانت كلمة "إقرار" مقبولة.

613. وقال وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية إن كلمة "يقر الصيغة النهائية" يمكن أن تُستبدل بكلمة "اقترح" في تلك الجملة. وأضاف، يمكن استخدام كلمة "لمناقشتها" أيضاً. وعندئذ، تُقرأ الجملة على هذا النحو، "تم الاتفاق على قيام الأمانة باقتراح قائمة المتحدثين لأغراض المؤتمر، وموافاة منسقي المجموعات بهذه القائمة لمناقشتها".

614. وقال وفد مصر إن كلمة "إقرار" مناسبة.

615. وقال وفد جنوب أفريقيا أن كلمة "إقرار" نفي بالغرض.

616. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن استحسانه لكلمة "إقرار" ولكنه يوافق على اقتراح الرئيس كحل توافقي.

617. واستفسر الرئيس عما إذا كان هناك أية اعتراضات على استخدام كلمة "إقرار". وأعلن الموافقة على التعديل بالنظر إلى عدم وجود أية اعتراضات من الحضور.

618. واستفسر وفد البرازيل عما إذا كان يمكن استبدال كلمة "يقر الصيغة النهائية" بكلمة "اقترح".

619. وأعلن وفد الجزائر عن موافقته لاستخدام كلمة "اقترح".

620. واستفسر الرئيس عما إذا كان هناك أية اعتراضات على استخدام كلمة "اقترح".

621. وأعرب وفد سويسرا عن عدم رغبته في المعارضة أمام توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بخصوص هذه الفقرة. واستدرك قائلاً، ينبغي على جميع الأطراف أن تكون على استعداد لتنظيم عقد المؤتمر في شهر نوفمبر. فنحن حالياً في شهر مايو. ويتعين الانتهاء من قائمة المتحدثين بغية الاتصال بهم والوقوف على مدى توفر الظروف التي تسمح لهم بالحضور.

622. وشدد الرئيس على أهمية عقد المؤتمر في الوقت المناسب، وأن جودة النتائج المحققة من هذا المؤتمر تعتمد على جودة العمل التحضيري له. ولهذا السبب يجب معالجة الأمور الخاصة بتنظيم عقد المؤتمر بشكل صحيح. واختتم الرئيس المناقشات.

623. واستأنف الرئيس المناقشات في الفترة المسائية. وأعلن عن تعميم النص المعدل على الوفود. وطلب من الأمانة تلاوة النص المعدل للفقرة الفرعية (ج).

624. وقرأت الأمانة النص المعدل للفقرة الفرعية (ج) على الحضور على النحو التالي:

"ونظرت اللجنة في الوثيقة CDIP/11/5 بشأن تنظيم المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية. واتفق على قيام الأمانة باقتراح قائمة المتحدثين في المؤتمر، وتعميمها على منسقي المجموعات لإقرارها."

625. وقال وفد المملكة المتحدة إنه وفي إطار الرغبة في الوصول إلى حل توافقي، أدلى بمداخلة قبل رفع الجلسة الصباحية للموافقة على كلمة "إقرار" على فرضية أن تظل بقية الجملة كما هي. ونظراً لأن هذا لم يحدث، أعرب الوفد عن رغبته في إعادة إدراج كلمة "يقر الصيغة النهائية" بدلا من كلمة "اقترح". ويجب أن تكون اللجنة أكثر واقعية من الناحية العملية. فإذا كانت اللجنة تبغي تنظيم عقد المؤتمر في الإطار الزمني المأمول، يتعين عليها أن تبحث عن سبل أفضل للتحرك إلى الأمام بدلا من إجماع عمل الأمانة والتدخل في تفاصيل عملها. وشدد الوفد على أهمية إتاحة الفرصة للأمانة لأداء عملها. ثم يتم بعد ذلك تعميم قائمة المتحدثين على منسقي المجموعات، وفقا لما تم الاتفاق عليه. وقال الوفد إنه تحدث مع بعض الوفود، ووضح موافقتهم على هذا الاقتراح. وأعرب عن اعتقاده في منطقية البيان الذي أدلى به نظراً لأنه يعكس أيضا بعض ما تم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية.

626. واستفسر وفد جنوب أفريقيا عما إذا كانت اللجنة سوف تعيد فتح موضوع تم الاتفاق عليه من قبل. وأعرب عن اعتقاده في توصل اللجنة إلى اتفاق بخصوص الفقرة (ج).

627. وأكد الرئيس على التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الأمر. واستطرد قائلاً، لقد حضر إليه وفد المملكة المتحدة قبل رفع الجلسة الصباحية وأعرب عن عدم تأييد الاقتراح الأخير.

628. وصرح وفد جنوب أفريقيا برغبته في الإبقاء على الفقرة كما كانت.

629. وأعرب وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية عن مشاركته رأي وفد جنوب أفريقيا. وقال إن مجموعته تفترض أنه قد تم التوصل بالفعل إلى اتفاق بشأن هذا البند. وإذا كان هذا هو الاتجاه، فإن المجموعة ترغب في إعادة فتح المناقشة حول بنود أخرى تم الاتفاق عليها. وأشار إلى الفقرة 6، وقال إنه يرغب في تعديل الجملة التي تبدأ بعبارة "عدد من التعليقات"، على النحو التالي، "عدد من التعليقات على التقرير والتُّمست توضيحات بشأنه، لا سيما فيما يتعلق بالخطط القطرية، ومشاركة الويبو في مسار ريو + 20 وفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ جدول أعمال التنمية بواسطة لجنة المعايير ولجنة الميزانية". وخلص الوفد إلى أن ما تفهمه هو اتفاق اللجنة بالفعل على الفقرة 7 (ج).

630. وأعرب وفد بلجيكا باسم المجموعة باء عن تفهمه الانتهاء من هذه النقطة بعدما اختتم الرئيس المناقشة بشأنها. وقد تم ذلك بخصوص الفقرة 6. أما فيما يتعلق بالفقرة 7 (ج)، فقد أعلنت المجموعة تأييدها للتوضيحات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة. وقد ذكرت المجموعة في وقت سابق أن لديها بعض التحفظات في هذا الصدد. كما دأبت على القول بوجود الانتهاء

من هذه العملية. ويمكن للجنة الاستمرار في مناقشة الفقرة أو تعليق الفقرة بالكامل إلى أن تتمكن اللجنة من العودة إليها مرة أخرى في مرحلة لاحقة.

631. وشدد وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية على ضرورة احترام إجراءات اللجنة. فقد تم التعامل مع الفقرة 7 (ج) بنفس الأسلوب الذي تم التعامل به مع الفقرة 6. وقد أعلن الرئيس ختام المناقشات للفقرتين. وفيما يختص بالفقرة 7 (ج)، كان من الواضح تماماً استبدال كلمتي "يقر الصيغة النهائية" و"تأكيد" (لا يتوفر عندي النص الأصلي حالياً) بكلمتي "اقترح" و"إقرار". وأيد الوفد تماماً موقف كل من وفد جنوب أفريقيا ووفد البرازيل. ومضى يقول، إذا ما قررت اللجنة إعادة فتح باب المناقشة حول الفقرتين، فمن الجائز أن تطلب مجموعة جدول أعمال التنمية إعادة النظر في فقرات أخرى تم الانتهاء من مناقشتها، ومن بينها تلك التي ذكرها وفد البرازيل. ويجب احترام قرارات اللجنة.

632. وأوضح الرئيس أنه قد أعلن انتهاء المناقشات الخاصة بالفقرة 6 وليس الفقرة 7. ومع ذلك، كان يعتقد أنه أنهى النقاش حول الفقرة 7 (ج) عندما حضر إليه وفد المملكة المتحدة وأعرب عن رغبته في العودة مرة أخرى إلى تلك الفقرة.

633. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه قدّم عدداً من التنازلات فيما يتعلق بهذه الفقرة. وكرر الوفد أنه إذا كان يتعين على اللجنة إعادة فتح المناقشة حول موضوع تم الاتفاق عليه، فسوف يعود مرة أخرى إلى موقفه المبدئي والنكوص عن أي تنازلات تقدم بها. واستدرك قائلاً، وهذا ما لا يريد أن يفعله. وكان هناك توافق في الآراء بشأن الفقرة (ج) في صورتها الحالية. ولهذا، فقد أعلن الوفد عن رغبته في الموافقة على تلك الفقرة.

634. واقترح وفد المملكة المتحدة على اللجنة التخلي عن مناقشة الفقرة 7 (ج) في الوقت الحاضر، وبإمكان اللجنة مناقشة بعض البنود الأخرى والعودة إلى تلك الفقرة في مرحلة لاحقة.

635. ودعا الرئيس اللجنة إلى العودة إلى 7 (ب). وأضاف، لقد حاولت الأمانة أن تأخذ في الاعتبار كافة التعليقات التي أُبديت في النص المعدل.

636. وأشار وفد سويسرا إلى الفقرة ب (أولاً)، وقال سيكون من الأفضل إعادة إنشاء الفقرات الفرعية المرقمة برموز نقطية في الاقتراح المشترك بدلاً من القول، "تمشيا مع التوصية ألف(2)(أ) في الوثيقة CDIP/9/16". ويمكن عمل نفس الأمر مع ب (ثانياً) و(ثالثاً). وهكذا، ستكون الصياغة مماثلة لصياغة الاقتراح المشترك. وسيوضح ما وافقت اللجنة عليه.

637. وطلب وفد البرازيل من وفد سويسرا تلاوة اقتراحه.

638. وأشار وفد سويسرا إلى ب (أولاً) واقترح وضع علامة الترقيم ":" بعد عبارة "المساعدة التقنية". ويمكن إعادة وضع النقاط المرقمة برموز نقطية التي تم الاتفاق في شأنها تحت ألف (2)(أ) من الاقتراح المشترك بعد علامة الترقيم ":". ويمكن إضافة علامة الترقيم ":" في ب (ثانياً) بعد عبارة "مبادرات التعاون" وإضافة الفقرة 1. من الاقتراح المشترك بعد ذلك. وبالمثل، يمكن وضع علامة الترقيم ":" بعد عبارة "أنشطة المساعدة التقنية" في ب (ثالثاً). ويمكن إدراج التوصية زاي من الاقتراح المشترك بعد علامة الترقيم ":".

639. وأشار وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية إلى الاقتراح الأخير الذي أدلى به وفد سويسرا، وقال ليس لديه ما يقوله على وجه التحديد حول هذا الاقتراح حيث إن النص الحالي كان جيداً وسوف يضيف نفس المعنى بتكرار التوصيات. ولفت الوفد الأنظار إلى جملة، "اعترافاً بعمل الأمانة.... وتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة لاجتماعات اللجنة"، وقال كانت الجملة غير مكتملة إلى حد ما، وربما بسبب حذف الإشارة إلى تقرير مرحلي. وبالتالي، اقترح الوفد إدراج عبارة "بشأن التقدم المحرز" في الجملة بعد كلمة "تقرير". أو، كحل بديل، إعادة صياغة الجملة على النحو التالي، "اعترافاً بعمل الأمانة المستمر المعني

بالتوصيات والحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، التمسّت اللجنة من الأمانة مواصلة العمل وتقديم تقرير إلى الدورة التالية لاجتماعات اللجنة واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الاقتراحات الثلاثة، مع مراعاة التعليقات التي أدلت بها الوفود".

640. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاقتراح المقدم من وفد سويسرا، وقال إنه يتفهم الرغبة في تحري الدقة في الصياغة. ومع ذلك، فالمشكلة كانت في محاولة اللجنة مرة أخرى القيام بدور توجيهي على نحو مبالغ فيه نحو عمل الأمانة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الأمانة قد تابعت المناقشات التي دارت في اللجنة وتفهمت الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وعبر عن رأيه قائلاً، إن محاولة التحديد المبالغ فيه بالنسبة للصياغة سوف يؤدي إلى إطالة التقرير بدون داع وربما يتضمن عناصر لم يتم التطرق إلى مناقشتها. واعتقد الوفد، فيما يتعلق بالفقرة ب (ثالثاً) على سبيل المثال، عدم اكتمال المناقشات على الرغم من قيام اللجنة بالفعل بمناقشة أجزاء كبيرة من القسم الفرعي زاي من الاقتراح المشترك. ومن أجل ذلك، أعلن عن رفضه لكافة الإجراءات المشار إليها في زاي(2).

641. وأيد وفد البرازيل وفد الهند فيما يتعلق بالحاجة إلى الإشارة إلى الوثائق. كما شارك الوفد أيضاً وحمّة نظر وفد الولايات المتحدة الأمريكية في ألا تكون الوثائق مطوّلة. وأضاف كان هناك أساس جيد لتوافق الآراء بشأن هذه البنود. وقال إنه سيعود مرة أخرى إلى زاي(2) في مرحلة لاحقة.

642. وكرر وفد الولايات المتحدة الأمريكية ما قاله آنفاً من أن اللجنة لم تناقش زاي(2) المناقشة الكاملة. ولهذا، فهو لا يستطيع تأييد قرار يُفهم منه ضمناً انتهاء الدول الأعضاء من مناقشته بصورة وافية، وأوصت الأمانة بوضعه حيز التنفيذ. واقترح الوفد العودة مرة أخرى إلى اقتراحه السابق، وأشار بوجه عامة إلى "دليل شامل عن تقديم المساعدة التقنية؛ وضمان تحديث موقع الويب الإلكتروني ليكون مورداً أكثر فعالية يسهل النفاذ إليه ويحتوي على مزيد من البيانات المحدثة للتواصل حول أنشطة التعاون الإيمائي؛ وفحص قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة التقنية بغرض تيسير الإمكانات البحثية، وضمان تحديث تلك القاعدة بانتظام من خلال تغذيتها بمعلومات عن أنشطة المساعدة التقنية؛ وإزالة كافة الإشارات المرجعية إلى الوثيقة الفرعية. ومضى يقول، من الجائز أن يحل هذا المشكلة لوفد سويسرا. وكرر الوفد اعتقاده التام في إدراك الأمانة للجميع ما دار في المناقشات، كما ذكر آنفاً. ولهذا، صرح بأنه لا يعلم عما إذا كان لدى اللجنة وقت يسمح لها بالموافقة على كل إجراء فرعي صغيراً كان أو كبيراً تمت مناقشته في الاقتراح المشترك.

643. وعبر وفد البرازيل عن اعتقاده في إمكانية موافقة اللجنة على التوصية زاي، ومتوافقاً مع ما ذكره وفد الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن الفقرة (ب). وأضاف إن هناك مجالاً للتقارب ويمكن الموافقة على الفقرة دون إجراء تعديل كبير.

644. وأعرب وفد سويسرا عن اعتقاده في عدم وجوب مناقشة اللجنة للعناصر الموضوعية في هذه المرحلة. وأن أفضل السبل للمضي قدماً هو ذكر الإشارات المرجعية كما أفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن هذا من شأنه توفير التوجيه اللازم ويعكس ما تم الاتفاق عليه.

645. وقال وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية إنه يود الإبقاء على الإشارات المرجعية إلى توصيات الاقتراح المشترك. كما يرغب في أن تكون هذه الإشارات محددة بقدر الإمكان.

646. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية يوافق على إشارة محددة إلى التوصية زاي(1).

647. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن تحديد زاي(1) سيكون مقبولاً. بيد أنه أعرب عن عدم تأكده عما إذا كان ذلك كافياً بالنسبة لوفد سويسراً.

648. وقال وفد سويسرا، في حالة إذا كانت الإشارات المرجعية محددة، فيجب أن تشير الفقرة ب (ثانياً) إلى التوصيات واو(1)(أ) و(ب).

649. واستفسر الرئيس عما إذا كانت الصياغة المقترحة مقبولة للجنة. واعتمدت الفقرة (ب) مع التعديلات المقترحة بالنظر إلى عدم وجود أي اعتراضات من الحضور. وانتقل الرئيس إلى الفقرة (د).

650. وقرأت الأمانة على الحضور الفقرة (د) على النحو التالي:

" وناقشت اللجنة تقييم الجدوى بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية (CDIP/11/6). وأبدت بعض الوفود تأييدها بشكل عام للاقتراحات الواردة في الوثيقة وأدلت بعدد من التعليقات والمقترحات. والتمست اللجنة من الأمانة إعداد خطة تنفيذية أكثر تفصيلاً تشمل معلومات عن الآثار المترتبة على الموارد المالية والبشرية كي تنظر فيها اللجنة في دورتها القادمة."

651. وذكر وفد بلجيكا باسم المجموعة باء بأنه قد أعرب عن اهتمامه بالمقترحات. وعلى هذا النحو، اقترح الوفد استبدال عبارة "تأييدها بشكل عام" بكلمة "اهتمامها".

652. وأشار وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية إلى ما سبق ذكره بخصوص الأهمية الكبرى التي يعلقها على هذا البند من جدول الأعمال، وأفاد بأن هناك تأييد عام من الحضور فيما يتعلق بمصالح البلدان النامية. وأضاف يمكن أيضاً أن تتضمن الفقرة حاجة المشاريع إلى إجراء مناقشة في شأنها في الدورة القادمة.

653. وصرح وفد بلجيكا باسم المجموعة باء بأنه يمكن إعداد صياغة للإشارة إلى أن بعض الوفود قد أعربت عن تأييدها بينما أعربت وفود أخرى عن اهتمامها. وأضاف الوفد أن هذا سيكون أوضح وأكثر توازناً عما إذا ما تم الاكتفاء بمقولة، كان هناك تأييد عام فقط. وأعرب الوفد عن عدم تيقنه من رغبته الفعلية في وضعها في صدارة الموضوعات التي تتطلب المزيد من المناقشات.

654. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أسلوباً للمضي قدماً، وقال إن الجملة التي تبدأ بكلمة "الوفود" يمكن تعديلها كي تُقرأ على هذا النحو، "أعربت بعض الوفود عن تأييدها بشكل عام للمقترحات الواردة في الوثيقة، وأدلت بعدد من التعليقات والاقتراحات. والتمس بعض الوفود من الأمانة....". وأعرب الوفد عن اعتقاده في أن ذلك سيكون كافياً لتغطية مطالب الجانبين.

655. واقترح وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية حذف كلمة "بشكل عام" من اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

656. وأشارت الأمانة إلى اقتراحات الوفود، واقترحت أن تظل الجملة الأولى كما هي، ويمكن قراءة باقي الفقرة على النحو التالي:

"وعبرت بعض الوفود عن تأييدها للاقتراحات الواردة في الوثيقة وقدمت عدداً من التعليقات والاقتراحات. والتمس من الأمانة إعداد خطة تنفيذية أكثر تفصيلاً تشمل على معلومات عن الآثار المترتبة على الموارد المالية والبشرية كي تنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة."

657. وقال وفد البرازيل إنه يفضل الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

658. وقرأت الأمانة الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية والخاص بالفقرة (د). وبدأت من الجملة الثانية، وهي على النحو التالي:

"أعربت بعض الوفود عن تأييدها للمقترحات المقدمة في الوثيقة وقدمت عددا من التعليقات والاقتراحات. والتمست وفود أخرى من الأمانة إعداد خطة تنفيذية أكثر تفصيلاً تشتمل على معلومات عن الآثار المترتبة على الموارد المالية والبشرية كي يُنظر فيها في الدورة المقبلة للجنة."

659. واستفسر الرئيس عما إذا كانت اللجنة موافقة على الفقرة التي قرأتها الأمانة. وتم اعتماد الفقرة بالنظر إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور. ثم دعا اللجنة إلى النظر في الفقرة (ه).

660. وقال وفد بلجيكا باسم المجموعة بآء إن الاقتراح كان مثيراً للاهتمام. ومع ذلك، فقد أعرب عن عدم رغبته في إصدار حكم مسبق على نتائج المناقشات التي ستجرى في الدورة المقبلة لاجتماعات اللجنة. وعلى هذا النحو، اقترح الوفد استبدال كلمة "الموافقة" بكلمة "النظر".

661. واقترح وفد نيبال إدراج عبارة "أيضاً بالتشاور مع مجموعة البلدان الأقل نمواً" ثم يعقبها فاصلة بعدها، "مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الحضور".

662. وأشارت الأمانة إلى الجملة المطلوب تعديلها في الفقرة 7(ه) وقرأت ما يلي: "والتمس من جمهورية كوريا العمل مع الأمانة على تطوير الاقتراح وتحويله إلى وثيقة مشروع من مشروعات اللجنة، مع مراعاة الملاحظات التي أدلى بها الحضور، بما في ذلك مجموعة البلدان الأقل نمواً، وعرضها على اللجنة في دورتها القادمة كي تنظر فيها."

663. وأعلن وفد نيبال عن موافقته على الجملة التي قرأتها الأمانة العامة.

664. وأشار وفد بلجيكا باسم المجموعة بآء إلى مشاركة جميع الدول الأعضاء بلا استثناء في المناقشات. ولهذا، فقد أعرب عن عدم تأكده عما إذا كان من الضروري حقاً إدراج تأكيد بشكل خاص على مجموعة البلدان الأقل نمواً.

665. واستفسر الرئيس عما إذا كانت عبارة، "بما في ذلك مجموعة البلدان الأقل نمواً"، مقبولة.

666. واقترح وفد بلجيكا عبارة، "بما في ذلك جميع المجموعات"، على الرغم من وضوح ذلك.

667. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد بلجيكا معترضاً على هذا الاقتراح.

668. وصرح وفد بلجيكا بعدم وجود أية مشكلة لديه بخصوص هذه العبارة. وبالنظر إلى اشتراك جميع المجموعات في المناقشة، فالأمر متروك لهم جميعاً.

669. واقترح الرئيس الموافقة على الفقرة (ه) كما قرأتها الأمانة. واعتمدت الفقرة بالنظر إلى عدم وجود أية اعتراضات من الحضور. وانتقل بعد ذلك إلى الفقرة (ز) لعدم جاهزية الفقرة (و).

670. واقترح وفد البرازيل إدراج ما يلي، "رحبت بعض الوفود بفكرة وجود بند دائم لمناقشة دراسات إفرادية في اللجنة".

671. وأعرب وفد بلجيكا باسم المجموعة بآء عن موافقته على الفقرة (ز) كما هي. ومع ذلك، وفي حالة إصرار وفد البرازيل على إدراج طلبه بشأن إضافة بند دائم على جدول الأعمال، فيجب أيضاً الإشارة إلى اعتراض بعض الوفود على هذا الطلب.

672. وأشار وفد المكسيك إلى عدم الإشارة إلى دراسة الحالة المعنية بالبرازيل (CDIP/11/3) في الفقرة.

673. وأفاد الرئيس بأنه سوف يتم إدراج دراسة الحالة هذه. كما سيتم تنقيح الفقرة وإدراج التعليقات التي تم الإدلاء بها. ومن ناحية أخرى، دعا الرئيس اللجنة إلى استئناف مناقشتها حول العمل المقبل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف.

العمل المقبل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف (تابع)

674. قال الرئيس، طالب بعض المجموعات خلال المشاورات غير الرسمية في الصباح إمكانية التشاور فيما بينها قبل الموافقة على مسار العمل. وطلب الرئيس من تلك المجموعات تقديم تقرير عن نتائج تلك المشاورات.

675. وصرح وفد بلجيكا باسم المجموعة بآراء مناقشة مطولة داخل المجموعة. وأفاد بأنه على استعداد لإظهار بعض المرونة على الرغم من عدم اعتبار هذا الموضوع ضمن أولويات المجموعة. وأعرب عن تفهمه أن اللجنة كانت على وشك التوصل إلى اتفاق يتعلق بمطالبة الأمانة بالاضطلاع بمزيد من العمل فيما يتعلق بفرض عقوبات جنائية في سياق إنفاذ القوانين المتعلقة بالبراءات. بيد أن المجموعة لم تكن في وضعية تستطيع معها مواصلة النظر في مواطن مرونة أخرى في القائمة. وفي الصباح، لم تكن الوفود أيضاً في وضع يسمح لها بإضافة وجهات نظر أخرى بشأن أوجه المرونة المتعلقة بالإجراءات المتصلة بالأمن القومي.

676. وصرح وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأنهم شاركوا في اجتماع المجموعة بآراء بعد اجتماعهم التنسيق. وقال إن وفد بلجيكا قد استعرض موقفهم.

677. وقال الرئيس إن الأمر الآن متروك للأعضاء لتحديد كيفية المضي قدماً في هذا البند.

678. وأعلن وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية عن تعثر المشاورات غير الرسمية. وقال من الأهمية القصوى للبلدان النامية تحديد وتفهم خياراتها فيما يتعلق بأوجه المرونة عند وضع سياساتها الخاصة بالملكية الفكرية. ويمكن مطالبة الأمانة بطرح مجموعة جديدة من أوجه المرونة أمام اللجنة للعمل عليها واتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بتنفيذ دراسات جديدة في دورة اجتماعات اللجنة القادمة.

679. ولفت وفد مصر الأنظار إلى أهمية التوصل إلى نتيجة إيجابية من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها الكثير من الدول الأعضاء في الويبو في هذا المجال. وأشار إلى اعتراف بعض المجموعات بأن هذا الأمر ليس على قائمة أولوياتها. وقال هناك حاجة لدراسة هذه المسألة نظراً لأهميتها للبلدان النامية الأعضاء في المنظمة. وهكذا، ربما يمكن أن توفر الأمانة قائمة بأوجه مرونة جديدة. كما يمكن للجنة أيضاً مناقشة أوجه المرونة المتعلقة بالعقوبات الجنائية في إنفاذ البراءات كما اقترحت المجموعة بآراء. واختتم الوفد كلمته قائلاً، بأن هذا سوف يسمح لكافة الوفود بالعمل معاً في هذا المجال.

680. وكرر وفد الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، ما قاله من قبل من أن المرونة في مجال الملكية الفكرية تعد أولوية قصوى بالنسبة للمجموعة. وأشار إلى معارضة المجموعة بآراء الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالنباتات والاختراعات ذات الصلة بالبرمجيات والتدابير ذات الصلة بالأمن القومي. بيد أنه أعرب عن رغبة المجموعة الأفريقية في الحصول على المزيد من المعلومات والتوجيهات من الأمانة بشأن أوجه المرونة هذه، وليس بشأن المرونة المتعلقة بالعقوبات الجنائية في إنفاذ القوانين المتعلقة بالبراءات. وأعرب الوفد أيضاً عن اعتقاد المجموعة بأن اللجنة ينبغي أن تطلب من الأمانة طرح أوجه مرونة أخرى يمكن مناقشتها في المستقبل. وصرح بأن المجموعة بآراء لم تعترض على ذلك. والتمس الوفد من المجموعة بآراء العودة في الدورة القادمة بقائمة تتضمن أوجه مرونة قد تحظى بتوافق الآراء.

681. وذكر وفد بلجيكا، متحدثاً باسم المجموعة بآراء، بما قاله عندما أُعطيت له الكلمة أول مرة، وقال كانت اللجنة على وشك الاتفاق بشأن العمل على فرض عقوبات جنائية. كما أشار وفد مصر أيضاً إلى أن هذا كان من أحد المجالات التي يمكن

الاضطلاع بعمل إضافي في شأنها. ولفت الوفد الأنظار أيضاً إلى عدم مناقشة التدابير المتصلة بالأمن الوطني في الصباح. وكرر حقيقة أن هذا الأمر لا يتسم بأولوية عالية. ومع ذلك، يمكن مناقشته في وقت لاحق إذا ما تيسر وقت لذلك، أو في الدورة القادمة. والتفت الوفد إلى طلب الحصول على قائمة تتضمن أوجه مرونة أخرى وتقديمها في الدورة المقبلة، وقال إنه ليس في وضعية تسمح له بقبول هذا الطلب حيث سيكون عليه دراسة قائمة أخرى والتعامل في شأنها. واستطرد قائلاً، من الجائز أن تتضمن تلك القائمة بعض من أوجه المرونة التي لا تتفق تماماً مع المطلوب، وهو لا يرغب في تحميل الأمانة أعباء أكثر من اللازم في هذا الصدد.

682. وأعرب وفد البرازيل عن تفهمه عدم قدرة المجموعات على التوصل إلى أرضية مشتركة خلال المشاورات غير الرسمية. وكان هذا هو السبب الذي دفع بالوفد إلى طلب مجموعة جديدة من مواطن المرونة لمناقشتها والبت فيها من حيث مزيد من العمل. كما أشارت وفود أخرى أيضاً إلى أهمية هذا الطلب. وأيد الوفد ما قاله وفد بلجيكا من حيث عدم مناقشة قضية الأمن في الصباح. وقال من الممكن مناقشتها في وقت لاحق أثناء اليوم. كما أعرب عن قناعته بأن طرح أوجه مرونة أخرى بشأن الملكية الفكرية لن يشكل أي عبء على الأمانة.

683. وشدد وفد جمهورية الدومينيكان باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على الأهمية القصوى لهذا الموضوع بالنسبة للمجموعة. وتبته إلى أنه قد طرح وجهة نظره في المشاورات غير الرسمية في الصباح. وأعرب عن اقتناعه بصعوبة تحقيق توافق في الآراء بشأن مواصلة العمل في هذه المرحلة. وعلى هذا النحو، أيد الوفد الاقتراح القاضي بقيام الأمانة بطرح قائمة بمواطن مرونة جديدة لمناقشتها خلال اجتماعات الدورة القادمة للجنة.

684. وأيد وفد الصين المداخلات التي أدلى بها كل من وفد البرازيل والجزائر. وقال، نظراً لما تشكله مواطن المرونة من أولوية قصوى للعديد من البلدان النامية، فيمكن مناقشة أوجه مرونة أخرى إضافية.

685. وقال وفد الهند إن الأمانة قد أوضحت بجلاء عدم اعتراضها على طرح مجموعات أخرى من أوجه المرونة المتاحة في نظام البراءات لصالح البلدان النامية. وبالتالي، لن يشكل القيام بهذا الأمر أي عبء على الأمانة. كما أشار الوفد أيضاً إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص مواطن محدد من مواطن المرونة.

686. وشدد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على الأهمية القصوى لمواطن المرونة للبلدان النامية. وقال إن لم تستطع اللجنة السماح للأمانة بإعداد دراسة بشأن مواطن المرونة، فسيثير ذلك سؤالاً يتعلق بما هو المنتدى المناسب لمناقشة مثل هذه القضايا الهامة. كما سيكون من الصعب بالنسبة للبلدان النامية وضع استراتيجيات الملكية الفكرية التي تدعم التنمية دون تفهم واضح لمواطن المرونة.

687. ولفت وفد باكستان الأنظار إلى استناد عمل اللجنة إلى جدول أعمال التنمية. وقد نصت العديد من توصيات جدول أعمال التنمية، بما في ذلك التوصيات 14، 17، 22 و 25 بوضوح على وجوب قيام المنظمة باتخاذ التدابير الملائمة لتمكين البلدان النامية من التفهم الكامل والاستفادة من الأحكام المتعلقة بمواطن المرونة في الاتفاقات الدولية. وجاري حالياً استخدام مواطن المرونة تلك في البلدان المتقدمة، فضلاً عن بعض البلدان النامية. ومع ذلك، يبدو أن اللجنة ليست على استعداد حتى للسماح للبلدان النامية لمعرفة ماهية مواطن المرونة تلك. واختتم كلمته قائلاً، إن اللجنة في حاجة إلى مراجعة تفاهاتها فيما يتعلق بما يتعين اتخاذه من أعمال في سياق هذه القضية.

688. وأشار وفد الأرجنتين إلى الأهمية القصوى لمسألة المرونة. وقال، لهذا السبب كان من الأمور الحيوية للغاية أن تنظر اللجنة إلى أوجه مرونة أخرى، بالإضافة إلى الأربعة مواطن الواردة في الوثيقة التي أعدها الأمانة. وأيد الوفد البيانات التي أدلت بها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد البرازيل.

689. وأشار وفد مصر إلى الوثيقة CDIP/10/11، وقال نصت الفقرات 60 و71 بوضوح على وجوب أن تتضمن الوثائق المقبلة الخاصة بمواطن المرونة وصفا عن الكيفية التي يتم بها تنفيذ مواطن المرونة هذه في البلدان المختلفة. ويمكن تحليل أوجه المرونة المتاحة في الإطار القانوني متعدد الأطراف للمساعدة في تنفيذ سياسات الملكية الفكرية. كما يمكن للجنة دراسة اقتراح الأمانة الخاص بمواطن المرونة المتعلقة بالتدابير المتصلة بالأمن القومي. كما يمكن أيضا دراسة المقترحات الواردة في الوثيقة CDIP/9/11 بخصوص العمل المستقبلي بشأن مواطن المرونة. واشتملت تلك المقترحات على إعداد وتطوير مجموعة أدوات للمساعدة التقنية والتشريعية للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان في تنفيذ جوانب المرونة بغية تقديم المساعدة إلى بلدان في مراحل مختلفة من التنمية فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لأوجه المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية في مختلف مجالات السياسة العامة؛ وأمثلة على الكيفية التي تُنفذ بها المرونة في البلدان الصناعية، فضلا عن معلومات إضافية عن الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات والسوابق القضائية التي تفسر الأحكام القانونية، ومواد تدريب أكاديمية الويبو المتصلة بأوجه المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية؛ ودراسات إضافية لتوسيع نطاق عمل الأمانة الحالي ليشمل أوجه المرونة المتعلقة بالبراءات؛ وتوسيع نطاق عمل الأمانة بشأن مواطن المرونة في مجالات أخرى من الملكية الفكرية الواردة في اتفاق تريبس، والعديد من المقترحات الأخرى التي أدلت بها الدول الأعضاء. كما قد تكون الوفود قادرة أيضا على طرح المزيد من المقترحات للعمل في المستقبل. ومضى يقول كانت هناك العديد من الأفكار. بيد أن المطلوب هو توفر الإرادة السياسية لتنفيذها.

690. وعبر وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بعد أن استمع إلى المناقشة، عن اعتقاده في عدم وجود توافق في الآراء حول هذا البند في تلك المرحلة. واقترح بشدة وضع حد للمناقشات. وقال يمكن للجنة إعادة النظر في مناقشة هذا البند باستخدام نفس الوثائق في الدورة القادمة.

691. وأيد وفد بلجيكا باسم المجموعة باء البيان الذي أدلى به وفد إيرلندا. وقال إن اللجنة حققت الكثير، بما في ذلك ما أنجز في مجال المساعدة التقنية وحقوق التأليف والنشر. كما أبلت اللجنة بلاءً حسناً فيما يتصل بالمؤتمر المعني بالملكية الفكرية والتنمية. ولهذا، يمكن الانتقال إلى بند آخر من بنود جدول الأعمال المطلوب الانتهاء منها. وأعرب عن تطلعه للانتهاء من المناقشات في الساعة السادسة مساءً.

692. وأقر وفد البرازيل التقدم الذي أحرزته اللجنة في ذلك اليوم. ومع ذلك، وكما صرح وفد باكستان من قبل، لم يتم إحراز أي تقدم في موضوع المرونة، وهو من العناصر الأساسية التي لا يمكن فصلها عن جدول أعمال التنمية. وأكد الوفد من جديد على الطلب الذي تقدم به للأمانة لإعداد تقرير بشأن مواطن المرونة وإضافته إلى الوثائق المطروحة على مائدة المناقشات.

693. وقال وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية إن تأجيل المناقشة إلى الدورة المقبلة يشكل عملاً غير مسؤول من جانب اللجنة طالما لن يتم إضافة شيء جديد. وأضاف، يتعين إدراج مواضيع جديدة للمناقشة. وأعلن عن عدم تفهمه سبب وجود اعتراضات كثيرة لفكرة طرح قضايا جديدة للمناقشات. واستدرك قائلاً، إن الوفود غير ملزمة بالموافقة على ما لا يريدون الموافقة عليه. بيد أن المجموعة ترغب في الوقوف على ما هو الخطأ في تقديم طلب إلى الأمانة، وهي طرف محايد، يُلتبس فيه طرح قائمة جديدة لمواطن المرونة.

694. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيانات التي أدلت بها وفود البرازيل والجزائر. وأعرب عن اعتقاده في أن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية لن تُحل عن طريق تجنب القضية وتأخير العملية.

695. وأيد وفد الهند أيضا البيانات التي أدلت بها وفود البرازيل والجزائر.

696. وأعرب وفد أنغولا عن تأييده لموقف مجموعة البلدان الأفريقية في شأن هذا البند.

697. ولفت الرئيس الأنظار إلى تفسير عدد من البلدان لسبب أهمية هذا البند من جدول الأعمال لبلدانهم. وقد صرح آخرون أيضا بوضوح ما يمثله هذا البند من أولوية بالنسبة لهم. بيد أنهم يرغبون في إيلاء مزيد من الاستكشاف لهذه المسألة في مناسبة أخرى، ولم يتم تأييد هذا الاقتراح. فقد رغب العديد من الأعضاء في مناقشة هذا الأمر في الدورة الحالية. واقترح الرئيس أن توافق اللجنة على فرض عقوبات جنائية في إنفاذ القوانين المتعلقة بالبراءات، ويمكن للأمانة إعداد وثيقة بهذا الشأن. واستفسر عما إذا كان بإمكان اللجنة الموافقة على تقييم الوقائع المتعلقة بالعقوبات الجنائية في إنفاذ قوانين البراءات.
698. وقال وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفود الجزائر والبرازيل، فضلا عن مجموعته قد أشاروا بوضوح إلى أهمية طرح أوجه مرونة أخرى. وبالتالي، وكحل وسط، اقترح الوفد إعداد دراسة خاصة بأوجه المرونة المرتبطة بالتدابير المتصلة بالأمن الوطني شريطة طرح قائمة جديدة لأوجه مرونة أخرى للعمل في شأنها في الدورة المقبلة. والتمس الوفد آراء الوفود في هذا الصدد.
699. وأيد وفد أوروغواي الاقتراح المقدم من وفد البرازيل.
700. وأكد وفد بلجيكا باسم المجموعة باء مجدداً على أن اللجنة قد أحرزت بعض التقدم. واقتربت كثيراً من الانتهاء من موضوع العقوبات الجنائية في إنفاذ القوانين المتعلقة بالبراءات. وكان على اللجنة مناقشة قضية الأمن الوطني. وأعرب عن استعداد مجموعته المشاركة في المناقشات في أي وقت أو في الدورة القادمة. وقد أوضحت المجموعة موقفها فيما يتعلق بطلب أوجه مرونة أخرى، مثلها في ذلك مثل باقي الوفود الأخرى.
701. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيانات التي أدلت بها مجموعة البلدان الأفريقية، فضلا عن وفود مصر وباكستان والآخرين في هذه المسألة. ولفت الأنظار إلى تصريح المجموعة باء بأن هذا الأمر لا يشكل أولوية بالنسبة لها، وفي نفس الوقت لا تمنع في قيام اللجنة بالاضطلاع بالعمل المتصل بذلك نظراً لما يمثله من أولوية بالنسبة للبلدان النامية. كما أن مواطن المرونة تشكل جزءاً من جدول أعمال التنمية، كما أشار بذلك وفد باكستان. وأنهى الوفد كلمته بقوله إن إطالة المناقشة واقتراح استكمالها في الدورة القادمة لا يعبر عن التزام بالمسؤوليات الملقاة على عاتق اللجنة.
702. وقال وفد الجزائر إن المجموعة باء لم تفسر سبب اعتراضها على القائمة الجديدة المطلوبة لأوجه المرونة. وقال قد يتفهم الوفد الأمر بصورة أفضل في حالة تقديم الأسانيد التي تؤيد هذا الموقف الرفض.
703. وكرر وفد بلجيكا، متحدثاً باسم المجموعة باء، أن العمل بشأن مواطن المرونة لا يشكل أولوية بالنسبة له. ومع ذلك، فالمجموعة باء على استعداد لإظهار بعض المرونة والاضطلاع بالعمل على فرض عقوبات جنائية. ومضى يقول، وبهذا، سوف يكون هناك موضوع جديد في النقاش. ولا ترغب المجموعة في تبني فكرة إعداد قائمة جديدة لأوجه المرونة حيث لم يتم مناقشة هذا الأمر. وعلى الرغم من إمكانية طرح هذا الأمر للمناقشة، إلا أن هناك بنود أخرى ما تزال في حاجة إلى المناقشة أيضاً. وبالتالي، يمكن للجنة إما المضي قدماً في المناقشة أو إدراج أقواس حول الفقرة والعودة إليها مرة أخرى في وقت لاحق.
704. وعبر وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية عن خيبة أمله إزاء محاولة المجموعة باء عرقلة عمل الأمانة بشأن مواطن المرونة. ومضى يقول، ينبغي في هذا الصدد على الأقل، الإشارة في ملخص الرئيس إلى أن هناك مجموعة واحدة أبدت عدم موافقتها لعدم وجود مصلحة لها في هذا البند كما أنه لا يشكل أي أولوية بالنسبة لها. ومع ذلك، أيدت مجموعات أخرى العمل على أوجه مرونة جديدة. وأشار الوفد إلى عدم استحسان بعض المجموعات الأخرى لاقتراحه الخاص بإجراء دراسة خاصة بالمرونة المتعلقة بالتدابير المتصلة بالأمن القومي. وشدد الوفد على أن الغرض من هذا الاقتراح كان فقط للتوصل إلى حل وسط في حالة توفر قائمة جديدة لأوجه المرونة في اللجنة للعمل عليها في الدورة المقبلة.

705. وأعرب وفد بلجيكا باسم المجموعة باء عن تفهمه أهمية مضي اللجنة قدما في العمل على العقوبات الجنائية في إنفاذ قانون البراءات (المادة 61 من اتفاق ترييس). وأضاف، ربما يمكن القول إن هناك بعض المجموعات التي تؤيد العمل على مجموعة جديدة من أوجه المرونة، في حين كانت مجموعات إقليمية أخرى لا تحبذ كثيراً المضي في هذا العمل. وأضاف قد يبدو هذا الإجراء تَخَلُّصاً لطيف من هذا المأزق. وربما تتمكن اللجنة من الانتقال إلى بنود أعمال أخرى في جدول الأعمال.

706. ورد وفد البرازيل بأن اقتراحه كان متعلقاً بملخص الرئيس للإشارة إلى تصريح إحدى المجموعات بعدم اعتقادها في الأولوية التي يشكّلها هذا البند بالنسبة لها، بينما عبّرت مجموعات أخرى عن الأهمية الكبيرة لهذا البند فضلاً عن ما يمثله من أولوية بالنسبة لها. وأضاف، سيكون هذا انعكاساً صادقاً ودقيقاً لما حدث في المناقشات حيث تحاول مجموعة واحدة فقط إعاقه عمل اللجنة.

707. وقال وفد مصر إن اقتراحه استند إلى الإنصاف والمساواة. كما استند أيضاً على الاقتراحات التي تقدمت بها بعض المجموعات بشأن أوجه المرونة. وإلى أن يأتي الوقت الذي يمكن التوصل فيه إلى حل، ربما يمكن للجنة النظر في اقتراح المجموعة باء بشأن أوجه المرونة المتصلة بالعقوبات الجنائية في إنفاذ القوانين المتعلقة بالبراءات. ويمكن أيضاً إعداد مقترحات للنظر فيها في الدورة المقبلة. وبهذه الطريقة، يتسنى التعامل مع كافة المقترحات المقدمة من جميع المجموعات على قدم المساواة.

708. وكرر وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التأكيد على موقفه المؤيد للمجموعة باء. وقال من الواضح تسليط الضوء على المجموعة باء. وأضاف أن موقفه هو نفسه موقف المجموعة باء. ومضى يقول، كان هناك مناقشة جيدة أثناء المشاورات غير الرسمية في الصباح. وإن موقف مجموعته من العقوبات الجنائية معروف تماماً. كما أعربت المجموعة أيضاً عن استعدادها لمناقشة أوجه المرونة المتعلقة بالأمن الوطني. ومع ذلك، وفي تلك اللحظة، لا يشكل إعداد الأمانة لقائمة تتضمن أوجه مرونة جديدة أي مصلحة لمجموعته.

709. وقال وفد بلجيكا باسم المجموعة باء إن موقفه أصبح له مؤيد من مجموعة أخرى. وأضاف أنه قد استمع جيداً لاقتراح وفد مصر. وإن اللجنة قد تكون في حاجة إلى مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بالعمل المقبل. وبالتالي، يمكن للجنة الانتقال إلى بنود أخرى من جدول الأعمال، وقد يكون من الممكن التوصل إلى حل مبتكر لكيفية المضي قدماً في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالعمل المستقبلي.

710. وأشار الرئيس إلى الاقتراح المقدم من وفد بلجيكا، واستفسر عما إذا كان يمكن موافقة الوفود على الانتقال للنظر في الاقتراح المتعلق ببند دائم جديد يضاف إلى جدول أعمال اللجنة، وهو البند المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وبالتالي يمكن للجنة العودة لمناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بالمرونة. وقد تم الاتفاق على ذلك.

711. وأشارت الأمانة (السيدة لونجكروفت) إلى الوثيقة التي ناقشتها اللجنة في دورتها الأخيرة والتي تحدد مزيد من الخطوات في برنامج العمل على مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية (CDIP/10/10). وفي وقت سابق، وافقت اللجنة على إنشاء قاعدة بيانات على موقع الويبو لإتاحة المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء والتي توثق خبراتها العملية في تنفيذ جوانب المرونة في قوانين الملكية الفكرية الوطنية. وفي الدورة الأخيرة تحديداً، طلبت اللجنة من الأمانة دعوة الدول الأعضاء، على أساس طوعي، لتقديم عينات بيانات لإدراجها في قاعدة بيانات من قائمة متفق عليها من الفئات. وبالتالي، يمكن استخدام هذه المعلومات لتمكين الأمانة من تصميم قاعدة بيانات تكون مناسبة وتتصف بالفعالية لهذه الأنماط من المعلومات. وبناء على ذلك، أعدت الأمانة مذكرة شفوية (CN3403)، وتم إرسالها إلى الدول الأعضاء في 11 يناير. وما تزال الأمانة في انتظار الردود على هذه المذكرة.

النظر في في الوثيقة CDIP/6/12 Rev - اقتراح إضافة بند جديد على جدول أعمال اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية

712. افتتح الرئيس المناقشات حول الاقتراح المتعلق بإضافة بند جديد على جدول أعمال اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأشار إلى تقديم الاقتراح لأول مرة خلال الدورة السادسة من وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وبسبب عدم التوصل إلى اتفاق، أرجأت اللجنة اتخاذ قرار بشأن هذه الوثيقة.

713. وأشار وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية إلى اقتراحه، وقال، سيناقش بند جدول الأعمال الجديد العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وكما ذكر الرئيس، قُدِّم الاقتراح من قبل المجموعة في الدورة السادسة للجنة. وتمثل الهدف في ضمان توفير وقت كاف للجنة لمناقشة القضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية، فضلا عن تلك القضايا التي تقررها الجمعية العامة وكما ورد في قرار إنشاء اللجنة. ومضى يقول، لقد حان الوقت للجنة لإجراء مزيد من التحليل لمواجهة تفاعلية لتقديم توجيهات ملموسة بشأن الكيفية الواجب اتباعها لتحسين النظام الدولي من أجل أن يكون أكثر شمولاً، والعمل على تشجيع الابتكار والوصول إلى المعرفة في مختلف الظروف الاجتماعية - الاقتصادية. وقد اتصف النقاش بالإثارة وحقق فائدة ليس فقط للبلدان النامية ولكن أيضاً لجميع الدول الأعضاء في الوبو. ولفت الوفد الأنظار إلى إدراج هذا البند على جدول الأعمال لفترة طويلة. وأنهى كلمته قائلاً، لن تستطيع اللجنة الزعم بأنها قد استوفت التكليف الصادر لها ما لم تُجرى مناقشات واضحة بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

714. وأعرب وفد بلجيكا باسم المجموعة بآء عن استمرار قناعته في أن الدور الرئيسي للجنة ممثل في مناقشة قضايا محددة حول الملكية الفكرية والتنمية. ولذلك، فإنه لا يرى أي غرض في إضافة بند جديد على جدول الأعمال له نفس عنوان مجال عمل اللجنة بالضبط. وسيكون هذا تكرار للهدف العام للجنة. بيد أنه أكد على استمرار موقفه المتمثل في الاستعداد للمشاركة في مزيد من الأفكار ومواصلة المناقشات بخصوص بنود محددة من جدول الأعمال تتصل بالقضايا الفردية المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وعلى ضوء ما سبق، لا يرى الوفد أهمية النظر في البند الجديد المقترح إضافته على جدول أعمال اللجنة.

715. وأعرب وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية عن تأييده للاقتراح. ومضى يقول، صدر تكليف اللجنة بغرض وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين التي تمت الموافقة عليها؛ ولرصد وتقييم ومناقشة إعداد التقارير عن تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة، ولهذا الغرض، تقوم اللجنة بالتنسيق مع الهيئات المعنية في الوبو؛ ومناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية التي توافق اللجنة عليها، فضلا عن تلك القضايا التي تقررها الجمعية العامة. وجرى تنفيذ الركيزة الأولى من خلال المشاريع التي تم اعتمادها من قبل اللجنة. كما جرى تنفيذ الركيزة الثانية من خلال التقارير المرحلية وآلية التنسيق. وتمثلت الركيزة الثالثة في مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية وفقا لما تقررته اللجنة. بيد أن الركيزة الثالثة لم يتم تنفيذها بعد. وأعرب الوفد عن سعادته لسماعه رأي المجموعة بآء والذي يتفق مع رأيه في وجوب مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية تنفيذاً للتكليف الصادر إلى اللجنة. وأعرب عن تطلعه للاستماع إلى توضيح المجموعة بآء عن كيفية تنفيذ ذلك وهو المتمثل في الركيزة الثالثة. وأنهى كلمته قائلاً، كان من الواضح أن المجموعة الأفريقية ترغب في تنفيذ تلك الركيزة من خلال البند الجديد المقترح إضافته إلى جدول الأعمال.

716. وصرح وفد موناكو بعدم تفهمه نطاق هذا الاقتراح، حيث إن عنوان بند جدول الأعمال الجديد عام ويصف عموم تكليف اللجنة. ويتضمن التكليف الصادر للجنة ثلاث ركائز. وجاري تنفيذ الركيزة الثالثة بالفعل من خلال، وذلك على سبيل المثال، تنظيم المؤتمر المعني بالملكية الفكرية والتنمية، فضلا عن إجراء مناقشات بشأن مساهمة الوبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا، لا يتطلب الأمر إضافة بند جديد على جدول الأعمال لتنفيذ هذا الجزء من تكليف اللجنة. وقد يتسبب النطاق الواسع لهذا البند في خلق مشاكل. وقد يؤدي إلى صعوبة المناقشات. وتقريبا، تتصف جميع البنود المدرجة في

جدول أعمال اللجنة بالتحديد. ويمكن تنفيذ اللجنة للتكليف الصادر لها من خلال بنود جدول الأعمال المحددة الحالية. كما أن للدول الأعضاء أيضاً الحق في اقتراح بنود جديدة لإضافتها إلى جدول الأعمال.

717. وكرر وفد إيرلندا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، موقفه بشأن إدراج بند جديد على جدول الأعمال حول الملكية الفكرية والتنمية. وقال إنه ما يزال عند رأيه بأن الهدف الأساسي للجنة هو مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية. ولذلك، لا ترى مجموعته أي غرض في إضافة بند إلى جدول الأعمال يحمل تماماً نفس الهدف، والذي سيكون من شأنه فقط تكرار عنوان التكليف الصادر للجنة. وأكد الوفد على استعداده الدائم لمناقشة بنود أعمال محددة متصلة بقضايا فردية فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية.

718. وأشار وفد باكستان إلى أنه ما يزال عند رأيه المتمثل في أهمية هذا البند الجديد. واستشهد برأي مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية من حيث إن هذا البند يمثل جزءاً من التكليف الصادر إلى اللجنة. ولفت الوفد الأنظار إلى التعليق الذي أدلى به وفد موناكو بشأن النطاق الواسع لبند جدول الأعمال، وقال إن النطاق الواسع هذا مطلوباً كي يغطي جوانب هذه القضية التي تتصف باتساع النطاق. كما أن عنوان هذا البند الجديد ليس تكراراً لعنوان عمل اللجنة، فالأمر لا يتعلق باللغة، إنما يتعلق بما يحدث في العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. واختتم كلمته قائلاً، إن اللجنة في حاجة إلى التركيز على الركيزة الثالثة من التكليف الذي أُنيط بها.

719. وصرح وفد كندا باختلاف تفسيره لقرار الجمعية العامة عن تفسير مجموعة البلدان الأفريقية ووفد باكستان وآخرين، والذين حددوا الملكية الفكرية والتنمية كركيزة ثالثة. وقد استند موقف الوفد على حقيقة تصدي عمل اللجنة الجاري حالياً بالفعل للهدف الثالث الذي تم تكليفها به. فعلى سبيل المثال، كانت هناك العديد من الحالات التي وضح فيها إجراء مناقشات داخل اللجنة بشأن القضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية. وقد تراوحت تلك المناقشات ما بين إعداد دراسات مختلفة أو عروض تقديمية فضلاً عن الأعمال الإضافية الناشئة عن الدراسات مع التوصيات المستندة إلى آراء خبراء. وبالنظر إلى حقيقة عدم تنفيذ جميع التوصيات الخمسة والأربعين التي تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة، فيجدر باللجنة التركيز على تنفيذ ما لم يُنفذ من تلك التوصيات. ومع ذلك، يظل موقف الوفد هو الاستعداد التام للنظر في أي بنود أخرى، وعلى أساس كل حالة على حدة، والتي يكون من المناسب إدراجها ضمن جدول أعمال اللجنة للعمل في شأنها في المستقبل.

720. وكرر وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق موقفه بشأن هذا الاقتراح. وأعرب عن استمرار قناعته بأن الهدف الأساسي للجنة هو مناقشة القضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية. ولذلك، لا يرى الوفد أهمية في إضافة بند دائم جديد على جدول الأعمال، يكون عنوانه ببساطة تكراراً لاسم اللجنة. وتعمل الويبو، كمنظمة، على تحقيق صالح أعضائها. وعلى هذا النحو، يوفر نظامها الداخلي فرصاً لمناقشة بنود محددة تتعلق بقضايا ملموسة فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وأضاف أن المجموعة على استعداد للمشاركة في مثل هذه المناقشات.

721. وقال وفد جمهورية الدومينيكان باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إنه استمع إلى المجادلات المتبادلة. وأعرب عن تأييده إدراج بند دائم جديد على جدول الأعمال يختص بالملكية الفكرية والتنمية.

722. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) يدرك الجميع أنه لم يتم إدراج سوى عنصرين فقط في جدول أعمال اللجنة من بين الثلاثة عناصر التي اشتمل عليها التكليف الصادر من الجمعية العامة للويبو إلى اللجنة في عام 2007، وتحديدًا، وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين التي تمت الموافقة عليها؛ ورصد وتقييم ومناقشة وإعداد التقارير عن تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة، ولهذا الغرض، تقوم اللجنة بالتنسيق مع الهيئات المعنية في الويبو. وعلى الرغم من صدور تكليف الجمعية العامة للجنة لتنفيذ هذه الأعمال، إلا أنها لم تشرع في تنفيذ العنصر الثالث، ألا وهو مناقشة القضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية التي توافق عليها اللجنة، فضلاً عن تلك القضايا التي تقرها الجمعية العامة. وبمقتضى هذا التكليف، ينبغي على اللجنة رفع توصياتها إلى الجمعية العامة. ولن تكون اللجنة قادرة على تقديم توصيات عملية إلى الجمعية العامة في مجال وضع القواعد

والمعايير الموجهة نحو التنمية دون إجراء مناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ولقد حان الوقت أن تشارك اللجنة في نقاش صريح حول الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله وحول العمل المستقبلي لها. ويجب على اللجنة تقييم الفوائد الملموسة التي حققتها للبلدان النامية واستكشاف ما إذا كانت ما تقوم به من أعمال قد حقق المفاهيم ولبيّ التوقعات المأمولة من إنشائها من قبل البلدان النامية. ومضى يقول، سوف تحيد اللجنة عن الهدف الأساسي من إنشائها وتتصرف بعدم الفاعلية في حالة عدم قدرتها على مناقشة الجوانب المختلفة للملكية الفكرية والتنمية. وحذّر الوفد من عرقلة العمل بشأن المزيد من أوجه المرونة لصالح البلدان النامية. واستطرد قائلاً، إن عدم فاعلية اللجنة لن يخدم مصالح البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. وإن الوصول إلى نظام للملكية الفكرية يتجه نحو مساندة التنمية بصورة أكبر يمكن أن يحقق استفادة لجميع البلدان ويعزّز من حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. واستطرد قائلاً، إن لم يكن نظام الملكية الفكرية متفاعلاً بدقة مع اعتبارات التنمية، فقد يصبح إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مشكلة حقيقية واقعة. وكان من الضروري إدراج هذا البند على جدول الأعمال من أجل تعزيز عمل اللجنة وتنفيذ قرار الجمعية العامة وإضافة قيمة إلى مناقشات اللجنة.

723. واعترف وفد أستراليا بأن تكليف اللجنة قد تضمن البند المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ومع ذلك، رأى الوفد استيفاء اللجنة لمتطلبات هذا التكليف في سياق عملها على مختلف الأصعدة. واتفق الوفد في ذلك مع كل من وفود بولندا وموناكو وكندا وغيرها. ولهذا، فهو لا يؤيد تخصيص بند دائم على جدول الأعمال بشأن هذا الأمر. ومضى يقول، إن الفرصة سانحة للجنة وسوف تستمر في اغتنام الفرص لمناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وهذا هو ما تقوم به بالفعل دون أن يكون هناك بند محدد لهذا على جدول الأعمال. وأقر الوفد النهج المبني على المشروع والدراسة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وعلى الرغم من ذلك، أُتيحت للجنة فرصة مناقشة هذه القضايا. فعلى سبيل المثال، الخبرات الوطنية في تقديم وتلقي المساعدة في مجال الملكية الفكرية من أجل التنمية، فضلاً عن المناقشات الجارية حول الأهداف الإنمائية للألفية. وكما اقترحت وفود أخرى، لم يكن هناك أي عائق يمنع الدول الأعضاء من طلب إدراج عنصر محدد على جدول الأعمال. وبالمثل، فإن في استطاعة الدول الأعضاء أيضاً إثارة ما يعن لها من قضايا كي تتم مناقشتها في إطار العمل المستقبلي بغية تمكين الوفود من الإعداد لإجراء مناقشة مستفيضة خاصة بقضايا معينة في اجتماعات اللجنة اللاحقة.

724. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده البيانات التي أدلت بها مجموعة البلدان الأفريقية ووفد البرازيل. ورأى الوفد وجهة الاقتراح القاضي بإدراج بند مستقل مختص بالملكية الفكرية والتنمية. وقال سوف يعمل هذا البند على الوفاء بالتكليف الصادر من الجمعية العامة إلى اللجنة.

725. وقال وفد مصر كان مطلوباً من اللجنة تنفيذ الركيزة الثالثة من التكليف الصادر لها من الجمعية العامة. كما كان مطلوباً أيضاً التفسير القانوني لقرار الجمعية العامة، حيث كان الأسلوب الذي تم به تنفيذ هذا القرار على جانب كبير من الأهمية. ويتعين أن يُطبق قرار الجمعية العامة من قبل جميع الدول الأعضاء. وطرحت مجموعة جدول أعمال التنمية عدداً من المقترحات الخاصة بقضايا يمكن مناقشتها في إطار هذا البند، لا سيما، المؤتمر المعني بالملكية الفكرية والتنمية. وتم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمؤتمر. وأيد الوفد إدراج بند دائم على جدول الأعمال لمناقشة المسائل ذات الصلة بذلك في المستقبل.

726. وأعرب وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية عن أهمية هذا البند، وأيد البيانات التي أدلت بها وفود كل من مجموعة جدول أعمال التنمية وإيران (جمهورية - الإسلامية). ومضى يقول، إن اللجنة بحاجة إلى احترام قرار الجمعية العامة في هذا الصدد. وعبر عن اهتمام المجموعة الآسيوية بسماع رد المجموعة بآراء على السؤال الذي طرحه وفد الجزائر.

727. وصرح وفد فرنسا أن الخبر المشارك مع الوفد لاحظ انفصال بعض المواقف عن واقع المناقشات، نظراً لأن بعض الوفود في جنيف لم تكن من معاهد وطنية. وعبر عن رغبته في حضور خبراء وممثلين من المعاهد الوطنية. وتوجه الوفد بسؤال إلى مؤيدي الاقتراح: في حالة إدراج بند دائم خاص بالملكية الفكرية والتنمية على جدول الأعمال، فهل يعني ذلك أن البنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال لن تتضمن مناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وعبر الوفد عن صدمته

ودهشته حيث إن اسم اللجنة هو "اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية". ولهذا، فمن الناحية المثالية، ينبغي دمج هذا البند مع كافة البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وعبر عن رغبته في الإفصاح عن الفكرة وراء هذا الاقتراح الرامي إلى إدراج بند دائم على جدول الأعمال، وإذا ما كان هناك بعض الأفكار المحددة لهذا البند. ومضى يقول، إذا كان الغرض هو فقط لتكرار أعمال اللجنة وتكرار نفس الكلمات في أجزاء مختلفة من الوثيقة، فإن الوفد لا يؤيد وجود مثل هذا البند الدائم على جدول الأعمال. ومن الواضح أن اللجنة تعمل على خدمة التنمية والملكية الفكرية، بما في ذلك من خلال المناقشات حول الأهداف الإنمائية للألفية والخبرات الوطنية. وكانت المساهمات المقدمة من الوفود إلى اللجنة أيضاً خاصة بالملكية الفكرية والتنمية. وينبغي أن يكون البند الدائم على جدول الأعمال محدداً، وإلا فسوف يُستبعد تلقائياً حيث إن الوفود لا تبغي سوى مناقشة الملكية الفكرية والتنمية.

728. وقال وفد سويسرا في بداية مناقشته لهذا البند الجديد، كان السبب المعلن وراء الاقتراح هو تنظيم عقد مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وسوف يُعقد المؤتمر في شهر نوفمبر، وتمت مناقشة هذا الأمر. ومنذ المناقشات الأولية وإلى هذا الحين، لم يتم طرح أي موضوعات مطلوب مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال المقترح نظراً لعدم استطاعة مناقشتها تحت البنود الموجودة على جدول الأعمال. ولهذا، أعلن الوفد عن تأييده للبيانات التي أدلت بها مختلف أعضاء المجموعة باء، وبخاصة البيان الذي أدلى به وفد فرنسا.

729. وأشار وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية إلى التعليقات التي أدلى بها وفد فرنسا، وقال من المحتمل أن يكون سبب صدمة الخبر ودهشته هو حقيقة عدم مناقشة اللجنة لقضايا الملكية الفكرية، حيث ناقشت اللجنة تنفيذ التوصيات ومتابعتها. ومع ذلك، سوف يتيح بند جدول الأعمال المقترح مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية بأسلوب أكثر عالمية. ولعل المجموعة باء لم تقرأ هذا الاقتراح بعناية، فقد أشار الاقتراح إلى موضوعات يمكن مناقشتها تحت هذا البند الجديد. ولم تحاول المجموعة الخوض في التفاصيل. وإذا لم يأخذ المرء الوقت الكافي لقراءة الوثيقة، فلا فائدة تُرجى من مناقشة هذه الوثيقة معه.

730. وأكد وفد بلجيكا باسم المجموعة باء على أنه دائماً مع إجراء المزيد من المناقشات حيث تسهم في تفهم الأمور بشكل أفضل. وعبر عن اعتقاده في أن جميع الوفود تقريباً قد أجابوا على السؤال الذي أثاره وفد الجزائر. وبالإضافة إلى هذه الإيضاحات، أشارت المجموعة إلى الوثيقة CDIP/6/12، والتي يعود تاريخها إلى عام 2011 قبل عامين تقريباً، حيث نصت في صفحتها الثانية على اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية، كمساهمة مبدئية، بأن تتضمن المناقشات ثلاث بنود. كان البند الأول بخصوص تقرير عن مناقشات مجموعة ندوات الويبو بشأن اقتصاديات الملكية الفكرية. لم يكن التقرير عن المناقشات ضرورياً، إذ يجب على الوفود محاولة التواجد في الحلقات الدراسية. واتصل البند الثاني بمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت الوثيقة المذكورة إلى الدراسات الأولى التي أُجريت في هذا الصدد. وقد أجرت اللجنة بالفعل مناقشة طويلة ومكثفة حول هذا الموضوع. وأخيراً، وبناء على طلب إجراء المزيد من العمل للتحضير للمؤتمر القادم حول الملكية الفكرية والتنمية، رددت المجموعة ما سبق أن ذكرته وفود أخرى في هذا الصدد.

731. وأشار وفد باكستان إلى ما ورد في الاقتراح بأن مجموعة جدول أعمال التنمية على استعداد لتقبل أي موضوعات تُعرض للمناقشة في إطار بند الأعمال الجديد، وشجعت جميع المجموعات على الحضور والمشاركة بوجهات نظرها حول المسائل المطروحة. ومساهمة مبدئية، اقترحت مجموعة جدول أعمال التنمية تناول المناقشات في إطار بند جدول الأعمال الجديد، من بين موضوعات أخرى، الأمثلة التي تم ذكرها في الاقتراح. وأنهى كلمته قائلاً، إن الموضوعات التي يمكن مناقشتها في إطار هذا البند ضخمة.

732. وأيد وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية البيان الذي أدلى به وفد باكستان. واقترح بعض الموضوعات المطلوب مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال المقترح. ومع ذلك، أعرب الوفد عن استعداده لمناقشة هذا الأمر. وقال

لا يمكن للجنة مناقشة الملكية الفكرية والتنمية مناقشة مستفيضة وكاملة ما لم يكن هناك بند دائم واسع النطاق في جدول أعمال اللجنة يُمكن كل بلد من طرح اهتماماتها وما يعن لها من أفكار ترى أنها تصب في مصلحتها على طاولة المناقشات.

733. وأشار وفد موناكو إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الجزائر، وقال إنه قرأ الاقتراح بعناية عدة مرات. وقال لقد أشار في بيانه الأخير إلى موضوعين متضمنين في الاقتراح، وهما تحديداً، مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، وتنظيم مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية. وتؤكد حقيقة قيام اللجنة بمناقشة هذين الموضوعين في عدة دورات عدم وجود الحاجة لإدراج بند جديد دائم على جدول أعمال اللجنة لمناقشة تلك الموضوعات. وأضاف أنه لا يمانع من مناقشة هذا الأمر. ومع ذلك، فإن نطاق بند جدول الأعمال المقترح واسع جداً، ومطلوب تحديد بنود فرعية لتوضيح ما يمكن مناقشته في إطار البند المقترح. وكرر ما قاله من قبل من حيث اتساع نطاق البند المقترح بدرجة كبيرة جداً. وأعرب عن استعداده لمناقشة أي موضوع مرتبط بالملكية الفكرية والتنمية. وأكد على عدم ضرورة إدراج بند دائم جديد على جدول أعمال اللجنة لمناقشة هذه الموضوعات. ومضى يقول، مطلوب من اللجنة مناقشة الملكية الفكرية والتنمية، وهو ما تقوم به اللجنة فعلياً على مدار 11 دورة.

734. وقال الرئيس إن النقاش كان مثمراً للغاية حول هذا الموضوع بيد أنه لم يفض إلى إجماع حول أفضل طريقة لمعالجته. واقترح أن تعلق اللجنة نقاشها حول هذا الموضوع إلى الدورة القادمة. وأضاف أنه حينها يمكن لمؤيدي الاقتراح أن يشرحوا العناصر الموضوعية للاقتراح بمزيد من التفصيل حسبما طلب بعض الدول الأعضاء. وقال إن بذلك ستتحقق الفائدة.

735. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فقال إن الوفود قادرة تماماً على مواصلة النقاش. وقال إنه ليس من داع للعودة لمناقشة الاقتراحات في الدورة القادمة فذلك لن يكون مقبولاً. وقال إن بوسعهم أن يقترح عدداً من المواضيع. ولكن يجب أن تكون العملية أكثر افتحاً. وأضاف أنه ينبغي أن يُطلب من جميع الوفود أن تقترح مواضيع يمكن مناقشتها.

736. وقال وفد فرنسا إنه يتفق مع اقتراح الرئيس. وأردف قائلاً إن على مجموعة جدول أعمال التنمية أن تتنقح بقية أعضاء اللجنة باقتراحها. وقال إنه يرحب بمناقشة أي اقتراحات ملموسة تقدم في الدورة القادمة وتحديد ما إذا كان من الضروري إضافة بند جديد إلى جدول الأعمال أو ما إذا كان من الممكن مناقشة المواضيع في إطار بنود جدول الأعمال الحالية.

737. ورأى وفد مصر أن بيان وفد الجزائر شديد الانساق. وقال إنه يمكن أن يساعد اللجنة في الوصول إلى حل. واقترح أن تُعقد المناقشات غير الرسمية في الفترة التي تسبق الدورة التالية لتحديد أي البنود يمكن إدراجها. ومضى يقول إنه يمكن أن يساعد الوفود في الاستعداد للدورة القادمة والوصول إلى نتائج ملموسة في هذه الدورة.

738. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إن بوسع مؤيدي الاقتراح تحديث الوثيقة. ووصف الوثيقة بأنها قديمة وأن جلّ الاقتراحات قد عفا عليه الزمن. واسترسل قائلاً إنه إذا اختار مؤيدو الاقتراح أن يحدّثوا الوثيقة، فإنه يمكنهم أن يأخذوا المناقشات بعين الاعتبار. ومن ثم، ينبغي أن يكون العنوان محدداً وليس عاماً. وأسهب بقوله إنه بسبب وجود بند دائم في جدول الأعمال بشأن العمل المقبل، فإن المجموعة لا ترى أن أفضل طريقة للمضي قدماً هي طلب إضافة بند متكرر إلى جدول الأعمال. وقال إن هذا البند يمكن أن يظل في جدول الأعمال إذا اختارت المجموعات الأخرى أن تمضي قدماً في هذا الاتجاه. غير أن المشاورات غير الرسمية لن تكون ضرورية لأن الوفود ستكون مشغولة طوال الشهور القليلة القادمة.

739. وقال وفد البرازيل إنه يفهم أن بعض الوفود لم تبد مرونة لتقديم تنازلات بشأن العمل المقبل والمشاورات غير الرسمية. وأعرب الوفد عن ترحيبه باقتراح وفد مصر.

740. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فأيد النقاط التي أدلى بها وفد بلجيكا وقال إنه لا يؤيد اقتراح وفد مصر بإجراء المزيد من الأعمال بين الدورات لمناقشة بند جدول الأعمال الجديد.

741. وأشار الرئيس إلى عدم تحقق إجماع حول عقد مشاورات غير رسمية بشأن الاقتراح. وأكد على اقتراحه بأن يستوضح وفد البرازيل الاقتراح، بوصفه مقدم الاقتراح، عرضه في الدورة القادمة. وتم الاتفاق على ذلك.

742. وقال وفد البرازيل إنه على استعداد للتوضيح واستكمال العمل بشأن اقتراحه. وقال إنه سيحاول الانخراط في مشاورات مغلقة غير رسمية مع بعض الدول الأعضاء للوصول إلى أرضية مشتركة لإضافة بند جديد دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتطوير.

743. وقال وفد الجزائر إن اللجنة ليست بحاجة إلى الموافقة على عقد مشاورات غير رسمية. وقال إنه يحق للرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات غير رسمية حتى في ظل وجود اعتراضات من بعض الوفود. وحث الوفد الرئيس على عقد مشاورات غير رسمية.

744. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر. وقال إن المجموعة على استعداد لمناقشة المسألة مع دول أعضاء أخرى. غير أنها تقدر كثيرا مؤازرة الرئيس لها في هذا الصدد.

745. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إنه استمع بعناية للمداخلة الأولى لوفد البرازيل وإن ما قاله هو "مشاورات مغلقة غير رسمية". وقال إن المجموعة ترحب بمثل هذه المشاورات في ظل وجود وثيقة جديدة لدعم المناقشات. وتحدث وفد الجزائر عن المشاورات غير الرسمية وليس "المشاورات المغلقة غير الرسمية". وقال إن ثمة اختلاف بسيط بين الاثنين. وقال إن المجموعة تشير فقط إلى الاقتراح المبدئي لوفد البرازيل بشأن "المشاورات المغلقة غير الرسمية".

746. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر. وقال إنه لن يدخل في جدال حول الفارق بين المشاورات غير الرسمية والمشاورات المغلقة غير الرسمية. وقال إنه يحق للرئيس أن يدعو لعقد مشاورات غير رسمية. وأضاف أنه ليس لزاما أن توافق اللجنة على ذلك. وأسهب بقوله إن الرئيس يمكنه أن يدعو إلى عقد مشاورات غير رسمية إذا أراد ذلك. وقال الوفد إنه يدعم هذه المشاورات.

747. وأحاط الرئيس علما بالطلب وقال إنه سينظر في إمكانية عقد مشاورات غير رسمية. وقال إن فكرة الاجتماعات غير الرسمية ينبغي ألا ترفض. فالمشاورات غير الرسمية يمكنها أحيانا أن تكسر الجمود.

748. وأشار وفد أوروغواي إلى أن اللجنة بدت وكأنها وصلت إلى طريق مسدود. وقال إن المشاورات غير الرسمية ستكون من الطرق الجيدة لكسر الجمود.

749. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إن النقاش كان مثيرا للاهتمام. وقال إن بعض التقدم قد أُحرز. وأضاف أن الويبو منظمة موجهة من قبل الدول الأعضاء وأن بعض الدول الأعضاء قد أعربت عن تفضيلها لعقد مشاورات مغلقة غير رسمية. ومن ثم فإن المجموعة مستعدة للانخراط في هذه المشاورات المغلقة غير الرسمية.

750. ورأى وفد باكستان أنه سيكون أمرا مقبولا أن تدعو اللجنة إلى عقد المزيد من المشاورات حول هذا الموضوع.

751. وأكد الرئيس أن هذا ما يظنه أيضا.

النظر في الوثيقة CDIP/11/3 - دراسة جدوى إدراج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويبو لنتائج الشائبة (تابع)

752. واستأنف الرئيس النقاش حول الوثيقة CDIP/11/3. وقال إنه يرى أن ثمة مساحة تقارب يمكن الاتفاق عليها. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعض النقاط التي يمكن تضمينها في الملخص.

753. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن ما تم التوصل إليه في المناقشات في اليوم السابق هو تقديم التماس للأمانة لكي تجمع معلومات حول كيفية قياس وكالات الأمم المتحدة الأخرى، خاصة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، لإسهامها في الأهداف الإنمائية للألفية. وكان ذلك بناء على الاقتراح الأصلي المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية. وبجانب جمع هذه المعلومات، ناقشت اللجنة فكرة تقديم الأمانة لتقرير موجز من إعداد موظفيها، في إطار الموارد الحالية، يوضح كيف أسهمت الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى تاريخه، وذلك استنادا إلى الدراسات القائمة حول هذا الموضوع. ورأى الوفد أن الحل الوسط يتمثل في أن هذا التقرير الموجز من الممكن أن يشمل معلومات حول إسهام الويبو في الغايات الست المدرجة ضمن الأهداف 1 و6 و8 من الأهداف الإنمائية للألفية باستخدام المنهجية المقدمة في الوثيقة CDIP/11/3. وينبغي أن يشمل التقرير أيضا تقييما سرديا للطريقة التي تسهم بها الويبو في الأهداف الخمسة الأخرى، دون أن تضطر إلى وضع منهجية مفصلة إضافية لهذه الأهداف الخمسة.

754. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فقال إن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أشار إلى حل وسط وإن هذا الاقتراح يشكل أساسا جيدا لبدء العمل، وقال إنه أمر ضروري لتحقيق فهم أفضل بشأن كيف يمكن للويبو أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية وكيف يمكن تقييم إسهامها مقارنة بوكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى.

755. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فأكد على أن هذه من القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للمجموعة. وأضاف أنه ينبغي وضع مؤشرات محددة لقياس مدى تعميم الأهداف الإنمائية للألفية في عمل الويبو. وأردف قائلا إن ذلك أمر بالغ الأهمية. وعبر الوفد عن رغبة المجموعة في التعبير عن ذلك في ملخص الرئيس. وقال إن على الأمانة أن تراقب ما تم في منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتعميم الأهداف الإنمائية للألفية في برامجها وقياس إسهام هذا التعميم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى يقول إن المجموعة تفضل تقريرا مستقلا. وقال إنه مع ذلك فإنه من الممكن أن يوافق على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية لأنه قد يوفر أساسا جيدا للنقاش المقبل حول الموضوع.

756. وتحدث وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إنه من الممكن أن يوافق على الاقتراح. ورأى أنه حل وسط جيد.

757. وقال الرئيس إنه يريد أن يعرف إلى أي مدى يمكن دمج الشواغل التي أعربت عنها المجموعة الأفريقية في اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

758. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى طلب المجموعة الأفريقية أن يشمل ملخص الرئيس بيانا حول المؤشرات المحددة الإضافية التي يجري وضعها. وقال إنه لا يدعم هذا الأمر. وذكر أنه عندما أثير هذا الموضوع في اليوم السابق، كان عدد من الوفود بين مؤيد ومعارض. ومن ثم، إذا كان ذلك سيدرج في ملخص الرئيس، كما حدث في عدد من القضايا الأخرى، فإن على الرئيس أن يذكر أن "بعض الوفود عبرت عن رغبتها في إدراج مؤشرات محددة والبعض الآخر عارض الفكرة".

759. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فقال إن من العادل أن يُذكر أن المجموعة ترغب في وضع مؤشرات محددة بينما لا يدعم آخرون هذا الاقتراح. ولكن المجموعة تود أن يذكر ملخص الرئيس بوضوح أنه قد تحقق إجماع بشأن الحاجة إلى تعميم الأهداف الإنمائية للألفية في عمل الويبو. وذكر أن جميع الوفود، بمن فيها المجموعة باء، اتفقت على أن الويبو، بوصفها منظمة تابعة للأمم المتحدة، لديها دور تلعبه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن المجموعة تود أن يربط ملخص الرئيس هذا الإجماع بشكل واضح ببيان أن بعض الوفود طلبت وضع مؤشرات محددة بينما عارض آخرون ذلك.

760. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه بشأن مسألة المؤشرات المحددة. والتفت إلى مسألة بيان أن الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تدمج تماما في عمل الويبو، وقال إن هذا الأمر لم يُناقش باستفاضة. وقال إنه لا يمكن أن يوافق عليه في الوقت الراهن. وقال إن الوثيقة CDIP/11/3 تضمنت دراسة بشأن جدوى إدراج الاحتياجات/النتائج

المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الوبو لنتائج الشائبة. ومضى يقول إن الدراسة أشارت إلى أن ثمة 3 أهداف و6 غايات يمكن قياس تعميمها في عمل الوبو بوضوح. وقال إن الأمانة طلب إليها أن تتناول الأهداف الخمس الأخرى وأن تبلغ اللجنة في شكل سردي في الدورة القادمة، بما إذا كانت ترى أن ذلك يمكن تطبيقه في عمل الوبو. وأسهب بقوله إنه في الوقت الراهن غير مستعد للقول إن جميع الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تُعمم تماما في عمل الوبو لأن هذا لا يعبر عن وجهة نظره. وقال إن ثمة دراسة تظهر كيف أن بعض الأهداف والغايات تشكل جزءا من إسهام الوبو. ولكنه غير مستعد في الوقت الراهن لقبول بيان الدمج الكامل. ومن ثم بوسع الرئيس أن يذكر أن بعض الوفود اتفق مع البيان والبعض الآخر لم يتفق.

761. وذكر وفد فرنسا أن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية عكس إجماعا ولا ينبغي إضعافه. ولا ينبغي أن تضع اللجنة وقتها في هذا. بل ينبغي أن تركز على القضايا المتصلة بالموضوع. وقال إنه ينبغي الاستمرار في مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن اللجنة من الممكن أن تمضي قدما بشأن الاقتراح الخاص بوفد الولايات المتحدة الأمريكية.

762. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فقال إنه يعي النقطة التي أوصحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أنه رغم اختلاف الآراء حول الأهداف الإنمائية للألفية القابلة للتطبيق، إلا أن المجموعة ترى أنه لا خلاف في اللجنة على أن الوبو لديها دور لتلعبه في تحقيقها.

763. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إنه يؤيد اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

764. وعبر وفد مصر عن تأييده لموقف وفد الجزائر والمجموعة الأفريقية. وشمل موقع الوبو وصفا مفصلا لإسهام الوبو في جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن إسهام الوبو في جميع الأهداف الإنمائية للألفية قد سُرح بشكل كافٍ. وأردف قائلا إن هذه المسألة تخص كيف ينبغي قياس الإسهام. وأضاف أنه بناء على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية والوثائق التي ستقدم في الدورة التالية، من الممكن إيجاد طريقة أفضل لقياس إسهام الوبو ومعرفة كيف أسهمت في الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى يقول إن اللجنة لديها بالفعل وصف لإسهام الوبو في الأهداف الإنمائية الثانية للألفية.

765. واقترح وفد المكسيك أن تدرج إشارة إلى التوصية 22 من جدول أعمال التنمية: "ينبغي لأنشطة الوبو بشأن وضع القواعد والمعايير أن تكون داعمة للأهداف الإنمائية المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية".

766. وأعرب وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) عن دعمه للآراء التي أدلى بها المتحدثون الذين سبقوه، بمن فيهم وفد مصر ووفد الجزائر. وقال إن الوبو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة فإنها ملتزمة بالإسهام في الأهداف الإنمائية المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

767. وقال الرئيس إن الأمانة ستحاول أن تدمج جميع العناصر المتفق عليها في مشروع منقح لتنظر فيه اللجنة. ثم دعا اللجنة للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية عملا بما تقتضيه آلية التنسيق

768. قال الرئيس إن الأمانة قد تلقت رسالة من وفد الجزائر في 14 مايو 2013، والتي أرسلت إلى جميع الوفود. وأضاف أنها احتوت على اقتراح مشترك من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية حول مواصفات الاستعراض المستقل لتوصيات جدول أعمال التنمية ومنهجيته. ودعا الرئيس وفد الجزائر إلى تقديم الوثيقة.

769. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فأكد على أن قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق تضمن طلبا موجها للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لكي تجري استعراضا مستقلا لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بنهاية الثنائية 2012-2013. وأردف قائلا إن اللجنة قد اتفقت في دورتها السابقة على إدراج بند متعلق بالاستعراض المستقل في جدول أعمال الدورة الحالية للسماح بإجراء مناقشات مبدئية بغرض توفير إرشادات للأمانة. ومضى يقول إن الاقتراح المشترك مع جدول أعمال التنمية تعلق بمواصفات الاستعراض المستقل ومنهجيته. وأضاف أن هدف الاستعراض هو إجراء استعراض مستقل وشامل ومنعمق لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأردف قائلا إنها ينبغي أن تبحث مدى ملاءمة الأنشطة المنجزة تنفيذا لتوصيات جدول أعمال التنمية، ومدى منفعتها وأهميتها وفعاليتها وكفايتها؛ وتبحث الأثر والمنحى الإنمائيين للأنشطة المنجزة تنفيذا للتوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية وتقيم مدى تحقيق الأهداف المنشودة من توصيات جدول أعمال التنمية؛ وتقدر مدى كفاية تقييمات مشاريع جدول أعمال التنمية، بما في ذلك النطاق والمنهجية؛ وتقدر مدى ملاءمة النهج المشاريحي المتبع في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ومدى كفايته وفعاليتها وتأثيره؛ وتقيم الأثر الإجمالي لتنفيذ جدول أعمال التنمية، لا سيما من حيث تعميم المنحى الإنمائي على جميع هيئات الويبو وبرامجها وموظفيها؛ وتبين التحديات المطروحة والفجوات القائمة والفرص السانحة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية؛ وتقدم توصيات بشأن كيفية المضي في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وكذلك فيما يخص ما تقدم ذكره. ومن ناحية المنهجية، ينبغي أن يشمل التقييم مراجعة شاملة لجميع الوثائق الوجيهة ضمن برامج الويبو ومقابلات وزيارات ميدانية واستقصاءات. وينبغي التماس تعليقات من الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة من قبيل الجهات المستفيدة من الأنشطة المنجزة التي لها صلة بتوصيات جدول أعمال التنمية. وينبغي أن تكون لفريق الخبراء المهارات والمعارف اللازمة لإجراء المراجعة بمصدقية واستقلالية. وينبغي أن يكون فريق القائمين على المراجعة مكونا من خبراء بارزين في مجال الملكية الفكرية والتنمية، ويشمل خبراء في مجال الملكية الفكرية ممن لديهم خلفية أكاديمية في علم الاقتصاد والقانون. كما ينبغي أن يكون القائمون على المراجعة على معرفة جيدة بالتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وينبغي أن تحدد المواصفات بوضوح الميزانية التي ستخصص لتحضير المراجعة. وينبغي أن تحدد المواصفات بوضوح أيضا الجدول الزمني للمراجعة والنتائج المتوقعة.

770. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأحاط علما بقرار الجمعية العامة المذكور آنفا. وقال إنه تضمن الالتماس من اللجنة أن تجري مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الفترة 2012-2013. وأنه عقب النظر في تلك المراجعة، للجنة أن تبت في إمكانية إجراء مراجعة أخرى. وإن اللجنة ستتولى مهمة الموافقة على مواصفات المراجعة واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية. وأضاف أن الاقتراح المشترك للمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، والذي ورد في الوثيقة CDIP/11/8، قد صيغ مؤخرا. ومن ثم يتعين على المجموعة أن تنظر في الاقتراح قبل أن تنخرط في النقاش الموضوعي حول هذا الموضوع.

771. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فأكد على أن الاقتراح كان من إعداد المجموعة أيضا. وقال إنه يؤيد النقاش حول الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأردف قائلا إن الاقتراح المشترك المقدم من وفد الجزائر كان أساسا جيدا للنقاش.

772. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فأشار إلى طلب الجمعية العامة الخاص بإجراء استعراض مستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بنهاية الثنائية 2012-2013، على النحو المنصوص عليه في آلية التنسيق. وأضاف أنه كما تنص آلية التنسيق، فإن اللجنة ستتفق على المواصفات واختيار خبراء الملكية الفكرية والتنمية المستقلين. ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قد أحاطوا علما بالوثيقة CDIP/11/8 التي تتضمن الاقتراح المشترك المقدم من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية بشأن مواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ومنهجيته. وأردف قائلا إنهم سيحتاجون إلى بعض الوقت لبحث الوثيقة، وتطلع إلى مناقشة ذلك في الدورة القادمة.

773. وأعرب وفد باكستان عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد البرازيل ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية على التوالي. وقال إن عملية تحسين تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية تعد عملية مستمرة. وتطلع الوفد إلى تعلم كيفية تعزيز التنفيذ وتحسينه. وقال إنه يتعين إجراء الاستعراض بنهاية الثنائية 2012-2013. ومن ثم، على اللجنة أن تستهل الاستعراض قبل هذا الموعد النهائي. وأضاف أنه يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار. واسترسل قائلاً إنه يجب وضع إجراءات من أجل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة قبل الموعد النهائي. وطلب الوفد توجيه الرئيس بشأن كيفية المضي قدماً في هذه المسألة.

774. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فاقترح تأجيل النقاش حول الوثيقة إلى الدورة القادمة.

775. وأعرب وفد مصر عن تأييده للوثيقة المقدمة من وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية والتي أيدتها مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باكستان. وقال إن الاستعراض المستقل يعد مهماً. وقال إنه لأن عملية تنفيذ التوصيات تعد عملية مستمرة، فإن الاستعراض سيساعد على تحديد مواطن القوة والضعف بشأن التنفيذ حتى تاريخه. وأضاف أنه سيقدم إرشادات بشأن العمل المقبل في هذا المجال. وتطلع الوفد إلى إجراء نقاش والانتها من هذه المسألة التحضيرية بحلول الدورة القادمة.

776. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد الجزائر ووفد البرازيل باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية على التوالي. وعبر عن تأييده للاقتراح المشترك المقدم من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يشكل أساساً جيداً للنقاش المبدئي حول الاستعراض المستقل. وأضاف أن الاستعراض يعد من الأولويات. وأردف قائلاً إن من الأهمية بمكان احترام الموعد النهائي لإجراء الاستعراض. وقال إنه كلما كان اعتماد المواصفات أقرب كان ذلك أفضل بالنسبة للوفد.

777. وأكد الرئيس على أنه ثمة موعد نهائي لبدء الاستعراض وإن الوقت ضيق. ومن ثم اقترح إجراء المشاورات غير الرسمية من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن المواصفات. وأشار إلى أن بعض الوفود قد طلبت وقتاً لبحث الاقتراح المشترك. ولكنه يعي أنه أساس جيد للنقاش.

778. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأكد على أن الويبو تعد منظمة موجهة من قبل الأعضاء. وأضاف أن المجموعة قد أوضحت جيداً أنها تحتاج إلى دراسة الاقتراح المشترك بعناية. وأردف قائلاً إن المجموعة غير مستعدة للموافقة على المشاورات غير الرسمية. وأضاف أن اللجنة أحاطت علماً بصيغة قرار الجمعية العامة.

779. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده لما أعرب عنه وفد بلجيكا من أن الويبو منظمة موجهة من قبل الأعضاء. وأضاف أن الدول الأعضاء هي التي ترغب في مناقشة الاقتراح المشترك المقدم من قبل المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يرحب بمبادرة الرئيس بشأن عقد مشاورات غير رسمية.

780. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده لاقتراح الرئيس بخصوص بدء المشاورات غير الرسمية، مع مراعاة أن الاستعراض سينفذ بنهاية الثنائية 2012-2013. ورأى أنه اقتراح جيد. وقال إن بعض الوفود قد أكدت في الدورة السابقة أن الاستعراض سينفذ بنهاية الثنائية الحالية. وقال إنه لا يرغب في الرجوع إلى النصوص لتحديد هذه الوفود.

781. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية فقال إنه يؤيد اقتراح الرئيس بشأن عقد مشاورات غير رسمية حول مواصفات الاستعراض. وقال إن المجموعة تعي أن بعض الوفود تحتاج إلى بعض الوقت لبحث الاقتراح. وحث الوفود والمجموعات الأخرى على تقديم مدخلات ملموسة بشأن هذه المسألة.

782. وأشار وفد باكستان إلى أن المجموعة باء ترغب في وضع آلية للدول الأعضاء. وقال إنه يعي أن اقتراح الرئيس يتعلق بالية غير رسمية للدول الأعضاء. وقال إن المجموعة باء قد ذكرت أيضا أنها تحتاج إلى بعض الوقت لبحث الاقتراح لأنه قدم في الدورة الحالية. وأردف قائلاً إن اللجنة من المفترض أن تبدأ النقاش في الاجتماع الأخير. وأضاف إنه لم يتبين السبب وراء التردد في إجراء مناقشات بين الدورات حول هذا الموضوع. وطلب الوفد معرفة رأي المستشار القانوني بشأن الجدول الزمني لتنفيذ هذا القرار. وقال إنه ينبغي إبلاغ اللجنة بالوقت المطلوب والمتطلبات الأخرى لتنفيذ القرار. وقال إن ذلك ضروري لكي توجه الدول الأعضاء الأمانة في هذا الشأن. وأضاف أن هذه من مسؤوليات الدول الأعضاء.

783. وقالت الأمانة (السيد بالوش) إنها غير متأكدة بشأن ما إذا كان عليها أن تجيب على سؤال وفد باكستان. وأضافت أن قرار الجمعية العامة المعني مطروح أمام اللجنة، وهو يتضمن "الالتماس من اللجنة أن تجري مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الفترة 2012-2013. وعقب النظر في تلك المراجعة، للجنة أن تبت في إمكانية إجراء مراجعة أخرى. وستتولى اللجنة مهمة الموافقة على مواصفات المراجعة واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية." وقالت إن ذلك يعني أن عملية الاستعراض الخارجي يجب أن تبدأ بنهاية هذه الشائبة. وأضافت أن الدول الأعضاء هي المنوطة بتحديد الجدول الزمني لتنفيذ العملية. وقالت الأمانة إنها ستظل رهن تصرف الدول الأعضاء لكي تنفذ أي قرارات تتخذها.

784. وأعرب وفد أوروغواي أنه يؤيد اقتراح الرئيس. وقال إنه يعد وسيلة مناسبة لإحراز بعض التقدم في هذه المسألة.

785. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وقال إنه لم يتلق الاقتراح المشترك سوى في هذا الأسبوع. وأنه لم يتمكن من دراسته دراسة وافية. وأسهب بقوله إنه إذا كانت هذه مسألة هامة تتطلب مناقشة عاجلة، فكان من الأجدر أن يتلقى الوفد الاقتراح في وقت سابق ليتسنى له دراسته. ومضى يقول إن جدول الأعمال المنفذ بين الدورات مزدحم بشدة. ومن ثم فإنه يستغرب كيف يمكن للجنة أن تقبل أن تفعل شيئاً في هذه الفترة. وقال إنه على ذلك، فإن المناقشة ستجري في الدورة التالية حيث يمكن التوصل إلى قرار.

786. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فأعرب عن تأييده لموقف المجموعة باء، والذي عرضه وفد بلجيكا وأيده وفد سويسرا. وقال إنه سيحتاج لمزيد من الوقت لكي يدرس الورقة أكثر وأنه لا يدعم المشاورات الرسمية في هذه المرحلة.

787. وأوضح وفد جنوب أفريقيا أن المسألة لا تتعلق بالاقتراح المشترك المقدم من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. بل تتعلق بالاستعراض المستقل. وقال إن ثمة قرار مصحوب بجدول زمني. ومن ثم فإنه يناشد الوفود ألا تتخذ وصول الاقتراح متأخراً ذريعة. وأضاف أن على اللجنة أن تتشاور. وأسهب بقوله إنه رغم أن بعض الوفود تحتاج إلى المزيد من الوقت لكي تبحث الاقتراح، إلا أن قرار الجمعية العامة ذكر أن الاستعراض ينبغي أن يُجرى بنهاية الشائبة 2012-2013. والوفود على وعي بأن بعض العمليات مطلوبة مسبقاً ويشمل ذلك إعداد المواصفات. ومضى يقول إنه يجب مناقشة ذلك ما بين الدورات. وأكد الوفد على حق الرئيس في الدعوة إلى إجراء مشاورات غير رسمية. وأضاف أنه ليس لزاماً عليه أن يحصل على موافقة اللجنة لكي يفعل ذلك.

788. وذكر وفد الولايات المتحدة الوفود بما أوصحته الأمانة وورد في الاقتراح المشترك من أن الاستعراض يجب أن يتم أو يبدأ بنهاية الشائبة، وليس يكتمل بنهاية الشائبة. وقال إنه قرأ لتوه تقرير الدورة الأخيرة بشأن هذه المسألة لكي ينعش ذاكرته بشأن ما نوقش في تلك المرحلة. وقال إن الوفود طلب منها أن تقدم مقترحاتها قبل أن تعقد الدول الأعضاء اجتماعات الاستعراض بفترة مناسبة. وأضاف أنه لتوفير الوقت لمراجعة الاقتراحات وبحث ما ينبغي أن تشملها المواصفات، فإنه يحث الوفود على تقديم المقترحات قبل الدورة التالية بفترة مناسبة.

789. وأعرب وفد اليابان عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وقال إن اليابان ودول أخرى تفر بأهمية توصيات جدول أعمال التنمية. وأردف قائلاً إن الوبو عملت بشكل مطرد على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن وجهات النظر المختلفة بشأن الاستعراض المستقل ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. وذكر أن المنهجية ينبغي أن تناقشها وتقررها اللجنة. وقال في هذا الصدد إنه يرحب بالاقترح الجديد للمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأضاف أنه مع ذلك، فإنه لم يتلق الاقترح سوى قريبا، وأنه يحتاج إلى بعض الوقت لدراسة الوثيقة وأنه لن يتمكن من الانخراط في نقاش موضوعي حول هذا الموضوع سوى في الدورة التالية للجنة. وقال إن المشاورات غير الرسمية قد تكون مفيدة في فهم محتوى الاقتراح. وقال إنه مع ذلك، وفقا لولاية اللجنة، فإنها تتولى مهمة الموافقة على مواصفات المراجعة واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية.

790. وأعرب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) عن تأييده لاقتراح الرئيس بشأن وضع آلية غير رسمية. وقال إن المشاورات غير الرسمية يمكن تنظيمها بعد اجتماع الجمعية العامة وقبل الدورة التالية في نوفمبر. وأردف قائلاً إن اللجنة ملتزمة بالموافقة على مواصفات المراجعة في الوقت المحدد.

791. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن القرار تضمن ما يلي: "الاتماس من اللجنة أن تجري مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الفترة 2012-2013". وهذا يعني أنه بنهاية هذه الشائبة، ينبغي أن تكون عملية إجراء الاستعراض سارية بالفعل. وأسهب بقوله إن القرار لم يذكر أنها ينبغي أن تبدأ بنهاية الشائبة. وعلى ذلك طلب الوفد من الدول الأعضاء أن تبدي استعدادها للانخراط في نقاش حول هذه المسألة بين الدورات للوصول إلى قرار في الدورة التالية.

792. وقال وفد باكستان إن الدول الأعضاء كلها هي المنوطة بتقديم الاقتراحات بشأن هذه الولاية. وأضاف أنه مع ذلك، فالمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية هما اللتان قدمتا الاقتراح. وقال إن الأمانة ذكرت أن الاستعراض ينبغي أن يُجرى بنهاية سنة 2013. وقال إن هذا ما فهم أنه إجابة لسؤاله. وأضاف أنه يجب أن يبدأ الاستعراض بحلول 31 ديسمبر 2013. وقال إن الدورة التالية للجنة ستعقد في نوفمبر. ومن ثم، فإنه بين تلك الفترة و31 ديسمبر يتعين على اللجنة أن توافق على مواصفات المراجعة والخبراء الذين ينبغي أن يبدأوا عملهم. وقال إن اللجنة لم تتمكن حتى من الموافقة على مناقشة الموضوع منذ الدورة الماضية. ولذلك تساءل الوفد كيف ستمكن اللجنة من الموافقة على هذه العناصر في الفترة المذكورة كما هو مطلوب. وقال إن الوثيقة قدمت حقا خلال هذه الدورة. وقال إنه مع ذلك، بما أن الوثيقة مطروحة على الطاولة، فإن الدول الأعضاء ستمكن من استعراضها والتعليق عليها. وأردف قائلاً إنه متأكد أن الدول الأعضاء بأكملها ستمكن من تحسينها للتوصل إلى شيء ملموس في الدورة التالية. وقال إنه يؤيد وفد اليابان بشأن ضرورة الموافقة على المواصفات والمنهجية بحلول الدورة التالية. وأضاف أنه لذلك يجب على الدول الأعضاء أن تصل بين الدورات إلى مرحلة تستطيع فيها أن تتفق على ذلك. وحث الوفد جميع الزملاء على إظهار المرونة في هذا الصدد.

793. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إنه ليس من الناطقين بالإنكليزية. ومضى يقول إن قرار الجمعية العامة تضمن تعبير "أن تجري". وقال إنه حسب فهمه، فإنك لكي "تجري" شيئا، يجب أن تمهد لذلك. وأضاف أنه حتى الآن، لم يفعل أي شيء. ومن ثم، يجب على اللجنة أن تبدأ بشيء وهذا هو الأساس لمزيد من المناقشة. وقال إن المجموعة تؤكد على أنها بحاجة إلى دراسة الوثيقة الجديدة مزيدا. ومن ثم، فإنه لا يرى أن الحاجة تدعو إلى عقد مشاورات غير رسمية. وقال إن أعضاء المجموعة لا يعرفون متى ستمكن عواصمهم من دراسة الوثيقة.

794. وقال الرئيس إن الدول الأعضاء من المفترض أن يقدموا إرشادات للأمانة في هذه الدورة بشأن إعداد مواصفات الاستعراض. وقال إن الوثيقة لديها اقتراح مشترك فقط من مجموعتين والذي يمكن أن يشكل أساسا للنقاش. وأردف قائلاً إن ذلك قد ذكرته الوفود كلها التي أدلت ببيانات. وأضاف أن اللجنة بوسعها أن تنفذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. ولكنها لن تفعل ذلك إلا عن طريق اتخاذ الخطوات الضرورية في الوقت المناسب. وقال إنه مسؤول كرئيس عن التأكد من

تنفيذ القرار بشكل فعال. ومن ثم فإنه يشدد على اقتراحه بشأن عقد المشاورات غير الرسمية. وقال إن هذه هي الطريقة الوحيدة التي ستمكن اللجنة من خلالها من تنفيذ مهمتها. وأضاف أن ثمة فترة معقولة من الوقت بعد الجمعيات العامة للدول الأعضاء لكي تتوصل إلى فهم مشترك بشأن المواصفات واختيار الخبراء الذين سيجرون الاستعراض المستقل.

795. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأكد على أنه لا يستطيع أن يوافق على عقد مشاورات غير رسمية لأسباب ذُكرت بالفعل. وقال إن المجموعة أشارت إلى قرار الجمعية العامة المعني. ومضى يقول إنه يبدو أن ثمة تباين في الآراء بشأن متى ينبغي تنفيذه. وقال إن المجموعة تفهم بشكل واضح معنى كلمة "تجري". فهي تعني أن على اللجنة أن تبدأ العمل. وقال إن المجموعة استمعت بحرص لتقديم هذا الاقتراح المثير للاهتمام وستناقشه في الدورة التالية بعد بحثه.

796. وأعرب وفد نيجيريا عن تأييده للرئيس. وقال إنه إذا عقدت المشاورات غير الرسمية كما اقترح الرئيس، سيتم التوصل إلى شيء ملموس قبل الدورة التالية ويمكن الوصول إلى قرار نهائي خلال هذه الدورة. وبحلول هذا الوقت، سيتم تحديد جميع الطرائق الخاصة بالعناصر الضرورية من خلال المشاورات غير الرسمية.

797. وسلط وفد مصر الضوء على نقاط تقارب محددة. وقال إنه أولاً، يجب أن تبت اللجنة في هذه المسألة أثناء مناقشة موضوع الدورة التالية. وثانياً، تحتاج بعض المجموعات إلى الوقت لبحث الاقتراح. وثالثاً، اللجنة مستعدة لمناقشة مؤتمر الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن المشاورات غير الرسمية عُقدت لتسهيل المناقشات في اللجنة وتسهيل اعتماد القرارات. وأضاف أنه بخصوص الجدول الزمني، فإنه يقر بأن الدول الأعضاء أمامها جدول أعمال مزدحم جداً. وهو يشمل مؤتمر دبلوماسي في مراكش في يونيو، ومؤتمر للجنة البرنامج والميزانية في يوليو واستراحة في أغسطس واجتماعات الجمعية العامة. ومن ثم، سيكون من الواقعي أن تبدأ الوفود في الانخراط في مناقشات مبكرة في سبتمبر أو أكتوبر. وقال إنه سيتوفر متسع من الوقت لكي تدرس الوفود الاقتراح وتكون وجهات نظرها بشأنه. وقال إن هذه المناقشات ستكون مفيدة عند مناقشة الموضوع في الدورة التالية. وقال إن جدول أعمال اللجنة يتضمن العديد من القضايا. وأضاف أنه إذا لم تتم الإعدادات، فإن اللجنة قد تتعثر في هذه المسألة وربما تتجاهل أو تترك مسائل أخرى تعد مهمة بالنسبة للوفود الأخرى. وأضاف أنها ستجعل الوفود تشعر بالارتياح عند الانخراط في العملية لكي يدرج الموضوع بنجاح في الدورة التالية.

798. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فأعرب عن تأييده الكامل لاقتراح الرئيس.

799. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأكد على أنه اقتراح مثير للاهتمام. وقال إن عواصم المجموعة ستدرسه بعناية. وإن على المجموعة أن تنسق العمل بشأنه. وقال إن المجموعة أشارت إلى قرار الجمعية العامة المعني وأوضحت أن السطر الأخير ذكر أن "اللجنة ستتولى مهمة الموافقة على مواصفات المراجعة واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية". وقال إنه لم يذكر أنها ستوافق على ذلك بحلول الدورة الثانية عشر للجنة.

800. وأوضح وفد الجزائر لوفد بلجيكا أن الجملة يجب أن تفهم مقرونة بما يلي، "الالتماس من اللجنة أن تجري مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الفترة 2012-2013".

801. وقال وفد باكستان إن الوثيقة عبارة عن 3 صفحات فقط. أولها صفحة الغلاف. والثانية تضمنت نصف صفحة عن المعلومات الأساسية والثالثة عبارة عن نصف صفحة. ومن ثم فإن الاقتراح عبارة عن صفحة واحدة. وقال الوفد إنه يتفق بكفاءة خبراء المجموعة باء. وإنهم بوسعهم دراسة وثيقة مكونة من صفحة واحدة في 4 أو 5 أشهر. وقال إن اقتراح الرئيس بشأن عقد مشاورات غير رسمية يعد منطقي جداً. وقال إنه لا يفهم السبب وراء الاعتراضات. فاقترح الرئيس مفيد للغاية. وقال إنه يؤيده تماماً.

802. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد الجزائر. وقال إن الجملة تضمنت التعبير "أن تجري". وقال إنه إذا كان شيء ما "سيجري"، فإنه لا يزال يتعين إنجازها. وأضاف أن على اللجنة أن تبدأ العمل. وأردف قائلاً إنها ستبدأ في الدورة التالية بالنقاش الموضوعي. وقال إن المجموعة استمعت بحرص إلى مداخلات بعض الوفود الأخرى واستوعبت الحاجة إلى المضي قدماً. ومضى يقول إنها ستدرس بعناية الاقتراح واقترح توفير المزيد من الوقت في الدورة التالية لمناقشة هذا البند. وقال إن الساعة الآن الخامسة. وقال إن العمل المقبل سيناقش نقاشاً مطولاً. وأضاف أن اللجنة من الممكن أن تعود لهذا البند في إطار مناقشة العمل المقبل.

803. وقال وفد الجزائر إنه يعتقد أن الطريقة الوحيدة لختام هذا النقاش هي الإحاطة علماً بالاقتراح المشترك للمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يمكن بدء الفقرة بذكر قرار الجمعية العامة لأنه يعد نقطة هامة في المناقشة. ومضى يقول إنه من الممكن ذكر أن اللجنة أحاطت علماً بالاقتراح وأن الوفود أعربت عن رغبتها في مناقشته. ويمكن أيضاً ذكر أن الرئيس أخبر اللجنة بأنه سيجري مشاورات حول هذا الموضوع من أجل المضي قدماً. وأكد الوفد على أنه ليس ثمة ما يمنع الرئيس من فعل ذلك. وقال إنه يحق له ذلك وإن ذلك هو العرف المتبع في اللجان والمنظمات الأخرى.

804. ونوه وفد سويسرا إلى البيان الذي أدلى به وفد الجزائر. وقال إن النقاط الأولية تعد صحيحة. وأكد على أن المناقشات سلطت الضوء على صعوبة عقد مشاورات غير رسمية حول هذا الموضوع قبل الدورة التالية للجنة. وقال إن منسق المجموعة باء صاغ اقتراحاً يأخذ في الحسبان الحاجة إلى تخصيص المزيد من الوقت في الدورة التالية لمناقشة هذا البند. ومضى يقول إنه سيكون من بنود جدول الأعمال الأولى في الدورة التالية وستتوفر متسع كبير من الوقت لكي تتخذ الوفود قراراً. وأسهب بقوله إن الهدف هو إجراء الاستعراض بنهاية الثنائية وليس إكمالها حينها. واسترسل قائلاً إن هذا الأمر قد نوقش نقاشاً مطولاً وإن الصياغة اختيرت بدقة. وقال إنه يعد حل وسط. وإن كلمة "تجري" تعد مهمة ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

805. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فأكد على أنه يدعم العمل والمشاورات بشأن هذا البند. وقال إن المجموعة لم تفهم لماذا امتنع بعض الوفود عن المشاركة في المناقشات حول هذا الموضوع. وأضاف أن المجموعة باء قررت عمداً ألا تتخبط في النقاش. وقال إنه حسباً ذكر وفد باكستان، ثمة صفحة واحدة فقط ستناقش. وثمة الكثير من الوقت لإجراء التحليل. ومضى يقول إن اللجنة ينبغي أن تتخبط في النقاش لكي تنفذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة.

806. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأشار إلى كلمة "تجري" والشرح الوارد في قاموس أوكسفورد. وقال إن المجموعة ترى أن الكلمة تعني الاتفاق على البدء. وقال إن المجموعة فعلت ما هو أكثر من ذلك. وقال إن عواصمها ستدرس الاقتراح. وقال إنه حسباً أوضح أحد الوفود، فإن المجموعة مستعدة لتخصيص الوقت المطلوب للقيام بذلك.

807. وقال وفد جنوب أفريقيا إن الكلمات يمكن تفسيرها بشكل مختلف في البلدان حول العالم. وقال إن كلمة "تجري" من الممكن أن تعني شيئاً مختلفاً في اللغة الإنكليزية الجنوب أفريقية. وقال إنه يتفق مع رأي وفد الجزائر القائل إنه يحق للرئيس أن يدعو لعقد مشاورات غير رسمية. وأضاف أنه سيتوفر وقت كافٍ للوفود لكي تدرس الاقتراح وتضوع مقترحات أخرى حيث أن الاستعراض يعد مسؤولية اللجنة بأكملها، وليس المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية فقط. وقال إن المشاورات غير الرسمية يمكن أن تعقد في سبتمبر أو بداية أكتوبر بعد اجتماع الجمعية العامة.

808. وأشار وفد البرازيل إلى معنى كلمة "تجري" في قاموس ميريام وبستر. وقال إنها تعني الالتزام بفعل شيء. وقال إنه حسب فهمه فإن الدول الأعضاء لديها التزام يجب أن تفي به. ومن ثم، يجب أن تعقد المشاورات غير الرسمية.

809. وأكد وفد مصر أن المشاورات غير الرسمية تعد من الوسائل التي تساعد اللجنة في العمل بفعالية وإنتاجية عالية. وقال إن الدول الأعضاء وافقت بالفعل على تمديد عمل الدورة القادمة للجنة عن طريق إقامة مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية. وأضاف أن الوفد ليس متأكداً من فكرة تمديد العمل مزيداً في الدورة القادمة. وقال إن ذلك قد يستغرق أسبوعين. وقال إنه

متأكد من أن الوفود أيضا لديها ارتباطات أخرى. ومن ثم فإن الفكرة هي الاستعداد لاتخاذ قرار بهذا الشأن في الدورة القادمة. وأردف قائلاً إن الاستعراض المستقل يجب أن يُجرى. وإن على اللجنة أن توافق على المواصفات والمنهجية قبل ذلك. ومن ثم، ينبغي الانتهاء من النقاش في الدورة القادمة مع الموافقة على بدء العمل حول الاستعراض نفسه. وعلى ذلك، ينبغي أن تتخذ الاستعدادات لكي يستمر العمل بطريقة فعالة ومثمرة.

810. وقال وفد باكستان إنه ليس من داع للبحث في القواميس. وقال إن المستشار القانوني يمكنه أن يقدم التفسير القانوني لأن هذه مسألة قانونية. ومضى يقول إن اللجنة بوسعها أن تلجأ لهذا الاختيار. وقال إنه مع ذلك يتعين على اللجنة أن تنفذ الاستعراض. وقال إنه سيبدأ عندما يتم اختيار الخبراء. واسترسل قائلاً إنه سيتعين إجراء عملية طويلة للوصول إلى هذه المرحلة بنهاية السنة. وأسهب بقوله إن لديه شكوك جدية حول النوايا المتعلقة بالاستعراض. غير أنه أعرب عن تفاؤله وتطلع إلى توجيه الرئيس.

811. وأعرب وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) عن تأييده للبيانات التي أدلت بها الوفود التي سبقته. وقال إنه لا يفهم لماذا تعترض المجموعة بآء على مثل هذا الاقتراح المنطقي. وقال إن مبررها غير مقنع بالمرّة. وفتحت إلى ما ذكره وفد البرازيل، وقال إن اللجنة لديها التزام لكي تتم ذلك. وقال إن المشاورات غير الرسمية مطلوبة لتنفيذ هذا الالتزام.

812. وأشار الرئيس إلى أن العديد من الوفود أعرب عن تأييده لاقتراحه بشأن عقد مشاورات غير رسمية. وقال إن المشاورات تتطلب تأييداً كبيراً لكي تحقق النتائج المرغوبة. وأضاف أنه لا يريد أن يفرض المشاورات فرضاً لأن ذلك من شأنه أن يأتي بنتائج عكسية. وقال إنه مع ذلك فإن الوفود يجب أن تستعد لكي تصل إلى القرارات في الدورة القادمة. وقال إن الأمانة تريد توجيهها لكي تعدّ المواصفات وتختار الخبراء بعد الدورة القادمة. وأضاف أن الأمانة ستعمل على إعداد نص يلخص جميع نقاط الإجماع من أجل ختام النقاش حول هذا البند.

العمل المقبل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف (تابع)

813. استأنف الرئيس النقاش حول العمل المقبل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وطلبت بعض المجموعات بعض الوقت للتنسيق بشأن ما إذا كانت ستوافق على قائمة محتملة بمواطن المرونة البديلة التي حددتها الأمانة أو لا.

814. وتحدث وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فاقترح أن تقدم كل مجموعة إقليمية قائمة بمواطن المرونة للأمانة. وقال إن الأمانة ستجمع المقترحات. وأردف قائلاً إنه يمكن مناقشة ذلك في الدورة القادمة.

815. وقال وفد البرازيل إنه على استعداد لقبول حل وسط. ومن ثم، فإنه يدعم اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

816. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه يدعم اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه رغم أنه غير مثالي، إلا أن المجموعة مستعدة للتنازل وإظهار المرونة عن طريق دعم الاقتراح.

817. وأعرب وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

818. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية فأيد الاقتراح أيضا.

819. كما أيد وفد الصين اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

820. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجمهورية الدومينيكية.

821. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إن هذا اقتراح جديد. ومن ثم، فإن بوسعه التنسيق أو الإجابة مباشرة. وقال إن المجموعة قد أوضحت بالفعل أنه إذا كانت اللجنة ستمضي قدما بشأن مواطن المرونة، فإنها يمكنها أن تركز أكثر على المادة 61 من اتفاق ترييس.

822. وأعرب وفد أوروغواي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

823. وأعطى الرئيس المجموعة باء 5 دقائق للتنسيق.

824. واستأنف الرئيس النقاش.

825. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إن اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي يعد مثيرا للاهتمام. وقال إن المجموعة قدمت أيضا اقتراحا يتسق مع الطلبات السابقة. وقال إنه كما ذكر آنفا، فإنه لا يمانع الاضطلاع بمزيد من العمل حول العقوبات الجنائية بشأن إنفاذ البراءات. وقال إنه من منطلق إبداء المرونة، فإن المجموعة على استعداد للاضطلاع بمزيد من العمل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالنباتات والبرامج الحاسوبية. ومضى يقول إنه يمكن إجراء نشاط رسم خارطة دون أي تحليل. وأسهب بقول إنه لن يحدث أي تكرار للمواد الحالية. وقال إن اقتراحه يعد طريقة للمضي قدما تتسق أيضا مع الطلبات السابقة.

826. وقال وفد البرازيل إنه يود أن توضح المجموعة باء اقتراحها.

827. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إنه ناقش الاقتراح على نطاق واسع جدا. ومضى يقول إن موقع الويبو تضمن بالفعل العديد من المعلومات حول مواطن المرونة. واسترسل قائلا إن المجموعة ترى أن من الجيد أن يؤخذ النقاش إلى مدى أبعد رغم أن تمديد مواطن المرونة ليس من المجالات المفضلة لديها. وحددت المجموعة محام إضافية محتملة بشأن نطاق الاستثناء من استحقاق النباتات للبراءات ومواطن المرونة المتعلقة باستحقاق البراءة أو الاستثناء من استحقاق البراءة، بشأن الابتكارات المتعلقة بالبرامج الحاسوبية. وقال إن المجموعة من الممكن أن توافق على إجراء المزيد من العمل في هذه المجالات.

828. وقال وفد الجزائر إنه يريد أن يعرف ما يعنيه ذلك بالنسبة للإجراءات التي ستتخذها الأمانة.

829. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأكد على ما ذكره آنفا من أن احتمال الاضطلاع بمزيد من العمل في هذين المجالين قد استنفد. وقال إنه مع ذلك، فإن المجموعة يمكنها أن تقبل الآن فكرة الاضطلاع بمزيد من العمل في هذين المجالين طالما أن ذلك سيأخذ صورة نشاط رسم خارطة دون أي تحليل. وقال إنه ربما تستطيع الوفود الأخرى أن تأتي بصياغة ملموسة لإدراج ذلك في ملخص الرئيس.

830. وتساءل وفد الجزائر بشأن ما إذا كان ذلك يعني أن الأمانة سيطلب منها أن تبحث مزيدا من مواطن المرونة المتعلقة بالنباتات والبرامج الحاسوبية. وأشار الوفد إلى أن المجموعة باء لا تريد أي تكرار. وقال إن ذلك ممكن.

831. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من التوضيح بشأن الاقتراح. وأعرب عن دعمه لاقتراح المجموعة باء بخصوص الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن مواطن المرونة المحددة في الوثيقة CDIP/10/11. وقال إنه حسبما شرحت الأمانة خلال المشاورات غير الرسمية هذا الصباح، فإن العمل سيكون مكتملا للعمل الحالي المنجز من قبل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات دون تكرار. وقال إنه سينجز عن طريق الموارد المالية وموارد الميزانية الحالية. وقال إن العمل أساسا سيقصر على رسم خارطة لمواطن المرونة الحالية على النحو الذي شرحته الأمانة. ورأى أن العمل القائم على الحقائق الذي

أسسته الأمانة بالفعل ولا تمنع تنقيحه يعد كافيا بما يكفي للسماح للأعضاء بأن يحددوا بأنفسهم مدى فعالية استخدام مواطن مرونة بعينها. وقال إن الدول الأعضاء - وليس الخبراء المستقلون - هي المنوط بها تحديد أي المقاربات تتماشى مع استراتيجياتها الوطنية بشأن الملكية الفكرية. وأردف قائلا إن هذه هي أساسيات الاقتراح. وقال إنه سيعمل بروح تتسم بالمرونة. وأضاف أنه مستعد للعمل بشأن مواطن المرونة في الوثيقة CDIP/10/11.

832. وقال وفد البرازيل إنه يريد أن يعرف ما إذا كان اقتراح المجموعة باء يتعلق بأي شكل كان باقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وما إذا كان بالإمكان مناقشة مواطن المرونة الأخرى في الدورة التالية.

833. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إن اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي يعد مثيرا للاهتمام. وقال إنه ناقش الاقتراح وصاغ اقتراحا خاصا به من منطلق إبداء المرونة. وأضاف أن الاقتراح أخذ بعين الاعتبار طلبات العديد من الوفود. وقال إن المجموعة شرحت بالفعل لماذا يتمتع الاقتراح الأخير ببعض المزايا. والتفت إلى الاقتراح الأخير، وقال إنه يمكن العثور على العديد من المعلومات بشأن مواطن المرونة الأخرى على الموقع الإلكتروني. وأضاف أن اقتراحه يعد طريقة جيدة للمضي قدما.

834. وقال وفد البرازيل إنه يفهم موقف المجموعة باء. وقال إن الحاجة تدعو إلى عملية نقاش مطولة في اللجنة بشأن مواطن المرونة. وأعرب عن تأييده لاقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن الحاجة تدعو إلى مناقشة واسعة النطاق. وقال إن ثمة مواطن مرونة قليلة مطروحة على الطاولة. وقال إن النقاش ينبغي أن يتضمن مجموعة أكبر من مواطن المرونة.

835. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه خلال المشاورات غير الرسمية في ذلك اليوم، أبدى عدد من البلدان اهتمامه بالاقتراحات الواردة في الوثيقة CDIP/10/11. وقال إن مناقشة الوثيقة ومقترحاتها في الصباح استغرقت وقتا طويلا، حوالي ساعتين ونصف إلى 3 ساعات. وقال إنه ينبغي للجنة أن تستغل المناقشة الحالية وأن تفرغ من هذا الموضوع بدلا من مناقشة مزايا الاقتراح المقدم حديثا والتي قد تستغرق 3 ساعات أخرى.

836. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فطلب 5 دقائق للتنسيق.

837. ووافق الرئيس على الطلب.

838. واستأنف الرئيس النقاش.

839. وقال وفد البرازيل إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية عقدت اجتماعا للتنسيق. وقال إن المجموعات حللت اقتراح المجموعة باء في ضوء اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن اقتراح المجموعة باء يمثل جمدا طيبا للوصول إلى اتفاق. ولكنه ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أيضا اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والذي أيدته المجموعات والوفود الأخرى. وقال إن المجموعات من الممكن أن تقبل الاقتراح بشأن دراسة مواطن المرونة المتعلقة بالنباتات والبرامج الحاسوبية. ولكن مصالح البلدان التي أبدت اهتماما بمناقشة مواطن المرونة في الدولة التالية ينبغي أن تُعالج أيضا.

840. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اقتراح المجموعة باء ليس بجديد. وقال إنه ورد في الوثيقة CDIP/10/11. وقال إن مناقشة مواطن المرونة الأربعة في الصباح استغرقت 3 ساعات. ومن ثم، فإنه لا يعد اقتراحا جديدا. أما اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فهو جديد. وقال إنه غير مستعد لمناقشته في الوقت الراهن.

841. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه فهم أن اللجنة قد ناقشت بالفعل مواطن المرونة الأربع هذه. وقال إنه في ضوء المناقشة، فإن المجموعة مستعدة لقبول المزيد من الدراسة بشأن مواطنين من مواطن المرونة هذه،

حسبما اقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن اقترح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مطروح على الطاولة ويمكن مناقشته في الدورة التالية.

842. وتساءل الرئيس بشأن ما إذا كان بوسع اللجنة أن تقبل الاضطلاع بمزيد من العمل حول المواطنين اللذين ذكرهما وفد الولايات المتحدة الأمريكية وأن تستمر في مناقشة اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي أيدته وفود عديدة.

843. وقال وفد سويسرا إنه يريد أن يصل إلى حل وسط. وقال إن اللجنة بوسعها أن توافق على دراسة موطني المرونة اللذين ذكرهما وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إنه في هذه المرحلة، ينبغي للجنة ألا تقطع التزاما بالاستمرار في مناقشة اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد أن بعض الوفود ستكون مترددة في القيام بذلك. وقال إن اللجنة ينبغي أن تطلب إلى الأمانة أن تفعل ما يلزم وألا تزيد عن ذلك في الوقت الراهن.

844. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فقال إن من الجيد إبداء المرونة لكي تبدأ الأمانة العمل بشأن موطني المرونة. وقال إن المجموعة ترى أن اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي يتمتع بالعديد من المزايا. وقال إنها مستمرة في تأييد الاقتراح. وأضاف أن بعض الدول الأعضاء في المجموعة باء لم تستطع سوى أن تقبل العمل بشأن مواطن المرونة هذه. وقال إن وفود أخرى لم تستطع أن تقبل بدء العمل بشأن مواطن المرونة هذه دون توضيح أن النقاش سيستمر في الدورة التالية. وقال إن هذا هو ما تفهمه المجموعة. ومن ثم، اقترحت المجموعة أن يبدأ العمل بشأن موطني المرونة وأن تستمر المناقشات بشأن مواطن المرونة في الدورة التالية. وقال إن المجموعة ستتمكن من قبول ذلك.

845. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه اقترح العمل على قائمة مواطن المرونة الأربعة المحددة في الوثيقة CDIP/10/11، وليس المواطنين اللذين ذكرهما الرئيس. وقال إنه مع ذلك فهو مستعد للاستمرار في العمل على أول موطني مرونة فقط كحل وسط.

846. وتساءل الرئيس بشأن ما إذا كان اقتراح الوفد مقبولاً. وتم الاتفاق على ذلك.

البند 9 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس (تابع)

847. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرات 7(أ) و(و) و(ز). وقال إن المسودات قد وزعت. وتطرق إلى الفقرة 7(أ) من الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه يود أن يعرف ما إذا كانت جميع الآراء قد أخذت في الحسبان بطريقة متوازنة. وطلب إلى الوفود ألا تعرض أي عناصر جديدة.

848. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه لا يزال يدرس الفقرة. وقال إنه من الممكن أن ينتقل الرئيس إلى الفقرة 7(ز) ثم يعود لها لاحقاً.

849. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 7(ز).

850. وقال وفد البرازيل إنه يود أن تُحذف جملة "دعا الرئيس مؤيدي الوثيقة إلى تقديم المزيد من التفاصيل بشأن الاقتراح لتسهيل النقاش المقبل" لأن الدول الأعضاء جميعاً دعيت إلى تقديم إسهاماتها.

851. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه يود أيضاً أن تُحذف الجملة. وقال إن المجموعة ليست من مؤيدي الوثيقة ولكنها تريد المشاركة.

852. واقترح الرئيس الاستعاضة عن التعبير "مؤيدي الاقتراح" بتعبير "الدول الأعضاء". وتم الاتفاق على ذلك. واعتمدت الفقرة (ز). وانتقل الرئيس إلى الفقرة 7(ج) بشأن إقامة مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن ثمة موضوع واحد عالق.

وأضاف أن بعض الوفود أصر على كلمة "تتترح" بينما أعرب وفد المملكة المتحدة عن رغبته في الإبقاء على تعبير "تنتهي" من". واقترح الرئيس استخدام كلمة "تعدّ" كحل وسط.

853. وقال وفد البرازيل إنه يوافق على ذلك.

854. وقال وفد المملكة المتحدة إنه يوافق أيضا على الصياغة التي اقترحها الرئيس.

855. وقال الرئيس إن الفقرة 7(ج) قد اعتمدت. وانتقل إلى الفقرة 7(و).

856. وأدلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتعليقين. أولا قال إن ثمة خطأ مطبعي. فينبغي أن تذكر الفقرة "المواصفات" عوضا عن "المواصفة". وثانيا، قال إنه يفهم أن اللجنة لم تخلص إلى أنها ستصل إلى قرار بشأن هذه المسألة في دورتها التالية بل ستناقش المسألة في الدورة التالية.

857. وقال وفد البرازيل إن اللجنة شهدت نقاشا عسيرا بشأن كلمة "تجري". وقال الوفد إنه يوافق على الفقرة. ولإبداء المرونة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية، اقترح أن تدرج عبارة "تنفيذ الولاية التي أناطتها الجمعية العامة".

858. وقال وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) إن اللجنة ملزمة بالتوصل إلى قرار. وقال إنه لا يعرف لماذا يشكك وفد الولايات المتحدة في ذلك. وأضاف أن المشاورات غير الرسمية اقترحت في هذا الشأن. وأوضح أن منسق المجموعة باء قال إنه ينبغي تخصيص المزيد من الوقت في الدورة التالية للوصول إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وقال إنه يود أن تُدرج فكرة تخصيص وقت كافي في الدورة القادمة في ملخص الرئيس. ومن ثم اقترح الوفد إدراج عبارة "ينبغي تخصيص ما يكفي من الوقت للانتهاء من المواصفات وقائمة الخبراء من أجل هذا الاستعراض" في نهاية الفقرة.

859. وقال وفد بلجيكا إنه يوافق على فكرة إدراج اقتراحه في ملخص الرئيس. وقال إنه مع ذلك فإن عبارة "تنتهي" من "تعد صرامة أكثر مما يجب".

860. وذكر وفد باكستان أن المناقشة تدور في حلقات مفرغة. وقال إن الفقرة ينبغي أيضا أن تشير إلى الحاجة إلى عقد مشاورات بين الدورات.

861. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إنه بما أن المناقشات تقترب من نهايتها، فإنه يقبل الفكرة التي أعرب عنها وفد مصر. وقال إن من الممكن عقد اجتماع قبل الدورة التالية. وأضاف أن المجموعة تؤكد أنه يمكن تخصيص المزيد من الوقت لتمديد النقاش خلال الدورة التالية.

862. وأوضح الرئيس ما يلي، "وافقت اللجنة على تخصيص ما يكفي من الوقت لمناقشة هذه المسألة في الدورة التالية بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة الذي يقضي بأن يجري الاستعراض بنهاية الثنائية 2012-2013. ولهذا الغرض، وافقت اللجنة على عقد اجتماع غير رسمي واحد قبل دورتها التالية". وتم الاتفاق على ذلك. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 7(أ).

863. واقترح وفد الجزائر تعديل الفقرة لكي تكون كالتالي: "أحاطت اللجنة علما بدراسة جدوى إدراج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويوو لنتائج الثنائية (CDIP/11/3)، التي أعدها الخبير الاستشاري في مجال التقييم، وبالتوضيحات الإضافية التي قدمتها الأمانة في هذا الخصوص. وأقرت بأنه ينبغي للويو أن تساهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها أعربت عن آراء مختلفة بشأن الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لزيادة ترسيخ تلك الأهداف في أهداف المنظمة. واقترحت بعض الوفود وضع مؤشرات محددة لقياس مساهمة الويوو في الأهداف الإنمائية للألفية، في حين لم تؤيد وفود أخرى ذلك الاقتراح. وطلب من الأمانة أن تعمل، باستخدام الموارد المتاحة داخليا، على تجميع المعلومات عن

الممارسات التي تنتهجها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، لقياس مساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تقدم تقريرا موجزا إلى الدورة القادمة للجنة عن الطريقة التي ساهمت بها الويبو في تلك الأهداف حتى تاريخه، استنادا إلى الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع، بما في ذلك الوثيقة CDIP/11/3 على سبيل الذكر لا الحصر. ويمكن أن يتضمن ذلك التقرير الموجز معلومات عن مساهمة الويبو في الغايات الست المدرجة ضمن الأهداف 1 و6 و8 من الأهداف الإنمائية للألفية، باستخدام المنهجية المبينة في الوثيقة CDIP/11/3، وينبغي أن يشمل أيضا على تقييم سردي للطريقة التي تساهم بها الويبو حاليا في الأهداف الخمسة الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية، دون أن تضطر في الوقت الراهن إلى استخدام المنهجية المبينة في الوثيقة CDIP/11/3. وذكر الوفد أن المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية وافقا على ما سلف. وقال إنهما شاورا وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاقتراح. وإنهما يأملان أن تتمكن اللجنة من الموافقة على الاقتراح.

864. واقترح وفد فرنسا اقتراحين يعبران عن الآراء المعرب عنها في النقاش حول هذا البند. أولا، قال إن العبارة "وأقرت بأنه ينبغي للويبو أن تساهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية" يمكن تعديلها لتكون كالتالي "وأقرت بأن الويبو تساهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية". وقال إن كلمة "ربما" الواردة في التعبير "للمطابقة التي ربما تساهم بها الويبو حاليا في الأهداف الخمسة الأخرى" ينبغي الإبقاء عليها ولا تحذف لأن النقاش لا يزال جاريا وثمة شكوك بشأن ما إذا كانت الويبو تساهم في جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

865. وقال وفد الجزائر إن التعديلات التي اقترحتها وفد فرنسا ليست مقبولة بالنسبة للمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنهما لا يوافقان على توصية الخبير بأن بعض الأهداف الإنمائية للألفية متصلة بالموضوع فقط. وقال إن ذلك انعكس في الاقتراح. وقال إن الاقتراح أقر بأنه لا يوجد توافق بشأن ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى مزيد من الخطوات لزيادة تعميم الأهداف الإنمائية للألفية في أهداف المنظمة.

866. وطلب الرئيس إلى الأمانة أن تعد نسخا من النص الذي قدمه وفد الجزائر من أجل دراسته عن كتيب من قبل اللجنة.

867. وأشار وفد مصر إلى الاقتراح الثاني لوفد فرنسا وقال إن الويبو قدمت بالفعل وصفا سرديا لإسهامها في جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية. وذكر على سبيل المثال الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وقال إن الويبو أسهمت كما يلي، "أقامت الويبو برامج وأنشطة داعمة لهذا الأمر وتعقد الاجتماعات وتشارك فيها بشأن المرأة والملكية الفكرية، وذلك لكي تساهم في زيادة الوعي العام بأهمية مشاركة المرأة في حقوق الابتكارات والملكية الفكرية، وتشجيع المرأة على الإلمام بالبراءات وغيرها من أدوات الملكية الفكرية في حياتها اليومية". ومن ثم يجري تنفيذ أعمال في مجالات قد تبدو وكأنها غير مرتبطة بعمل الويبو. وقال إنه ينبغي الاعتراف بإسهام الويبو في هذه المجالات.

868. وقال وفد فرنسا إنه لم يعترض على أنه ثمة أوجه ارتباط ببعض الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن لا معنى للإشارة لجميع الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن بعض الأهداف الإنمائية للألفية مرتبطة بعمل الويبو. وأضاف أنه ثمة أوجه ارتباط بالفعل ولكن لا ينبغي المبالغة في هذا الأمر.

869. ودعا الرئيس الأمانة إلى قراءة قائمة الوثائق بالنسبة للعمل المقبل أثناء طباعة النص المقترح.

البند 8 من جدول الأعمال: العمل المقبل

870. قالت الأمانة (السيد بالوش) إن الدورة التالية للجنة من المقرر أن تنعقد في الفترة من 18 إلى 22 نوفمبر. وأضافت أن المؤتمر المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية من المقرر أن يعقد في الفترة من 14 إلى 15 نوفمبر. وقالت إن الفترة ما بين المؤتمر

والدورة التالية ستتناولها عطلة نهاية الأسبوع. وقالت الأمانة إنها فهمت أن منسقي المجموعات اتفقوا على أن المؤتمر الذي سينظم في إطار مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب سينعقد خلال الأسبوع الذي سيشهد انعقاد دورة اللجنة في سبتمبر. ومن ثم، سينتقى 4 أيام فقط لدورة اللجنة في نوفمبر. وقرأت الأمانة قائمة البنود التي قد تدرج في الدورة التالية كما يلي:

- (أ) التقرير المرحلي عن مشاريع جدول أعمال التنمية والتوصيات التسعة عشر؛
- (ب) وتقارير التقييم بشأن مشروعين إلى ثلاثة مشاريع؛
- (ج) وتقرير حول إسهام هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. حيث ستلتقى الجمعية العامة تقريراً حول إسهام هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وسيُرسل التقرير إلى اللجنة لكي تنظر فيه؛
- (د) وثلاث إلى أربع دراسات في إطار مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- (هـ) والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وخلال الدورة، اتفقت اللجنة على استمرار النقاش حول هذا البند؛
- (و) وتقييم الجدوى بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويبو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفوذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية. حيث طلب بعض الوفود إلى الأمانة أن تعد خطة تنفيذ أكثر تفصيلاً، بحيث تتضمن معلومات حول النواحي المتعلقة بالموارد المالية والبشرية، وذلك للنظر فيها في الدورة التالية؛
- (ز) واقتراح مشروع من جمهورية كوريا حول الملكية الفكرية وإبداع التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمو؛
- (ح) ومواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ومنهجيته؛
- (ط) وإسهام الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وستقدم وثيقة بشأن هذا البند حسبما قررت اللجنة؛
- (ي) ومواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية. وستكمل اللجنة المناقشات بشأن العمل المقبل؛
- (ك) واقتراح إضافة بند جديد إلى جدول أعمال اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

871. وقدّم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البيان المكتوب التالي بشأن البند 8 من جدول الأعمال - العمل المقبل:

"يقدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء النقاش البناء بشأن المساعدة التقنية. ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن اللجنة ستفيد من استمرار المراجعة ومناقشة الممارسات المثلى والدروس المستفادة في مجال المساعدة التقنية بشأن الملكية الفكرية الأوسع نطاقاً وذلك كما ظهر من خلال العروض المتعلقة بأنشطة المساعدة التقنية والتي قدمت في الأسبوع الفائت. وتنطلع إلى النقاش المثمر حول هذا الموضوع في الدورة الثانية عشر للجنة.

"ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لوضع الأولويات بالنسبة لعمل اللجنة عن طريق التركيز على المجالات التي تشهد إجماعاً بشأن المضي قدماً حولها وترك المجالات التي لم يتحقق توافق حولها أو التي تعتبر تكراراً لعمل اللجان الموضوعية الأخرى.

"وكما نعرف جميعاً، تتطلب الأزمة الاقتصادية الحالية منا أن نكون أكثر حذراً بشأن كيفية تخصيص الموارد. فكل مشروع جديد له مضامين متعلقة بالتكاليف والموارد. ومن ثم، عند تقييم أي مشروع جديد، يلزم أولاً إجراء نشاط لتحديد التكاليف والأولويات وإجراء حوار بين الأمانة والدول الأعضاء. ونحن نرى أن الجودة أهم من الكم، ولذلك ينبغي إجراء أنشطة الاختيار والتقييم بالنسبة لأي دراسة/مشروع بحذر لضمان حصولنا على أفضل قيمة مقابل ما ينفق من مال. وينبغي أن نأخذ الممارسات المثلى في هذا الصدد بعين الاعتبار ونطبقها في كل حالة.

"ويقدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الجهود التي تبذلها الأمانة فيما يتعلق بإعداد جدول الأعمال والوثائق ونشرها في الوقت المناسب. ومع ذلك، نقترح أن تستمر الأمانة في بذل الجهود لإتاحة الوثائق بجميع اللغات الرسمية قبل الاجتماع بشهرين على الأقل للسماح بالاستعداد بشكل كافٍ.

"ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن يشكروا الرئيس على التدابير المتخذة خلال الدورة لتحسين الكفاءة الزمنية لعمل اللجنة ويتطلعون إلى استمرار الممارسات المثلى وتحسينها في الدورات المقبلة. ونحن نؤمن بإيماننا راسخاً بأن البيانات العامة يجب أن تقرأ من قبل المجموعات فقط، ويمكن تقديم البيانات الافتتاحية الأخرى إلى الأمانة، ويجب أن تبدأ الاجتماعات وتنتهي في المواعيد المحددة". وينبغي أن تقرأ كل فقرة في ملخص الرئيس وتعتمد بنهاية كل بند من جدول الأعمال للسماح باعتماد الملخص مبكراً بنهاية الأسبوع".

البند 9 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس (تابع)

872. استأنف الرئيس النقاش حول الفقرة 7(أ). وطلب إلى الوفود أن تدرس النص المنقح الذي وزع عليها.

873. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعبير "دون الحاجة إلى استخدام" في السطر قبل الأخير واقترح الاستعاضة عنه بتعبير "دون أن تضطر في الوقت الراهن إلى استخدام".

874. وتساءل الرئيس بشأن ما إذا كان وفد الجزائر يقبل التعديل المقترح.

875. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يؤيد الطريقة التي كتبت بها الجملة لأنها أسهل وأوضح وهي التي صاغها الوفود.

876. وأشار وفد فرنسا إلى الجملة، "وأقرت بأنه ينبغي للويبو أن تساهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية" والهدف الإنمائي للألفية رقم 2 (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي). وقال إنه يريد أن يعرف كيف يرتبط عمل الويبو بهذا الهدف. وأكد على اقتراحه الأولي بأن تذكر الجملة أن الويبو تساهم في تنفيذ بعض الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه ينظر إلى الحقائق فقط. وأضاف أنه لا يحاول أن يخلق خلافاً. ومضى يقول إن الويبو تساهم بالتأكيد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

877. وقال وفد البرازيل إن النص جاء نتيجة للمشاورات. وقال إنه فهم من المناقشة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أن الأمانة ستعد تقريراً موجزاً بشأن كيف أسهمت الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية حتى تاريخه. وأضاف أن الويبو تجري بالفعل بعض الأعمال بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه في سبيل تحقيق إجماع، فإنه يود الإبقاء على النص كما هو.

878. وأشار وفد مصر إلى أن كلمة "ينبغي" استخدمت عوضاً عن "سوف". ومن ثم فإن الصياغة تعكس التطوع لفعل شيء وليس الالتزام بفعله قانوناً. وقال إن الويبو ستتناول مختلف الأهداف الإنمائية للألفية من منظورها الخاص وخبرتها. وأشار الوفد إلى الهدف الإنمائي للألفية رقم 2 (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي) وذكر أن مشروع جدول أعمال التنمية أسهم بالفعل في تحقيق هذا الهدف، وهما مشروع الملكية الفكرية والملك العام ومشروع الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، والهوة الرقمية والنفاذ إلى المعرفة. وقال إن كل من المشروعين سعى نحو تسخير التكنولوجيا واستخدامها في تسهيل تحقيق هذا الهدف ومساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. وقال إنه يود الإبقاء على النص الحالي.

879. وأضاف وفد الهند أن عمل الويبو بشأن حق المؤلف، خاصة في مجال الاستثناءات والتقييدات، يؤثر أيضاً على التعليم، بغض النظر عن العمر.

880. وقال وفد باكستان إنه فهم ما قاله وفد فرنسا. وقال إن الفقرة تعد طويلة جداً حقاً. وحث وفد فرنسا على قراءة الجملة التي أشار إليها بشأن الجملة الأخيرة في الفقرة التي أشير فيها إلى الأهداف المحددة.

881. وأشار وفد الجزائر إلى عدم وضع فاصلة بين تعبير "بما في ذلك" وتعبير "على سبيل الذكر لا الحصر".

882. وطلب الرئيس رأي وفد فرنسا فيما يتعلق بالنص بعد البيانات التي أدلى بها بعض الوفود التي رغبت في الإبقاء على النص الحالي.

883. وقال وفد فرنسا إنه أخذ البيانات في حسبانته. ومن ثم فإنه لن يصر على مقترحاته السابقة. وقال إنه يريد أن يوضح وجهة نظر معينة بشكل مبسط. ومضى يقول إن الويبو ليست وكالة إيمانية. واسترسل قائلاً إنه بالتأكيد ترغب جميع الوفود في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتعمل لتحقيق هذا الهدف. ولكن لا ينبغي للجنة أن تخلط كل الأشياء. فهذه الأمور تعالجها منظمات أخرى. وأسهب بقوله إن الوكالات المتخصصة ينبغي أن تعمل في مجالات تخصصها حيث بإمكانها إحداث تأثير في هذه المجالات. وقال إن أموال الويبو ينبغي ألا تنفق على الأوراق والمؤشرات التي لن تخدم أي غرض. وقال إن ذلك من شأنه أن يجلب المال عن المساعدة التقنية التي تقدم للبلدان التي تحتاج إليها. وأضاف أنه رغم أن الوفد لن يصر على مقترحاته، إلا أنه في مصلحة جميع البلدان أن ينفق المال في مكانه الصحيح بدلاً من إنفاقه في دراسة أشياء لا تتعلق حقاً بعمل الويبو.

884. وقال الرئيس إن اللجنة أحاطت علماً بتعليقات وفد فرنسا. وأضاف أن اللجنة وافقت على جميع فقرات ملخص الرئيس. وقال إن الوفود ستغادر ومعها نسخة منه.

885. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن اللجنة لم تناقش الفقرة 7(ح) بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وقال إن لديه بعض التعليقات حول هذه الفقرة.

886. وقال الرئيس إن هذه الفقرة أغفلت. وأنه ينبغي النظر في هذه الفقرة. وقال إن ثمة تفاهم عام بشأن الفقرة بعد النقاش المطول. ودعا وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبداء تعليقاته حول الفقرة.

887. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعض التغييرات البسيطة التي تعكس الاتفاق الذي تم التوصل إليه. وقال إنه يود الاستعاضة عن كلمة "دراسات" بكلمة "تقرير" في أول جملتين في الفقرة الأخيرة. وقال إنه يود أيضاً أن يحدد تعبير "للنظر فيها" من الجملة الثانية من نفس الفقرة.

888. وقال وفد باكستان إنه ليست لديه مشكلة بشأن الاقتراحات. ولكنه لا يفهم ما ستفعله اللجنة إذا لم تنظر في التقرير الذي ستقدمه الأمانة.

889. وقال وفد البرازيل إنه يود الإبقاء على كلمة "دراسات" لأنها ستوفر للأمانة إمكانية مراعاة الربط بين الملكية الفكرية والتنمية في الدراسات من أجل استكمال ما وصلت إليه الدراسات الحالية التي أجرتها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

890. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه يود أيضا الإبقاء على كلمة "دراسات". وقال إن كلمة "تقرير" تستخدم عادة في سياق تقارير التقدم والتدابير التي تتخذها الأمانة. بينما تتحدث الفقرة عن الدراسات. وهي متعلقة بنشاط أكاديمي. ومضى يقول إن المجموعة لطالما طالبت بإجراء دراسات. وقال إنه يوافق تماما على التعليق الذي أدلى به وفد باكستان بشأن النظر في الدراسات.

891. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن كلمة "دراسات" تشير إلى درجة معينة من التحليل وأن ما اتفق عليه هو عدم إجراء أي تحليل، بل مجرد رسم خارطة للحقائق. وقال إن كلمة "رسم خارطة" استخدمت في المناقشات واتفق عليها. وأضاف أن الفقرة ينبغي أن تعكس ما نوقش وما اتفق عليه. وقال إنه في هذا السياق، تعد كلمة "تقرير" أفضل من كلمة "دراسات". ومضى يقول إن تعبير "للنظر فيها"، ليس ضروريا لأن اللجنة ستفعل ما تفعله دائما حيال التقارير، أي أنها ستناقشها وتأخذ بعض المعلومات منها.

892. واقترح وفد مصر استخدام كلمة "وثيقة". وأشار إلى الجملة الثانية من الفقرة الأخيرة، وقال إن التعبير "إحدى دوراتها القادمة" يمكن الاستعاضة عنه بتعبير "دورتها القادمة" لكي تكون الجملة أكثر دقة. وقال إن الفقرة الأولى من الممكن أن تشمل أيضا إشارة إلى الوثيقة CDIP/9/11 لأنها تعد أيضا جزءا من عمل اللجنة.

893. وقال الرئيس إن الأمانة لن تتمكن من تقديم الوثيقة في الدورة التالية لأنها تحتاج لمزيد من الوقت لإعدادها.

894. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يوافق على اقتراح وفد مصر باستخدام كلمة "وثيقة". ولكنه لا يوافق على الاقتراح الخاص بذكر الوثيقة CDIP/9/11 لأنها ليست ضمن جدول الأعمال ولم تناقش خلال الدورة. وأردف قائلا إن الملخص يعكس ما نوقش، وليس ما رغبت الوفود في مناقشته.

895. وتساءل الرئيس بشأن ما إذا كانت اللجنة توافق على الاستعاضة عن كلمة "دراسات" بكلمة "وثيقة". وتم الاتفاق على ذلك.

896. وأشار وفد الجزائر إلى العمل المقبل في الدورة التالية. وتساءل بشأن ما إذا كانت بعض البنود مثل اقتراح جمهورية كوريا والدراسات في إطار مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن إحالتها إلى الدورة الثالثة عشر لأن اللجنة بحاجة إلى مناقشة بعض المسائل ذات الأولوية مثل المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو والأهداف الإنمائية للألفية والاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن اللجنة ليس لديها وقت لمناقشة كل شيء.

897. وقال الرئيس إنه سيوجه الأمانة بشأن ما إذا كانت بعض الوثائق يمكن النظر فيها في الدورات المقبلة بناء على تحليل أعباء العمل.

898. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فقال إنه سيقدم بيانا بشأن العمل المقبل.

899. وتحدث وفد إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فقال إنه سيقدم بيانا أيضا إلى الأمانة.

900. وشكر الرئيس والدول الأعضاء والأمانة الجميع على مشاركتهم والجهود المبذولة خلال الدورة.

901. وقدم وفد نيبال البيان المكتوب التالي:

"استنادا إلى النقطة رقم 5 في ملخص الرئيس، "وطلب من الوفود الأخرى تقديم بياناتها كتابة"، يقدم وفد نيبال بيانه كالتالي:

يركز هذا البيان في الأساس على 4 نقاط:

"1. أن يكون دور الويبو أكثر فعالية وشفافية وتعاوناً

"توجه أنشطة الويبو من خلال أنشطة جدول أعمال التنمية ومشروعاته. ونحن نرى أن هذه ينبغي أن تفضي إلى تحقيق النتيجة الملموسة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ونحث الويبو على تحسين نظام الملكية الفكرية من أجل تعظيم فائدته لجميع البلدان، خاصة البلدان الأقل نمواً. وندعم اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية والوفود الأخرى بشأن المساعدة التقنية التي تسهم في نظام الملكية الفكرية لكي يكون أكثر نفعاً لجميع البلدان. ونؤيد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بطريقة ملموسة من خلال المزيد من التشاور داخل اللجنة.

"2. الجانب الإنمائي والجانب الإداري لنظام الملكية الفكرية

"ونؤكد على تحقيق الربط بين جانبيين من جوانب نظام الملكية الفكرية، أحدهما الجانب الإداري لنظام الملكية الفكرية والآخر الجانب الإنمائي لنظام الملكية الفكرية. فالبلدان التي ليست في موضع يؤهلها للاستفادة من نظام الملكية الفكرية الحالي تهمها الجوانب الإنمائية لنظام الملكية الفكرية، وعلى الصعيد الآخر فإن البلدان التي بوسعها أن تستفيد كثيراً من نظام الملكية الفكرية الحالي تهمها الجوانب الإدارية لنظام الملكية الفكرية.

"3. دور الويبو واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية

"نحن نقدر الأعمال والجهود التي تبذلها الويبو لكي يؤدي نظام الملكية الفكرية ثماره وتستفيد منه بلدان العالم. ونرى أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستكون أكثر فعالية وأكثر حرصاً على التشاور في الأعمال المقبلة المزمع القيام بها بشأن نظام الملكية الفكرية.

"4. حماية الثروات الوطنية في قطاع الملكية الفكرية والتحرري عنها

"إن حماية الثروات الوطنية للبلدان الأقل نمواً مثل المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور والتراث الثقافي وأصناف النباتات والتنوع البيولوجي وما إلى ذلك على الصعيد الوطني وحده ليس كافياً. فثمة مخاطر متعلقة باختفاء هذا التراث الغني والمعارف التقليدية والموارد الوراثية إلخ في ظل غياب المعرفة التقنية والموارد المالية. ونحن في هذا الصدد نحث الويبو على أن تنظر في الدعم المقدم للبلدان الأقل نمواً مع الإشارة إلى مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نمواً. ونحث الويبو ونطلب إليها أن تمد لنا يد العون بشأن إنشاء الدليل الرقمي لحقوق الملكية الفكرية بما في ذلك المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وما إلى ذلك.

وختاماً، فيما يتعلق بالدورة الحادية عشر للجنة، فإن هذا الاجتماع الجاري ينبغي أن ينظر في سبل التشاور التي لا تحد من دور الويبو في مساعدة البلدان المتأخرة بدرجة كبيرة لكي تطور نظام الملكية الفكرية بها. ونؤكد على أن جميع المواد في دليل شامل، حسب الاقتراح الذي تمت مناقشته في هذه الدورة، ينبغي أن يأخذ في الحسبان الجوانب الإنمائية لنظام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً والبلدان التي ستمتكن من خلاله من إنشاء نظام ملكية فكرية مستدام في جميع نواحي الملكية الفكرية، مثل النواحي الصناعية ونواحي حق المؤلف والمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وما إلى ذلك. ويعد جدول أعمال التنمية الذي أوصت به اللجنة العمود الفقري الذي يوجه أنشطة الويبو ولكنه ينبغي أن يحقق النتائج الملموسة المرجوة. ونحن شركاء للويبو وندعمها من خلال اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ونسعى لكي نكون أعضاء فعالاً في نظام الملكية الفكرية. ونتمنى أن تكون جوانب السياسات والبنى التحتية وغيرها من الأمور المعقدة في جدول أعمال التنمية أكثر قابلية للتنفيذ."

902. وقدم وفد كولومبيا البيان الكتابي التالي:

"نيابة عن وفد كولومبيا، اسمحوا لي أن أقول إننا ممتنون لقيادتكم (الرئيس) في هذه الدورات. ونحن على ثقة أنها ستنتج بالنجاح، وستسهم في تقدم ملحوظ ونتائج ملموسة بالنسبة للبلدان الممثلة هنا.

"لكولومبيا فإنه من الأهمية بمكان أن تظل الويبو ملتزمة بضمان أن تكون لدى جميع الدول الأدوات اللازمة لتمكينها من الاستفادة من استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز التوازن دائما وفرص النفاذ والمكافآت للإبداع والابتكار.

"ونود أيضا أن تؤكد على القيمة الاستراتيجية للملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا. ونحن نرى الملكية الفكرية أداة تحفز النمو وتمكن من التقدم نحو التنمية المستدامة والشاملة، بما في ذلك تعزيز التطور التكنولوجي وتشجيع الاستثمار في البحث واكتساب ونشر المعرفة.

"وفيما يتعلق بكيفية ارتباط أنشطة المنظمة، سواء داخل اللجان الدائمة وفيما يتعلق بتوصيات جدول أعمال التنمية، تكرر كولومبيا موقفها بأن الويبو بحاجة إلى جعل السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جزءا لا يتجزأ من نشاطها وضمان أن التعاون التقني ومشاريع المساعدة لها أثر إيجابي على تحقيقها.

"وعلاوة على ذلك، تعتبر كولومبيا تقييم أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية مفيدة. ونحن نعتقد أن هذا العمل ينبغي أن يركز على دليل عملي يسمح ببيان النتائج والفعالية.

"وتود كولومبيا أن تؤكد مجددا على أهمية " الأكاديميات الصغيرة"، نظرا لتأثيرها الإيجابي. ويتقدم وفدنا بطلب خاص إلى الويبو لمواصلة الدعم اللازم، لأن هناك حاجة إلى ضمان أن تكون مكنتية ذاتيا. وبالنسبة لكولومبيا، يجب أن تكون المؤسسات الوطنية للتدريب في مجال الملكية الفكرية المنشأة بمساعدة المشاريع في وضع يمكنها من إعالة نفسها وتوفير ما لا يقل عن اثنين من برامج التدريب العادية.

"وفيما يتعلق بمحتوى وجودة دراسات الويبو، ترحب كولومبيا بالدراسات الفردية في التجارب الوطنية الناجمة فيما يتعلق بالمرونة لتحقيق أهداف أوسع نطاقا في السياسة العامة مثل الابتكار والصحة العامة والأمن الغذائي والعلم والتطور التكنولوجي والتعليم والنفاذ إلى المعرفة والثقافة. وهذه الدراسات هي دون أي شك إنجاز عظيم لأمريكا اللاتينية وأصبحت مرجعا للتثبت من أن الملكية الفكرية هي عنصر أساسي في تنمية بلداننا.

"وعلاوة على ذلك، تبدي كولومبيا الاهتمام بإعداد دراسات في مجال الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على غرار تلك التي أجريت في البرازيل وتشيلي. وسيكون ذلك مفيدا للغاية لأنها سوف تساعدنا على تقييم استخدام نظام الملكية الفكرية وتأثيره على التنمية لدينا.

"وأخيرا، يسلم وفدنا الضوء على العلاقة بين الملكية الفكرية والأمن الغذائي والزراعة والصحة العامة والبيئة. وهذه هي عناصر ذات أهمية قصوى ليس بالنسبة لبلداننا فحسب بل بالنسبة لنا جميعا الحاضرين هنا أيضا، لأنها سوف تلعب دورا حاسما في نجاح جدول أعمال التنمية."

[يلي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Pragashine ADURTHY (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mandixole MATROOS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALBANIE/ALBANIA

Besnik ALLUSHI, Specialist, International and Legal Issue Sector, General Directorate of Patent and Trademark (ALPTO), Tirana

ALGÉRIE/ALGERIA

Abdelkader ARAOUA, attaché, Ministère des affaires étrangères, Alger

Ahlam Sarah CHARIKHI (Mlle), attaché, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Harald SCHOEN, Desk Officer, Federal Ministry of Justice, Trademark Law, Law against Unfair Competition, Combating of Product Piracy, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Apolinário Jorge CORREIA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Angélica COSTA DE JESUS (Mrs.), First Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Luanda

Alberto Samy GUIMARÃES, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Abdullah Suliman ALMAAYOUF, Director, Filing and Granting Directorate, General Directorate of Industrial Property, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Kate COLQUHOUN (Mrs.), Assistant Director, International Policy and Cooperation, Business Development and Strategy Group, IP Australia, Canberra

David KILHAM, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Mark HUBER, Intern, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Vera FUCHS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Md. Nazrul ISLAM, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Ivan SIMANOUSKI, Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

Aleksandr PYTALEV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Mathias KENDE, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

BÉNIN/BENIN

François Miton ADANDE, directeur général, Agence nationale de la propriété industrielle (ANAPI), Cotonou

R. Innocent François ASSOGBA, directeur général, Bureau béninois du droit d'auteur (BUBEDRA), Ministère de la culture et de la communication, Cotonou

Charlemagne M. DEDEWANOU, attaché, Mission permanente, Genève

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Laurent GABERELL, Asistente Técnico-Administrativo, Misión Permanente, Ginebra

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Sefik FADZAN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BOTSWANA

Mmanyabela Nnana TSHEKEGA, Trade attaché, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Flávia Elias TRIGUEIRO (Mrs.), Head, Division of Pharmaceutical Patents, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Milene CAVALCANTE (Mrs.), Advisor, Patent Office, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Rodrigo MENDES ARAUJO, Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Boryana ARGIROVA (Mrs.), Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

Vladimir YOSSIFOV, Advisor, Permanent Mission, Geneva

BURKINA FASO

Mamadou BELEM, responsable du Service de l'information et de la documentation, Direction générale de la propriété industrielle (DGPI), Ouagadougou

Solange DAO SANON (Mme), secrétaire générale, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ministère de la culture, des arts et du tourisme, Ouagadougou

Sibdou Mireille SOUGOURI KABORÉ (Mme), attaché, Mission permanente, Genève

CAMEROUN/CAMEROON

Elisabeth NGOLE OBI (Mme), juriste, Division des affaires juridiques, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

M. ABOUBAKAR, chef, Service de la documentation technologique, Direction du développement technologique et de la propriété industrielle, Ministère des mines, de l'industrie et du développement technologique, Yaoundé

Mbela MBONDE NJUMBE, agent des relations extérieures, Direction des Nations Unies et de la coopération décentralisée, Ministère des relations extérieures, Yaoundé

CANADA

Nicholas GORDON (Mrs.), Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa

Nancy BEAUCHEMIN (Ms.), Head, Patent Section, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Department of Industry, Gatineau

Sophie GALARNEAU (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Nicolás SCHUBERT, Asesor Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago de Chile

CHINE/CHINA

LIU Yan (Mrs.), Director General, International Cooperation Department, State Administration for Industry and Commerce (SAIC), Beijing

ZHANG Youli, Director, Department of Copyright Administration, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

WU Yun, Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHONG Yan, Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Maria Catalina GAVIRIA BRAVO (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

Saturnin Jean-Claude NTARI, conseiller spécial, chargé de la prospective et des questions globales, Cabinet du Ministre d'État, Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

Gabriel OYOUKOU, chef, Service de la documentation et information brevets, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

COSTA RICA

Luis JIMÉNEZ SANCHO, Subdirector, Registro de la Propiedad Industrial, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

DANEMARK/DENMARK

Signe Louise HANSEN (Ms.), Legal Advisor, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Business and Growth, Taastrup

DJIBOUTI

Mohamed Siad DOUALEH, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Sanaa Shehata SALEH ISMAIL (Mrs.), General Manager, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Ministry of Scientific Research, Cairo

Yousra ABOUSHABANA (Ms.), Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

EL SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CÓRTEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Miguel Ángel CALLE IZQUIERDO, Registrador Central de la Propiedad Intelectual, Subdirección General de la Propiedad Intelectual, Dirección General de Política e Industrias Culturales y del Libro, Secretaría de Estado de Cultura, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Eduardo SABROSO LORENTE, Consejero Técnico, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Xavier BELLMONT ROLDÁN, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Viive KÜBAR (Mrs.), Head, Legal Department, Estonian Patent Office, Tallinn

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Carrie LACROSSE (Ms.), Senior Foreign Affairs Officer, Office of Intellectual Property Enforcement, Bureau of Economics, Energy and Business Affairs, United States Department of State, Washington, D.C.

Jennifer NESS (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Kristine L. SCHLEGELMILCH (Mrs.), Attorney, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Karin FERRITER (Ms.), Attaché, Intellectual Property Department, Permanent Mission, Geneva

J. Todd REVES, Intellectual Property Attaché, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Minelik Alemu GETAHUN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Girma Kassaye AYEHU, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Safet EMRULI, Director, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

Ardijan BELULI, Head, Receiving Section, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Section, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Natalia SOKUR (Ms.), Specialist, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Stepan KUZMENKOV, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Arsen BOGATYREV, Attaché, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Nestor MARTINEZ-AGUADO, chargé de mission, Pôle régulation économique internationale, commerce et accès aux marchés, Direction générale de la mondialisation, du développement et des partenariats, Ministère des affaires étrangères et européennes, Paris

GÉORGIE/GEORGIA

Ekaterine EGUTIA (Mrs.), Deputy Head, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Tbilisi

Eka KIPIANI (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GHANA

Kwame FOSU, Director, Local Project Coordinator of Swiss-Ghana Intellectual Property Project, Legal Affairs, Ministry of Trade and Industry, Accra

GRÈCE/GREECE

Paraskevi NAKIOU (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Gabriela MARTÍNEZ QUIROA (Sra.), Encargada de Cooperación Internacional, Registro de la Propiedad Intelectual, Ministerio de Economía, Ciudad de Guatemala

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente de Guatemala ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), la Organización Mundial de Propiedad Intelectual (OMPI) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Virág HALGAND DANI (Mrs.), Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

INDE/INDIA

Alpana DUBEY (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Tarli SUTRISNO, Head, Law and Cooperation, Secretariat of Directorate General of Industrial Manufacturing Base, Ministry of Industry, Jakarta

Muhammad TAUFIQ, Head, Section of Standardization and Technology, Secretariat of Directorate General of Industrial Manufacturing Base, Ministry of Industry, Jakarta

Enny SANTIASTUTI (Ms.), Head, Sub-Division of Regulation for Standard Product, Technology and Intellectual Property Right, Legal Affairs and Organization Bureau, Ministry of Industry, Jakarta

INDONÉSIE/INDONESIA

Tarli SUTRISNO, Head, Law and Cooperation, Secretariat of Directorate General of Industrial Manufacturing Base, Ministry of Industry, Jakarta

Muhammad TAUFIQ, Head, Section of Standardization and Technology, Secretariat of Directorate General of Industrial Manufacturing Base, Ministry of Industry, Jakarta

Enny SANTIASTUTI (Ms.), Head, Sub-Division of Regulation for Standard Product, Technology and Intellectual Property Right, Legal Affairs and Organization Bureau, Ministry of Industry, Jakarta

Herry Rusli KUNCORO, Head, Section of Multilateral Forum and other Organizations, Directorate General of International Industry Cooperation and Multilateral, Ministry of Industry, Jakarta

Sindy F. MUBINA (Ms.), Staff, Directorate General of International Industry Cooperation and Multilateral, Ministry of Industry, Jakarta

Minang Ichsan SARIDAM, Staff, Directorate General of International Industry Cooperation and Multilateral, Ministry of Industry, Jakarta

Bimo Grahito WICAKSONO, Staff, Directorate General of International Industry Cooperation and Multilateral, Ministry of Industry, Jakarta

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Ali NASIMFAR, Deputy Director, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Nabiollah AZAMI SARDOUEI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Gerard CORR, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

James KELLY, IP Expert, Intellectual Property Unit, Department of Jobs, Enterprise and Innovation, Dublin

Joan RYAN (Ms.), IP Expert, Intellectual Property Unit, Department of Jobs, Enterprise and Innovation, Dublin

Cathal LYNCH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Guy AZRIEL, Advisor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Tiberio SCHMIDLIN, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

JAPON/JAPAN

Satoshi FUKUDA, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kazuhide FUJITA, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kunihiko FUSHIMI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Dana KHRIES (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ghadeer EL-FAYEZ (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Edward Kiplangat SIGEI, Chief Legal Counsel, Kenya Copyright Board, Nairobi

LITUANIE/LITHUANIA

Marija MARKOVA (Miss), attaché (OMPI), Permanent Mission, Geneva

MADAGASCAR

Haja Nirina RASOANAIVO, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Nur Mazian Binti MAT TAHIR (Mrs.), Senior Assistant Director, Intellectual Property Corporation of Malaysia, Kuala Lumpur

MAROC/MOROCCO

Salah Eddine TAOUIS, conseiller (UIT, OMPI et UPU), Mission permanente, Genève

MAURITANIE/MAURITANIA

Sid'Ahmed Lebatt OULD SIDI, deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

María PINZÓN MAÑE (Sra.), Coordinadora Departamental de Asuntos Multilaterales, Dirección Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

José R. LÓPEZ DE LEÓN, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

MYANMAR

Kyaw Zwa SOE, Director General, IP Section, Department of Technology Promotion and Coordination (DIPC), Ministry of Science and Technology, Yangon

NÉPAL/NEPAL

Shushil DHAKAL, Under Secretary, Ministry of Industry, Kathmandu

NICARAGUA

Jenny ARANA VIZCAYA (Srta.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Ugomma Nkeonye EBIRIM (Mrs.), Senior Lecturer, Education, Strategic Human Development and Global Policy Issues, University of Nigeria, Nsukka

Banire Habila KITTIKAA, Assistant Registrar, Trademarks, Patents and Designs, Commercial Law Department, Federal Ministry of Trade and Investment, Abuja

NORVÈGE/NORWAY

Hedvig BENGSTON (Ms.), Senior Legal Advisor, Legal and Political Affairs, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo

OMAN

Ahmed AL-SAIDI, Director, Directorate General of Organizations and Commercial Relations, Ministry of Commerce and Industry, Muscat

PAKISTAN

Ahsan NABEEL, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Virgilio Manuel SOUSA VALDÉS, Director Nacional de Comercio, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

Zoraida RODRÍGUEZ MONTENEGRO (Sra.), Representante Permanente Adjunta, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PARAGUAY

Luis Guillermo KUNZLE PRANTL, Director General, Dirección de la Propiedad Industrial, Ministerio de Industria y Comercio, Asunción

Roberto RECALDE, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Policy Advisor, Innovation Department, Intellectual Property Section, Ministry of Economics Affairs, The Hague

PHILIPPINES

Ricardo Alejandro BLANCAFLOR, Director General, Intellectual Property Office of the Philippines (IPOPIL), Taguig City

POLOGNE/POLAND

Grażyna LACHOWICZ (Ms.), Advisor, International Cooperation Division, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

Wojciech PIATKOWSKI, First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Malgorzata POLOMSKA (Ms.), Counsellor, Geneva

PORTUGAL

Filipe RAMALHEIRA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

PARK Jae Hun, Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

HAN Jiwoong, Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

SONG Kijoong, Deputy Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Svetlana MUNTEANU (Mrs.), Deputy Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Josefina AQUINO (Sra.), Directora, Academia Nacional de la Propiedad Intelectual (ANPI), Oficina Nacional de la Propiedad Industrial (ONAPI), Santo Domingo

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

KIM Tong Hwan, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

Jan WALTER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Leonila Kalebo KISHEBUKA (Mrs.), Acting Chief Executive Officer, Registry of Industrial Property, Business Registration and Licensing Agency (BRELA), Ministry of Industry and Trade, Dar-es-Salaam

ROUMANIE/ROMANIA

Daniela BUTCĂ (Mrs.), Head, International Cooperation Bureau, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Petre OHAN, Director, Appeals and Policy Making Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Megan HEAP (Ms.), Senior Policy Advisor, International Policy Directorate, Intellectual Property Office, Newport

SÉNÉGAL/SENEGAL

Makhtar DIA, directeur général, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Dakar

Ndèye Fatou LO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

SOUDAN/SUDAN

Souad Elamin Mohamed ELNOUR (Mrs.), Legal Advisor, Intellectual Property Department, Ministry of Justice, Khartoum

Osman MOHAMMED, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Christian NILSSON, Director, International Cooperation, Swedish Patent and Registration Office, Stockholm

Patrick ANDERSSON, Senior Advisor, International Cooperation, Swedish Patent and Registration Office, Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Lena LEUENBERGER (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseiller (OMPI), Mission permanente, Genève

THAÏLANDE/THAILAND

Supat TANGRONGCHIT, Head, International Co-operation Section 2, Department of Intellectual Property (DIP), Ministry of Commerce, Nonthaburi

Songpol SUNGROONG, Trade Officer, Department of Intellectual Property (DIP), Ministry of Commerce, Nonthaburi

Chuthaporn NGOKKUEN (Ms.), Second Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Moncef BAATI, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Nébil BEN BÉCHIR, directeur général, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Ministère de l'industrie, Tunis

Ibrahim BEN YOUSSEF, directeur, Affaires juridiques, Ministère de la culture, Tunis

Raja YOUSFI (Mme), conseillère, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Ismail GÜMÜS, Patent Examiner, International Affairs Department, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

Burcu SENTURK (Mrs.), Expert, International Relations Group, Directorate General for Copyright, Ministry of Culture and Tourism, Ankara

Oya TULUKCU (Ms.), Expert, Legal Affairs Group, Directorate General for Copyright, Ministry of Culture and Tourism, Ankara

UKRAINE

Lyubov VYSOTSKA (Ms.), Head, Third Regional Division of State Inspectors, Division of Control Over IP Use, State Intellectual Property Service of Ukraine (SIPS), Kyiv

URUGUAY

María del Rosario MOREIRA MÉNDEZ (Sra.), Asesora en Relaciones Internacionales, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial, Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Oswaldo REQUES OLIVEROS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

NGUYEN Duc Dung, Director, International Cooperation Division, National Office of Intellectual Property (NOIP), Hanoi

MAI VAN Son, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Amani ALLOUDHAI (Ms.), Expert, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Mary LUNGU (Ms.), Economist, Domestic Trade, Ministry of Commerce, Trade and Industry, Lusaka

ZIMBABWE

James MANZOU, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rhoda T. NGARANDE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)

Peter BEYER, Senior Advisor, Department of Public Health, Innovation and Intellectual Property, Geneva

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Juliette Lola DOUMATEY AYITE (Mrs.), Deputy Director General, Yaoundé

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
(ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Christopher KIIGE, Director, Industrial Property, Harare

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT
ORGANIZATION (EAPO)

Khabibullo FAYAZOV, Vice-President, Moscow

SOUTH CENTRE

Viviana MUÑOZ TÉLLEZ (Ms.), Manager, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Carlos CORREA, Special Advisor, Trade and Intellectual Property, Geneva

German VELÁSQUEZ, Special Advisor, Health and Development, Geneva

Nirmalya SIAM, Expert, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Alexandra BHATTACHARYA (Ms.), Intern, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION
(WTO)

Jayashree WATAL (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

Xiaoping WU (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Rémi NAMEKONG, Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Delphine LIDA (Ms.), Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION ARABE POUR L'ÉDUCATION, LA CULTURE ET LA SCIENCE
(ALECSO)/ARAB LEAGUE EDUCATIONAL, CULTURAL AND SCIENTIFIC ORGANIZATION
(ALECSO)

Mourad MAHMOUDI, Director, Department of Culture, Tunis

COMMUNAUTÉ ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE EN AFRIQUE CENTRALE (CEMAC)

Gervais NGOVON-NGBELE, chef de Cabinet, Département de l'éducation, de la recherche et du développement social chargé des droits de l'homme et de la bonne gouvernance, Bangui, République centrafricaine

ORGANISATION DES ÉTATS DES CARAÏBES ORIENTALES (OEAO)/ORGANIZATION OF EASTERN CARIBBEAN STATES (OECS)

Natasha C. EDWIN-WALCOTT (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Halim GRABUS, premier secrétaire, Genève

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)

Michael BRUNNER, Chairman Q207, Zurich

Association internationale pour le développement de la propriété intellectuelle (ADALPI)/
International Association for the Development of Intellectual Property (ADALPI)

Brigitte LINDNER (Mme), présidente, Londres

Barbara BAKER (Mme), secrétaire générale, Londres

Kurt KEMPER, membre fondateur, Genève

Brands Foundation

Imran Ahmad RIYAZ, Chairman, Karachi

Rashid ALAM SHAIKH, Chief Executive, Karachi

Centre de recherches sur les droits de propriété intellectuelle et industrielle de l'Université d'Ankara (FISAUM)/Ankara University Research Center on Intellectual and Industrial Rights (FISAUM)

Selin OZDEN MERHACI (Mrs.), Expert, Ankara

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE, Senior Associate, Programme on Innovation, Technology and Intellectual Property, Châtelaine, Switzerland

Ahmed ABDEL LATIF, Senior Programme Manager, Programme on Innovation Technology and Intellectual Property, Châtelaine, Switzerland

Daniella Maria ALLAM (Ms.), Junior Programme Officer, Programme on Innovation, Technology and Intellectual Property, Châtelaine, Switzerland

Marco VALENZA, Programme Assistant, Châtelaine, Switzerland

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)

Jennifer BRANT (Ms.), Consultant, Geneva

Communia, association internationale (Association Communia)/Communia, International Association (Communia)

Mélanie DULONG DE ROSNAY (Mrs.), President of the Administration Council, Paris

CropLife International

Tatjana R. SACHSE (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)

Sara FIORENTINI (Mrs.), Representative, Brussels

Rainhard FUCHS, Representative, Vienna

Jackeline HIDALGO (Mrs.), Representative, Brussels

Patrycja KARLOWSKA (Mrs.), Representative, Brussels

Morgane POPPE (Mrs.), Representative, Brussels

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)

Luís COBOS PAVÓN, Presidente, Madrid

José Luís SEVILLANO ROMERO, Presidente del Comité Técnico, Madrid

Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sra.), Miembro del Comité Jurídico, Comité Jurídico, Madrid

Carlos LÓPEZ SÁNCHEZ, Miembro del Comité Jurídico, Comité Jurídico, Madrid

Miguel PÉREZ SOLÍS, Asesor Legal, Departamento Jurídico, Madrid

Fédération internationale de la vidéo (IVF)/International Video Federation (IVF)

Scott MARTIN, Advisor, Brussels

Benoît MÜLLER, Advisor, Brussels

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)

Guilherme CINTRA, Manager, Geneva

Ernest KAWKA, Policy Analyst, Geneva

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)

Bertrand MOULLIER, Senior Expert, Paris

Michael GOLDBERG, Expert, Paris

Tunda MUNGA, Expert, Paris

Jean Roké PATOUEM, Expert, Paris

Boris VAN GILS, Expert, Paris

Health and Environment Program (HEP)

Madeleine SHERB (Mrs.), President, Geneva

Pierre SHERB, Counsellor, Geneva

Ingénieurs du Monde (IdM)

François ULLMANN, président, Châtelaine, Suisse

Institute for Intellectual Property and Social Justice (IIPSJ)

Steven JAMAR, Director of International Program, Washington, D.C.

International Intellectual Property Institute (IIP)

Jorge AMIGO, Vice Chairman, Mexico City

Andrew JAYNES, Executive Director and General Counsel, Washington, D.C.

International Trademark Association (INTA)

Bruno MACHADO, Geneva Representative, Rolle

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

Thirukumaran BALASUBRAMANIAM, Representative, Geneva

Asma Rehan HAFIZ (Ms.), Intern, Geneva

Kirsten WILLIAMS (Ms.), Intern, Geneva

Médecins Sans Frontières (MSF)

Rohit MALPANI, Director of Policy Analysis, Geneva

Katy ATHERSUCH (Ms.), Medical Innovation and Access Policy Advisor, Geneva

Hafiz AZIZ-UR-REHMAN, Legal and Policy Advisor, Geneva

Medicines Patent Pool

Gregory PERRY, Executive Director, Geneva

Esteban BURRONE, Policy Advisor, Geneva

Erika DUENAS (Ms.), Advocacy Officer, Geneva

Third World Network (TWN)

Gopakumar KAPPOORI, Research Advisor, Geneva

Sangeeta SHASHIKANT (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Union économique et monétaire ouest africaine/West African Economic and Monetary Union

Amadou DIENG, directeur, Division de la concurrence, Ouagadougou

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)

Jens BAMMEL, Secretary General, Geneva

Joseph BORGHINO, Policy Director, Geneva

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Mohamed Siad DOUALEH (Djibouti)

Vice-Président/Vice Chair: Ekaterine EGUTIA (Ms.) (Géorgie/Georgia)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Geoffrey ONYEAMA, vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Lucinda LONGCROFT (Mme), directrice adjointe, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Deputy Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية المرفق والوثيقة]